

١٨٥٨

شرح تنبيه

الغافلين

للسمرقندي

٢٦٠٠
ش

٢١٦٢
ص . ص

(الضياء المعنوية على المقدمة الغزنوية) ،
تأليف ابن الضياء ، محمد بن أحمد -
٨٥٤ هـ . كتب في القرن الحادي عشر
الهجري تقديرا .

١٨٥٨

١٨٩ ق ٢١ س ٢٩٥x٢٠٥ سم
نسخه جيدة ، خطها نسخ معتاد .
معجم المؤلفين ١٥:٩ الظاهرية (الفقه الحنفي)
٤٨٤:١

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح
المقدمة الغزنوية .

مما يقع في هذا الزمان
١٠

يجوز للمشتري الوقف ان يرجع الى الال الوقف

١٣٠

المال الذر وجد في الارض كيف يكون وليس يكون
هذا المال اذا وجد في ملكه او غيره ملكه
ففيه اختلاف كثير

احكام حد السرقة ومقتضى
٧٣

تحريم الاستناد بالكلية
١٠٦

نفقة العيال وما يقع على الزوجين من العداية
يكتب عند الله صدقة
١٠٧

مع الزكاة

في نذر صوم رجب وشعبان
١٤٥

١٢١
وليس في كفارة عند عشر
وعند ابي حنيفة قوله عليه السلام
اخرجه المارضي
ففيه اختلاف كثير

ان الامة اجتمعت على ان لا يخل يوم عاشوراء
١٦١

نبات الاصل في الزكاة
١١٢

ويجوز دفع قيم الزكاة الحيوان والذبح والكفارة
١٢٣

اسقاط الصلوة
٥٦

لم يجز اخذ الزكاة

من ما عليه ذكاه له وجب
تنفيذها الثلث
١١٨

مقدار الماء للوضوء والغسل
١٣٥

اداء الصلوة في وقت الصلاة
لم يجز فطرة والاشحبة
١١٩

كفارة ظهار
١٤٥

نشر الصوم في ثلاثة نفر
١٤٢

ما من رجل الا سئل عن
منزلة في الجنة ومنزلة
في النار
١٠٦

ولا الات المنفعة زكاة
للعتبة
١١٥

اعداد الناس في
١٨٥

انتقل رجل من رخصته ودعا
١٤٤

ارسال الزكاة بالوكيل
١١٧

عزل المال بنية الزكاة
١١٧

لم اوقاف مختلفة لمخلصة عاودتها
وكذا المسار والظلم والبيات
١١٧

في اخفاء الزكاة والصدقة
١١٨

اذا شك في اداء الزكاة والصلوة
١١٨

باب الفصل العاشر
١٧٨

منع ارباب العلم
قال الذين يملكون به
١٧٩

فمن آداب العالم
ان لا يظلم الدنيا بكم
١٨٩

وينبغي للعالم ان يكون
مد اطباء على عبادة رب
١٨٤

وينبغي للعالم ان يكون محتسبا
عن ملك الوقف
١٨٤

وينبغي للعالم ان يكون
مرا قبا لحواله كحفظ
نابر اعضائه
١٨٥

وينبغي للعالم ان يتقضي بينهم
بالحق ان كان قاضيا ولا يبرح
ولا يباخذ الرشوة من احد الطريق
في الحكم
١٨٦

وينبغي للعالم ان لا يخاف من سلطان ويقول الحق
بشيء يديه وان كان هذا الكلام مرا غاية المراد
١٨٦

الحديث من جامع الصغير
ان الرزق لم يطلب العبد اكثر مما يطلبه
الاجل من اية الدوا وضيائه
ان الرزق لا تقصد المعصية ولا تريد الحسنة
وترك الدعاء معصية عن ابي سعيد ربه

في فضيلة النسيئة
١٨٦

من فضائل عروفي

منها جودا

منها من العلم

ان الرزق اذا نال امراته من سائر الناس في الدنيا
فستحسب قوتها من ذلك الرزق في الدنيا

شرح فضيلة الخافدين للشيخ

٢٤٠
٥٥٢٠٨٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
تم الكتاب شرح فضيلة الخافدين للشيخ
ام المؤلف
تاريخ الطبعة ١٤١١
عدد النسخ ١٨٩
ملاحظات خفيفة على عبارات ١٦٨
١٨٩

ان الله عز وجل يحب من اعطى العلم والفضل
ان الله عز وجل يحب من اعطى العلم والفضل
ان الله عز وجل يحب من اعطى العلم والفضل

۱۸۹ ۱۳

[illegible][illegible]

البلغ حاجة من لا يستطيع البلاء حاجة فمن البلى سلطانا حاجة من لا يستطيع
 البلاء غضا غشا لله تعا قديم على الصراط يوم القيمة في الالواردا
 من جابيا صغير

ص ١٣
 ورقم ١٨٩

روى الشيخ في كتابه في مناقب
 علي بن ابي طالب في مناقب
 علي بن ابي طالب في مناقب
 علي بن ابي طالب في مناقب

اذا اراد الله ان يخلق خلقا
 او يهلك خلقا او يغير خلقا
 او يبدل خلقا او يخلق خلقا

اذا اراد الله ان يخلق خلقا
 او يهلك خلقا او يغير خلقا
 او يبدل خلقا او يخلق خلقا

اذا اراد الله ان يخلق خلقا
 او يهلك خلقا او يغير خلقا
 او يبدل خلقا او يخلق خلقا

منهيات شرح در لیس و لیس و لیس
 بوکنار در لیس و لیس و لیس
 تا بقا در لیس و لیس و لیس
 عثمان با شاکر او غلامان در لیس و لیس و لیس
 کلورکی مشکات الاوار ابله الموع نصیب
 اولمنا در جلدی احادیث عزیز و بجه آیت (خ)
 تقیر او نموده است و الجماعت منزه او زین
 الله تعا عملی ستر ابله جلد است محمد و ابله آمین
 بکر القش ١١١١ سنه ١١١١

من کتب النور الشیخ علی
 ابن مصطفی غفر الله لهما
 لکافة المؤمنين والمؤمنات

ثم صار من جملة کتب النور الشیخ
 ابرهیم بن محمد بن النور
 امر محمد بن النور



اذا مات ولم يعد في الدنيا لم يكن له نصيب من الجنة
 فيقولون نعم فيقول فيقسم ثمرة فواوه فيقولون نعم
 ما ذاقوا بعد ان يقولون نعم ثمرة فواوه فيقولون نعم
 فيقول العبد ربنا الجنة وسنة بيننا و بينكم

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في المنهيات في الصلوة اعلم من ان يكون مكروها او مفسدا للصلوة الاصل فيها اي في المنهيات
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يلتفتوا في صلواتكم فانه لا صلوة للملتفت وقوله صلى الله عليه وسلم
 لو علم المصلي من يباي ما التفت وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن التفت في الصلوة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد رواه البخاري
 والنسائي وابو داود وابن خزيمة وعن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلواته ما لم يلتفت فاذا التفت وجهه انصرف عنه
 رواه احمد وابو داود والنسائي وابي خزيمة في صحيحه والحاكم وصححه وعن ابي هريرة
 رضي الله عنه قال اوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث ونهايتي عن ثلاث عن نفرة
 كنفرة الديك واقعاء كقعاء الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد باسناد
 حسن وابو يعقوب رواه ابن ابي شيبة وقال كقعاء القرد مكان الكلب وعن جابر رضي الله
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الرجل قبل الله عليه بوجهه فاذا التفت قال
 ادم الي من تلتفت الي من هو خير لك مني اقبل الي فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك فاذا
 التفت الثالثة صر الله تعالى بوجهه عنه رواه البراء وقال صلى الله عليه وسلم اياك والالتفات
 في الصلوة فان الالتفات فلكلة الحديث رواه الترمذي وحسنه وفي بعض النسخ
 عن النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا يعيت بحية فقال لو وضع قلبه خشية جوارحه وقال
 الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا العيب في الصلوة والرفق في الصوم والفتك في المقابر
 وكرهه الضحك في المقابر لكونها موضع الاعتبار والاعتقاد وذكر الآخرة والتفريط للبدن
 وقال صلى الله عليه وسلم ان في الصلوة اشتغالا اي شغلا بالمصل بأعمال الصلوة فلا ينبغي ان يشتغل
 بغيرها من المعاصي

لشغل اي شغلا للمصلي

بغيرها من المنهيات التي ذكرها المصنف كالتفات في الصلوة قال وينبغي للمصلي
 ان لا يلتفت في صلاته يمينا ولا شمالا ولا وراءه ولا امامه والالتفات المكروه ان يلوي
 عنقه حتى يخرج وجهه عن جهة القبلة واما اذا التفت بصد به فسدت صلوة ولو نظر
 بموضع عينه يمنة او يسرة من غير ان يلوي عنقه لا يفسد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ
 اصحابه في صلواته بموضع عينيه وموضع العينين طرفا مقابلا للاف والالحاظ طرفا مقابلا لاذن وهو
 عينه بضم الهم وكسر الخاء مخففا لمقابلة الذي يلي الصدغ ويكره ان يرفع رأسه الى السماء لانه كان
 كالالتفات يطأ طي رأسه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يدبج الرجل في صلاته تدبج الخمار ولا يعبت
 بنو به ولا بجسده والعبت هو كل لعب للآلة فيه فاما الذي فيه لذة فهو لعب ثم العبت خارج الصلوة
 مكروه فاما ذلك به فيها وكل عمل مفيد لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسكت المرق
 عن جبهته لانه كان يؤخر به فكان مفيدا واما ما ليس بمفيد يكره والعبت مكروه غير مفسد ولا يقلب
 الحصى الا ان لا يكثر السجود عليه فيسويه مرة واحدة وتتركه افضل واقر باني الخشوع وقال النبي صلى الله
 وسلم هو خير لك من مائة ناقة كلها سود الحدق ولان تقليب الحصى نوع عبت وقال صلى الله عليه وسلم
 لابي ذر يا ابا ذر لا تذر وقال صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم الى الصلوة فان الرحمة توافقه فلا تمسح
 الارض الا مسحة واحدة وقد قال شمس الائمة الكرمي ربه الله في ذلك سجعا وهو استاذ خير البشر
 عن نسوية الحج فقال يا ابا ذر مرة او اثنتين ولا يرفع يده على خاضعته وهو التخص وهو من رعي
 لانهم كل اليهود وروي ان عائشة رضي الله عنها رأت رجلا ينعله فقالت هكذا اهل النار في النار
 وقال مجاهد هو استراحة اهل النار ولان فيه ترك وضع المسنون وفي النهاية قال صلى الله عليه وسلم لا تمسح
 في الصلوة راحة اهل النار معناه ان هذا فعل اليهود في صلاتهم وهم اهل النار لا اهل الجنة فيها
 راحة ولان هذا فعل المصاب وجملة الصلوة حالة يباي فيها العبد ربه في حالة الافتخار والاعتراف
 اطراف المعصية ولا ينبغي اصابعه بيده ولا يرفع اصابعه وهو ان يغترها او يمدها حتى تصوت
 لقوله علم السند لعلي رضي الله عنه اني احب لك ما احب لنفسك لا ترفع اصابعك وانت تفتلي

ولا تشبهها وقال صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمترقع اصابعه بمنزلة واحبر
ولا يسدل ثوبه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل وروي انه مكره رجل يصلي وقد سد ثوبه
فقطعه عليه والسدل ان يليق ثوبه من راسه الى قدميه وقيل هو ان يضع الرداء على كفيه ولم يعطف على بعضه
وفي الهداية هو ان يجعل ثوبه على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ولا يعقص شعره لان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى ان يصلي الرجل وهو عاقص شعره وهو ان يلفظ ذوائبه حول راسه كما يفعل النساء
في بعض الاوقات وفي التهذيب هو ان يجمع شعره في عقد في موضع راسه وكل ذلك مكروه وعن عمر بن الخطاب
عنه انه مر على رجل ساجد عاقص شعره فحله حلا عفيفا وقال اذا اهل امكنك شعره فليس له سجد معه
ولا يلف ثوبه وهو ان يرفع من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود كي لا يترتب وقد قال صلى الله عليه وسلم
امرت ان اسجد على سبعة اعظم لا ألف ثوبا ولا اعقص شعرا وفي المضارن وعن بعضهم الا يترارون
القبض من الألف ولا يجزئ ان يصلي معجرا وهو ان يكون عامة حول راسه ويكون وسط
راسه مكشورا وقيل هو ان يحلق وسط راسه ويترك جوانبه وقيل هو الذي يلف شعره على راسه
بندل فيصير بمنزلة العاقص شعره ولا يتبع بكرة الاقعا في الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقعا
في الصلاة وهو ان ينصب عقبيه ويجلس عليهما وقيل هو ان ينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض
كالكلب الا ان افعال الكلب في نصب اليد والقبض لا تأتي في نصب الركبتين الى صدره وفي
النقاية هو ان تضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه نصبك وهذا الصبح لان افعال الكلب بهذه
الصفة ولا يتبع الا في عذر لان فيه ترك سنة القعود فان كان به عذر جاز له لان الاغذاء
يؤثر في فرض الصلاة فلذا في هيئتها وقد علق بعضهم كراهة التوج فقال لانه جلوسه
للبجاجة قلنا لا يتور فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يترجع في جلوسه في بعض الاحوال
وهو منزه عن اخلاق الجبابة وكذلك عامة جلوسه في مجمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
والصحيح ان يقال لان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع من التربع فهو ولي الا في
العذر كذا في النهاية ولا يسلم ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام وله هذا الوصف لانه

وقيل هو الذي
يقطع راسه ويضعه
بخطفه

فلانا

فلانا نسلم بحسب ولانه خطاب لغيره لا لاصلاحيه فلم يحز واحترزنا بقولنا لا لاصلاحيه اذ استبح بالسبح وفي
الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا
قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فيرد علينا فقال ان في الصلاة شغلا وكذا لا يرد السلام بيده
لانه سلام معني وقيل تسليم اليهود الاشارة بالاصابع وتسليم النصارى الاشارة بالكف لغرضهم الله فيكره
رد السلام باليد لهذا المعني ولقوله صلى الله عليه وسلم كفوا ايديكم في الصلاة وكذا لا يرد السلام بقلبه عند اي يوف
وعند اي حينه يرد بقلبه في الصلاة فان رد السلام بلسانه يطل صلاته وكذا اذا صاح بنية السلام تفسد
ايضا ولو اشار برمي السلام برأسه او بيده او باصبعه لا تفسد صلاته نه هل يجب بعد السلام فغند محمد لم يسلم
على النبي يرد بعد الصلاة وعند اي حينه يرد في نفسه وعند اي يوسف لا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ويكره
السلام على القاري والمصلي والمجالس على البول والغايط **ولا يتكلم** فان تكلم في صلاة عامدا او ساهيا
بطلت صلاته يعني كلاما يتعارف في متفاهم اثنين سواء حصل خبر ولام لاحق لوقال ما يساق به الحار
فسد صلاته واحترز بقول ساهيا عن مذهب الشافعي فان عذرك الكلام في الخطا والنسيان لا يفسد
الصلاة الا اذا طال واجتبع بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه
ومارفع شرعا يكون حكما وقاس الكلام على السلام لان كل واحد منهما قاطع ثم في السلام تفصيل بين النسيان
والعذر ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الا ان صلاتنا هذه لا يفتح فيها شيء من كلام الناس وانما هي التيسير
والتمهيد وفرقة القرآن ما رواه محمد بن علي رفع الاتم بخلاف السلام ساهيا لانه من الازكار وهو من جنس
الصلاة بدليل ان المتشهد يقول السلام عليك ايها النبي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهو
اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكما والخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه بالقصد
فان اتي به ناسيا اعتبرناه بالادكار وان كان عذرا اعتبرناه بالكلام عملا بالشبهتين فيعتبر ذكر في حالة
النسيان وكلاما في حالة التعمد وانما الكلام فليس من جنس اذا كان الصلاة فكان منافيا لها في كل حال
وانما الحديث نعتا ان الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه مباح في عدم الالتهام لغيره فلا يفسد
فيها عدم الاتم من المصنوع سواء كانت لله او للناس كان ظاهرا حديث غير مراد لوقوع هذه الاشياء

فلانا رجعا من عند النبي
سكتنا عليه فلم يرد علينا

وأما المراد به في الحكم والحكم نوعان مختلفان أحدهما الجواز والفساد ومبناه على وجود السبب وعدمه
 والثاني الثواب والعقاب ومبناه على وجود الغربة وعدمه فكان بمنزلة الاسماء المشتركة والمشتركة لا عموم
 له وقد اريد به رفع الاشياء بما لا يواد به غيره ولأن الحكم غير ملفوظ به وأما ثبت انه لا يمتنع مقتضي والمقتضي
 لا عموم له وقد ثبت انه لا يمتنع بالاجماع فلم يثبت ما عداه وفي الكبرى اذ اكتم في صلاته وهو في التوبة نفس الصلاة
 هو المختار وان لم تكن الحقيقة في هذه الحالة حدثا لانه الكلام فاطع للصلاة مطلقا رجل يصلح فري على لسانه نعم فان
 كان هذا الرجل يعتاد ان يجري على لسانه في غير صلاة نعم تقصد لانه من كلامه ولو لم يكن له عادة في غير الصلاة لا تقصد
 صلاته لانه يجعله لك من القرآن ولو تناب فحصل منه صوت لا تقصد صلاته لانه لا يسمى كلاما ولو لدخله عقر ب
 او نهشته حبة فقال بسلام تقصد صلاته عند خالف المأني يوسف ولذا قال عند رؤية الهلال ربي وربك الله
 كذا في الفتوي وفي الذخيرة لو قال المني يارب لا تقصد صلاته ولو عود المني نفسه بشئ من القرآن المحي ونحوها
 تقصد الاذان وعند اي يوسف لا تقصد ما لم يقل حق على الصلوة حتى في الملاح ولو قال اللهم اغفر لي ما فعلت من
 لا تقصد وان قال اللهم اغفر لاني اوتيتي اوليدين فسدت وان قال لاني قال الحق لا تقصد وقال محمد بن الفضل تقصد
 وان قال اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات لا تقصد والاصل فيه انه اذا دعي بما جاء في القرآن او في الآثار لا تقصد وان لم يكن في
 القرآن وفي الآثار ولا تسجل سواء لم ين العباد تنسند ولو وسوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك
 لأم الاخرة لا تقصد وان كان لا يربا تقصد ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك لا تقصد ولو قال اللهم ارزقني دابة
 او كرم او اقصى ديني تقصد ولو استفتح ففتح عليه صلاته اي الفاع في صلاة فسد صلاة الفاع اذا اراد التعليم
 واذا اراد القراءة دون التعليم لا تقصد ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الكشي لان
 المستفتح كانه يقول اذا انتهيت فخذ اذا اقول بعده والذي يفتح كانه يقول اذا انتهيت الى هذا فخذ
 هذا فيكون من كلام الكشي والاستفتاح طلب الفتح وقوله على غير امامه يجوز ان يكون ذلك للغير في الصلوة
 وخارجها قال في الهداية ثم شرط التكرار في الاصل يعني في البسوط لانه ليس من افعال الصلاة فيعني القليل منه وليس شرط
 في الجوامع الصغير وهو الصحيح لان الكلام نفس قاطع وان قل ومعني ما في البسوط اذا كان يصلي وخلفه رجل يتعلم
 القرآن فاستفتح ففتح عليه المصلي غير مرة فانه ينظر ان اراد تعليمه فصدت وان اراد القراءة لم تقصد اما اذا اراد

صلاة كذا في الفتاوى
 ولو اجاب المولى
 تقصد صلاته وان
 ان في الصلوة
 تقصد لانه

تعليمه

عليه فانه انتصب معلما والتعليم ليس من افعال الصلوة فاذا التزمه في الصلاة افسد كما لو شغل بعد آخر وأما اذا لم يرد
 تعليمه ولكن اراد في القرآن لا تقصد صلاته لانه انتصب قارئ في صلاة والقراءة من افعال الصلاة فلا تقصد وان كثر وان فتح
 على امامه لم يكن كلاما مستحكما لانه من افعال الصلاة كان هذا من افعال الصلاة يعني وينوي الفتح على امامه دون
 القراءة هو الصحيح لانه مخرج في يمين الفتح وقراءة تمنعها خلف الامام وانما جاز الفتح على امامه لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قرأ في الصلوة سورة التوأمين فتوكل منها كلمة فلما فرغ قال المكي فيكم اني اتيكم قالوا بل في هذا لا تحت فقال لو شئت
 لانسب لكم ومن علي رضي الله عنه قال اذا استلمك امام فامعه وهو يجاز عن الاستفتاح وفي فاضي خان اذا قرأ الامام
 ما يجوز به الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدي عليه اختلافوا فيه قال بعضهم
 تفد صلاته اذا اخذ بقوله وقال بعضهم لا تفد وهو لا يصح يعني لا تفد صلاة الفاع ولا صلاة الامام
 ولو ان الامام ينتقل الى آية اخرى تفد صلاة الفاع و صلاة الامام لو اخذ به لوجود التلقين والتلقين
 من غير ضرورة كذا في الهداية وفي صحيح لا تقصد ولو اخذ بقوله وينبغي للمقتدي ان لا يجعل بالفتح =
 وللامام ان لا ينجس اليه وهو ان يرد الالة او يقف ساكنا وهو تفسير الجليل بركع اذا اجأ او لم
 او ينتقل الى آية اخرى واختلفت الرواية في وقت او انه في بعضها اعتبروا انه المستحب وفي بعضها
 اعتبر فرض القراءة يعني اذا اتى بقدر ما يجوز به الصلوة ركع وكذلك ينبغي للمقتدي ان لا يجعل =
 بالفتح وينبغي للامام اذا ارتج عليه ان ينتقل الى سورة اخرى او يركع ولو قال المصلي في ايام التشريق
 انه اكبر الله اكبر لا تفد صلاته كذا في الفتاوى **ولا يشترى الى احد بينه وبينه** فلو طلب
 منه شئ فامى براسه او بيد او قيل له اجبت هذا فامى براسه بنعم او لا فان صلاته لا تقصد
 قال الحلواني لا بأس ان يتكلم مع المصلي ويحب براسه **الا المار الذي يمس بينه وبين المصلي**
وبين موضع سجوده يدفعه بلسانه او التبيخ ولا يجز بينهما بين الاشارة والتبيخ
 وأما اذا حروراء موضع سجود فلا يشترى اليه وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم ينجس
 الصلوة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة حروراء شي الا ان المار ان لم تقوله صلى الله
 عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلي ما اذا علم من الوذر لو وقف اربعين قال بعضهم

ينجس على فافلت الخاضع

يقطعه

اربعين يوما وقال بعضهم اربعين شهرا وقال بعضهم اربعين سنة وذكر ابي داود في سنة
 اربعين شهرا وعن كعب رضي الله عنه انه قال لو علم المار ماذا عليه لكان ان يحسف الله به
 خبره وقال اصحاب الظاهر بغير صلاة المصلي هو والمرء بين يده لقوله صلى الله عليه وسلم
 يقطع الصلوة هو والمرء والكلب والحمار لو كننا نقول قالت عائشة حين يلفها هذه الحديث
 يا اهل العراق والشفاعة والتفان قريتمونا بالحجر والكلاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصلي وانا معترض بينه وبين القبلة اعترف بالخيانة فاما سجود حجب جلي واذا اقام مرد يتصالح في الهداية
 واما يا شرماء اذا مر في موضع سجود على ما قبل وان لا يكون بينهما حائل وتحاذي اعضاؤه
 ولو كان يصلي على الدكان حتى لو كان المصلي على الدكان والدكان مثل قامة الجبل لا يأثم المار لان
 اعضاؤه لا تحاذي اعضاؤه وكذلك مرتفع كالسطح والستير المرتفع وفي الخواشي انما يا ثمر شطرين
 أحدهما ان لا يكون بينهما حائل من ستار واسطوانة او رجل فانه او قاعد في مقدار ثلاثة اذرع بين
 وبين القبلة والثاني ان يمر في موضع سجود على الاطلاق وقال بعضهم بكونه المرو في مقدار ثلاثة
 اذرع بينه وبين المصلي وقدره بعضهم بخمسة اذرع وقدره بعضهم بقدر اربعة اذرع وفي النهاية
 الاصح ان يحال لو صلى صلاة خاشع لا يقع بصره على المار لا يكون متقيا بصره في قيامه الى
 سجود وفي ركوعه الى صدر قدميه وفي سجود الى اربعة اذرع وفي قعوده الى حجره وفي سلامه
 الى منكبيه كذا قال الترمذي واخترنا في السلام انه اذا صلى راى ما بصره الى موضع سجود فلم يقع عليه بصره
 لم يكن واقفا شئ الاثمة السخسي وقاضي خان فاخترنا ما اختاره صاحب الهداية بان الموضع الذي
 يكون المرو فيه هو موضع السجود والذي ذكره الترمذي ونحوه السلام اشبه الى الصلاة وذلك ان المصلي
 اذا صلى على الدكان ويحاذي اعضاء المار اعضاء المار وان كان يترأس الدكان وذلك ليس بموضع
 سجود على الدكان ولو مر رجلا من متحاذيان فالكرهية تلحق الذي يلي المصلي ويترأس المصلي
 المار ما استطاع لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا ما استطعتم وفي الكرخي اذا مر المار
 فليدركه المصلي فان انصرف والا فليقل قائما هو شيطان الا انه لا يتركه بعمل يقبله

في الصلاة

موضع

لأن المقصود

المقصود لك صلاحها فلا يفعل ما يؤدي الى افسادها ولا بأس بقتل الحية في الصلوة لقوله صلى الله عليه وسلم
 واقتلوا الاسودين ولو كنتم في الصلوة يعني بالاسودين الحية والعقرب ولأن في ذلك اذا انة
 الشغل فاشبهه دماء الماء وانما يباح ذلك اذا خاف الاذي واما اذا لا يخاف بصره كذا
 روي عن ابي حنيفة وقال بعضهم يباح قتل العقرب دون الحية لان الحية لا يكون قتلها
 الا بضربات وقال السرخسي انما يباح قتل الحية اذا امكنه ذلك بضربة واحدة واما اذا احتاج
 الى معالجة وضربات يستقبل الصلوة ولا يظهر ان الكل سواء لان هذا عمل يخص فيه للمصلي كذا
 في الفوائد وقد روي عن شريك بن النخعي ان قتلها بغير كثير مخصص قال في السلام
 هذا اذا لم يجتمع في قتل العقرب الى شئ وعلاج ولكنهما اقبلت نحوه فامتنعت عنها ولا
 يطلبها وسيقتلها فلا وذكر في المبدائع ان قوله عليه السلام اقتلوا الاسودين ولو كنتم
 في الصلاة هذا ان يخص ترخيصه وابعاده وان كان سيفه صيغة الامر لان قتلها ليس من افعال الصلاة
 حتى لو عالج معالجته كثيرة في قتلها فسدت صلاته ويستوي في ذلك جميع انواع الحيات هو الصحيح
 وقال الطحاوي الحيات على نوعين منها ما يسكن البيوت وهي حية وهي يصفها لها صغيرتان
 ثم شي مستوية لا يباح قتلها وقيل في غير الصلوة لا يباح قتلها الا بعد الاعذار والانداء
 بان يقول حل عن طريق المسلمين او يقول ارجعي يا ذنابة الله ورسوله ثلاثا فان ابا يقتله
 وغير الجنبي ما كان يضرب الي السواد وفي مشيئة التواء وقال الطحاوي هذا فاسد لان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخذ على الحق العهد والميثاق ان لا يظهر والامة في صورة الحية فلا يدخلوا بيوتهم
 فاذا انقوا يباح قتلهم والاولي هو الاعذار وقال السرخسي الاصح عندنا انه لا بأس بقتل جميع
 الحيات في الصلاة لان ما سلمنا من هذا حاربنا هب يمد يده فقتل الحية المبيح على آدم وقال
 عليه السلام لا اوي الله من اوي الحية وقال صلى الله عليه وسلم لا اوي ان يحترق في قتل الحيات حتى لا يقتل جنينا فانهم يؤذونه اذ
 كانوا بل اذا راى حية وشئ فيها يقول لها خذ طريق المسلمين ومرة فان مررتك فان من اوتي قتل حية كسيرة سيض
 لنا ضرر بالجن حتى جعلوه زمنا كان لا يتحرك رجلا قريبا من شجر نه عالجناه وداينا به رضاه الجن حتى تركوه

صغيرتان في

فقال ما به وهذا مما عاينته يعني كذا في النهاية وفي الجامع البري انما يباح فتل الحية في الصلوة اذا امرت بين
يد المصلي وخاف ان تؤذيها ولا فيكون ولو روي طائفة من المجاهدين فيفسد صلاته وبكره له ذلك وقيل اذا رآه احد من
الكتبة فظن انه لم يوفى الصلوة فندت صلاته وان علم انه في الصلوة لم تفسد كذا في شرح ابن ابي عوف **ولا يرفع بالقرآن**
والتيح مبيها لا حيد وان كان قصدا اعلم انه في الصلوة فلا يأتى به ولو اجاب بجعل في الصلوة بل الى
الا انه فهو كلام يفسد الصلوة عند ما قال ابو حنيفة لا يكون مفسدا وهذا الخلاف فيما اذا اراد جوابه قال في النهاية وهو ان قال
بين يدي المصلي مع انه الله اخر فقال لا اله الا الله يري جوابه واما اذا اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقبل الجاهل لقوله
عليه وسلم اذا تاب احدكم ناسية في الصلوة فليست فاما التبيح للرجال والتصفيق للنساء وجروا لابي يوسف انه نداء
بصغته فلا تغير بعزيمة العزيمة على ما انت فاعلم قلنا بل يتغير بعزيمة الاتي الى ما روي عن سرق السقطي انه قال انا استعمل
من قولي الحمد مثل لا ائين سنة فقبله كيف قال وقع حريق باللبس فخرجت انظر الى ذلك فقبل لي الحريق بعيد فقلت الحمد لله
ثم قلت هب انك تخلصه كانك اما تهتم لم يمين انه اخرج الكلام للجواب وهو يحتمل فيجعل جوابا وصاسكا لتثبت قال
في الهداية والاسترجاع على هذا الخلاف وكذا التخميد اي اخبر بخبر يسره فقال الحمد لله او بخبر سوره فقال انا لله وانا اليه
راجعون فالاصح انه على الخلاف وفي هذا ان يفسد بالاتفاق لانه اظهر الجرح والمصيبة
تشرع الصلوة لاجل ذلك والتخميد لا تقدر لانه اظهر الشكر والصلوة شمرت لم وقبل التخميد يفسد ايضا على قولهما كانه قال الحمد
علي قرويه ابي ولا شفاء ذلك ووضح بذلك تفرد صلاته فكذا اهدا ولو وصف الله بها لا يليق فقال السجنان الذي يري الجواب في
الخلاف عندها انفسد وعند ابي يوسف لا تقدر ولو سمع ذكر الله فقال جل جلاله او اسم النبي فبقي عليه ان اراد اجابة نفسه
ولا يبريد لا تقدر وكذا لو سمع ذكر الشيطان فقال لا اله الا الله وعزاي يوسف لا تقدر ولو قال نعم جوا بالغير يفسد صلاته ولو
قرو الامامية رجة او آية عذاب فقال المصلي صدق الله فقد آسأه ولا تقدر صلاته كذا في الفتاوى ولو قال الرجل اسد
موسى وما لك بينك وموسى او كان عند كتاب موضوع فقال يا يحيى خذ الكتاب او كان في سفينة وابسره فقال يا
كتب معنا او قرع عليه الباب فقال ادخلوها بسلام امين او قبل ما اكل فقال الخليل والبغال والحمير في هذا كله
ان اراد الجواب والاجر بالفعل فندت صلاته عندها خلاف ابي يوسف وان اراد القرع لا تقدر اجماعا وكذا
ان اقرع عليه الباب فسمع ان اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقدر ولا تقدر **ولا ينجح في صلاته نكاحا** يسمع فان سمع منه
قطع الله

فقط قطع الصلوة عندها وقال ابي يوسف لا يقطع الا ان يربط به التافيف ثم يرجع وقال صلاته تامة ولو اراد به التافيف قبل
ان سمعته يريد بالتافيف اى وجه قوله في رواية فلا تقدر لصلى الله عليه وسلم من نكح في صلاته فقد كتم
وفي السراج الوهاج ولو نكح التراب عن موضع سجوده ان كان غير مسجوع لا تقدر اجماعا لانه بمنزلة النفس وان كان مسجوعا
انفسد عند ابي حنيفة ومحمد سواء بان له حروفا ولا سواء اراد به التافيف او لا وكان ابي يوسف وحكام ابي يوسف اولا
لا يقول لا تقدر الا ان يريد به التافيف وهو اظهر الكراهة واما اذا اراد تنقية موضع سجوده من التراب لا يقطع صلاته
ثم يرجع وقال لا تقدر بكل حال اراد به التافيف او لا اصل ان الكلام قاطع للصلوة اجماعا والفتح كذا لم يقله عليه السلام
من نكح في الصلوة فقد كتم ولانه صوت وحروف الا ان ابا يوسف خصصه بالانحراف وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى
في صلاة الكسوف وجعل يفتح ويقول المرتعد في ان لا تعذبهم ولا تأفيمهم والتافيف قاطع لان الله تعالى في قوله لا تقدر لهما لوق
ولانه من جنس كلام الناس لانه حروف فانه في ذلك معنى فهو يذكروا لمقصود والكلام مفسد للصلوة بخلاف التخميد فانه لا يفسد
الحلق لبيته به من القرع قال في المحيط اذا قال فحفظ لا تقدر صلاته عند ابي يوسف رواية واحدة وان قال في مشددة كغفيرة
اختلاف المتأخر عنه واما عندها فهو يفسد الصلوة في الخف والمشددة جميعا وان تخفف لغير عذر بان لا يكون من قرع اليه
اي لم يكن مضطرا اليه وحصل به حروف فيسبغ ان تقدر صلاته عند ابي حنيفة ومحمد وان كان مرفوعا اليه لعذر بان اجمع
البلغ في خلفه فهو عفو كما عطل والحق لا تقدر صلاته لانه حينئذ لا يمكنه الاحتراز عنه الا ترى انه اذا عطف لا تقدر صلاته وان سمع من
العطاس حروف وهو أصهب فانه يكون لبعض الناس هكذا وذلك لا يقطع الصلوة فكذا في السجود اذا لم يكن مضطرا الى التفتيح
الا انه تخفف لا صلاح القرع فانه يصير من القرع الا ترى ان المشددة لا يقطع الصلوة وان لم يكن منها لانه لا صلاح وفي الفتاوى اذا كان تخمين
الصلوة ان ظهر له الخرق فخرج اجماعا بالفتح او انهم تقدر صلاته عندهما واما اذا لم يظهر له حروف لا تقدر الصلوة وعزاي يوسف يرجع من
الحفاظ شمس جليل قل ان تعرف وان تولد قائما وان تسمع المنادي فلا تحببه لا تخفي في سجودك وعزاي يوسف ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى صلاة الكسوف وجعل يفتح ويقول رب لا تعذبهم ولا تأفيمهم واما الرفع والتوي لا يسمع فلا يضره وهو كالنفس **ولا**
يسأل الا عن عذر بان اضطر الى ذلك فلو فكره فيسبغ ان يدفع الاذي عن نفسه لانه لايمان ان يدخل شيء في خلقه من الهلوم
وقد تقدم انه اذا اشتد فحصل منه صوت لا تقدر صلاته لانه لا تسمى كلاما **ولا يبرق ولا يخط** يفتح الجاهل من باب فاعل
بالفتح فيهما ومخط الالف نوع الخط من منه والخط ما يسيل من اللف **فان جاءه بلم** واضطر البقاء والخطاط

فان فعل غلبه شيء من ذلك ولا يشاور
فان فعل غلبه شيء من ذلك ولا يشاور
فان فعل غلبه شيء من ذلك ولا يشاور
فان فعل غلبه شيء من ذلك ولا يشاور

التخفيف في الصلوة

لا يسم كلاما

ياخذ بطرف ثوبه ولا يدرك ثلاث مرات لانه على كثير من الصلاة ولا ينفق فاه يكره ان يعطى فاه في الصلوة لان
شبه فعل الجحش الا اذا انتاب بغير ذلك ما ذكرنا **ولا وجهه** يكره ان يعطى وجهه **ولا ينفق عينيه** يكره له ان يعطى
في الصلوة لانه يزيل هيئة الصلوة **ولا يحك بدنه ثلاث مرات** قال في الذخيرة اذا عبت بالحيتة او حلك بعض جسده لا تنس
صلاته يعني اذا فعل ذلك مرة او مرتين او مرارا وبني كل مرتين فرجة اما لو فعل ذلك ثلاث مرات متوالت تقصر
كما لو تنفس مرتين لا تقصد وثلاث تنفس وفي الفتاوى اذا اكل جسده ثلاثا تقصد صلاته اذا كان بدفعه واحدة وفي
الذخيرة اختلفوا في الحكم هل الزهابة والرجوع مرة والذهاب مرة والرجوع اخرى **لا يقبل العلم بالبر غوث** الا
ان كان قتل ثلاث ثلاث او ثلاث باعيت فانه تقصد صلاته ولو قتل الفل مرارا كان منكر كالتقصيد صلاته وان شئهما
تبعاء لا تقصد والترك افضل وفي الفتاوى اذا قتل ثلاث ثلاث على الكوفة او نصف ثلاثا شعرت على الولاء او كحل او
رأسه او حية فسدت صلاته **ولا ينفق ثيابه من التراب ولا يمسح وجهه من الغبار ولا يشتم**
العاطس من عطس فقال له آخر بركك الله وهو في الصلوة فسدت صلاته لهذا يجزيه في مخاطبة الناس كان
من كلامهم شغلوا قال العاطس لنفسه برحمتي الله لا تقصد لانه دعا في الفتاوى ولو قال يرحمك الله يا فطيس لا تقصد
ايضا ولو قال العاطس والسمع الحمد لله لا تقصد لانه لم يعرف جوابا وفي الحديث روي عن ابي حنيفة ان العاطس
يجدد الله في نفسه ولا يحرك به لسانه فان حرك به لسانه فقد صلاته كذا في النهاية ولو قال يرحمك الله
وقال الامراء من فدت صلاتها جميعا وفي الفتاوى لا تقصد صلاته من قال آمين لانه لم يدع وله ولا يمسح
وجهه من التراب ولا يمسح وجهه من التراب بعد ان يفرغ من صلاته قبل ان يستلم وان كان في وسط
الصلوة تركه وقال ابي يوسف اذهب اليه ان شئت وقال محمد لا اري به بأسا قبل السلام وان التمسد لان تركه يورث
المصلي وربما شغل عن صلاته وعن ابن عباس اذا كنت في الصلوة فلا تمسح بجهتك ولا تنفخ ولا تحرك
الحصى وعن ابي مسعود اربع من الجفا ان تسمع جبهتك قبل ان تنصرف وان تقول قائما وان سمع المنادي
فلا تجيبه وان تنفخ في سجودك واما في وسط الصلوة فانه يكره اعانها ولا ينالها فلو قرأ ورفع
وسجد وهو نايم تقصد صلاته ولو ركع او سجد نايم اعاد ولم تقصد وفي منية المصلي اذا نام في القعدة
الاحيرة على ثيابه ثم انتبه وجبت عليه ان يقعد مقدار التشهد فان لم يفعل فسدت صلاته لان الافعال في الصلاة
كلها

والعاطس من عطس فقال له آخر بركك الله وهو في الصلوة فسدت صلاته لهذا يجزيه في مخاطبة الناس كان من كلامهم شغلوا قال العاطس لنفسه برحمتي الله لا تقصد لانه دعا في الفتاوى ولو قال يرحمك الله يا فطيس لا تقصد ايضا ولو قال العاطس والسمع الحمد لله لا تقصد لانه لم يعرف جوابا وفي الحديث روي عن ابي حنيفة ان العاطس يجدد الله في نفسه ولا يحرك به لسانه فان حرك به لسانه فقد صلاته كذا في النهاية ولو قال يرحمك الله وقال الامراء من فدت صلاتها جميعا وفي الفتاوى لا تقصد صلاته من قال آمين لانه لم يدع وله ولا يمسح وجهه من التراب ولا يمسح وجهه من التراب بعد ان يفرغ من صلاته قبل ان يستلم وان كان في وسط الصلاة تركه وقال ابي يوسف اذهب اليه ان شئت وقال محمد لا اري به بأسا قبل السلام وان التمسد لان تركه يورث المصلي وربما شغل عن صلاته وعن ابن عباس اذا كنت في الصلوة فلا تمسح بجهتك ولا تنفخ ولا تحرك الحصى وعن ابي مسعود اربع من الجفا ان تسمع جبهتك قبل ان تنصرف وان تقول قائما وان سمع المنادي فلا تجيبه وان تنفخ في سجودك واما في وسط الصلوة فانه يكره اعانها ولا ينالها فلو قرأ ورفع وسجد وهو نايم تقصد صلاته ولو ركع او سجد نايم اعاد ولم تقصد وفي منية المصلي اذا نام في القعدة الاحيرة على ثيابه ثم انتبه وجبت عليه ان يقعد مقدار التشهد فان لم يفعل فسدت صلاته لان الافعال في الصلاة كلها

حالة النوم

حالة النوم لا يحسب بها ما اذا قرأ نائما او ركع نائما وهذه المسألة يكثر وقوعها لا سيما في الترويح **وتحكك** **وتكلم** **وتشتم** **بالتسم**
الصلوة ما يكون مسبوغا دون جاريه وهو يفسد الصلوة دون الوضوء والتسم ما لا يكون مسبوغا وهو لا يفسد بها
جميعا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم تسم في صلاة فلما فرغ يسئل عن ذلك فقال اصابني جبار من الله تعالى يقول
من صلى عليك مرة صليت عليه عشر لم يستأنف الصلاة **ولا يركب من وجع او مضية فان كان** **خشية**
الله تعالى او خوفا من النار فكلما بكى به وكذلك لا يركب ولا يركب الا من خشية الله تعالى وقال ابي يوسف رحمه الله ان قال الله
صلاته وان قال او تقصد صلاته سواء كان من وجع او مضية او من خشية الله تعالى **اعلم انه** اذا انقضى صلاته
او تأوه او بكى فارتفع بكاءه اي حصل به حروف فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقصد لانه يذكر على زيادة الطمأنينة فحان
في معنى التسم وان كان من وجع او مضية قطع الصلاة لان فيه اظها للخزع والتأسف كان من كلام الله والفرقة في
ذلك ان الاثنين اظهر الوجع وكان قال عنبوني فابا وجع او مضية او لم يفرق ولو صرح بذلك فسدت صلاته فذلك
اذا اكثري ومعني الاثنين من ذكر الجنة او النار تعريض بسوء الخنة والتعوذ من النار ولو صرح بذلك فقال اللهم اسألك الجنة
واعوذ بك من النار لا تقصد وكذا اذا كنى خف وعني بكى في الاثنين من الوجع اه كان يمكن الاستماع منه قطع
الصلوة وان كان لا يمكنه لا يقطع وعني محمد ان كان الرض خفيفا يقطع وان كان ثقيل لا يقطع لانه لا يمكنه التقوى
الا باللائين وتفسير اللين ان يقول آه أو آه ساكنة الواو وعني بكى بوجع ان قوله آه لا تقصد في الحال اي في حال
ذكر النار وحالة الوجع وآه تقصد لان الاصل هذه آه الكلمة اذا اشتمت على حرفين وحاجرا يدا او احدى
لا تقصد وان كانا اصليين فقد وحروف الرواية يجمعها قوله اليوم نساء فبعض هذا التقدير قوله آه لانه امر فان
من حروف الرواية وقوله آه تقصد وان كانت كلمة من حروف الرواية لانه لا يرد على حرفين فكان كلاما لان اقل الكلام
ثلاثة احرف حرف ابتداء وحرف وسط وحرف انتهاء وهو ما قيد عدم الالف ساد بحرفين زائدين نحو وان شاء
الي ان الرواية عليها مد في الهداية ضعف اصل ابي يوسف وقال هذا لا يقوي لان كلام التاني في متناهيه
الحرفين وجود حروف الجاء وفسهام المعنى ويتحقق ذلك في حروف الرواية لا يركب
لو غلب كالعصى والاسنان من غير عذر فان كان له عذر بان كان مريضاً تعد عليه القيام ويقدر
على القيام متلباً يصلي متكباً على عصى وحائط او خادمه واما اذا انكث في صلاة من غير عذر فيكره وهذا في الترويح

والعاطس من عطس فقال له آخر بركك الله وهو في الصلوة فسدت صلاته لهذا يجزيه في مخاطبة الناس كان من كلامهم شغلوا قال العاطس لنفسه برحمتي الله لا تقصد لانه دعا في الفتاوى ولو قال يرحمك الله يا فطيس لا تقصد ايضا ولو قال العاطس والسمع الحمد لله لا تقصد لانه لم يعرف جوابا وفي الحديث روي عن ابي حنيفة ان العاطس يجدد الله في نفسه ولا يحرك به لسانه فان حرك به لسانه فقد صلاته كذا في النهاية ولو قال يرحمك الله وقال الامراء من فدت صلاتها جميعا وفي الفتاوى لا تقصد صلاته من قال آمين لانه لم يدع وله ولا يمسح وجهه من التراب ولا يمسح وجهه من التراب بعد ان يفرغ من صلاته قبل ان يستلم وان كان في وسط الصلاة تركه وقال ابي يوسف اذهب اليه ان شئت وقال محمد لا اري به بأسا قبل السلام وان التمسد لان تركه يورث المصلي وربما شغل عن صلاته وعن ابن عباس اذا كنت في الصلوة فلا تمسح بجهتك ولا تنفخ ولا تحرك الحصى وعن ابي مسعود اربع من الجفا ان تسمع جبهتك قبل ان تنصرف وان تقول قائما وان سمع المنادي فلا تجيبه وان تنفخ في سجودك واما في وسط الصلوة فانه يكره اعانها ولا ينالها فلو قرأ ورفع وسجد وهو نايم تقصد صلاته ولو ركع او سجد نايم اعاد ولم تقصد وفي منية المصلي اذا نام في القعدة الاحيرة على ثيابه ثم انتبه وجبت عليه ان يقعد مقدار التشهد فان لم يفعل فسدت صلاته لان الافعال في الصلاة كلها

دون التطوع

جواز النظر الى صدره الابحشية وروي في الفقيه وروي انه ليس بجور في حق الصلاة لكن مع هذا
 النظر اليه لانه عورة بل لان النظر عن الشوق الى شعوره من فتنة كالنظر الى وجه المرأة الشا
 او الى سحرها لا يباح في الشهوة فذلك حرام ولو انكشف رجب اذ يباح الاجور صلاتها هو
 قال محمد في الجامع الصغير فان صلت وثبت ساقها او رجب مكشوف بعد الصلاة وان كان
 لقل لا تعبد فان قيل ما اذا جمع محمد بين الثلث والرابع وذكر الرابع يعني عن ذكر الثلث فالجواب عنه
 من وجوه احدها ان الرابع مانع قياسا والثلث مانع استحسانا فاورد القياس والاستحسان
 والثاني ان الرابع مانع مع القدم والثلث مانع مع القدم والثالث ان محمد رحمه الله لم يثبت القول
 لانه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الرابع كثير وقد روي عنه ان الثلث كثير في الوضوء حين قال
 والثلث كثير ولان ذلك دليل على ان الرابع كثير كما في خلق الكوكب وسبحه فورد بين الثلث والرابع
 كمي لا يكون قاطعا في ما يورد والرابع ان ابا حنيفة سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاورد لها
 محمد في كتابه كذلك وان صلت في ثوب متفرق وهي تقدر على الثوب الجديد فانكشف
 من شعرها شيء ومن خذنها شيء ومن ساقها شيء ولو جمع ذلك يبلغ رجب الستاء
 لا يجوز صلاتها قال الامام الترمذي في كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل عنها اجوز
 النظر اليه فيه روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الى رقبها ودمها الثانية لا يجوز وهو
 وكذا ذكر المقطوع من الرجل وشعرها انما اذا خلق على هذا والاصح انه لا يجوز النظر اليها
 وروي انه يجوز لانه لا انفصل عنه سقطت حرمة واما الامة فما كان عورة من الرجل
 فهو عورة من الامة وبطنها وظاهرها عورة وكذلك الدبيرة واما الولد والمكاثبة ومن في ثوبه
 شيء من الرق بمعنى الامة والمستحاة بمؤلة المكاثبة عند اي حنيفة وذلك لان المرأة
 ادخل في العورة من الرجل فكونه من الامة اولى واما بطنها وظاهرها اجوز
 لان ذلك محل محتمل الفرج بدليل انه اذا شبه امرأته بظهره فان محله
 او بطنها كان مظاهرا محالوشتها بفرجها والظهر هو ما قبل البطن

من تحت

من تحت الصدر الى السرة وما سوى ذلك من بدنهما فليس بعورة لانها قد فارت الحرة من حيث
 انها مال تباع وتشترى ففارتها في السترة ولا تخرج في حوايج مولاهما في ثياب مؤنتها
 عادة فاعتبر حالها بدوات الحرام في حق الرجل فعلا لخرج وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه انه راي امرأته متخففة في ثيابها وقال يا كراع لا تشبهني بالحرايم ولهذا اذا صلت الامة
 ورأسها مكشوف فصلاتها جائزة لان رأسها ليس بعورة كالرجل الحسي المنكح اذا كان
 رقبها بعورة عورة الامة وان كان خرا امرأته ان يستتر جميع بدنها لجواز ان يكون امرأته
 وقال بعضهم لا يلزمه الا عاده لجواز ان يكون رجلا واما عورة البهي والحيية مادام
 المنيشهما فالقبل والذنب ثم يتغلف بعد ذلك الى عشرة سبيل ثم يكون عورة البهي لان
 ذلك زمان يمكن بلوغ المرأة فيه ولا يمس فرجه اي فرج نفسه القبل والذنب فان ذلك مكروه
 ولا يرسل يده في موضع يكون الاعتماد مستونا فاما في الموضع الذي لا يكون فيه وضع اليمنى على الشمال
 مسنونا فانه يرسل يده ولو اخل سلاويله او مئزره فشد به قليل ان يودي ركبته لا تفسد
 صلاته الشئ وان شد جعل كثير فسد صلاته وفي الوقعات رجل شد ازاره فسد صلاته لانه
 عمل كثير واذا حله لا تفسد وقال ابو يوسف اذا نزع المصلي قميصه وعليه ازار لا تفسد ويكره
 ذلك وقال في الفتاوى رجل شد ازاره اذا نزع القميص لا تفسد وان لبسه تفسد وان شد السراويل
 تفسد وان فتحه لا تفسد وفي منية المصلي يكره نزع القميص والقلنسوة ولبسه ما يجلبس
 واختلف اصحابنا في تحديد العمل الذي ينافي الصلوة قال بعضهم الزائد على ثلاث مرات
 كثير وقال بعضهم الثلاث كثير ومادونه قليل وقال بعضهم ما كان بيدك فهو قليل ما لم يتكرر
 وما كان بيدك فهو كثير وكل عمل لا يمكن اقامته الا باليدين عادة كشد الازار والزر وكور العمامة
 فكثير وقيل كل ما لو كان يعلله فخر خارج الصلوة تفسد وان شك في حاله فليس
 بفسد وهذا هو الاصح وان وقعت عمامته او قلنسوته وهو في الصلوة لا بأس
 بان يرفعها ويضعها على رأسه بيد واحدة احترازا عما لو رفعها بيديه ووضعها

لا يمكن اقامته الا باليدين
 لا بأس

علي رأسه فانه يفسد صلاته وفي قوله لا بأس اي اشار الى ان تركه ويصلي ورأسه مكتشف هذا
على قول من حدد العبد باليدين وكذلك اذا استوي كورعامة ان سواه بيد واحدة لا بأس به
وان سواه باليدين فسدت صلاته وان تحريك عمامته لا يتبعها باليدين ولا بيد واحدة ويصلي مكتشف
الرأس للعذر او يعطي رأسه بطرف العمامة بعقل قلب لفرق المصنف رحمه الله بينهما اذا لم يتحرك
عمامة ولا يتركها فلو لم يتركها بيد واحدة فانه لا بأس به وبغيرها اذا تحركت عمامته كلها لا يتبعها باليدين ولا
بيد واحدة فانه يفسد صلاته لان التعيم على كثير وفي منية المصلي فان رفع العمامة من رأسه ووضعها
على الارض او رفعها من الارض ووضعها على رأسه او نزع القيص او تعيم بيد واحدة لا يفسد ولكنه يكون قلت
هذا يخالف ما ذكره المصنف رحمه الله الا ان يحمله على ما اذا سقطت من عمامته كورعامة او رفعها
بيد واحدة وفي الفتاوى يكون الرجل ان يصلي جاسر رأسه وفي المنية كما سلافة لا بأس به اذا كان الشخص
والضريح ويكون اللبسة القمامة وان يشتر بثوب واحد يغطي به جسده ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يد
سميت صحاء لانه سجد على يده المني اذا كان كالمسحوق القمامة ليس فيها صدع وفيل هي ان يشتمل الرجل بثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يرفع من احد جانبيه فيضعه على منكبيه فتبدو منه عورتة ولا بأس بالصلاة
في ثوب الواحد لان النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد قد خالف بين طه في اي عاتقه وعز عبادته قال
صلى بنا رسول الله في شملة وقد وضعها بعقد هاتين كفيه وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان ثوبك واسعاً
فانتشع به وان كان ضيقاً فاتزر به وعن ابي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل في ثوب ليس عليه
شيء وفي الفتاوى ان ليس في الصلاة تحتها رداءً وصلي فيه جاز وعنه بنو الاكوع قال قلت لابي
ابي الكوفي الضيف واصلي في قميص واحد قال سره عليك ولو بشوكه وروي ابن شجاع ان من صلي على الارض
وعليه قميص ان كان لو نظر لم يشاهد عورته جازت صلاته وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان من صلي في ثوب ليس عليه
شيء في ثوب واحد لا بأس به ان يري فرجه اذا ركع ويكره ان يصلي في ثياب البذلة والمهنية والمنسحب ان يصلي
في ثلاثة اوتاب قميص وازار وعمامة وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يلبس للصلاة والمرة قميصاً في قميص
وخمار مقنعة ولا يجمع فرسه لانه يحتاج الى عمل كثير يفسد به الصلاة وان احذر الجحام من رأسه اي من رأس فرسه بيد
واحدة فلا بأس به ولكن تركه اوي وان اخذه بيديه فسدت صلاته وكذلك المحلاة على هذا ان علقها بيديه

فسدت

فسدت صلاته وكذلك المحلاة على هذا ان علقها بيديه فسدت صلاته وان كان بيد واحدة فلا بأس به ولا بأس به
اي نفض السج على ظهر فرسه لا يحتاج الى عمل كثير ولا بأس به السج من اي من ظهر فرسه ولا بأس به السج على ظهر فرسه
والجاء في يده في ثم الفرس ويواقفة وان اذعنت وانه لا بأس به السج من اي من ظهر فرسه ولا بأس به السج على ظهر فرسه
التي موضع اخرى وان كان يتحرك يتحرك في صلاة في الركوع والسج وهو مختار وان جازبه لانه وهو
يصلي في الصلاة من سجود فسدت صلاته ولا بأس به في ركعة واحدة وان كان في ركعة واحدة لا بأس به وكذلك
الركعة ونظرة القمامة على هذه التفصيل بكرة لان شدة النكس واللفظ وان علقها بيد واحدة لا بأس به وترك اوي
الركعة الحرة او اوقفتها من رأسها في الركعة فان رفعت اي القمامة وغطت برأسها بقل قليل قبل ان تؤدى
ركعات من الصلوة لا تفسد صلاتها وان كان بعد اداء الركعة او غطت بقل كثير فسدت صلاتها وكذلك جاز
اذا صلي في ركعة فسقط عنه في الركعة فانكسفت عورته فسدت صلاته من ساعته فهو على هذا التفصيل وكذا اذا القى
على المصلي ثوب يجسر فرماه من ساعته لم يفسد صلاته وان لم يؤد ركعاً ولكن مكث مقدار ما يؤدى ركعاً ثم
استتر فسدت صلاته عند اي يفسد صلاته في الركعة وكذلك اذا سقطت القمامة فوقع في صف النساء او وقع قد ام الامة
فقد سقطت صلاته عند اي يفسد صلاته في جميع ذلك واما الامة اذا حلت ورأسها مكشوف
فلا بأس به لان رأسها ليس بمورة كالرجل فان اقعقت وهي في الصلوة لزمها ان تاتخذ القناع فيصليها ولا
يجوز ذلك صلاتها لان الفرس لزمها في حال جلوسها ان اوجد ثوباً وهو في الصلاة فانه يفسد
صلاته لان الفرس ان توجه عليه لخطاب قبل ذلك الامة ثم اذا كان مستتر ثلاث خطوات فادونها
صلاتها وان كان اكثر فسدت وان لم يستقم او سقطت وقادرت دكنا فسدت صلاتها والعمل القليل ان شاء
نفسه وفي الفتاوى ان اخذت ثوبها بقل قليل قبل ان تؤدى ركعات لا يفسد صلاتها والعمل القليل ان شاء
بيد واحدة وان كان بعد اداء ركعتين مع العلم بان يفسد صلاتها ولا بأس به بالقراءة ولا بأس بالسج فان ذلك
مكروه ولا بأس بالاي ولا بأس بركه عدا اي في الصلاة وعند السج عند اي في الفرس والتقل هو الصحيح
انه ليس من اعمال الصلاة وروي ان عمر رضي الله عنه قال لمن يفسد ذلك عدايكم لتستغفروا
فانت مستغف من عدا السج ولانه لا يخلو اما ان يعد بيديه او بقلبه ولا يجوز بيديه لقوله

بجاءه
خبر



صلى الله عليه وسلم كقولهم في الصلاة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس به في الفريضة والظن ان النبي
وردت بقراءة عدا آية او بعون آية استوت وذلك لا يوصل اليه الا بالقد وقد ورد في
في صلوات النبي في سجاتها عشر اعشاً وروي انها في الفريضة والنفل فكراهة في الفريضة وحول ولا قوة الا بالله وروي ابو نعيم في الحاشية الحديث المتقدم ثم قال فاذا فرغت قلت بعد
النفل لان النفل قد سيج فيه ما لم يسأل في الفريضة وفي المصلي المذكور وهو القدر بالاصابع او يخط
يسأله اما القنبر فيس الاصابع فليحفظ بالقلب لا يكره انما قالوا اما القنبر باللسان فانه يفسد الصلاة
وفيد الصلاة احتراز عن خارج الصلاة كما ذكره في الاسلام رحمه الله ان عدا النبي في غير الصلاة
بدعة وكان السلف يقولون نذرب ولا يخصي ويستمع ويحصى وفي سجودهم في الدين الاتفاقي
وفيد النبي والاي احتراز عن الناس وفيهم فان ذلك يكره بالاتفاق ثم قيل هذا الاختلاف
في الفريضة والنفل جميعاً وقيل الخلاف في المكتوبة والخلاف في النوافل انه لا يكره وقيل الخلاف
في النوافل والخلاف في المكتوبة انه يكره قالوا في الاسلام فان احتاج المرء الى اعادة هذه الشارة
افصاحاً وصورة صلاة النبي ما روي صاحب السنن باسناد اليه ابن عباس رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للعبد بن عبد المطلب يا عباس يا عمي لا اعطيتك الا
الايجرة الا اجوزك الا افعل بك عند خصال اذ انت فعلت ذلك غفر الله عز وجل
ذنبك اقله واخره قد مر وحدته خطاه وعد صفير وكبيره سره وعلايته عس حمال الذنب
اربع ركعات تقراء في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا فرغت من القراءة في اول ركعة
قالت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تركه فتقول
انت راكع عشر اذ ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر ثم تهوي ساجداً فتقولها وانت ساجد
ثم ترفع رأسك من السجدة فتقولها عشر ثم ترفع رأسك من السجدة
عشر فذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل كذلك في اربع ركعات ان استطعت ان تفعل
في كل يوم مرة فافعل فان لم تفعل في كل جمعة مرة وان لم تفعل في كل شهر مرة فان لم تفعل
في كل سنة مرة فان لم تفعل في عمرك مرة وفي رواية اخرى انه يسبح خمس عشرة تسبيحة قبل الله

في الصلاة

في كل سنة

لم يذكر

وتعني ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما ما قالوا ذلك ولوحسن ابن الجوزي دعاءه وان حديثه
وقد كان عبد الله بن المبارك يواظب عليها غير انه كان يستحب فائما قبل القراءة خمس عشرة
ثم بعد القراءة عشرا ولا يستحب عند رفع اليدين من السجود قال الشيخ عبد الله البساطي
وحديثه وانما اطلت في هذه الصلوات لما ذكره النووي واعتماد اهل العصر عليه خشيت ان يفتقد
بذلك فينبغي الحرص عليها وما من سمع عظيم الثواب الوارد فيها ثم يتفادى عنها الامتناع
بالدين غير مكثرت باعمال الصالحين لا ينبغي ان يفقد من الخير في شئ انقص في كسر
في بعض مكروهات الصلوات بكونه ان يصلي الى وجهه قاعا عند سجدة ولا يمس ان يصلي الى
لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلا يصلي لا وجهه غيره فعلم انهما بالذرة وقال للخطيب
استقبل الصورة في صلواتك والقاعدة استقبل المصلح بوجهك ولو صلى الى وجه انسان
ثالث ظهره الى وجه المصلح لا يكره وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي ان يصلي
وجهه وعنه قوم يتخفون او يائسون وناووا هذا اذا كانوا يرفعون اصواتهم في
يخاف منه وقوع الغلط في الصلوة وفي التأييم اذا كان يخاف ان يظهر منه صوت فيجوز
في صلواته ويجوز التأييم اذا التزم وان لم يكن كذلك فلا بأس ان يصلي وبين يديه مصحف
او سيف معلق ومن العلماء من كره وقالوا لسيف الله الحبيب وفي الحديث لا بأس بشد بده
تقديم في مقام الانتهاء وقيل هذا قول ابن عمر واستقبال المصحف فيه شبهة باهل الكتاب
فانهم يملكون ذلك بكتبهم وقيل هو قول ابراهيم النخعي قلنا اما السيف فهو آلة الحرب
كما قلتم والموضع موضع الحرب ولهذا سمي الحرب محرابا لانه موضع محاربة الله
فيليق فيه ولانا احرامنا باخذ الاسلحة في صلوات الخوف فاذا كان معلقا بين يديه كان
لاخذ اذا احتاج اليه فلا يكره فاما المصحف ان كان بين يديه يقرء منه كان مكروها وان
كان موضوعا فلا بأس به وكذا اذا كان معلقا فلا بأس ان يصلي على بساط فيه تصاوير
فما استهانته بالصوره ولا يسجد على التماثيل ولا يشبه عبادة الصورة والخلق

هذا الحديث
في صحيحه
ابن خزيمة
والحاكم
في صحيحهما
ما قالوا ذلك

الكرامية

الكرامية في البسوط وسوي بين ان يسجد على الصورة او لا يسجد فان كلاهما مكروه في الجامع الصغير
اذا كان في موضع سجوده بكونه لما فيه من التعظيم له وان كان في موضع جلوسه وقيامه لا يكره لما فيه
من الاهانة ووجه ما في البسوط ان البساط الذي يعقد للصلوات يعظم على سائر البسوط فيكون هذا هو
تفطير للصلوة وقد امرنا بالاهانة ويكره ايضا ان يكون التماثيل فوق راسه السقف او بين
يديه او بجوارها لما روي عن ابي هريرة ان جبلا نزل استاذت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاذن له فقال له ادخل قال كيف ادخل بيتا فيمسك عليه غائبين او رجالا اما ان يقطع
راسها ويجعله بساطا يوطأ انا معشر الانبياء لا ندخل بيتا فيه كلب او صورة واما اذا كانت الصور
صغيرة بحيث لا يبدى للناظر الا تفكر لا يكره لان الصغار جدا لا تعبد لانه كان في خاتم النبي
موسى ديسان ولما وجد خاتم داود النبي عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان فيه
صورة اسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه فلما نظر اليه عمر غرورقت عيناه ورفع الي
ابي موسى لا شعور واصل ذلك ان دانيال في غيضة وهو رضيع لانه حكى ان تحت نحره
استولى اخبر ان في زمانه يولد ولد يقتل وكان تباع الاولاد بقتلهم فلما ولد دانيال
القتل امه في غيضة رجاء ان ينحو من القتل فقضى الله له اسدا يحفظه ولبوة ترضع وهما بين يديه
فادبر هذا ان الحفظ من الله وكان لابن عباس كانون مخوف بصور ضار كذا في التهاويل واذا
كان التماثيل مقطوع الراس ويحور الراس بان يطلا موضع بالغلل او يحاط فليس بمأثم لانه لا
يعبد بدون الراس وصار كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا كذا في التهاويل التماثيل هو ما
ويصور بصورة مشبهة خلق الله تعالى من ذات الرقح ومعنى قوله على ما قالوا انما جلا في
البعض قال التمر تاشي اختلف في من صلى وبين يديه شمع او سراج فقيل بكونه كما لو كان بين
يديه كانون فيه حجرا ونازق وقد الصحيح انه لا يكره لان السراج لا يعبد احد وكما ذكره
الصورة في البيوت بكونه دخولها والزيارة لاهلها فيها والجلوس فيها ولو كانت الصورة على
وسادة هائلة او على بساط مفروش لانه يكره لانها نداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوساو

منصوبة او كانت على السائر لانه تعظيم لها واستدراكها ان يكون امام المصلي ثم من فوق واستدراكهم على
يمينهم على شماله ثم خلفه ولو ليس ثوباً فيه تصاوير يكون لانه يشبه حامل القميص والصلوة جازية
في جميع ذلك لا اجتماع شرايطها ونحوه على وجه غير مكره وهو الحكم في كل صلاة ادب مع الكرام
كذا في النهاية ويجلي عن الحسن البصري وعطاء النعمان خلافاً لبيتا فيه بساط عليه تصاوير فوقه عظم
وجلي الحسن البصري وقال تعظيم الصورة في تلك الجلس عليها ولا مثلك غير ذي روح لما روي ان
عيسى بن مريم عن التميمي فقال كيف اصنع وهو كسبي فقال ان لم يكن بد فعليك بتمثال لاجل
فمن على بطنه الله عنه انه قال من صور تمثال ذي روح كلف يوم القيمة ان ينسخ فيه الروح و
ليس بنا في ولا يكره بيع الثوب الذي فيه التصاوير وقال بعضهم يكره حتى لا يقبل شهادة بايعه
ونا سجد وفي فساد رمضان لاجبة لاجل تصوير التماثيل لان علمه معصيته واذ اقر من
المصلي في صلاته فسدت عند لي حنيفة سوا كان اما ما لا غيره وسواء كانت آية تامة او
وقال بعضهم ان كانت آية تامة فسدت ولا فلا وهذا اذا كان لا يعرف القراءة الا من المصلي
اما اذا كان يحفظه عن ظهر القلب وهو مع ذلك ينظر في المكتوب على المحراب ويقول فلا شك انه يفسد
ولا تفسد صلاته وعند ابن يوسف ومحمد لا تفسد صلاته بالقراءة من المصحف لانه عبادة انما
العبادة اخرى لما روي عنه ذلك وان عابته في رمضان كان يقراء من المصحف فلا
الفساد لا يخلو اما ان يكون المصلي يحمل المصحف او لاجل النظر او لاجل تقليب الاوراق ولا
يجوز ان يكون لاجل الحمل لانه لو حمل اكثر من المصحف لا تفسد الا ترى ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يصلي وامامه من بيت النياح على عاتقه وكان يقرأ اذا سجد ويحملها اذا في
تأسي من السجود ولا يجوز ان يكون لاجل النظر من المصحف لانه لا يكون اكثر من النظر الى
المكتوب في المحراب وهو لا يوجب الفساد ولا يجوز ان يكون لتقليب الاوراق لانه على قلبه
فلا يفسد ثم اذا كان عندها لا تفسد الصلاة فهو يكره لانه صنع اهل الكتاب فانهم يصلون على
نكر الشبههم لانا نعلم ان الشبههم في عملهم خيف ان يحمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق على
التشبيه بهم

لا يجوز ان يكون
المصلي في صلاة

كثير ولانه ايضا تلقن من المصحف وتعلم في الصلاة فلا يجوز كما لو تلقن وتعلم من رجل فعل هذا الفعل الاخرة لا فرق بين
ان يكون المصحف محمولاً او موضوعاً وعلم القلة الاولى في القرآن فيجوز اذا كان موضوعاً ولا يجوز محمولاً الا ان القلة الثانية
وهو التلقن من المصحف وكان محمد بن الفضل يقول انما جعنا على ان الرجل اذا كان يملكه ان يقراء من المصحف ولا يملكه
ان يقراء من ظهر القلب لوصية نبي هامة بخبره الا انهم لا يسمون هذا كذا في التوبة وما حديث ذكروا فلو كان
ينظر في المصحف قبل ان يقرأ اذا صلى كان يقراء عن ظهر القلب لانه كان لا يحفظ الا بعد ان يقراء في المصحف لما روي ان القلة
في المصحف كذا وهذا لا يثبت على ما عرفت انها تؤدي صلاتها على وجه مكره ولو نظر في مكتوب وقسمه فالصحيح انه يفسد
صلاته بالاجماع وهذا اذا نظر اليه غير مستهم لكن فهم ينسب النظر ما لو نظر اليه ثمما تفسد صلاته عند محمد بن ابي ابي العباس
عند ابن يوسف لا تفسد صلاته وهذا اذا كان المكتوب غير لقن اما اذا نظر في مكتوب هو قرآن وفهم لا تفسد صلاته
بلا خلاف وعن شمس الايكة اذا كان مكتوباً على المحراب غير لقن فمأله المصحف فهم غير ان يقراء لا تفسد صلاته لان
بالنظر لا يكون مكتوباً والمفسد هو الكلام وقال شيخ الامام قال بعض مشايخنا اذا كان مكتوباً على المحراب كن في صلاة كذا
فقط اليه وانما حديثهم فعند ابن يوسف لا تفسد صلاته وعند محمد تفسد وقاسوه على صلاة اليمين اذا خلف لا يقرأ كتاباً
فلان فنظر اليه حتى يفرجه ولم يقراء بلسانه فعند ابن يوسف لا يفسد لانه لم يقراء انما هو بلسانه وعند محمد يفسد متى
فهم ما فيه فيجعل القلم له كقراءة في حق الحث نكدا في حق افساد الصلاة وهو لو قرأ في الصلاة كن صلاة خائفاً
فسدت فكذلك اذا قرأه ومن مشايخنا من قال لا تفسد صلاته ايضاً عند محمد وان فهم لان قراءة كتاب فلان غير مقبول
ففسد وانما المقصود علم ما فيه فيقرأ اليمين الى ما هو المقصود وانما قراءة القرآن المقصود بنفسه يستفيج الثوب فيمنع
اليمين فيه ايا القراءة لا ايا فهم والدليل عليه انه لو نظر الى حبيب من آتاه وعليه مكتوب است طالق وفهم ولم يقراء به
تطلق وكذا اذا كان مكتوباً على حبيب غيره استخبر فنظر اليه وفهم ولم يقراء به لم يفتق فدل على محمد انما جعل القلم
بمنزلة القراءة في قراءة كتاب فلان حاشا انما في حق سائر الاحكام المتعلقة بالنظر لم يجعل القلم كقراءة وفي الهداية لو نظر
المكتوب وفهم فالصحيح ان لا تفسد صلاته بالاجماع بخلاف ما اذا خلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر وفهم حث بالفهم
عند محمد لان المقصود هنا القلم اما فساد الصلاة فيشترط بالعمال الكثير واعلم ان كل صلاة ادب مع الكرام هي
ان تعاد على وجه غير مكره وكذا الوصل ونظر في صلاة تفسد ويكون الفهم هو الثاني كذا في الفوائد ولا يشترط سكون يمين

لا يقرأ فيها شيء من الصلاة قراءة سورة بعينها لا يجزئ غيرها يعني ان الصلاة لا تنفك عن سورة مخصوصة
بل يقرأ ما تيسر من القرآن ويكره ان يتخذ سورة بعينها للصلاة لا يقرأ غيرها لما فيه من الجمل الباقي وابعادهم التفضل بذلك
ما سوى الفاتحة وذلك بان تبيين سورة الاعلى وصل اليك اليوم الجمعة الا اذا كانت في غير يوم الجمعة او في غير وقت الصلاة
صلواته عليه وسلم يعني هذا اذا رآها ولكن يقرأ بين السورتين شبرا بغير قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يكره لكن بشرط ان يقرأ غيرهما احبنا ان لا يقرأ جهلا انه لا يجزئ غيرها لانه ايضا يقرأ في الصلاة في غير وقت الصلاة
انما يكره ان يتخذ سورة معينة اذا لم يعتقد الجواز بعينها اما اذا اعتقده لكن يقرأ هذه السورة لانها ليس عليه فلا يكره
وعلى هذه الرواية ان يقرأ في غير وقت الصلاة من المسجد يصح فيه ولا يقرأ في السورتين ويترك بينهما سورة كما اذا قرأ في
الركعة الاولى اذا جاء من الله والفتح وفي الثانية قل الله احد فانه مكره وقيل لا يكره كذا في الفتاوى وان يترك بين
الركعتين السورتين فصاعدا اي او ثلث سور فالشر لا يكره هذا اذا جمع بين سورتين وبينهما سورة او سورة واحدة
في الركعة الثانية سورة اطول من السورة التي قرأها في الاولى لا اذا كان قليلا فلا بأس به اعلم ان اطول الركعتين
على الاولى مكره بالاجماع في الصلاة كلها يعني في الفرائض اما في السنن والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوى والمكشي
الصلاة كلها يعني ما خلا الفريضة بين الركعتين في الفريضة عندهما وقال محمد احب الي ان يطول الاولى على الثاني
في الصلاة كلها لان التسوية بينهما حرجا وحرج في الترجيح والدليل على ذلك ما روي ابو قتادة النبي صلى الله عليه وسلم
كان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلاة كلها الا انها لا تجوز على الاطالة من حيث الشاء والتعذر وحجتها
ان الركعتين استويا في استحقاق القراءة في غير الفريضة استويا في الفقدان وقد صح ان النبي
صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الجمعة في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية اذا جاء من المنافقون وكل واحد
منهما احدى عشر آية واما في صلاة النفل فيستحب تطويل الاولى على الثانية بالاجماع لانها في وقت نحر وغلظ
ولهذا اخصت بالتأنيب بخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم بطريق نلو تغافلوا في غير الجهر انما يتغافلون بالتأنيب
في غيرها وبنا هو ذلك مضاف الى قصرهم واما غفلتهم بالنوم فليست باختيار هو فيسب في تطويل الاولى
على الثانية بالاجماع اعانة لهم على ادراك الجماعة ولا يعتبر في التطويل والتقصان بمادون ثلاث آيات لعدم مكان
الاحتياز عنه من غير حرج قال الحنفيا في تطويل من حيث الاي ان كان بينهما مقاربة فان كانت الايات

يعتبر

يتوقف

تفاوتت من حيث الطول والقصر فانه يقتضي التلخيص والحرر هذا كله اذا كان اما اذا كان منفردا قرا ما
شأنه على الامام ان يراعي حق هذه القراءة كذا في السراج ^{الحج} ولا يقرأ في الثانية سورة قبل السورة التي
قراءها في الاولى اي يكره ان يقرأ في الركعة الاولى سورة وفي الثانية سورة فقرأها في الاولى فلا يعود
يرتد الناس يقرأ في الثانية فلا يعود يرتد الناس ايضا وعلى هذا قراءة الآيات اذا قرأ في الركعة الاولى فانه يكره ان
يقرأ في الثانية اي من سورة فقرأها وكذلك لا يقرأ في الاولى من وسط سورة وفي الثانية من وسط سورة اخرى بل يقرأ
وكذلك لا يقرأ في الاولى من آخر سورة وفي الثانية من آخر سورة اخرى ولكن يقرأ في الركعتين من سورة واحدة اما
من وسطها او من آخرها او يقرأ في الاولى سورة بتمامها وفي الثانية كذلك اي سورة بتمامها وهذا الفاء في الركعتين
من آخر السورة افضل ام قراءة سورة بتمامها سورة في كل ركعة ايها كان اكثر فهو افضل لكن ينبغي ان يقرأ في الركعتين
آخر سورة واحدة لا آخر سورتين ولو قرأ في الركعتين من وسط السورة او من آخرها لا بأس به وان استقل من آية الى
آية وبينهما آيات يكره وفي السراج الوهاج ولو قرأ ببعض سورة في الركعة الاولى وبعضها في الثانية فلا يكره
في الصحيح وقال بعضهم يكره ولو كونه في التطوع لا يكره وقالوا يكره كذا في الفتاوى ويكره ان يقرأ الفاتحة
وجزءها ركعة او يقرأ الفاتحة ومعها آية او ايتين او يقرأ السورة بغير الفاتحة واذا من المصل في قراءة آية فيها ذكر
النار فوقف عندها وتوقف بالله من النار واستغفر الله وذلك في التقوى ثم يروي حذيفة قال صلى الله عليه وسلم
وسلم بالليل ركعتين فقرأ في احدهما سورة البقرة وفي الثانية سورة النساء فامر بانه فيها ذكر الجنة الاوقف وسألها
ولا ذكر النار الاستعاذ منها واما الامام فلا يقرأ في الركعة الاولى يطول على المؤتمرين ويرتل القرآن قريلا
وقال بعض المشايخ لا يكره اذا قرأ من آخر السورة وهو الاصح يعني قرأ من آخر السورة في الركعة الاولى
ومن آخر سورة اخرى في الثانية لا يكره على الاصح وهذا هو اختيار بعض المشايخ وقد ذكر المصنف انما لا يفعل
ذلك فيكون مختارا المصنف ان يكره في ركوع في المفسد اذا اكل او شرب في صلاة فسد صلاة سواء اكل عامدا او
ناسيا لانه معنى ينافي الصلاة كلام والحدث وحالة الصلاة مذكرة قال في الغاية ما فسد الصلاة وجعل قدود
الخصم مفسدا فيها قال في الفتاوى اذا كان بين استنام شيء من طعام فابتلع ان كان قليلا دون الحصاة لم يفسد
صلاته لانه ذلك تبع لغيره لانه يكره وان كان مقدارا الحصاة فضاء فسدت صلاته ولو ابتلع ما يبرئ لانه

الحج
الحج
الحج

لم تقصد اذا كانت الطهارة للربيع ولوضع عكاز تقصد الصلاة اذا كان ذلك ولم ينفصل عنها شيء ان كان ذلك
فسدت اجل الله على كيد وان انفصل عنها شيء ودخل خلقه فسدت ولو قل واما اذا لم يكن لها دخل في خلقه لم تقصد
ولو وقع في فورة او قطرة مطر او نخل فابتاع فسدت وان ابتاع سمته فسدت على المشهور وعن ابي حنيفة
ولو كان في قوسك او فانيقة فذاب ودخل خلقه فسدت وان اكل الكسكس قبل الشروع وبقيت حلالة في قبيل الفرس
ولم يدخل خلقه ريقه لا تقصد ولو دخل الدخ خلقه فابتاع لم تقصد ويكره ان يصلي في فيد رايتم او فانيقة ولو كان
عن الفرة لانه يمتد الخنوع ولو قال في الصلاة اقل من ملاء فيه فعاد المحذور ان اعاده وهو قادر على ان يحذفه
ابن يوسف لا تقصد وعند محمد تقصد وان تعد الي ان كان اقل من ^{الف} لا تقصد وان كان ملاء الغم فسدت
صلاة ولو وقع وان حمل في الصلاة شيئا ثقيل بحيث يكلف الحيلة مشقة فسدت صلاته ولو رفع يديه في صلاة
وفيها اجازته كثيرة ان كان في حال ركوع او سجود او قعوده فسدت وان كان في حال قيامه لا تقصد وان طال
لان في ضرورة كذا في الفتاوى وان ^د ايسر ضربا وضرب لا تقصد صلاته وان ضربا ثلثا في ركعة واحدة فقد
وقال بعضهم اذا ضرب ضربة وسكن لم خطوة وسكن لا تقصد وان كان متتابعاً فسد ولو ضرب انسانا كان
ثم خطوة وسكن خطوة ^{ثم ضربا وضربا} لا تقصد وان كان متتابعاً فسد لان خطوة وان كان بسوط او سبيل او بيده فسدت
صلاة ولو شئ ان كان مقدار صف لا تقصد لانه قليل وان كان مقدار صفين ان مشى فعة واحدة فسدت
وقيل ان مشى خطوة ووقف ثم خطوة لا تقصد وان اغلق المصلي الباب لا تقصد وان فتح الملقق تقصد ولو رجع بمرور
او بغيره او بغيره ان زاد فسدت وان دعي بسوءه تقصد وان كان بيده دهن او طيب مسح به
او لم يمسح لا تقصد وفي الفتاوى اذا دهن داس واحدة لا تقصد وان ^{كان} الا ناول بيده ودهن داس باليد الا يترك فسدت
ولو رمى بثلاث اجاز على الولا فسدت ولو لبس خفي تقصد صلاته وان اتقل او خلع خفي لا تقصد وان رضع منها
او ارضعت هي تقصد صلاته وان ارضع الولد هي كاربعة ان ترك لبسها تقصد والا فلا وقيل ان مقربة او مقربة او مقربة
يتل لبسها لم تقصد وان مضى ثلاثا لم يتل اللان كذا في الفتاوى وان قبلت المصلي امرأة ولم يقبلها فسد
تامة وان قبلها هو شهوة او بغير شهوة فسدت صلاته وفي الفتاوى لا تقصد الا اذا قبلها بشهوة وعن ابن يوسف
هي تصل قبلها رجل لا تقصد صلاته لعدم الفعل منها ولو نظرت في فرج امرئ قد طلقها شهوة وهو في الصلاة بعد

مراجعتها ولا تقصد صلاته لان ليس بها كثر ولو قبلها او لمساها فسدت صلاة وفي الفتاوى اذا نظرت في
فرج مطلقة طلاقا رجعا صارت مراجعتها ولا تقصد صلاته وفي الاجناس قال ابو حنيفة وابو يوسف مراجعتها
وتقصد صلاته ولو وقع نظر المصلي على عورة غيره لا تقصد صلاته ولو نظرت في فرج امرئ بشهوة وهو يصل مرت
عليانها وتبينها ينفذ داخل الفرج لا رجوع اليه ولو كتبت في الصلاة خطا مستبينا لا تقصد صلاته الا ان يطول فبغيره
فيمتد تقصد حد الطول ان يزيد على ثلاث كلمات او فبغيره المصلي اذا كتب فاستبان حروفه من ثلاث كلمات لا تقصد
وان زاد على ذلك فسدت وان كتب على اليد او على يده شيئا لا يستبين لا تقصد وان كثر وان حمل شهيدا وعليه
ثياب ملطخة بالدم لا تقصد صلاته ولو وقع ثوب المشهود على المصلي تقصد ولو كان فوق المصلي ثوب ملطخ وطرفه
مخبر ومضى قام يقع الطرف الجسدي على راسه فسدت صلاته فاما جرح المصلي من غير حمله لا يفرقه ولا يمس ان يصل
مقتل النفس والجسم الا ان يتحرك على حركته تشغله فينبذ يكره وتجبر صلاته وهذا اذا لم يكن الجرحين اما اذا كانا
مجبين فسدت صلاته وجعل رفع المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير ان يتحول عن القبلة لا تقصد صلاته وان وضع على
الذات تقصد كذا في الفتاوى والمصلي اذا دعاه احد ابويه لا يجيب مالم يفرغ من صلاته الا ان يستغفر له لغيره لان
قطع الصلاة لا يجوز الا الضرورة وكذا لا يجزي اذا خاف ان يسقط من سطح او تحرقه النار او يفرق الماء او
استغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلاة قال الطحاوي اما في النوافل اذا دعاه احد ابويه ان علم انه في الصلاة
وداعه لا يمس ان لا يجيب وان كان لم يعلم انه في الصلاة اجابه ورجل قام الى الصلاة فصرق منه فمعه درهم ان يقطع
الصلاة ويطلب السارق سواء كانت فريضة او تطوعا لان الدرهم مال امرئ يصلح فارقا رجا زلها قطع الصلاة
لا صرح بها وكذا السارق اذا دعت ابنته او اختها الرأى على غصه الذنب قال في الامم تقطع الصلاة في الرجل الذي
هذا تقديم الحق العبد على حق الشرع لقضاء الله في افتقار العبد ولو ادعى عند النبي تحا فاعلم ان يقع فيها قطع صلاته
لاجله ولو وضع القبلة في السجود وهو يصل لا تقصد صلاته لانه قليل كذا في الفتاوى ولا سجدة على مكان نجس ثم اعا
دها على مكان طاهر جازت صلاته وان تعد ذلك فسدت ومن صلا ركعة من الظهر ثم افتح العصر والنظير فقد نقص
الظهر ثم افتح شروعه في غير فخرج عنه وهذا في غير صاحب الترتيب اما اذا كان صاحب الترتيب فانتقل من الظهر الى العصر
قبل ادائه يصلي شأ رعا في العصر في التطوع لان العصر لا يفتقد في حقه قبل ادائه الظهر وعما هذا من كان في المكتوبة

فليزني ان فلة او على العكس او في الظاهر فليزني على الجملة او على العكس او كان يصح منه ان فليزني لا فليزني لا فليزني
 في تلك الصلاة او العكس ولو افتح منفذاً ثم اقتدي به رجل فافتح ثانياً للاجل وعلى الافتتاح الاول ان يكون
 الدخول امرأة وحاصلاً ان الثانية لو كانت غير الاولى ونوي الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورة خروجه
 عما هو فيه فبطل من باع بالفم جرداً ليس باقلاً ولا كذا ونحوه من جنس آخر ينقض لاول كذا هذا وان كانت الثانية عند الدخول
 فلا يلقوها بل يجس على ما صحت من الصلاة لكن افتح الفم بعد ما صحت منها ركعة فبقي في الركعة التي صلاها مع غير الركعة
 في الصلاة التي هو فيها ويلغو ما نوي من الافتتاح حتى لو صلى بعدها ثلاث ركعات يخرج عن عهدة فرض الصلاة
 ولو صلى رابعة بعد ما نوي على ان الاولى انتقضت ولم يقعد في الثالثة لنفسه صلاة لان الاولى لم تبطل وفي الختام
 هذا اذا نوي بقلبه وكبراً ما اذا نوي بلسانه فيجب ان اكمل الظاهر ينقض ما صحت ولا تجزئ تلك الركعة وفي
 الرجعية هذا اذا لم يكن مسبوقاً اذا كان مسبوقاً وقام القضاء ما قبله في افتتاح يكون مستأنفاً بالنية مع التكرار
 لاختلاف الصلاة بينهما ولو صلى على الجواز فليزني في باخري فوضعت بحسبها فان كبر الثانية ينوي الصلاة
 على الاولى وعليهما او لا ينوي فهو على الاول بينهما ثم يستقبل الصلاة على التي نيت لانه في كل ركعة يجاد الكبر
 وهو لغو وان كبر ينوي الصلاة على الثانية يصير رافعاً للاولى شارحاً في الثانية لا نوي ما ليس بواجب
 فليزني كذا في التهاتير ولا يرفع صوته بالقراءة والشيخ رياء ولا سمعة ولا يطول ركوعه وسجوده وشهاده
 وقيام رياء للناس بل ينبغي ان يكون صلاته في الخلعة وعند الناس على حله واحده قال القتيبي ابو الليث النخعي
 ثم الناس في الفرائض قال بعضهم لا يدخل فيها الرياء لانها في غير على جميع الطرق فاذا ادى ما هو فرض عليه لا يدخل
 فيه الرياء وقال بعضهم يدخل الرياء في الفرائض ونحوها قال القتيبي ابو الليث هذا عندي على وجهين ان كان
 يؤدي الفرائض رياء للناس ولو لم يكن رياء للناس لم يكن لا يؤديها فهاذا متفق تمام وهو من الذين قال الله
 تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار يعني في الراوية مع الفرعون لانه لو كان نوحاً صريحاً في
 نوحه لمكان لا يمنع عن اداء الفرائض النوب المتأخر ولا فومللك الزبادة وهو مؤثر عنها بحسب عليها
 لقد لا صلى الله عليه وسلم من سمع بعلم سمع الله به سائر خلقه وحقه وصفره يوم القيمة رواه الطبراني في الكبير
 بأسانيداً صحيحاً والبيهقي من حيث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان كان يرد الغرائض في الله في ذلك النسخ احسن وان لم يرد

ينفذ

يقول من سمع الناس بعلم سمع الله به سائر خلقه وحقه وصفره ورواه البخاري وسلم من حديث جندب بن عبد
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع سمع الله به ومن يداي يراي الله به سمع بتشديد اليكم ومعناه من اظهر
 علمه للناس رياء اظهر الله بنيتاً الفاسدة فعمله يوم القيمة وفضاه على روضه لا شهاد وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من يتردد في الاخرة وهو لا يريد لها ولا يطلبها لمن في السموات والارض وله البطراني في الاخرة
 قال صلى الله عليه وسلم من طلب الدنيا بعد الاخرة طمس وجهه ونحو ذلك واشتبه اسم في النار رواه الطبراني
 في الكبير وقال من يحب الدنيا ستمائة يحبون وبارك الله بما يشرفون في الله وهو عليه غضبان رواه الطبراني
 في الاوسط وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الصلاة حيث يراه الناس
 واساءها حيث يخلو فذلك استهانة بهادته تبارك وتعالى رواه عبد الرزاق في كتابه وابو يعلى وقال صلى الله
 عليه وسلم من صام يوماً فقد اشرك ومن صلى يوماً فقد اشرك ومن تصدق يوماً فقد اشرك رواه
 البيهقي وقال صلى الله عليه وسلم اخوف ما اخاف عليكم الشرك الخفي ان يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى
 من نظر رجل رواه ابن ماجه والبيهقي وقال صلى الله عليه وسلم اذ اجمع الله الاولين والآخرين يوم القيمة
 يوم لا ريب فيه تادي من ادعى من كان اشرك الله في عمله احد فليطلب ثوابه من عنده فان الله اغنى الشراكه عن
 الشراكه رواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والبيهقي وقال لا يقبل الله عملاً فيه مثقال حبة
 من خردل من رياء رواه ابن جرير الطبري مرسلًا وقال اذا كان اخرا لزمان صارت اسخى ثلاث فرق
 فرقة بعدد وث الله ليستا كلوا به الناس فاذا اجمعهم الله يوم القيمة قال للذي يستأكل الناس بعزتي وجلالي ما
 اردت بمبادئك فيقول وعزتك وجلالك استأكلت به الناس قال لم ينفك ما جئت انظفوا به الى النار
 ثم يقبل للذي كان يعبد رياء بعزتي وجلالي ما اردت بمبادئك فيقول للذي كان يعبد رياء بعزتي وجلالي ما اردت
 قال فلم يصعدني من شيء انظفوا به الى النار ثم يقول للذي كان يعبد رياء بعزتي وجلالي ما اردت
 بمبادئك فيقول بعزتك وجلالك انت اعلم بذلك من اردت به اردت به ذكرك وجهك قال صدق
 عبد بن النضر الطبراني في الاخرة رواه الطبراني في الاوسط والبيهقي قال القتيبي ابو الليث من اراد ان يجد
 ثواب عمل في الاخرة ينبغي ان يكون عمله خالصاً لله تعالى بغير رياء ثم ينسب ذلك العمل الى لا يبطل الحجب

هذا الحديث يدل على ان الصلاة اذا لم يكن فيها ركعة واحدة لم تكن صلاة

لا يقال حفظ الطاعة استمد من فعلها قال ابو بكر الواسطي لان مثله كمثل زجاج يسرع اليه الكسر ولا يقبل الكسر الجبر وكذلك العمل ان مستلزم الرباء ^{منه} مستلزم كسره واذا اراد الرجل ان يعمل ^{عليه} وخاف الرياء من نفسه فان امكن ان يخرج الرياء من نفسه يعني ان يجتهد في ذلك وان لم يمكنه فينبغي ان يعمل ذلك ولا يتوكل لا على الرياء لم يستغفر الله تعالى عما دخل فيه من الرياء فعمل الله تعالى بغيره لا بغيره ^{في} وقال المثل ان الدنيا خربت لم يستغفر الله تعالى عما دخل فيه من الرياء فعمل الله تعالى بغيره لا بغيره ^{في} وقال المثل ان الدنيا خربت منذ مات المرائون يعني انهم كانوا يعملون اعمال التماسد ^{بما} باعوا وانما هو المستاجر فكان للناس منفعة وان كانت للرياء فاستغفروا عنه احد من المسلمين كما روي عن بعض المتقدمين انه باي رباطا وكان ^{يقول} نفسه لا ادري اكان علم الله تعالى ام لا فانه ان لم يكن علم الله تعالى فدعا الناس الذين يقولون لك هو الله تعالى فترى ذلك ولا يتفكر في امور الدنيا فانه يكون له ذلك فلو تفكر في صلاة فندكس ^{شعرا} او خطبه او مسئلة يكره ولا تقصد صلاة ^{الاحتجاج} اذا في السجدة يكون تفكره في معاني القرآن وامور الاخرة وهكذا ينبغي ان يكون تفكره خارج الصلاة واعلم ان المصنف رحمه الله لم يتعرض في هذه المقدمة الى بيان مسائل سبب الحوادث وتعييناتها فاحسبنا ان نذكرها عقيب المنها فنقول وبالله التوفيق من سبب حدوث او غيبه الله عن غيره ضاوي السبب يعلم وقصده والقلب يعلم لكن لم ^{يقدر} على دفعه ولو عطل سبب الحوادث او ^{اخرج} او سئل في حق ربح فانه لا ينبغي هو الصحيح وقول ان فرق من ساعته من فوكت بعد سبب الحوادث فان كانت ساعة ما يورثها بطلت صلاته لا يصير مؤثرا جازئا من الصلاة مع الحدث وذلك لا يجوز ففسد ما ادعي واذا فسد ما ادعي ففسد الباقي ضرورة لان الصلاة الواحدة لا يتجزأ حتى يفسد وفساد اكد ان الله يرا في المستحق اذا لم يورثها الصلاة لانفسد واذا انصرف بجاهه ^{والا} لا انصرف بجاهه الا اناء والاعتراف عن القلب وغسل الوجه والرجل اذا امكن من غير كشف حوزة حق قال في الفتاوى اذا كانت امرأة لا يجوز لها الاستحشاء لانه لا يمكنها الاستحشاء الا بالاكشف فلما مكنتها من غير كشف الحوزة جازئها البناء مع حق فتاوى فاضل خان اذا ذهب ليتوضأ واكتشف عورة في الوضوء واكتشفها هو ان لم يجد ماء لم يفسد وان وجد بان امكنه الاستحشاء من تحت القميص فابدى عورة فسدت صلاته وفي النهاية انما يجوز له البناء على الاحداث الخارجية من بعد الموضوعة للوضوء ودون الفصل من غير قصد منه للحدث ولم يأت بعد ما بنا في الصلاة من غير توقف في موضع الصلوات او كلام او حدث كشف

من غير ضرورة او فعل ما بنا في الصلاة مما لم يرد وما اذا لم يجد بركا لم يفسد قال ابو علي النسفي اذا وجد ماء من ذلك وفعل فسديا لم يكن من الاستحشاء وغسل موضع الحاجة من تحت القميص فابدى عورة بنفسه وكذا اذا وجد موضعا يقدر على الوضوء او وجد ماء في مكان وحاذره الى مكان آخر وتوضأ ففسد لا يفسد لانه مشتمل من غير حاجته وفي الفنا وحاذره وجد ماء ففسد حسب الابدان كان قريبا الى جنبه لك الماء بان كان مشتملا احدهما الى جنب الاخر كما يفهم ذلك فافهم هذه القبولات وبنى من شرط جواز البناء ان لا يفعل بنا في الصلاة من الكلام والتسبب والاستغناء من اليك وفي المرحلية ان يستقي من البيروبيني اذا لم يكن عنده ماء آخر قال الكرخي لا ينبغي مع الاستغناء من البيروبيني ولو لم يتكلم بعد سبق الحدث ولكن لا وتوقفا فانه لا ينبغي لان هذا حدث عمد وحذر عما مانع للبناء والاصل في هذا ان القيسري يمنع البناء لان الحدث بنا في الصلاة فيتوضأ ويستأنف وهو قول الشافعي لانه ان الحدث في الصلاة والمشروع الاخراف يفسد انها ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من قاء او رغل او املح في صلاته فليتم وضوءه وليبني على صلاته ما لم يتكلم وقال عليه السلام اذا صلى احدكم فقاء او رغل فليضع يده على فميه وليقدم من لم يسبقه شيئا ولو ادعوا وضوءا للبناء فلا فائلا ثانيا يمنع البناء الصحيح لان الفرض يقوم بكامله وفي الفتاوى اذا سبق الحدث فذهب ليتوضأ وبقره بغير فذهب الى الماء ان مؤنة الترحيل والاستقام اقل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يستوي من البيروبيني والآفة في هذا الماء ولو احدث ومكث مقدارا دكن لم تجزه البناء الا اذا احدث في فحمة ثم انصرف فذهب من ساعته جازئ البناء وعن محمود لوركي وسجد فقال نوع ثم انصرف فذهب جازئ للبناء وعن ابي يوسف اذا احدث في سجدة واحدة وكثر يدعيه اتمام سجدة او لم ينو شيئا فسدت صلاته وان اواد ما لا تفراف لا تفسد وقيل اذا رفع راسه من الركوع وقال سمع الله لمن حوله وهو يحدث لا ينبغي لذا في الفتاوى ولو ادعوا قراءا فاضرافا في رجوعه فسدت صلاته على الصحيح لانه ان قراءا ذاهبا فقد احدث جازئا مع الحدث وان قراءا جازئا فسدت صلاته مع المشي ذلك لا يجوز وقيل انما تعشدا اذا قراءا في انصرافه رجوعه وقيل على الكسر والاول اصح وكذا في اهل لا يمنع البناء على المخرج والمواة اذا سبقه الحدث في صلاته لانه ان تكشف اعضاها في الوضوء اذا لم تجد بدا من ذلك ولو احدث الا في صلاته انما تعشفت فتوضأت ثم تقففت بنحو ان رجعت الى الصلاة غير متفقتة فقامت ثم تقففت استقبلت ولو طلب الماء بالاشارة او سترى بالغطا او شى فويا في موضع الوضوء خرج واخذ الثوب لا ينبغي ولو دخل المشرقة ورد الباب جازئ البناء وان حمل الاناء الى موضع صلاته ان كان حمل سبب واحدة جازئ البناء

وإن ساءلناه أناء وحمل يبدل لا يثبت لا يخلو من سبب الحدث أما ان يكون اما ما او منفردا او متقدرا فان كان
اما ما استخلفه ونواذ وبني على صلواته كيفية كل اختلاف وان يجزئ بغيره الى المحاب فان كان الحنفية لهم
كم صلى الامام فان لا امام بشيخ باصبع اذ كان قد بقي ركعة او اصبعين ان كان الباقي ركعتين وسجدة التلاوة
يضع اصبعه على جبهته ويسهر بوضعه على قلبه واما اذا كان الخليفة يعلم حال الامام فلا حاجة اليه ذلك وانما يني
على صلواته ما لم يحدث شيئا مما يفسد الصلاة من الاكل والشرب والكلام وغير ذلك اما اذا احدث فسدت
ولم يجوز البناء واما اذا كان منفردا او سببه الحدث فانصرف وتوضا فهو بالخيار ان شاء الله صلواته في الموضع
الذي توضا فيه وان شاء عاد الى مصلاه والا فضل الموضع وهو اختيار السرخسي وخوارج زاده ليكون متوقفا
جميعا في مكان واحد وقيل الافضل في الموضع الذي توضا فيه لما فيه من تفهيم المشي فان قلت متوقفا
الى المسجد ينبغي ان تفسد لانه مشي من غير حكمة قبل المشي وان وجد حقيقه لم يوجد حكمة لان حرمة
الصلاة تجعل الاماكن لكان واحد بل ان من صلى على الدابة وتلى سجدة من وراء الدابة تسبح بكيفية سجدة
واحدة واما اذا كان متقدرا فانصرف وتوضا فان كان له ان يكون امام قد فرغ من صلواته او لا يكون
بينهما حل بل يجوز له الاقتداء به في موضع ما توضا فاذا كان الامام قد فرغ من صلواته جاز له ان يني على صلواته
في الموضع الذي توضا فيه فان قلت المقتدي في حكم اللاحق واللاحق فيما يقضي كالذي خلف الامام واذا كان بينه
وبين ما بينه الاقتداء من طريق اخر فينبغي ان لا يجوز ان يني في موضع وضوءه قبل هو كالدابة ولكن لا
تخرج من حرمة الصلاة فلا يري حينئذ ترتيب المقام بينه وبين امام فخرج من الصلاة وربما يكون قد مات
او نام او احدث وهو يستلزم الاقتداء به وهذا لا يجب فان كان الامام لم يفرغ من الصلاة فعلى المقتدي ان
يعقد ولو صلى في موضع وضوءه فسدت صلواته لانه لا يني اقتداء به وهو في موضع وضوءه فان كان في موضع يجوز
الاقتداء به فيه جاز الاقتداء به ثم اذا عاين قبل فرغ الامام فانه يستلزم ان يستقل او لا يقضاه ما سبق به الامام فانه
بالوضوء بغير قراءة لانه لا هو ويقوم مقدار قيام الامام ومقدار ركوعه وسجده فان ناد او انقض لا يفرقه وانما
فيما يقضي له يجب عليه سجدة السهو لانه لا هو فكان خلف الامام ولو لم يستقل بقضاء ما سبق به الامام ولكنه تابعه اذا
ثم قضى ما سبق به بعد تسليم الامام جازت صلواته عندنا لان الترتيب بين افعال الصلاة ليس بشرط عندنا وعند زعماء

لان الترتيب عنه شرط واما اذا كان اما ما فسبقه الحدث فان كان منه رجل واحد كان اما ما نوي
الامامة او لم يتوها قام في مكان الامام او لم يبق قدم الامام او لم يقدم لانه اذا كان واحدا بقيت الامامة
في حق انا لا امام الا في حال لو افسد صلواته على نفسه لم تفسد صلاة الثاني فان توضا الاول وعاد الى مكانه
صار اما ما والا امام هو الثاني لانه لما خرج من المسجد خرج من الامامة وصار الثاني اما ما هو
موقفا ولو ان هذا الثاني سبقه الحدث وخرج من المسجد قبل ان يرجع الاول فسدت صلاة الاول
وصلاة الثاني تامة على حاله وبقي على صلواته ولو سببه الحدث بعد ما جاء الاول فحلت الامامة
الي الاول ونسخت صلواتهما جميعا ولو جاء رجل فاقدي بالثاني قبل ان يجي الاول ثم سبق الثاني الحدث
فخرج من المسجد كان الثالث اما ما لهما جميعا ولا تفسد صلاة واحد منهما ولو ان الثالث
سبقه الحدث قبل ان يجي احدهما من الاولين فسدت صلواتهما وصلاة الثالث تامة ولو كان سببه الحدث
بعد مجيء احدهما بقيت الامامة فيه ولا تفسد صلاة واحد منهما ولو كان خلفه رجل واحد فاحدث
جميعا ما وخرجا من المسجد فصلاة الامام تامة وبني عليها وصلاة المقتدي فاسدة ولو كان الامام
خلفه اثنان او اكثر فلم يتقدم واحد منهم ولا قدم الامام حتى يخرج من المسجد فصلاة القوم فاسدة لانه
لم يبق لهم امام في المسجد وصلاة الامام تامة لانه في حق نفسه كالمفرد ولو قدم واحد منهما او تقدم
من غير توريث الامام وقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد جازت صلواتهم وصار الثاني اما ما
والاول كواحد من القوم حتى لو افسد الثاني صلاة فسدت صلاة القوم وصلاة الامام الاول
والامام الاول اذا افسد صلواته فسدت صلواته خاصة ولو ان الامام الاول افسد صلواته قبل ان يقوم
الثاني مكانه فسدت صلواتهم جميعا لانه بعد لم يخرج من الامامة وانما يخرج من الامامة باحد من
ما يخرج من المسجد ويبقى الخليفة مقام حتى ان رجلا لوجاء واقتدي به قبل خروجه من المسجد
جازا لا اقتداء به وكذا لو كان مسافرا ونوى الإقامة استقل فرضه فرضا القوم اربعا قال
في الفتاوى امام سببه الحدث في الصلاة فاقدي به رجل قبل ان يخرج الامام من المسجد
قبل ان يتوضا قال الفقيه ابو جعفر يخرج اقتداء به وذكر محمد في كتاب الصلاة لو ان الامام حين



سبقة الحدث فآخر وقدم رجلا جاء حينئذ فنقدم وكبر بنية صلاة الامام الاول تحت صلواتهم
 فبصير كما سبوقا فاجاز اقتداؤه به بعد الحدث ولو كبر بنية صلاة نفسه لم ينو الاقتداء بالاول
 فصلاته تامة وصلاته القوم فاسدة اذا استقبلوا الصلاة واقتدوا به اجزا هم واما صلاة الامام
 الاول فالبعض تفسد لانه لو احدث من القوم والبعض لا تفسد لانه خرج من المسجد من غير
 استخلاف ولو ان اماما احدث وقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد قبل الغاية
 مقامه فان نوى الثاني ان يكون اماما من ساعته لم تفسد صلواتهم وتحولت الامامة اليه وصار
 كواحد من القوم ونوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول ففسدت صلواتهم اذا خرج الاول قبل
 خروجهم جازت صلواتهم لان قيامه بمنزلة الشفيع ولو لم يتقدم احد وكان في المسجد ماء فوقه الامام
 به فانه يفسد الجوف ويبيد لان صلاة القوم انما تفسد بخروج الامام من المسجد من غير خلع
 وهناك يخرج ولو كان المسجد ملائنا وصفوا خارج المسجد فقدم رجلا من خارج المسجد لم يخرج
 عندهما وبطلت صلاة القوم قال محمد يجوز ولو ان القوم افتروا فريقتين فقدم كل فريق منهم
 رجلا بطلت صلاة القوم جميعا لانها صلاة واحدة فلا يكون لها ائمة متفقتة ولو اختلف الامام
 رجلا فانفرد عنهم رجل او رجلا فنويا لانفراد بانفسهم بطلت صلواتهم فبقية قوله تعالى
 اذا قدم الامام والقوم رجلا لا يشترط بنية الاقتداء به وهذا بخلاف ما ذكر في الاصل ولو اقام
 الامام الثاني في موضع الامامة صار اماما والاول مقتديا يخرج من المسجد او لم يخرج
 لو ذكر هذا الحليفة فاشترطوا ففسدت صلاة القوم ولو احدث الامام وانصرف من غير كفا
 القوم فان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى خرج الامام من المسجد بطلت صلاة القوم لان
 خرج من الامامة بالحدث فصار اماما مؤمرا بغير ائمة فبطلت صلواتهم وهل يبطل صلاة الامام
 فيدوايتان احدهما لا تبطل وهو المشهور لان الامام غير مقتدي بغيره فهو كالمقتدي وذكر
 الظاهر وانما يبطل لانه اذا خرج من المسجد صار مؤمرا والمأموم اذا لم يكن له امام بطلت
 كالقوم وكما ان امرأة تخطب معهم ففسدت صلواتهم جميعا الرجال والنساء والامام والمقتدي

او استخلف

اصحابنا الذين لم يقرأوا من التوراة صائرا اماما واقتدوا به بالصلوة لا يصح واما صلاة النساء فكلها اذا انتقلت الى الحرم
 ناقصة لم يجز فانه يخرج من الحرم وقالوا في صلاة المرأة والنساء جازين لان المرأة يجوز ان تقدم فاذا انتقلت الى الحرم كماله فاذ انتقلت الى الحرم
 يجوز ان توتر النساء في الابتداء فكذا في حالة البقاء وان احدث الامام فكل من خلفه مسبوقا فالاول
 المسبوق ان لا يتقدمه فان تقدمه وانتم بهم صلواتهم وخرج من التحدث قد تم منهم رجلا يستلم بهم ويقوم
 هو الى قضائهم فان لم يقدمه احد منهم وكنت فرقة بعد ما قلنا قد روي التحدث او احدث او تكلم
 فحدث صلواته وصلاته القوم تامة وانما صلاة الامام الاول فان ذكر الامام الثاني في صلاة
 وقفا ما عليه وخرج مع القوم فصلاته تامة وان لم يردكم او لم يفرغ مما عليه فالصحيح ان صلواته
 تقدم وفي رواية ابن حنبل لا تقدم مسئلة في شرح ابن اب عوف المتوضي ان الرجل
 قال فخرج ليتوضا فلم يجد الماء فتيتم ثم وجد الماء قبل ان يعود الى مكانه لم تقصد صلواته وعليه
 ان يتوضا ويبنى وهذا قولهم وقال محمد فقد واما اذا وجد الماء بعد ان عاد الى مكانه فان صلواته
 بالاجزاء لانه فعل بالتيتم جزء من الصلاة فابطلته ورواية الماء قال في المشتق اذا احدث
 فاستخلف وذهب للوضوء فتذكر فاستسبح عليه ففسدت صلواته دون صلاة القوم ولو سجد
 الحزن وهو في الركوع او السجود فانه لا يفسد الركوع والسجود فان لم يجد سجدة كراهة لم يجز
 فلو حصر الامام عن القراءة جاز له ان يستخلف عندهما خفيفة وعندهما لا يجوز بل يتم بدونه
 قراءة كالأهلي اذا تم ائمة لان جواز الاستخلاف ثبت بخلاف القياس والنسب ورد في الحديث
 وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تقدم به البلوى فالابتداء ونسب جميع ما يحفظ
 من القرآن نادر فاشبه الجنازة ولان الحضر ليس في معنى الحدث من وجوه احدها
 ان الطهارة شرط لجميع الصلاة والقراءة لبعضها والثاني انه لا جواز للصلاة بدون الطهارة
 جواز بدون القراءة والثالث ان القراءة تجزئ فيها الشيعة بخلاف الطهارة والاول خفيفة
 ان الاستخلاف لعلة العجز وهو من ائمة من الحدث لانه لا يمكن للحدث عن الحضر
 بخلاف سبق الحدث فانه يمكن للحدث من باعادة الطهارة ولان جواز الاستخلاف في الحدث
 العجز عن الحضر وهو من ائمة من الحدث عسي ان يجد ماء في المسجد فيمكنه انماها من غير
 استخلاف والذي ينبغي جميعها حفظ لا يقدح في الاتمام الا بالتعليم والتذكير بخلاف الجنازة

في تمام الركعة بالانتقال والركعة الاولى انما
 فاستخلف غيره فان الطهارة بعد الركعة الاولى

سبق الحدث فآخر قدم رجلا جاء حينئذ فنقدم وكبر نبيته صلاة الامام الاول فمقت صلاتهم
 فيصير كانه سبوقا جازا فتدأ به بعد الحدث ولو كبر نبيته صلاة نفسه لم ينوالا فتدأ بالاول
 فصلاة تامة وصلاة القوم فاسد الا اذا استقبلوا الصلاة واقتدوا به اجزاءهم واما صلاة الامام
 الاول فالبعضهم تفسد لانه لو احدث من القوم وقال بعضهم لا تفسد لانه خرج من المسجد من غير
 استخلاف ولو ان اماما احدث وقدم رجلا من آخر الصلوة ثم خرج من المسجد قبل الثاني
 مقامه فان نوى الثاني ان يكون اماما من ساعته لم تفسد صلاتهم ونحو ذلك الامامة اليه وصار
 كواحد من القوم ونوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول فست صلاتهم اذا خرج الاول قبل
 خروج جازت صلاتهم لان قيامه بمنزلة النبي فيه ولو لم يتقدم احد وكان في المسجد ماء فتوقفا الامام
 به فانه يعمد الى موضع ويبني لان صلاة القوم انما تفسد بخروج الامام من المسجد من غير خليفة
 وهذا يخرج ولو كان المسجد ملائا وصفوف خارج المسجد فقدم رجلا من خارج المسجد لم يفسد
 عندهما وبطلت صلاة القوم قال محمد يجوز ولو ان القوم افتروا فريقتين فقدم كل فريق منهما
 رجلا بطلت صلاة القوم جميعا لانها صلاة واحدة فلا يكون لها اثنتان متقدمتين ولو اختلف الامام
 رجلا فانفرد عنهم رجل او رجلا في فتوى الانفراد بانفسهم بطلت صلاة من تقدمه قال في الفتاوى
 اذا قدم الامام والقوم رجلا لا يشترط نية الاقتداء به وهذا بخلاف ما ذكر في الاصل ولو قام
 الامام الثاني في موضع الامامة صار اماما والاول مقتديا خرج من المسجد او لم يخرج
 لو يذكر هذا الخليفة فاشتر او تكلم فست صلاة القوم ولو احدث الامام وانصرف من غير مكان
 القوم فان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى خرج الامام من المسجد بطلت صلاة القوم لان
 خرج من الامامة بالحدث فصار اماما مؤميا بطلت صلاتهم وبطلت صلاة الامام
 فيه ما يتان احدهما لا يبطل وهو المشهور لان الامام غير مقتدي بغيره فهو كالمقتدي وذكر
 الطحاوي وانما يبطل لانه اذا خرج من المسجد صار مؤميا والامام اذا لم يكن له امام بطلت
 كالقوم ولو اختلفوا في صلاة من فست صلاتهم جميعا للرجال والنساء والامام والمقتدي في

او اختلف

احدا بنا لا يلازم قدم المرأة صائرا اماما واقتداء الرجال بالصلاة واجبا صلاة الف لا تفسد بغيره تحريمه كاملة فاذا انتقل الى حرمه
 ناقصة لم يجوز فانه يخرج من حرمه الى غير حرمه وقال في صلاة المرأة والتباعد بين الامام والمقتدي في حرمه كاملة فانه لا يفسد
 يجوز ان تقوم النساء في الابتداء في حاله البقاء وان احدث الامام فكيف يسبقها فالاول
 للسبوقا ان لا يتقدم فان تقدمه وانتم بهم صلاتهم وخرج من التشهد قدم منهم رجلا يستلم بهم ويقوم
 هو الى قضائهم فان لم يتقدم احد منهم وكنت فرفعه بعد ما قعد فذكر التشهد او احدث او تكلم
 فسد صلاته وصلاة القوم تامة واما صلاة الامام الاول فان ادركه الامام الثاني في صلاة
 وقفا ما عليه وخرج مع القوم فصلاة تامة ولو لم يدركه او لم يفرغ ما عليه فالصحيح ان صلاته
 تقدر وفي رواية ابي حفص لا تقدر سلمة في شرح ابن اب عوف المتوفى في الربيع
 فانصرف من بيوتهم بعد الماء فتيتم ثم وجد الماء قبل ان يعود الى مكانه لم تقدر صلاته وعليه
 ان يتوضا ويبنى وهذا قولهم وقال محمد تقدم واما اذا وجد الماء بعد ان عاد الى مكانه فاقصرت
 بالاجزاء لانه فكل بالتيتم جزء من الصلاة فابطلته رؤيته الماء قال في المتن اذا احدث
 وتكلم وذهب للوضوء فتذكر فاشترى عليه فسدت صلاته دون صلاة القوم ولو سبقه
 الحدث وهو في الركوع والسجود فانه لا يفسد الركوع والسجود فان لم يجد لم يجز كذا في الجند
 فلو حصر الامام عن القراءة جاز له ان يستخلف عندهما في حنيفة وعندهما لا يجوز بل يقيم بدونه
 قراءة كلاهما اذا اتم الميسر لان جواز الاستخلاف ثبت بخلاف القياس والنقل ورد في الخبر
 وهذا ليس في معناه لان الحدث مما تعم به البلوى فالابن دوسيان جميع ما يحفظ
 من القرآن نادر فاشبهه الجنازة ولان المصنف ليس في معنى الحدث من وجوه احدها
 ان الطهارة شرط لجميع الصلاة والقراءة لبعضها والثاني انه لا جواز للصلاة بدونه الطهارة
 جواز بدونه القراءة والثالث ان القراءة تجزئ فيها الشبهة بخلاف الطهارة ولا حنيفة
 ان الاستخلاف لعلة العجز وهو هنا السبوقا لانه لا يمكنه للاداء عن المصنف
 بخلاف سبق الحدث فانه يمكنه للاداء من بعد الطهارة ولان جواز الاستخلاف في الحدث
 العجز عن المصنف وهو هنا الزم المحدث عسي ان يجد ماء في المسجد فيمكنه اتمامها من غير
 استخلاف والذي ينبغي جميع ما حفظ لا يعود على الاتمام الا بالتعليم والتذكير بخلاف الجنازة

ان تمام الركعة بالاستخلاف ولو كان في الركعة
 فاستخلاف غيره فان اختلفت بعد الركعة

مسك

لأنها كالحادث في العجز الآتي فيها يحتاج إلى زيادة الكشف قال في المصنف وللأول
بقراءة ما يجوز به الصلاة أما إذا أقرأ ذلك فعليه أن يسرع ولا يجوز له الاسترخاء في الصلاة
وقال الرازي إنما يستخلف إذا لم يمكنه قراءة شيء فان أمكنه قراءة آية لا يستخلف فان كان
فدلت صلته ثم أتى بجوز الاسترخاء إذا كان حافظاً في حاله أو خوف فاما إذا كان
أقرباً لا يجوز له الاسترخاء في الصلاة العينية وضيق الصدر والغدر خطر مثل ليس
ضم لآء في خطاء كن في المغرب ولو أحدث الإمام ولم يتقدم أحد وكان في المسجد
فوضاؤه الإمام فانه يعود إلى موضعه ويسبى لأن صلاة القوم إنما تخرج الإمام
لأن غير خليفة ومهما لم يخرج ولو أن الإمام صار حافياً بحيث لا يمكن المضي في الصلاة ليس
يستخلف عنده حنيفه وعندهم بما لا يمكنه من الحلق وفي سنة سبب الحدث الاستيناف أفضل من
عن شبهة الخلاف وهذا في حق الكل عند بعض المتأخرين وقبل هذا في حق المنفرد قطعاً وأما إذا
والأموءم أن كماله أن جماعة فالاستيناف أفضل وإن كان لا يجزئ جماعة فالبناء أفضل
صيانة لفرضه للجماعة وصح هذا القول صاحب الفتاوى وقال بعضهم إن كان في الوقت
فلا يفضل الاستيناف وفي الكرخي الأفضل أن يتوضأ ويتكلم ويستأنف لأنه يؤدي فطرته
مبني ولا خلاف فهو أولى ومن ظن أنه أحدث فخرج من المسجد ثم علم أنه لم يحدث استأنف وإن كان
خرج من المسجد بسبب ولو كان استخلف فدون صلته لأنه لم يكن كثيراً من غير عذر وروي عن محمد
أنه يستأنف في الوجهين سواء خرج من المسجد أو لم يخرج لأنه أنصرف من غير عذر قاله في الصلاة
وخلافه فيما إذا كان بابر المسجد إلى غير القبلة أما إذا طأ إلى جانبها ومضى وجبره إلى القبلة
لافتد بالاتفاق حتى يخرج من المسجد وفي الفتاوى في قوله ثم علم أنه لم يحدث فخرج من المسجد
نظروا أنه لم يرفع قاله ابن الفضل إن كان الخليفة أدب ركن من الصلاة لم يجز للإمام أن يخرج
الإمامة مرة ثانية ولكن يفتد بالخليفة وإن لم يؤد ذلك ففقدت الجماعة أن يأخذ الإمام
أخرى وقال محمد فقد صلته ولو ظن أنه أفتخ الصلاة على غير وضوء فأنصرف ثم تبين أنه
فدون صلته وإن لم يخرج لأن الانصراف على سبيل الرخص والوقوف بين هذه المسئلة

أحدث ثم علم أنه لم يحدث أنه لو تحقق فانهم في هذه المسئلة استغفر ولو تحقق في تلك ما توهم نبي على صلته
ولو راجع إليهم سراً فظن أنه ماء أو ظن الماسح على الخفين أن مدته انقضت فأنصرف ثم علم
أنه لم يتقضى أو رأى في ثوبه حرة فظن أنها ماء أو ظن أنه لم يسجد راسه فأنصرف ثم تبين أنه لم يستأنف
يستأنف في هذا كله لأن انصرافه على جبهة الرخص ولو صلى العشاء فسلم على ركعتين بظنهما أنه
أو في الظهر بظنهما جمعة أو على ظن أنه مسافر فأنه يستأنف ولو ظن أنها رابعة فأنه يسجد ركعتين
لأنه في الأول يتبين أنه صلى ركعتين وكان عامداً في السلام وسلام العهد فاطمأن في الثاني على ظن
أنها رابعة فلم يكن عامداً ولو خشي أن يقرأ أو ألعان أو أحدث فأنصرف لحاجة وقاله أبو يوسف
يسبى لأنه إذا احتسب ذلك لم يمكنه المضي في صلاة فجاز له البناء كما لو وجد ذكر ولو أنصرف على ظن
أنه في ثوبه نجاسة ليفسدها ثم علم أنه لا نجاسة فيه فأنه لا يسبى ولو أحدث في صلاة الجنائز فقدم
غيره جاز هو الصحيح فإن تاه فاحتكم أو نظر إلى المرأة فأنه لا وجب أن يغني عليه أو يرفع يدها في الصلاة
هذا إذا لم يقعد قدر الشربة في الثانية أما إذا قعد ولا يستأنف في المسائل كلها وإنما يجوز البناء وهو
المؤمن والنوم والاعطاش والاحتلام لأنه لا يندرج وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص
الفرقة لأنها بمنزلة الكلام قال في المبسوط هي الخش من الكلام عند الحاجة حتى يتقضى الوضوء ثم يسبى
يسبى البيان والعهد في الكلام في الفرقة أو ما قعد قدر الشربة قبل السلام
صلته كالسلام في هذه الحالة لوجود الصنع المنافي ولكن في الفرقة يلزم الوضوء لأنه واجب إعادة
الوضوء ولو أغنى عليه بعد القعود قدر الشربة فإن صلته وصلاتهم تامة وعلى الإمام الوضوء لصلاة
أخرى أما صلاة الإمام فلا يصار خارجاً بالاعطاش وليس عليه ركن من أركان الصلاة فيجب ركعتيه
وكذلك صلاة من طأ على حاله فإن قلت لم يخرج بهنصره فرض عند الجحيفة ولم يوجد قلنا قد وجد
مضى أغنى عليه لا بد من اضطراب وجود وذكر صفة منه وإن لم يضطرب فقد وجد من الملك بعد الحديث
قاطم للصلاة لأنه يصير مؤذراً من الصلاة في الطهر والاداء وضوءه وأما المأمورون فإن كان
منهم على مثل حال الإمام فصلاته جائزة أيضاً وأما المسبوقون فيجب أن يكون حكمهم في الشك حكمهم

على صلاة فاذا فرغ وطلب من اعطاه توشاة وانت تقا وان لم يعطيه فهو على يمينه فان راه بعد ما قعد
 التشره بطلت صلاة عند اية خيفة خلا فالرهما وهذه المسئلة احسن المسائل الا اني عثر على المذكورة في
 في المختصر ان وزاد عليها المناخر ومن مسائل فذكرها في مسئلة الحفظ على المتعالمين فقولوا الثانية اذا كان
 ما سمي فانقضت مدة مسي بعد ما قعد قدر التشره بطلت صلاة عنده فلو سبقه حدث في الصلاة وهو
 ما سمي فذهب ليتوضا فانقضت مدته قبل ان يفرج عليه يميني وثمالة في الاملاء عيستان وهو
 لانا انقضاء المدة ليس يحدث كره عنده يظهر للحدث السابق على الشروع فبصير كما انه شرع في الصلاة من غير
 عنده وكذا المسمى منه اذا حدثت ثم ذهبت ليتوضا فخرج الوقت فانتهى بتوضا وتسايف وقولنا
 فانقضت مدته مسي هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجده او كان بحالة اذا اندفع خفيه خاف التلف على حلية
 لم يفسد اجماعا الشاكنة اذا اخلو خفيه بغير يسر احرازها اذا كان بغير كشيش فان صلاة فصحة اجماعا
 وانما يتصور خلفه بغير ريق بان يكون الحنف واسعلا يحتاج في نزعه الى المعالجة الرابعة اذا كان
 اميا فتعلم سورة ابن تغرما وسمع من غير سورة الاخلاص او آية فحفظها اما اذا قعدت بغيرها
 متلقنا من غيره فهو على كثير في صحة اجماعا وهذا ايضا اذا كان اما او منفردا اما اذا كان اما او سطر
 اجماعا ولو تعلمها في وسط الصلاة لانه لا قراءة عليه بخلافها اذا كان عربيا فوجد ثوبا في الصلاة او بعد
 التشره فانتهى بقدر وجوب التشره عليه فلكية اذا صلى عربيا فوجد ثوبا يعني بالكلية اما بالاجزاء
 على الخلاف المتقدم في التيمم اذا كان مؤميا فقدر على الركوع والسجود اتبعته اذا تركه
 عليه قبل هذه ولو كانت وترا وهذا اذا كان في الوقت كونه وهي في حد التشره والآن لم يتطهر ثم هذه الصلاة
 لا يتطهر قطعا عند اية خيفة بل يتبقي موقوفا ان صلى بعد ما خسر صلوات وهو يتركها فانتهى
 الشائنة اذا حدث الفاري فالقول انما على الاصح وقيل ان الصلاة في هذه المسئلة اجماعا الا ان الخلاف في
 كثير فوجد من الصحوة وقيل تنقذ لانه صريح عنده بعد بليل ان لو اختلف قارب في خلاص الصلاة لم يفرقة
 بكثر الفساق سبب الاقتداء وانما الف وبضربة حكم شرعي وهو عدم صلاحية الامامة السابقة
 طلعت الشمس وهو في صلاة الفجر وليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذي لو لم يكن
 في صلاة

بمنع لاري القرص كما في مكة شرفها الله فانتهى بتطهر ذكره صاحب المصنف ان شئنا حميد الدين ذكر عن شيخنا المحيوني
 انه قال كسائر بخاري لا يمنع عن الصلاة وقت طلوع الشمس لان الشمس لا تشرع الا اذا مشوا عن ذكر لم يوضوها
 العاشرة اذا دخل وقت العصر وهو في الجمعة على اختلاف القولين عندهما اذا صار بطل كل شئ عند
 وعنده مثليه وفي المصنوع ان هذه المسئلة لا تصور الا على رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
 وقت النظر اذا صار بطل كل شئ مثله كقولها الحاديج عشر اذا كان ما سمي على الجبيرة
 فقطت عن يد الثانية عشر اذا كان صاحب عذر فاقطع عذره كالمسعى ومن في معناها
 الثالثة عشر اذا صلى في ثوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ثم وجد ماء يكتفي بغيره
 الرابعة عشر اذا اعتقت الامة ولم تجد حمارا وهي مكشوفة الرئين الخامسة عشر
 سقوط الخف عن الماسي عليه اذا كان واسعاً بدو من فعله السادسة عشر فافترج الخرا اذا كان
 الشمس السابعة عشر اذا كان يصلي القضاة قد خل عليه الوقت المكروه ذكره في شرح المكنة للارزي
 الثامنة عشر صاحب العذر اذا خرج وقت في هذه المسئلة كالم بطل صلاة عنده اية خيفة خلا فانهما
 والا صرفة ان الخروج بضعه قرص عنده خلا فانهما فاعتراض بهذه الاشياء في هذه الحالة
 كاعتراضها في خلال الصلوة عنده وقال لا كاعتراضها بعد السلام فان قلت لا قائم في القييد
 بضعه عنده فانه اذا احاطت امرأة في هذه الحالة يتم صلاته بالاتفاق ولا يصح له قيل المحاذات
 من جهة منق ما ان المفاعة يقتضي الفاعلين فكان الفعل موجود من جهة كما هو موجود منها وان لم
 يكن للرجال فيه اختيار قال السرخسي هذا الخلاف في هذه المسئلة فختلف فيه من اصحابنا
 من قال موان الخروج من الصلوة بضع المصلي فرض عند اية خيفة خلا فانهما شرعا لا يتقوى هذا
 لاسيما ان يتأدي الفرض بالحدث العمد ولو كان فيها لتعين بما هو قربة ولاكن الصحيح ان
 يقال ان الترخية باقية عند اية خيفة بعد الفزع من التشره واعتراض المعير للفرض في هذه
 الحالة كاعتراضه في خلال الصلوة وهذه البعوار من معيرة الفرض بخلاف الكلام
 فانه قاطع لا مغير والفرقة والحدث العمد والمحاذاة مبطلة لا مغيرة وطلوع الشمس

معتبر للفرض من الفرض الى النذر وروية المنيعة الفرض لانه كان متمم فافضل فيه
 الى الوضوء بسبب بقاء الصلاة وكذا سائر احوالها وفي السراج الوجاه بطلان صلاة عند
 في هذه المسائل ولا تتقلب تلك الا في ثلاث مسائل وهما اذا ذكر فاشترط او طهرت الشمس
 في الجراح ووقت الظهر في الجمعة وما عدا هذه لا يتغير في القراءة والبيات والدعوى
 والاذا كان يقرأ ويسبح ويدعو بالسكينة متعلق بقراءة ويسبح ويدعو والوقار والوقار
 السكينة في الغلب وهي التواضع والوفاء في الاعضاء والتعظيم والطهارة والمدة والتشديد والوقار
 وتبيين الحروف واخراج كل حرف من موضعه واداء كل شيء كما ينبغي وبقاء حضور القلب والخوف والرجاء
 والخشوع والطمأنينة ويؤدي حق كل ركن بنهاية من الافعال والازكرا فاذا فرغ من الصلاة يكون
 الخوف والرجاء من عدم قبولها منه لتقصيره في اداها كما ينبغي ورجاءه لك بقبولها الله تعالى بقوله
 وكريمة من عدم قبوله لرجاءه للقبول ثم يحمد الله تعالى على ما وفقه لادائها ويستغفره عما قصر فيها
 ثم الله تعالى برزقنا توفيق طاعة ومجاورة في عبادة الله ومحسن خاتمة امرنا بفضله وكرمه
 انه بعباده ووفى رحيم اعلم ان مسائل الجماعة والاقتداء كل متعرض لذكرها المصنف رحمه الله تعالى
 ان تذكرها هنا فنقول وبالله التوفيق الكلام هنا في موضعين الاول في الجلي عن الثاني في الاقتداء
 اما الجماعة فالكلام فيها في مواضع بيان وجوبها وفي بيان وجوبها وفي بيان وجوبها وفي بيان
 يتقدم وفي بيان ما يفعله فائت الجماعة وفي بيان ما يصح للامامة في الجماعة وفي بيان ما يصح
 على التفصيل وفي بيان ما هو الحق واو بالامامة وفي بيان مقام الامام والمأموم اما الاول
 فقال عامة الشايخ انه واجب ذكره في التمهيد وفي البدائع الصالحين انه سنة مؤكدة فنية
 من الواجب وجه قوله العامة قوله تعالى واركعوا مواضعه وهذا يدل على وجوبها وجه الصالحين قوله
 صلى الله عليه وسلم الجماعة من سنن الهدى لا يستحق عنها الا منافاة وعن ابي ذر قال قال رسول الله صلى
 عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية لا يؤذوا فيهم ولا يقام فيهم الصلاة الا قد يحوز عليهم الشيطان على
 بالجماعة فانما يأخذ الذئب الغارة المحبوز النوب عليهم وعلمهم منهم وقال ابن خنبل في تاريخه وداود

خاصة في قوله
 خاص في قوله

فرض

وفرض عين لقوله صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له الا من عذر **وقال** لقد سمعت ان
 رجلا يصلي بالناس ثم اعلم الي قوم يخلفون عن الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم ولو كانت تحتهم ما لحق
 ناركهم هذا الوجه الا ان عامة العلماء واخذوا بظاهر قوله تعالى اقيموا الصلاة ومن صلى وحده
 فقد اقامها **وقال** صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل بجماعة تفضل على صلاة وحده بخمسة عشر
 درجة ولم يقل صلاة وحده فائدة فالتسبيح صلى الله عليه وسلم اعتبر الجماعة للفضيلة لا للجواز فله
 على امره سنة الا انها سنة مؤكدة لانها من شعائر الاسلام واما الحديث الذي احتجوا به فانه قاله خلفوا
 عن الصلاة ولم يقل عن الجماعة والصلاة فريضة وتاركها **وبكبح** الحق الوعيد ولو قيل يخلفوا عن الجماعة
 لا بد له على الفرضية ايضا لانه من اخبار الاحاد فلا يثبت به على الكثرة والذي يقول هو من في وضو الاعيان
 اذا صلى وحده وهو يمكن الا اذا كان جماعة لا يجوز صلاة لقوله صلى الله عليه وسلم **لا صلاة الا في المسجد**
فلما هذا في الفضيلة والكثرة لا في الصحة والجواز لقوله صلى الله عليه وسلم **لا صلاة الا في المسجد**
 وللهمة الناس واذا ثبت ان الجماعة سنة مؤكدة فمن سقط السنن ومن الاعتدال المستقطبة لها
 لا تخفى عنها المطر والريح في الليل المظلم واما بالنهار فليس الريح عذر وكذا اذا كان يدا فوج
 لا خبيث او احدهما او كان اذا خرج يخاف غريمه في الليل او كان يخاف الظلمة او يريد ان يقيم الصلاة
 فبخشي ان تقوته القافلة او يكون فيما هم بعض او يخاف ضياع حاله وكذا اذا حضر العشاء واقامت
 صلاة العشاء ونفسه تشوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تشوق اليه
 واما بيان من يجب عليه الجماعة فالجماعة انما تجب على الرجال العاقلين الاحرار القادرين عليها
 من غير حرج فلا تجب على النساء والصبيان والمجانين والمقعدين والمقطوع اليد والرجل
 من خلاف والشيخ الذي لا يقدر على المشي والمريض فليس على هؤلاء الجماعة اما النساء
 فلان من وجهن الى الجماعة فشنه واما الصبيان والمجانين فلعذرهم اهلية وجوب الصلاة في حقهم
 واما البعید فلدفع الضرر عن مواليتهم بتعطيل منافعهم المستحقين واما المقعد ومقطوع اليد
 والرجل من خلاف والشيخ الكبير فلا منهم لا يقدر ولا على المشي والمريض لا يقدر عليه الا يخرج فاما الا

المبيحة
 المبيحة
 المبيحة

تكره

تكره امامتهم وقد قال صلى الله عليه وسلم من اثم قوم ما وهم له كارهون ولو كان الامام حاسب عيوب
 او يبعث يكره الصلاة خلفه وقال بعضهم ان الصلاة خلف المبتدع لا يجوز وذكر في المعنى
 رواية اخرى حنفية ان كان لا يرب الصلاة خلف المبتدع والصحيح ان كان هو يكفره لا يجوز وان كان
 لا يكفره يجوز مع الكراهية وفي الفتاوى لا يجوز الصلاة خلف الرافضي والقدرسي والجمهور
 وبكره الصلاة خلف شاربه الخمر وكل الربا والابائس بالصلاة خلف الامام الجليل لا بأس به
 القليلة صلوا خلفه لاجل ما يبين من بطلان الامامة على التفصيل فكل من صح اقتداء الفقيه
 في صلاة يصلي اماما له فيها ومن لا فلا وسيا في بيان شرائط صحة الاقتداء واماميان هو
 احق بالامامة والولاية والامر اول بالامامة من العبد والتقي اول من الفاسق والبصير اول من الا
 ولدت الرشد اول من ولد الزنا وغيره الا ان ياتي من هؤلاء اول من الاعرابي واول الناس
 بالامامة عليهم بالسنة اي بما يصح الصلاة وينبذها بعد ان يكون حافظا لما يجوز به الصلاة
 من القرآن والحدود بالسنة هذا الشريعة وعن ابن عباس اقراءهم لكن الله تعالى اول لان القراءة
 لا بد منها والحاجة الى العلم اذا كانت نائبة الا اننا نقول القراءة مفتقرة اليه للركن واحد
 والعالم لسائر الاركان وقد روي ان النبي فان كان في القراءة سوا فاعلمهم بالسنة وانما يدا
 بالقاري لا القاري في ذلك الوقت كان يتعلم القرآن باحكامه وتفسيره فكل من كثر في
 في ذلك الوقت فهو اعلم ولهذا قيل ان عمر رضي الله عنه تعلم البقرة في اثنى عشرة سنة فانما في زماننا
 فالقاري يقتصر على تعلم القرآن من غير تفسيره فيكون ماهرا في القرآن ولا حظ له في العلم فيكون العالم
 بالسنة او طاعة الامة يكون ممن يطعن عليه في دينه فحينئذ لا يقدم الناس في الاقتداء به فالك
 في الواقع ان تعلم القرآن فاذا وجد قارعا للعلم بالقرآن افضل من صلوة التطوع وتعلم الفقه فليعلم
 لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عيم وقد قال اصحابنا ان العالم بالسنة
 عليه او رجع من ان يقدم العالم اول من الاورج اذا كان يتجنب الخواجل الظاهرة لان الامام هو من
 الصلاة والعالم بالسنة قد روي عن علي حفظ الامامة من غير العلم فان تساوى العالم واحد فارق

قدم

قدم الفارس لاقيه زبادة فكان اولي فان تساوى فافاد وعلمه لا تامة زيادة الورع درجة فوق
 التقوي لان التقوي اجتناب المحارم والورع اجتناب الشهوات فان تساوى فافاد علمه اي
 اكبر بهم منا قال صلى الله عليه وسلم لا نبى ابى ولا نكفر اذنا وافيما وليه منكم الاكبر كما شئت
 ولان في تقويم الاستن تكثير الجماعة لا رغبة الناس في الاقتداء به اكثر فان تساوى
 في السن فاحسنهم خلقا فان تساوى فاحسنهم خلقا وفي المحيط الاستن اول من الادب
 اذ لم يكن فيه فسق فان تساوى فاحسنهم خلقا وفي المحيط الاستن اول من الادب
 البيت المستاجر اولي المالك لان الحق بمنافعة وكذا المستجير اول من المعبد وانما كان
 صاحب البيت اول بالامامة في بيت لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن الرجل في بيت ولا يجلس
 على ثمرته الا باذنه والناك من المائة وقيل المبالاة والفراس في الاول الا ان يكون هو صاحب
 البيت سلطان او فاضل لان والية السلطان عامة فكان اول من غيره وامام المسجد
 الراتب فيه احق من غيره وان كان غير افقه منه واقرأ رجلا في الفقه والصلاح
 سواء الا ان احدهما اقرا فقدم اهل المسجد غير الاقرا فقدم اساق ووان اختار بعضهم
 فيمنع غيره فالعبارة للأكبر ولو كان في جواره مسجد وبالعقد منه مسجد اكثر جماعة من مسجد
 حية فضلة في مسجد حية افضل واماميان مقام الامام والامام فقوله اذا كان مع
 الامام واحد قام بمنه هذا اذا كان قبل الشروع في الصلاة وان كان بعد ما شرع اشارة اليه
 لحديث ابن عباس قال سئل عن حاله يهونه لارق صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فانتبه
 وقام نائم العيون وغابت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرا آخر سورة آل عمران ان في خلق
 السموات والارض الى اخرها ثم قام الى سنن معلقا فتوضا ومن ثم اتم الصلاة فقلت وتوضا
 ووقفت خلفه فاخذ باذنه واقامني عن يمينه فقدم الى مكاني فاعاد في شائنا وثالثا فلما قال
 ما منعك ان تشرب في الموضي الذي او قفقت فيه قلت يا رسول الله لا ينبغي لاحد ان يشرب في الموضي
 فقال صلى الله عليه وسلم اللهم فقريه في الدين وعلما الثاويل فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم اياه الى الجاهل الامين

الشيخ بن العوام
 في مناقب

في مناقب
 في مناقب

رجل واحد لا يتأخر عن الإمام ويحضر أصابعه عند عقب الإمام والاول هو الظاهر وان كان
 قومه وبالإمام وسجد ويتقدم على الإمام لا يضره لانه العبرة بموضعه الوقوف وتقدم
 سجوده بطوله ولو على خلفه او على يمينه جاز لان الجواز متعلق بالاداء وقد وجد ان لا يكون
 مسبقاً للحالفة السنة وقيل ان وقف خلفه لا يكون مسبقاً لانه قد عمل ما عمل به واحد من الصحابة
 ولم ينقل بفعله من غير النبي صلى الله عليه وسلم بل قد عاكه بالعلم والفقير وان وقف عن يمينه
 كان مسبقاً لما روي ان خديجة فعلة فانتقل من ردة من جهة النبي صلى الله عليه وسلم فصار به
 تاركاً للسنة من كل وجه فكان مسبقاً ولو كانت معه امرأة فانه لا يتقدم خلفه وكذا لو كان معه خنثى
 مشكراً لاحتمال انه امرأة وان كان رجلاً وامرأة او رجلاً وخنثى اقام الرجل عن يمينه
 والمرأة والخنثى خلفه ولو كان معه رجلان وامرأة او خنثى اقام الرجلين خلفه والمرأة والخنثى
 خلفهما ولو جاء رجل والخنثى ملائنا انتظر حتى يحل آخر فان جاز فوتر الركعت جاز واحداً
 الصغرى ان علم انه لا يؤذيه وان صلى مقبلاً خلف المصطفون جاز كما في الفتاوى وان كانا الشين
 تقدمت عليهما وكذا اذا كان احدهما صبياً والآخر يتوسطهما لما روي ان ابن مسعود صلى بغيره
 الاسود فقام وسطهما وكذا ان النبي صلى الله عليه وسلم على انس والتميم حتى صلى بها
 اخوانه واسمهم كبر وقيل منهم فانه انس اقام في رسول الله صلى الله عليه وسلم والتميم
 ورواه واما سليم خلفنا واما ما روي عن ابن مسعود انه قام وسطهما فان ابداهم الخنثى
 قاله كان ذلك ليضيق اليه والاصح ان هذا كان مقبلاً ابن مسعود وابو يوسف يقول الاثنان
 ليسا بما عينة حقيقة وحكما فان كان القوم كثر او قام الامام وكشط الصف او في حصة الصف
 او في حصة الصف من طوف الصف فبذلك تامة وقدرت واما صلاة الامام
 فلا بد من خلفه فيما يصلي واما صلاة المومنين فانه لم يتقدموا الا امامه الا ان الامام
 مسبقاً لانه السنة بمعنى عن يمينه فكان مخالفاً لها الا ترى ان الما ريب ما وضعت الا
 في كسط المساجد وهي قد عرفت مقام الامام كذا في المبسوط وينبغي للقوم اذا قاموا

في الصف

في الصف ان يتقدموا ويسجدوا والثلث ويسجدوا ويسجدوا من اكبرهم لقوله صلى الله عليه وسلم تراصوا
 والصفوا المناكب والكعب بالعباءة والسنة ان يقوم الامام متقدماً وكشط الصف لانه المحارب
 منصوب في كسط المساجد وهي مقام الامام ولا يأس ان يكون الامام في السجد وسجوده
 في الطاق وهو المحارب وبالله ان يكون قائماً في الطاق لانه يشبه صف اول الكتاب من حيث
 يتقدم الامام بالخطا بخلافه ما اذا كان قدماه خارجين عن الطاق وسجوده فيه فانه لا يأس
 اجماعاً قال في الطواشي وانما يكره قيامه في الطاق اذا كان المسجد متسعاً اما اذا ضاق عمن خلفه
 الامام فلا بأس به وفي المبسوط اذا خلف لا يصلي في المسجد فصلى في الطاق لم يحنث وينبغي لمن جاء
 الى الصلاة ان يحجى وعليه السكينة والوقار لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الصلاة فلا تنهوا
 وانتم تسعون اليه وعليكم السكينة والوقار فما ادرىكم فصلوا وما فانكم فاقضوا وفي
 الكسحج قال في رجل دخل المسجد والامام راكع قال احب الي ان لا يركع حتى يصلي الصف
 وان خاف العجز وبالله ان يركع دون الصف كما يكره ان يصلي وحده خلف الصف وروى باباكة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم راكع فكبس ثم مشى الى الصف فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم قال زادك الله
 حرصاً ولا تغد ولو اجمع الرجال والصبيان والخنثى والنساء والصبيان امرأته فارادوا ان
 يصطفوا للرجال يقوم الرجال صفّاً مما يلي الامام ثم الصبيان بعدهم ثم الخنثى ثم النساء ثم الصبيان
 امرأته لقوله صلى الله عليه وسلم ليبنى منكم اولوا الاحلام والنسرى اي للفرس وليس في هذا الحديث
 تلك الكماطين بعضهم ان الاحلام هي العقول بل المعنى ليبنى منكم البالغون اولوا العقول والحالم هو البالغ
 لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يخذ من كل جماعة ديناراً اي من بلوغه وقت الحلم سواء
 اتم او لم يمتهم وكذا اذا اجتمعت البنائين وفيها جنازة رجل وصبي وخنثى وانثى وصبي
 وضعت جنازة الرجل مما يلي الامام والصبي خلفه والخنثى خلفه والانثى خلف الخنثى وخبيته خلفها
 وكذا في الدفن في قبر واحد للعدو يجعل الرجل مما يلي القبلة ثم الصبي ثم الخنثى ثم الانثى ثم الصبي
 ويجعل بين كل اثني حاجز من تراب او غيره فان قامت امرأة الى جانب رجل وبها شئ كان في صلاة

ان

واحدة افكرك عليه صلاة والمجاورة كالمجاورة وهذا لو كان في الامام اما شرها والقياس ان لا تنقض صلاة
وهو قوله الثاني في اعتبار ابطال شرها حيث لا تنفس ولذا قوله صلى الله عليه وسلم اخره وهما من حيث
اخرهن الله وهذا امر فيفسد فرضه من غير مناسبتها فاذا اخذته في ذلك تركه فرض ترسيب المقام
فيفسد الصلاة كما اذا تقدم المقدم على امامه لان تأخير المرأة فرض على الرجل في صلاة يشترط
فيمسكها بما يفرض عليه ان يتأخر امامه قال في هذه الآية وهو المحاط طيب دونها فيكون هو التارك للقول
المقام فتفسد صلاة دون صلاة كالمقام اذا تقدم على الامام وفي الكرخ المرأة منسوبة من التمسك
على الرجل من غير ان يتأخر عنها فان تأخر فسدت صلاة وان تقدمت لم تفسد صلاة لان التمسك فيها
الرجل يخص بصلاة والتمسك في حق المرأة غير مختص بصلاة بل لا بد ان كل واحد منهما منسوبة وقوله
النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخطب به فقال اخره هو فلو لم يجز طهرها بالتأخير وفي الذخيرة اذا
جاءت المرأة بعد ما شرع الرجل في الصلاة ونوى امامتها واقترنت به فلم يمكنه التقدم عليها فخطا
او خطوتين كرا من ذلك في الصلاة او ليقع المكان فلو حرها بالاشارة باليد فاذا فعل ذلك
فقد وجد منه التأخير وان لم تتأخر المرأة بذلك فقد تركت فرضا ففسدت صلاة شرها لا صلاة له
مسئلة عجبية فان قيل لما كان ورود الحديث في حق الصلاة وجب ان يكون المحاذات مفدا
لصلاة الرجل عند قيامها بخذية في الصلاة التي هي غير مشتركة لاق الحديث ثم يفصل قبل
مرحاة التمسك في المقام اذا جاز في صلاة تؤدى بالجماعة ولا تجز في صلاة تؤدى منفردا
هذا فان قيل ما كان هو ما مور بالتأخير كانه في مأورة بالتأخير ضرورة فيما انفسد
صلاة شرها ايضا في ضرورة غير مشتركة ما انه يمكن للرجل ان يخطبها بان تقدم عليها خطوة
او خطوتين فلما لم يشب الضرورة في تأخيرها لم يتناولها مقتضى خطاب الرجل او بقوله في
بالتأخير فمما لا قصد اذا ثبت ضمنى شرط رتبة عن الثابت قصد كذا في طهر الامام بالتأخير
في حقها لا جل طوق الآثم وفي حقها بالفساد لظهورها للفرقة بين الثابت ضمنيا وبين الثابت
قصدًا وعلم انه اذا لم ينو امامتها لم تضر محازا شرها ولا يجوز صلاتها لان الاشتراك

مسئلة عجبية

لا

لا يشب بدون ان ينويها عندنا خلافا لرواية وكثيرا نقيت الامامة وقت شروع الامام ولا يشترط حضور
عند النية في رواية وكثيرا في رواية اخرى وانما يشترط نيته امامتها اذا انتمت محاذية بان اقتدر
فصلتها فاسرة وصلاة ثامنة وان وقعت ضلعة ان لم يكن يحضرها رجل ففي رواية لا يصح اقتداؤها
لم ينو الامام امامتها وفي رواية تصح وان كان يحضرها رجل فالصحيح انه لا يصح اقتداؤها الا بالنية
وروى الحسن عن ابي حنيفة انها اذا وقعت ضلعة الامام جاز اقتداؤها وان لم ينو امامتها ثم اذا
وقعت الاحذية فسدت صلاتها لا صلاة واما في الجعفر والعبد بن فاكتفى المشايخ قالوا لا يصح
اقتداؤها بالامام الا ان ينويها كسائر الصلاة ومنهم من جوز ذلك بدو النية لا شرها لا
تقدر على ادائها الجعفر والعبد بن وحدهما وان الظاهر ان لا يمكن وقوفه بحجب الامام للزحام
فيقيم اقتداؤها للضرورة بخلاف سائر الصلاة كذا في النهاية ومن شرائط المحاذاة المفردة
ان يكون الصلاة مشتركة بحرمة واداء واحتراز عن المسبوق وغيره وان تكون مطلقا اي ذات
ركوع وسجدة وان تكون المرأة من اهل الشهوة حالا او ماضيا ولا يكون بينهما حائل ولا فحشاء
وادنا قد روي في الرجل وغلط الاصبع والعرجين تقوم مقام طائر وهو قد روي يقوم فيه الرجل
وان تنفق الجيرة حتى لو اختلفت لا تنفس المحاذاة وهذا لا يكون الا في العبر وان ينوي الامام
امامتها الا في الجمعة والعبد بن وقد روي بعضهم كس المرأة بسبع كسب وقيل بسبع كسب والصحيح انه
لا يقدر بشيء والمجنون اذا حاد لا تنفس ولو كانت بالغة مشرقة لعدم صحة الصلاة منها
والصبي التي تفقد الصلاة انما كانت لا تشبه لا تفقد وتغير قوله مشتركة ان تشاركه في التيمم
بان نوى طهرا معا او نوى تطوعا او نوى طهرا بوقت عصر على الصحيح وفي شرح ابن ابي عمير
اذا نوى طهرا ونوى عصر ان ترك اوله الصلاة في الصحيح بل لو سبقها بركعة او ركعتين فحاذت
فيما ادركت تنفس عليه وان كان مسبوقة في ذمة فيما سبقا به لم تنفس عليه لانها كالمفردة
قال في النهاية شرط المحاذات مطلقا ليسنا وكل الاعضاء وبعضها او بعضها فان ذكر عن
ابي حنيفة على النسيء عند المحاذاة ان يجازي عضو منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة

والاحذية ان لم تنكح واخذت معه ولم توشع صلاة
لانها صلاتان مختلفتان فصارتا كالمفردة

على الظلمة ورجل يجزئها السفر منها ان كان بها ذنب الرجل منها تنقض صلاته ونقض فتاوى
قاضي خان ان المراد بقوله ان بها ذنب عضو منها هو قدمها لا غيرها فانها اذا غلبت قدمها لم ينقض
من الرجل لا يوجب فساد صلاته وقال اذا صليت المرأة بمو زوجها في البيت ان كان قد جازى
قدم الزوج لا يجوز صلاتها بالاجماع وان كان قد غلبت قدم الزوج الا انهما طويلا فيقولون ان
راس الرجل جائز بصلاته لان العبرة للقدم ولو نوى النساء الا فلا في صلاة لا تنقض صلاته
وشرط ان يكون المحاذات في ركعة كما مل حتى لو كبرت في صفه وركعت في صف آخر وكبرت
ثلاث افسد من كل صف وعن ابو يوسف مقدار ركعتين ولو كان خلف الامام رجل وامرأة ففسد
للمرأة فانصرفا ونوضيا ثم اتيا وقد فرغ الامام من صلاته او ناهما خلف الامام فانشيا
المرأة بجانب الرجل فانها تنقض عليه لانها لا حقان واللاحق كانه خلف الامام ولو كانا مبوقين
تنقض عليه لان المبوق كالمفرد فيما يقضي يعني اذا احاذته جالته ما يقضي للباس به ولو احاذت
القتلة فوضيا بنوا حاذته في الذهاب والرجوع فلا صحة في ذلك لا يوجب الفساد كما
في الفتاوى ويشرط ايضا في المحاذاة ان يكونا في المكان حتى لو كان الرجل على الدكان او على الطاب
وهو قد رقامته وهي على الارض لا تنقض ولو كان صف الرجال على الحائط وصف النساء امامه ان كان
الحائط مقدار قامة الرجل لا تنقض وجازت صلاتهم وان كانا قائلين لم يجز ولو احاذته في صلاة
الجنائز لم تنقض عليه وفسر اصحابنا بين الافتاء والمحاذاة في صلاة الجنائز حتى لا يقيم الفتا
الرجل بالمرأة في صلاة الجنائز ولا تنقضها المحاذاة لانها تنقض القلاوة من وجب لانها ركعة واحدة
كالقلاوة والمرأة تطهر اما ما في القلاوة بان ثلث اتم سجدة كان عليه سجدة القلاوة وهو ان
الشارح امام الترمذي وشبه الصلاة من حيث ان لها تحريما وتحليلا بخلاف القلاوة فلو
كان الشريطين خطما فانقضت بالقلاوة في حق المحاذاة فلم توجب الفاد وبالطائفة
في انهما لا يطهر اما ما في غيرها ولو قامت المرأة وسط الصف فانها تنقض صلاة ثلاثه واحدا
عن يمينها واحدا يسارها واحدا خلفها بخلافها ولا تنقض صلاة المباقين لان هؤلاء

لا

تأفدت صلاتهم صاروا كما يخط بينهما وبينه الآخرين وان كانت امرأتان افسدتا صلاة اربعة واحد
بيمينها واحدا يسارها واشنان خلفها وان كنت ثلاثا افسدت صلاة خمسة واحدا اي يمينه واحدا
عن يسار يمينه وثلاثة خلفه وان كانت الصفوف كثيرة افسدت ثلاثه ثلاثه الى اخر الصفوف
وهذا بالاجماع وان كانت امرأتان افسدتا صلاة اربعة لا غير عنهما وعن ابي يوسف روايتان احدا
بهما كذا وكذا والاخرى يهما كالثلاث يفسدن صلاة هؤلاء الاربعة وصلاة رجلين رجلين الى اخر
الصفوف قال لان الكثرة حكم الجميع ولو كان صفه تأمن من النساء خلف الامام وواحد صفه الرجال وان
يفسد صلاة من خلفه من الرجال ولا يفسد افتاء اوهام بالا امام وان كان في الصفين صفان لا صف النساء
اذا كانا تاما بمنع الافتاء قال عمر رضي الله عنه ليس هو الامام من كان بينه وبينه طريق مسلوكة
او صف من النساء ولا تنقض صلاتهم عما فسد صلاتهم اعني الصف الاول من الرجل فقد شغلوا ذلك المكان
بغير صلاة وضا كطريق مسلوكة ولو كان بين الامام والمأموم طريق مسلوكة فسد صلاة المأموم
فكذلك اختلفوا في هذا الطريق والاصح ما يمت به رجل للرجل وينقطع حكم هذه الطريق عند ابي يوسف
باشين وعنده الى حيفه ومحمد بثلاثة وهو الاصح قال صاحب المنظومة في مقالات ابي يوسف واشنان
في الجمع وكذا سطر الطريق والمحاذاة النساء معناه اذا قامت امرأة في الصف مقتدبة بالا امام افسدت
على ثلاثه لا غير اجماعا وان كنت ثلاثه افسدت صلاة من عن يمينهم ويسارهم وثلاثه ثلاثه
الى اخر الصفوف اجماعا وان كنت اشين افسدتا على اربعة اشين عن يمينهم ويسارهم واشين
خلفهم وعنده ابو يوسف هما كالثلاث تفدان هؤلاء الاربعة ورجلين رجلين الى اخر الصفوف
وقوله وكذا سطر الطريق يعني اذا كان بين الامام والقوم طريق عظيم يمنع صحته الا فتا اذا
انقضت الصفوف على الطريق واقعدوا اجاز وبكره وان قام آخر خلف المقعدى وراى الطريق
لا يمتح افتاءه ولو قام على الطريق ثلاثه يجوز صلاة من خلفهم اجماعا وثبت الاتصال بهم وان
قام على الطريق اشنان فعنده اني يثبت الاتصال كالثلاثه فيجوز صلاة من خلفهم وعندهما
لا يثبت الاتصال بهما ولا يجوز صلاة من خلفهما كذا في المصنف ولو كانت المرأة هي ذنب الرجل

من خلفه
من خلفه

وبينهما مقدار ما يسوي الرجل لا يطار صلاة سواء كانت عن مجبته او عن سببه وبكره
 حضور الجماعة يعني السوان من بين ما فيه من خوف الفتنه. ومن ذكره كتاب الصلاة
 الاسماء مكان الكراهة والحق من الاسماء وكذا يكون لمن حضور مجلس العلم
 خصوصاً في هذا الزمان ولا بأس ان يخرج العجوز في الفجر والمغرب والجمعة
 والعيد بنسب وهذا عند ابي حنيفة. وقال لا يخرج في الصلاة كلها لانه لا فتنه لغيره
 الرعية فلا يكره كالعبد ولد ان شرط الشك حاصل وهو شدة الغلبة فتفتح الفتنه
 غير ان الساق انتشارهم في النظر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء
 وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي الجبانة منعت فيلزم الاعتدال عن الرجال
 الرجال فلا يكره لانه يؤمن الفتنه. والفنوي كما على الكراهة في الصلوات
 لظهور الفساد في هذه الزمان وقد كان المزوج مباحاً لمن بقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تمنعوا اماء الله ما حبه الله ثم يفرق بعد ذلك تحريماً عن الفتنه ونهى
 عمر النساء عن ذلك فشكون الى عائشة فقالت لو علم النبي صلى الله عليه وسلم
 ما علم عمر اذ ان كرس في المزوج ثم المغرب في خلاف ذكرها في المحيط من قبيل
 العشاء وذكر للجمعة من قبيل الظهر حتى انه يباح لمن المزوج الى المغرب بالاجماع
 ويباح الى الجمعة عند ابي حنيفة وفي المبسوط صلاة الجمعة كالعيد بنسب حتى يباح
 لمن المزوج اليها بالاجماع واما الكلام في الاقتداء بالامام فينبغي في مو
 ضعيت احدهما ركعت الاقتداء والثاني في بيان شرائط الركعت اتماركة
 فهو نيته الاقتداء بالامام وقد تقدم تفصيله واما شرائط الركعت فانواع
 منها الشكرية في الصلوات واتخاذها سبباً وفعلاً ووصفاً
 لان الاقتداء ببناء التخرية على التخرية فالمتقدم عنده نحو
 عند تخرية لما اعتقد

له

التخرية الامام وذلك لا يتحقق الا بالشكرية في الصلوات واتخاذها من الوجه اليه وصفاً وعلى هذا
 يخرج ما قبله المقتوي اذا سبق الامام بالافتتاح لم يطلح اقتداؤه وقد تقدم بغيره من ذلك
 ولا يجوز اقتداء اللابس بالامام في العود بالعمارة ولا ينقل المهرنم اصلاً حتى لو
 فتنه لا ينقض وضوءه ولو كان في نطوح لا يجب فضاؤه ولو اتم العار
 غرة لا يسبب فضاؤه العار ومن هو مثله جازة بلا خلا فكذا صاحب الجرح
 السائل من هو مثله وبأصحاء والوقوف بين وبينه المتيقن على قوله لا ينجس في العار
 والجرح لا يملكهم ان يجعلوا صلواتهم بشيابه ولا بانقطاع الدم وان اقتدوا بصحيح
 ولا يسبب ولا يبيح بكنه ان يجعل صلواته بقراءة بان يقتدي بقارئ ولا ينجس
 اقتداء الظاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهر الزخلف المستحاضة لانه الصحيح
 اوجب حاله من العذر والشك لا يضمن ما هو فوقه ويتضمن بما هو مثله ودونه
 ولا يجوز بناء القوي على الضعيف ويبقى من به سلس البول خلفه واذا اصابه السلس
 خلفه من به السلس وانتلات الرجح لا يجوز لانه الامام صاحب عز ربه والامام صاحب
 عند واحد ولا يجوز اقتداء العار بالامام والمتكلم بالاخرس ولا يصح شارعاً
 الا في كراهة الفناء وحسب حتى لو فتنه لا ينقض وضوءه والامام هو الذي لا يعرف من الفرائض
 ما يفتح به الصلاة وان اتم الامم حار وان اتم قارئ فتنه صلواته وصلاتهم وفان
 لم يجز اني انما تصد صلواته اذا علم ان خلفه قارئاً وفي ظاهر الرواية لا يكفي
 ولا يجوز انما تصد صلواته بالنيته لا بما منه القاري (ما اذا لم يتواها منه لا تصد كما لم اجد
 ولو افتح الامم ثم اتى القاري تصد صلواته وقال الكرخي لا تصد صلواته
 لانه انما يكون قادراً على ان يجعل صلواته في الافتتاح ولو حضر الا في القاري يصلح
 يقبض به وصلى وحده فالاصح انها تصد وان لم يقبض وان لم يقبض فضاؤه الكراهة فاضاً عن ابي حنيفة
 ان الامم قادراً وان جعل صلواته بقراءة بان يقتدي بقارئ وعندهما صلواته وصلاته

وهو مثله جائدة ولو صلى الامي وحده والقاري وحده جاز هو الصحيح ولا يجوز اقتداء الامي
بالاخرس لانه الاخرس لا ياتي بالخبرية وهي فرض ولا يجوز اقتداء الاخرس بالامي ولا يجوز اقتداء
من يكبر ويكسر بالاخرس ولا يجوز للرجل ان يفتدوا بامرأة ولا يصلي امامها
فليقول صلى الله عليه وسلم انتم من بيت اخر من الله فلا يجوز تقديمها اي كما اخر من
الله في الشهادة والارث والتولية وجوب الولاية بين من ينفق المهر عليه اذا اقتدى
بها ان علم انها امرأة لا ينعقد روايت واحدة وان لم يعلم فيه اختلاف المتابعين والامام
اذا لم يعلم ثم علم ينفق روايت واحدة وفي الاقتداء بالعميان لا ينعقد اصلا واما الصبي
فلا يجوز امامته للباليغين عندنا لانه متنفذ وعندنا في يجوز بناء على ما عندنا يجوز
اقتداء المعتصر بالمتنفذ وفي الهداية لا يجوز اقتداء البالغ به وفي التراويح والسنة
المطلقة يعني الموكدة جواز متابعي بالغ ولم يجوز متابعي كمال في النهاية التنزيل
على الرواية المشروعة وتكرار الفرائض وبعدها وصلاة العيد والوتر عندهم والكسوف
والخسوف والاستسقاء عندهم جوزه متابعي بالغ وقاسوه على المظنون وعندهم بتحقيق
للخلاف بين ابي يوسف ومحمد في التكرار المطلق قالوا لا يجوز الاقتداء بالصبي فيه عندنا
ويجوز عند محمد والمختار انه لا يجوز في الصلاة كلها وصورة المظنون ان يدخل في صلاة
على من اتى عليه ثم تبين انها ليست عليه وقد اقتدى به رجل في ذلك يجوز اقتداءه بذلك
ولو خرج الظن منها لم يجب عليه فضاها بالخرج عند اصحابنا الثلاثة ويجب على المعتذر
الفناء قال في النهاية والاختلاف في راجع الى ان صلاة الصبي على من هو صلاة امر لا قبل
ليست بصلاة وانما يؤتى بها خائفا ودليله لو صلت المراهقة بنفي قضاء جاز وقيل
في صلاة ودليله لو قرئته فيها امره بالقراءة واعلم ان امامة الرجل للرجل جائدة سواء
نوى الامام امامته او لم ينو وامامة المرأة للنساء جائدة وامامة المرأة للرجل لا يجوز
حتى لو اقتدى بها ثم افسد حالها لان هذا القضاء ولا يكون نطقا وامامة الرجل للمرأة جائدة

(اذا نوى)

اذا نوى امامتها وهذا اذا لم يكن في طهارة اما اذا كان في الطهارة ان كان محرما لها وبعض النساء المقتدى
فانه يجوز ولا يكره وان لم يكن فانه يجوز ويكره وعند من يجوز امامة الرجل للنساء سواء نوى
امامتها او لا وقال الحسن بن زياد ان قامت بجانب الرجل لم يكن اقتداءا به بل محض متابعتها وان
قامت خلفه صلى الله عليه وسلم اقتداءا به نوى او لم ينو واذا صلى اقتداءا به فقامت بجانبه فليس عليه صلاة
وان اقتدى صلاة في صلاة القدم جميعا وان تقدمت على الامام لا يصح اقتداءا بها ولا صلاة لها
ولما جئنا المشرك للنساء جائدة الا انه يتقدم ولا يقوم وسط الصف حتى لا تقصص صلاة ربه
بالخنا اذا لجوا وان يكون رجل وامامة الخنثى المشرك للرجل يجوز ان يكون امرأة وامامة
مثله لا يجوز لجوا ان يكون الامام امرأة والمفتدى رجلا وصلاة ثمانية الا انه يصلي صلاة ثمانية
وصلاة المفتدى فاسدة ولا يجوز اقتداء به بركوع ويسجد بالمؤمن عند اصحابنا وعند من يجوز
لنا ان الركوع ركعتين من اركان الصلاة لا يقطع في غير حال العذر بحال فلم يجوز اقتداء الفاسق
در عليه بالعاجز كالقاري خلف الامي ويصلي المؤمن خلف المؤمن لا سواء حالهما الا ان
يؤتى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا فلا يجوز لانه يعقوب معنى فيثبت القوة كذا
في الهداية واذا كان الامام يصلي قاعدا بالامية والمفتدى قائما بالامية جاز لان هذا القيام
غير معتبر لانه ليس بركعة حتى كان الاولى تركه وفي النهاية اقتداء الذي يصلي قاعدا بالامية بالذي
يصلي مضطجعا فيه خلاف والاصح انه يجوز على قوله وكذا الاخذ على قولهم جواز وهذا اختلاف
ما في الهداية قال في النهاية وعلى هذا الخلاف اقتداء التسليم بالاحد الذي كادوا كره ولو كان يقوم
بالجواز فقام على بعض قدم يجوز وغيره اولى منه كذا في الفتاوى ويجوز اقتداء الغائبين بالبالغيين على
الافتقار وهذا بالاجماع لان المصلي طهارة كاملة لا تقف على الضرورة فهي كالفسل ولان الفتنة
ما في سرية الحديث في القدم وما حل بالحفي بنذبه المصلي وكذا الطاهر على الجبيرة يجوز ان يؤتم الغسال
يجوز اقتداء المستوفي بالمتخير عند اخر صيغة وابو يوسف لا يراها طهارة مطلقة غايي موقفة بوقت
خلاف طهارة المسنن اذ هتة وقال لا يجوز لانها طهارة ضرورية من حيث انه لا يضار اليها الا عند العجز

وفي الخلاف فيما اذا لم يكن للمتنوضيئة ماء اذا كان لا يومهم اجماعا وقال زفر بن محمد كان
 معهم ماء او لم يكن واما في صلاة الجنازة فاتفقوا المتوضي باليتم فيها جاز بلا خلاف وفي النهاية
 اجتزأ في المسئلة بما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لا يوم للميت المتوضي ولا المقتل المطلقا
 والمقتل فيه ان المقتل ادى الصلاة باليتم وقد رتبه على الاداء بالوضوء ودليله ان صاحب
 السائر لا يوم للصبي لا يفيد على اداء الصلاة بطهارة كاملة فلم يكره الاقتداء بطهارة ناقصة
 وهما اجتزأ بجهدت عمر ومبر العاصي كاه قد جعله النبي صلى الله عليه وسلم ابي ابي ترية فضلى
 بهم وهو جنب فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انا وهو جنب فساله النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك فقال يا رسول الله احلت في ليلة باردة وشيت الهلاك ان اغتسلت فتلوت قوله تعالى
 ولا تغفلوا انفسكم فيتمت فضليت بهم فبستم رسول الله عليه وسلم في وجهه وقال يا كل من فقيه عمر
 العاصي ولم يامرهم بالاعادة والميت فيه ان هذا طاهر افندي بطاهر في حقه فيقيم اقتداء به
 قياسا على ما لو كان متوضيا وكان المقتل ميتا واما الجواز عن جنب على قلنا اراد نفي الفضيلة
 والكمال لان الجواز يرد عليه عطف المقتل على ذكر وهناك المراد نفي الفضيلة لان اقتداء المطلق
 بالقياس جاز ثم هذا الاختلاف في الحقيقة بناء على ما ذكر في اصول الفقهاء فعلى قول ابي يوسف
 التراب خلف عن الماء وعند محمد بن النعمان خلف عن الوضوء وقائده الخلاف في الميت عند محمد بن النعمان
 المتوضي لان الميت عند خلف عن الوضوء فكان الميت صاحب الخلف فليس لصاحب
 الاصل القوي ان يبنى صلاته على صلاة صاحب الخلف كما لا يبنى الزاكي والتابع صلاته على
 صلاة المتوي التراب خلف عن الماء في حصول الطهارة به ثم بعد حصول الطهارة ما كان كذا
 الصلاة موجودا في حق كل واحد بكما لم يخبر به الاصح ثم الغالب في العلم ان ابي نبي الغلا
 تركوا اصولهم المذكورة هنا وعكسوا باب الرجعة في جعل طهارة الميت هنا ضرورة في
 كلكم كمن يخبر انما تتم للمتنوضي وجعلها طهارة مطلقة في باب الرجعة حتى ان المصنف
 في الحبيضة الشاذلة اذا انقطع ومها واما ما روي في العشرة فيتم تنقطع الرجعة بخبر

للم

اليتم من غير ان يمتي كما اذا اغتسلت وهي جعلها طهارة مطلقة هناك حيث جواز اياها من المتوضي وفروا
 هناك من حيث عدم انقطاع الرجعة بخبر اليتم فيكون في هذا منا قضا فيها وجه ذلك قلنا الاصل المذكور
 في موضعها ان ذلك في موضع آخر باعتبار افتضى ذلك الموضوعات لا يكون منا قضا بل على ما ليس في موضع
 على ما يقتضيه فنفس طهارة الميت مقتضية للاطلاق والضرورة انما يكونه مطلقة فلا تملكه ليست بمقتضية
 بخلاف طهارة الميت فثبت بها ما يثبت بالطهارة بالمال من كسب هذه الصلاة ويستحق المصنف كسب
 الصلاة واما كونها ضرورية فلا نه في الحقيقة تلويث وتلطخ ولان دفع الحدث حقيقة حتى اذا وجب
 الماء كاه محمد بن الجرح السابق فانه صرح هذا فقد اخذوا من واحد منهما ما لاح له من الليل فاغتسل في
 في الموضوعات جانب الاحتياط لانه مما يثبت في مثل الاحتياط حتى انما لو اغتسلت ونزلت
 المضطربة والاحتياط في تنقطع الرجعة عند محمد بن جعفر خلافا لابي يوسف احتياط لشبهة اختلاف
 العلماء فان منهم من يقول المضطربة والاحتياط في قطع الرجعة فلما كان الاحتياط اصلا عندنا
 الاحتياط في مثلنا القول بعدم جواز اقتداء المتوضي باليتم والاحتياط فيه اما ان يقتضيه
 محتوحي او بصلي او بصلي منفردا حتى يكون صلاته بالوضوء من طرفه فيخرج عن عمدة القلا
 اجماعا وكذا في فصل الرجعة لما يثبت ليس له ان يبنى رجعه لان الحكم بالرجعة مما يوضي
 بالاخطا اجماعا حتى انما لو اغتسلت بقيت معه من بدنها ينقطع الرجعة احتياطيا ولم يكل
 لها ادا الصلاة وهذا يكل لها الصلاة باليتم فاولا ان تنقطع الرجعة وكما لو اغتسلت بوج
 لئلا ينقطع الرجعة اجماعا احتياطيا ولم يكل لها ادا الصلاة فلما كان العمل بالاحتياط أصلا
 عنده وهو محتج في موضعين كذا اختلف سبب الاحتياط في الموضوعات فلا يتناقض منعهما الا في
 واحد غير متفق وهو العمل بالاحتياط وانما جازت صورة التناقض باختلاف طريق الا
 الاحتياط في الموضوعات واما الاحتياط فثنى واحد فيهما فلا يتناقض واما ابو حنيفة وابو يوسف
 فاخذوا جانب الاطلاق في حق الصلاة وبالمعقبة فيما سواه فان الفاعل انما اعطى له حكم الطهارة
 المطلقة في حق الصلاة بقوله تعالى وكفى بيديك ليظلمكم حتى اجمع احوالنا لثلاثة فيمن يتيم في حاله الا

الا

ثم ارتدوا الى الله ثم اسلموه على نبيهم كما لو تضافوا ثم ارتدوا ثم اسلموا لا اذ التيم في حق الطهارة مثل طهارة
الوضوء من غير وقت فعلا باطلا في الصلاة لورود طهارة في حق الصلاة خصوصا وقد ثابته
قاله بعد ذلك عمر وبنو العاص في الصلاة على ما ذكرناه ولكن هو في الحقيقة تلويث وليس بطهارة
حقيقية فعلا بحقيقة فيها سوجب الصلاة على ما ذكرناه حتى لم يكن طهارة في حق انقطاع الرجعة
بالماء يتأيد بوثوق وهو الصلاة به مسألة اذا صلى ميت متوضئ فرائي الماء من الماء ولم يده
الا امام فصلاة الا امام ناهية وصلاة من ودا فلو عتقنا خلافا لابي يوسف وسفيان والاشج
هذه المسئلة على اصل صحيح لان عنده الميتم لا يوم المتوضئ ولو كان الا امام ميتما فاحدث
فالتخلف متوضئا ثم وجد الا امام الا مسألة في صلاة لانه صار كواحد من القوم ولو كان
الاول متوضئا فاستخاف ميتا فرائي الخليفة الماء فست صلاة وصلاة القوم وصلاة الامام
الاول لانه هو الا امام الا ان يعلى القام خلف القاعد اذا كان الا امام قاعدا يسكنه ويكفي فافتى
به من يصلي قائما يسكنه ويكفي فان يجوز عندهما وقاه فمما لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا
لا يؤمن احد بعدك جالس او لم يرد به الجالس خلف الجالس فان اقتدى الجالس بالجالس جاز
اجماعا فعلمنا ان المراد به لا يؤمن جالس قائما ولا في هذا اقتداء غير المعذور وبالحدود
فلا يصح لانه صلاة الفرض جالس لا يجوز الا عند العجز فلا يصح الا اماما فيه بالقيام قيا سا
على اقتداء الرأى الساجد بالمؤمن والعارى والكاسى بالعارى والملك بالملك
العذر ولها ان اخر صلاة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم باصحا به كان في غير القاعد او لم
قيامونا وذكر ان عليه السلام لما ضعف في مرضه قال يا ابا بكر يصلي بالناس فقالت عائشة
لحفصة قولي لانا يا ابا بكر رجل سيف اذا وقف في مكانك لا يملك نفسه فلو امرت غيره
فقلت له ذلك ميت فقال انت صوابا بوقوفه يا ابا بكر يصلي بالناس معنا انت
في الظاهر على ما ترونه كثرة لما كان في طلب ما ترونه وبين اليه فلما افتتح ابي بكر الصلاة وجهه
رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفت فخرج يمشي على الفضا وحلة تخطان الارض

حتى دخل المسجد فسمع ابا بكر صحت فتأخر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وجلس يصلي ابا بكر يصلي
بصلاته والناس يصتونه بصلته الى بكر يعني ان ابا بكر يسمع تكبير النبي صلى الله عليه وسلم
فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر وهذا اخر فعال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه
وكافنا كما كان قبله ولجوا اليه بصلته فقلنا معنى قوله لا يؤمن احد بعدك جالس الا في
جالس جالس هو قائم على قيام وفيه مكدر انقوله فكان النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا
هذا بديل ما روى الزهري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سقط عن في سبعة اشهر
الايسر وقيل الايمن فلم يخرج ابا بكر فدخل عليه اصحابه فوجدوه يصلي قاعدا فافتحو الصلاة خلفه
قياما فاشاد اليهم ان اقعوا فقام فخرج من صلاة قال انما جعل الامام اما ليعلم به فلا تخشعوا
فذا صلى قائما فصتوا قياما واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا ولا يؤمن احد بعدك جالس الا في
هو قائم على القيام كما فعلت انا فاني كنت مخصوصا بذلك وفي الفتاوى لا يصح امامت الا بعد
للقام اذا كانت حرة وبته كالدعوة يعني بحيث انه لو لم يديه قال ركبته كذا في التوازل وغيره يجوز
دوالا واصله في النهاية ذكر التمرناشي انه على الاختلاف في اقتداء القائم بالقاعد وفي الفتاوى
ايضا لا يجوز عند هذا اقتداء القائم بالقاعد والتفعل والغرض في ذلك سواء ولا يجوز اقتداء المفترض
بالمستقل لانه لا اقتداء ببناء ووضع الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المفهوم
قال بعض المشايخ قولهم لا يصلي المفترض خلف المستقل هذا في جميع افعال الصلاة اما في جرت من اجزائها في
كما ذكر محمد في الاصل فيمن ادركه الامام بعد ركوعه سبق الامام للحرك فاستغنى هذا المبوق فانه ياف
بالسجدة يتنزه ويكونان له قنلا حتى انه يعيدهما ومن خلفه فزادوه هذا في الاقتداء وكذا اقتداء المستقل
بالمفترض في الركعتين الاخرتين فان القرأة للمستقل فرض والمستقل فرض وللفتنه في فعل ومع هذا جاز
عامة المشايخ قالوا لا يجوز اقتداء المفترض بالمستقل في سبعة من افعال الصلاة اصلا واجابوا عن هذا بغير
المشايخ اما الا في قولوا بان السجدة ليست بنقل في حق الخليفة بل هما فرض لوجود الفرض فانه حده
انه اذا لم يات بهما تفرد صلاته وهذا لان الخليفة قائم مقام الاول ولو كان الا في مكانه كانت السجدة تارة

فرضا في حقه فكانه في حق الخليفة واما المسئلة الثانية فقال اصله المقتدر اخذت حكم الفرض بسبب الا
 في هذا الزمان قضاها لم يذكره ابو الامام من الشفع الاول وكذا لو افسد المقتدر الصلاة على نفسه
 بغيره قضاها واربو ركعات واذا اخذت صلاة المقتدر حكم الفرض كانت القراءة نافلة في حقها كما في حق
 الامام فكان هذا اقتداء المتفطر بالمتفطر في حق القراءة كذا في الهداية وعند الشافعي رحمه الله يجوز
 اقتداء المفطر بالمتفطر واجتنب ما روي اني معاذ اكلنا يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء
 ثم يصليها في قوم في بني سكة وكذا مفطرا مع النبي صلى الله عليه وسلم متفطرا مع قومه قلنا نأول
 انه كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم بنيت النفل ليتعلم منه سنة القراءة ثم ياتي فيصلي بهم الفرض ويجوز
 اقتداء المتفطر بالمفطر لان بناء الضعيف على القوي بخلاف المفطر بالمتفطر لانه بناء القوي
 على الضعيف فلا يجوز ان قيل اذا جازت صلاة المتفطر خلف المفطر في القراءة فرض على المقتدر
 في الاخيرين لان القرآن فرض في جميع ركعات النفل وهي على الامام نفل فكان فيه اقتداء المفطر بالمتفطر
 قلنا كما اقتدى به لم يبق عليه قراءة الا فريضة ولا نافلة وكذا العقدة للمتفطر في الشفع الاول يصير نافلة كما
 تقدم اربا حكم الاقتداء ولا يجوز اقتداء من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا لان الاقتداء شركته وهو فطرته فلا
 بد من الاتحاد وسواء كانا من الجنس او من الاسماء او حقة المصلي ظهر امس خلف من يصلي ظهر اليوم
 فانه لا يجوز بخلاف ما اذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد حيث يجوز ولم يجز صلاة واحدة يصير شرا
 في صلاة نفسه قال في النهاية وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء فيه بمن تقدم ذكرهم من الرجل بالجملة والعاكف
 بالاممي والاخرس والراكع والساجد بالمومي والعتييج بالمعدور والكاسي بالعريان فكل يكون
 شرا في صلاة نفسه روايتان في رواية لا يصير شرا حتى لو ظهر قسرة لا يتفرض وضوءه
 وهو قول محمد وفي رواية يصير شرا وهو قولهما قال في الزخيرة والعتييج ان يصير شرا ثم يند
 وفي القنوي رواية عدم الشروع في فائده في وجوبه القضاء اذا كان تطوعا وهذا
 الخلاف اقتداء البالغ بالصبي والمحدث والجنب قال في الجندی اختلاف الفروقات ففان واحد من الظهر
 والاخر العصر او فائده من ظهر يومه وللآخر عصر امس فافترى احدهما بالآخر فصلاة الامام و

وهذا في مقتدره به يكون تطوعا هكذا ذكر في كتاب الاذان وفي الزيادات والنوادر لا يكون تطوعا وقال
 في باب الحديث لو ان امرأة اقتدرت بدجل بينة العصر والامام بنوي الظهر ونوي امنا وحاذته
 لا تفد عليه ولو كانت داخلته في صلاة التطوع كانت تفد عليه فقيل في المسئلة روايتان فبسر
 ما ذكر في الاذان قولهما وما ذكر في الزيادات قوله محمد وروي عن ابي بكر بن محمد انه قال دخلت المدينت
 ولم اكن صليت الظهر فوجدت الناس في الصلاة فطفت انهم يصلون الظهر فدخلت معهم ونويت الظهر
 فلما فرغوا علمت انهم كانوا في العصر فقلت وصليت الظهر ثم صليت العصر ثم خرجت فوجدت اصحاب رسول
 صلى الله عليه وسلم متوا فرسوا فاجبرتهم بما فعلت فاستصوبوا ذلك وامروا به فانفقد اجماع الصحابة
 على قلنا وفي القنوي اذا اقتدى بالامام في التواتر والامام يقتدا باليوسف ومحمد في سنة والمقتدر
 يقتدا باحيفته في سنة واجب هو اقتداءه لا الصلاة واحدة قال وهو ان تطهر من صلي ركعتين
 من العصر فخره فناء اشافا واقتدى به في الاخيرين يجوز وان كان هذا قضاء للمقتدر لا فالصلاة
 واحدة ولو افسد نفلادخل فيه ثم اقتدى بدجل بغير نافلة لم يجز لانه لا افده وجب عليه
 قضاءه فكل واحد واجب فلا يصح فيه الاقتداء بالمتفطر ابتداء وبصلي المتفطر خلف المتفطر اذا استوى
 نفلهما في القوة حتى ان من صلي الترابيح خلف الصبي او خلف من قد صليها فالحتم ان لا يجوز
 واذا اقتدى الشاذر بالشاذر يجوز الا ان ينذر صلاة ثم يقول الاخر الله على ان اصلي تلك المنة
 فافترى احدهما بالآخر جان قال في العيون لو ان رجلا قال لله علي ان اصلي ركعتين تطوعا
 وقال اخر الله علي ان اصلي ركعتين تطوعا وقال اخر الله علي ان اصلي ركعتين تطوعا فافترى
 احدهما بصاحبه قال ابو حنيفة لا يجوز صلاة المقتدر عند النذر وهكذا قال في الزيادات
 وقال ابو يوسف في الاما لم يجز به ولو شتر كان في نافلة ثم افداها واقتدى به في صلاة احدهما بغير
 حال القضاء جاز وبصلي المتفطر خلف المفطر لان فيه بناء الضعيف على القوي فجاز ولو اقتدى
 المسلم بالكا في صلاة لا يجوز لان الكافر لا صلاة له والاقتداء بمن لا صلاة له باطل ومن يشترط ركز
 الاقتداء ان لا يكون المقتدر عند الاقتداء متفقا على امام لقوله صلى الله عليه وسلم ليس

بمع الالمام من تقديسه ومنها اتحاد مكان الالمام والالمام من حائط
منع الاقتداء والآتي يكون الحائط فغير مقدار الذراع او الذراعين وما اذا كان اكثر من ذلك
فان كان فيه باب مفتوح او ثقب لورادان يصلح الالمام امكن ذلك ولا يشترط حال الالمام حتى
الاقتداء وان كان عليه باب متعلق او كان فيه ثقب صغير لوراد الوصول الى الالمام لا يمكن
لكل لا يشترط عليه حال الالمام قالوا في الحوائك اذا لم يشترط عليه حال الالمام حتى اقتداءه ولو كان
لا يمكن الوصول اليه وان التفت عليه حال الالمام حتى الاقتداء ولو قام الالمام على سطح المسجد والقوم
في المسجد ان كان السطح باب ولا يشترط عليهم حال الالمام حتى الاقتداء وان لم يكن له باب لكن
لا يشترط عليهم حال الالمام حتى الاقتداء وان قام على سطح داره وهي متصلة بالمتصلة لا يشترط اقتداءه
وان كان لا يشترط عليه حال الالمام ولو كان في المسجد على حرك ان كان صغيرا لا يمنع الاقتداء وان كان
كبيراً منع وان كان في الصحراء ان كان بينه وبين الالمام أقل من ثلاثة اذرع حتى الاقتداء والآ فلا
وان كان بين الالمام والمفتدى طريقاً ان كان حقيقاً لا تتم فيه العجلة او الوقوف لا تمنع الاقتداء وان كان
واسعاً فيه ذكر منى والصلوة خارج المسجد بالامام هو في المسجد جائدة واذا كانت الصفوف
متصلة وان كانت غير متصلة لا يجوز اقتداء من هو خارج المسجد بالالمام الذي في المسجد
ولو اقتدى بالالمام في أقصى المسجد والالمام في المحراب جاز لان المسجد وان اشبه حكمه
بقعة واحدة بخلاف الصحراء فانه ان كان يصلي فيها وحده فموضع سجوده كالمسجد وكذا لو
بحرينه وبساره وظل حتى لو خيل له انه احدث ان لم يجاوز موضع سجوده فانه يبنى على صلاته
وان جاوز موضع سجوده لم يبن له البناء وهذا اذا لم يكن بين يديه بناء وهذا اذا لم يكن بين يديه
ولا ستره اما اذا كان فانه اذا تجاوز به بطن ولو كان جماعة يصتوبون في الصحراء فان اشترطوا
الصفوف لم يحكم المسجد حتى لو طعن انه احدث فانصرف ليتوضأ ثم تبيت انه لم يحدث ان لم يجاوز
الصفوف جاز له البناء وان جاوزها لم يبن له البناء ولو كان بين الالمام والقوم فرجة وهم
في الصحراء ان كانت قدر الصفتين فصلاً عداً لا يجوز اقتداءه وهم وينبغي لمن يصلي في الصحراء ان

امام سبعة ومقدار هاد راع فاعدا القول صلى الله عليه وسلم ايحى احدهم اذا في الصحراء ان يكون امامه مثلاً
الرجل يقال موضعهم فيهم المحرم وكسب الماء وهو الخشبة العريضة التي تحادى رأس الركبة وشديد طاء
خطاً ولا بأس ان يصلح الالمام في مكانا دفع من مكان الالمام ولا ينبغي للامام ان يكون ارفع وفي الالمام هذا
اذا كان واحدة اذا كان بعض القوم معه فلا يكره واما في ظاهر الرواية لم يفصل بين الالمام والمفتدى فانه
منه ان يكون مقام احدهم ارفع من مكان صاحب وهذا اذا كان لغير عذر اما اذا كان لغرض فلا يكره ليقضي
المكان وم يبين في ظاهر الرواية قدر الارتفاع الذي يكره وذكر الطحاوي ان مقدار القائمة وفي الفتاوى
بكره فانه وعليه عمارة المشايخ والارتفاع المذكور مقدار بقامة الوسط وفي الكرخي يكره ان يصلي الالمام على
دكايا وهم اسفل منهم او يكون قوامهم على دكان والالمام اسفل منهم ولا ينبغي للامام ان يصلي
ارفع منهم بجا وز القائمة ولا بأس ان يكونوا ارفع منهم بجا وانه لو كان بين الالمام
والمفتدى صف من النساء حتى الاقتداء لان الصف من النساء بمنزلة لفظ الذي ليس
فرجة وذا يمنع حتى الاقتداء كذا هذا وفي البدايع ولو كان على سطح جنب المسجد متصرف
ليس بينهما طريق فاقترى به حتى اقتداءه ومن اقتدى بالامام ثم علم انه على غير كاهنة اعاد
الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم من اثم قوماً ثم ظهر انه كان محدثاً او جنباً اعاد صلاته و
واعادوا والعلم بذلك من وجهين اما بشهادة العدو لا يشهدون فانه احدث ثم صلى فان
الصلاة تقدر والثاني ان يخبر الالمام بذلك عن نفسه بان قال صليت بكم فانا محدثاً وقبل
قوله اما كان عدلاً وان لم يكن عدلاً لا يقبل الا انه يستحب الاعادة ولو صلى الرجل في
الحدث او جنب ثم تبيت انه على طهارة لا يجزئ صلاته ويخشى عليه الكفر وقتئذ
بالعلم بعد الاقتداء فانه لو علم ان امامه محدثاً قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء
وفي الفتاوى لو ان رجلاً اثم شهراً ثم قال كنت مجوساً يجوز صلاتهم وبخرجه ضرباً و
جيباً ويحبر على الاسلام ولو قال كنت محدثاً او على ثوبى نجاسة فعلمهم ان يصدقوه
ويبعدوا الصلاة لانه اخبرهم بخبر من امور الدين وخبر الواحد في امور الدين تحجب العلم

به الا ان يكون واجبا فيجب لا يبعد في واجبا في النسيان الذي لا يبال بما يقوله ويفعل ويقال الما بين
هو الذي ليس لبا ساجدا ويطوف في التكرار وينظر الى ان النساء هل ينظر الى اليد ام لا ولو
راء المقتدى على ثوب الامام نجاسة مانعة جواز صلاته دون صلاة امامه لا يجوز صلاته ولو كان
على العكس يجوز صلاته وينبغي للامام ان لا يطول بهم الصلاة الا بقدر المسنونة عارضا معاذ
صلى يقوم فاما في عيهم القيام فشكوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الراوي عارضا في مو
اشد منه في تكرار الموعظة قال له فتا انت يا معاذ قالها ثلاثا انت من السماء والطارف والشمس
وضيها وروي انه قال لا تدبر ان تكون فتانا اقرا كسبح اسم ربك الاعلى وهل اتاك حديث الثانية
وروي انه قال صلى بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير والظالم وذكر في المصالح ان معاذ
صلى يقوم صلاة العشاء فافتتحها بسورة البقرة فاخذ في رجل منهم فلم يسمع ثم صلى وحده فقال
انه منافق فذهب الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان قوم نزلوا بنا
ونسقوا نحن وان معاذ اصلي بنا البارحة فقرأ البقرة فجوزة قزعهم اتي منافق فقال
صلى الله عليه وسلم يا معاذ انت فتانا فتا ثلاثا اقرا والشمس وضحاها وسبح ربك الاعلى
ونحوها وقال انس ما صليت خلقا احدا ثم واخفقوا صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروي انه صلى الله عليه وسلم قراء بالمعقودتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا اوجبت يا رسول الله
قال سمعت بكاء حتى خشيت على الله عليه وعلى ان الامام ينبغي له ان يدعى حال قومه وبكاه
النساء ان يصلي واحدة من جماعة بغير رجال لانه لا يخلو عن ارتكابه محرم وهو قيام
الامامة وسط الصف او تقدم من وفي التقديم زيادة الكشف في المتوسط ترك مقام الامام
وذكر كراهة الامام في زيادة الكشف فلقوله تعالى ولا يبدلين زينت منكم الا ما ظهر منكم واما ترك
مقام الامامة فلترك السنة من كل وجه لانه لم يغير به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه
وسواء في ذلك الفريضي والنوافل والراوي في كراهة صلاتهم جماعة واما في صلاة الجماعة
فذكر في النهاية انه لا يكره لغيره ان يصلي بهم جماعة ويقف الامامة وسطهم فان قبل من ان يقف

منه لا يكره

لا يكره ان يصلي بهم جماعة

المبارك

المباركة بين صلاة الجماعة وبين سائر الصلاة غير لانه الجماعة المكتوبة في السنة وفي الراوي في السنة
ايضا ولا يتوصل الى اقامة هذه السنة الا بتركها المكروه وكان تركه السنة اولها من ارتكبه المكروه
ولبدعته وآب صلاة الجماعة فغريضة وقيام الامام وسطهم مكره فخصلة بين سنة وبين
تركه الفرض تحزرا عن ارتكابه المكروه وبين اقامة الفرض موارثه المكروه فكافة اقامة الفرض مع
ارتكابه المكروه اولها فاذا اردت ان يصلي بجماعة وقفت الامامة وسطهم وبقيها بها
وسطهم لا تتركه الا كراهة كراهية هو اقل كراهية من التقدم فان قلت تعاضبت هنا
كراهية في زيادة الكشف في التقدم وترك مقام الامام فلم رجحت زيادة الكشف قلت لانه الاحتمار
عن الكشف فرض والاحتمار عن ترك مقام الامام سنة والفرض اقوى من السنة فان صلي بجماعة
صلي بلا اذان ولا اقامة وان تقدمت امامهم بغير جازت صلاتهم ولم تفد الاجتماع الا في
المواز وقولنا وسطهم هو بارك السنين ولا يجوز فضحا والاصح فيه ان كل موضوع صلي فيه بين
فهو وسط بالسكون ويكون وسطا فاقول كل جليست وسط القوم اي بينهم وكل موضوع لا يطلي
فيه بين فهو وسط بين بكر السنين ويكون وسطا فاقول كل جليست وسط الاراء ولو ان قوما عارة
ارادوا الصلاة فلا فقل ان يصلي واحدنا فودا بالاجتماع وينبأ به بعضهم من بعض كي لا يقع نقص
بعضهم على عورة فان صلوا جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء وصلاتهم بجماعة مكروهة لان الجماعة
سنة فهم لا يتوصلون اليها الا بارتكابه ما هو حرام وتركه ما هو سنة اولها من ارتكبه ما هو حرام والله
اعلم ففصل في القراءة الاصل في وجوب القراءة اي في صحتها في حق القارئ وقوله تعالى فاقرا وما ينسب
من القرآن تركه في صلاة الصلاة بدليل سياق الآية لان الاصل للوجوب والقراءة لا تجب في غير
الصلاة فثبت انها في الصلاة وسياق الآية علم ان يكون منكم من خاف ان لا يقدر على قراءة
التور الطوال وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة اي لا جائزة الا بقراءة وقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ومعها غيره وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة
الكتاب وشيئ معها من القراءة ثم القراءة واجبة اي في الفرض فرض قطعي في حق القارئ في الركعتين

الله وليين وقاه الله في رحمة الله فرض في التلعات كلها لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة
 وتحرر ركعتين صلاة وقوله ما كثر في في ثلاث ركعات اقامة لاكثر من اعم الكثر يسيرا وقوله الحسن
 في ركعت واحدة لقوله تعالى فاقرا ما يتيسر من القرآن ان يفعل القراءة في الصلاة لانه لا يجب خالصا
 والامر بالفعل لا يقتضي الشك او لنا قوله تعالى فاقرا ما يتيسر من القرآن والامر بالفعل لا يقتضي
 التكرار وانما اوجب في الثانية استدلالا بالاول لانها يشاكلان في كل وص واما الاخر فيان
 فيقارن فيهما في حق التقوط بالسفر وصفة القراءة في حجره والاختفاء وفي قدر القراءة فلا بد فيهما
 والصلاة المذكورة في قوله لا صلاة الا بقراءة مذكورة صريحا فتصرف الى الكاملة وهي
 الركعتان عني فاكمل خلو لا يصلي صلاة فانه لا يجزئ حتى يصلي ركعتين بخلاف ما اذا خالف
 لا يصلي ويحفل صلاة فانه يجزئ اذا صلى ركعت فان قيل الركعت الثانية ثلاث كل الاول
 بل تقارن في تكبيره الافتتاح والثناء والتعوذ فلما اتمها به في المشاهدة في الكيفية والكمية
 في ما يرجو الى نفس الصلاة وادراكها فاما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء
 زائدة ايضا وليست اركان الصلاة فلا فرق فيها لا يفتح في ثبوتها ثلثة قال
 لجنود القراءة فرض في ركعتين بغير غيرها ان شاء قراء في الاولين او في الاخيرين او في
 الاول والرابعة او في الثانية والرابعة او في الثانية والثالثة والافضل في الاولين وفي الاخر
 فخير ان شاء قراء وان شاء سجد وان شاء سكت ولهذا لا يجب سجود السهو بترك القراءة
 فيها انما هي في ظاهر الرواية كذا في الهداية الا ان الافضل ان يقرأ فيهما الفاتحة قال في
 الهداية ان شاء قراء يعني الفاتحة وان شاء سجد يعني ثلاث تسبيحات وان شاء سكت يعني
 مقدار ما يمكن ان يقال فيه ثلاث تسبيحات فاذا لم يقرأ ولم يستسجد كان ميسرا ان تعمم التكون
 وان كان ميسرا فلا يصح ان لا يجب عليه سجود السهو وبهذا يستدل ان القراءة في
 الاخيرين ليس بواجبة اذ لو كانت واجبة لوجب بتركها ساهيا بسجود السهو قوله وان
 شئت سكت هذا عند النبي يوسف فان هذه التكون ليست ساءة وعندهم اساءة وعند

بعضهم كراهية واكثر اهيته انفس من الاساءة فالقراءة سنة والتسكوت اساءة على ما بينا
 من الخلاف وفي هذا بالمثل اشكال لان احدهما انه خير بين القراءة وبين التسكوت والقراءة سنة
 مؤكدة فكيف يكونه خيرا بينهما حتى يترك هذه السنة والثالثة انه سوي بين القراءة والتسكوت
 وليس هو سوي بل القراءة سنة والتسكوت محبة والتكوة باج او اساءة وللجواب انه انما تعرض للجواز
 ولعدم الفساد فقال هو محتج في حق جواز الصلاة بين هذه الثلاثة والمثل واحد منها يجوز
 الصلاة فاستوت من هذا الوجه ولم يقصد الا فضل لانه لا يفرض ان يقرأ في الاخيرين الفاتحة
 واما في الوزن والتطوع والسنن الموقفة فانه يقرأ في كل ركعة بالفاتحة المكتوبة والسورة
 والله اعلم والقراءة فرض في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر اما النفل فلا في كل شفع منه صلاة
 على حدة والقيام الى الثالثة كترية مستحبة فلم يدر يستغني فيها ويتعوذ ولا يجب بالتحريم
 الاول ركعتان في المشهور من الصلوات ولما لم يترد خلا احتياط لانه متى رد في النفل والوضوء
 لوجود علامته الاخرين لانه يرض عمدا ولا يرض اعتقادا لانه فاحتاطوا له بايجابه القراءة لاحتمال
 ان يكون نفل فيسقط بتركه القراءة في ركعة منه ولا يكتفي في الثالثة منه ولا يتعوذ ولا يكمل شفعه
 الاول بلا صلاة على النبي والرسول والرسول في النفل فان قلت اذا كان النفل نحو شفع صلاة على
 يجب ان تقرب بتركه العقدة الا و لا لانها اخيرة قلت كما القياس ذلك وهو قول في رد راية
 قال في المخطوطة في مقالات محمد ومن يصلي اربعا وما قعد في وسطها وذا في النفل فيكون فسد النفل
 الا اننا استحسننا ان لا نفد ويجعل يجب السهو اذا كان ساهيا لانه المخطوطة كما شرع ركعتين شرع
 السبا فاذا ترك العقدة وقام امكنت ان نجعل الكل صلاة واحدة فلا نفد فان قلت لو صار
 بالقيام الى الشفع الثاني بمنزلة صلاة واحدة كالنفل لما أمر بالعود بل يومر هنا قلت انما امر
 بالعود لما لم يقيد بالسجود لانه يشبه الظهر من وجه حتى ان الفاد في اخر سيرته الى اولها
 العقدة ويأمر من وجه حتى ان القراءة تجب في الشفع الثاني فالشعب الفجر فيشبه بالظهر والظهر
 لا يعود فصر في قدر القراءة الصلاة في القراءة في الاصل يقع في ثلاث مواضع احدها في بيانه في هذه

فلا احتياط
 كان

في قدر القراءة

اصل القراءة والثالثة في بياض محل القراءة المفروضة والثالث في بياض قدر القراءة وهذا الفصل
 الثالث واما بياض فرضية اصل القراءة فقد تقدم ان القراءة فرض في الصلاة كما اذا كانا اماما
 او منفردا واما المفتوح فلا قراءة عليه عندنا ثم المفروضة هو اصل القراءة عندنا من غير تعيين
 فاما قراءة الفاتحة والسورة عين في الالبين فليست بفرضية ولكنها واجبة على ما تقدم
 في اجاب الصلاة واما بياض محل القراءة المفروضة فكلها الركعتان الاولى عين في الصلاة
 الرباعية هو الصحيح من مذهبنا كما في البدائع وقيل لمكانها ركعتان غير عين واليه
 ذهب القدرى و اشار الى القول الاول فانه قال اذا تدرك القراءة في الاوليين قضاهما في
 في الاخيرين فقد جعل القراءة في الاخيرين قضاء عن الاوليين فدل ان محلها الاوليين
 عين قال في الهداية وجوز قراءتها في الاوليين والسورة ولم يقرأ الفاتحة في الاخيرين
 وان قراء الفاتحة ولم يندد عليها قراء في الاخيرين السورة والفاتحة وحدهما بالكل وهذا عندنا
 وقال ابو يوسف لا يقضى واحد منهما الا الواجب اذا كان عن وقت لا يقضى الا به ليس ولا دليل على
 لانه ليس في الاخيرين سورة من سورة وعمة والفاتحة لم تشرع الا مرة واحدة فثالثا لا خلاف
 ولان قراءة من القراءة ما تجزئ به الصلاة وفي النهاية لا يقضى واحدة منهما عندنا بوجاهة الفاتحة
 فلانها لم تشرع الا مرة واما السورة فلا تشرع في الاوليين وما كانت في وقتها كانت
 بدعة في غير وقتها فلا تقضى ولها هو الفرق بين الوجاهين ان قراءة الفاتحة شرعت على
 وجه يفيج بها التواتر ويترتب عليها السورة فلو قضاهما في الاخيرين يترتب الفاتحة على السورة
 وهذا خلاف الموضوع بخلافها اذا تدرك السورة لانه امكن قضائهما على الوجه المشروع
 ثم ذكرنا ما يدل على الوجوب وهو قوله في الاخيرين السورة والفاتحة وذكر في الاصل
 بلفظ الاستحباب فقال احب الي ان يقرأ في الاخيرين السورة والفاتحة لانهما وان كانت
 مؤخرتين فيكون بوصولهما بالفاتحة فليكن بمرعاة مواعيد صوتهما من كل وجه ويجزئهما جميعا
 هو الصحيح لان الجوزين للظهر والمخاض في ركعة واحدة شين وتفسير التفسير وهو الفاتحة الاولى القدر

قابل للتفسير الا بوجه ان من شرع في التقليل خلف امام يقرأ الحمد في الركعة بينه وبينه وكذا الواجب
 في الغرض صوابا لان التقليل بالثلاث غير من وجه وانما جهر بالفاتحة ومن شئت الا اخفاء في الاخيرين
 لان قراءتها في الاخيرين سنة والسورة واجبة لكونها قضا فكانت على صفة الواجب اول
 فاجهر بالسورة جهر بالفاتحة تبع لها حتى لا يختلف صفة القراءة في قيام واحد وان قيلت فقلت
 بجهر بها تبعاً للسورة وان كان الجهر فيها قصداً فكيف من شيء يثبت ضمناً ولا شيء قصداً
 كبعض الشريعة والطريق والحق حنفية ولا يجزئ بها جهرها قليلاً للفاتحة وكبهرها وكونها في محلها
 ومنهم من قال يجزئ بالسورة خاصة وهي رواية عن ابن حنيفة لانه في الفاتحة مؤد فبرأى صفة
 ادائها وفي السورة قاضي فيجهر بها كالا فلا يكون بهذا جازاً ما بين الظهر والمغرب في ركعتين
 تعدية لان القضا يلحق محل الاداء واما بين قدر القراءة فالكلام فيه في ثلاثة مواضع احدها
 في بيان القدر المفروض الذي يتعلق به اصل الجواز هو الكراهية والثانية في بيان القدر الذي يخرج
 به عن حد الكراهية والثالثة في بيان القدر المستحب وقد ذكر المصنف رحمه الله هذه المواضع
 الثلاثة فقال اعلم ان القراءة لها ثلاث مراتب المرتبة الاولى هي سنة الجواز هو الكراهية والثانية
 الثانية هي سنة الجواز بغير الكراهية المرتبة الثالثة هي تبة الاختصاصية (ما هي تبة الجواز اي
 ادنى ما يجزئ من القراءة في الصلاة هو الكراهية فهو ان يقرأ آية قصيرة سواء كانت
 الآية كلمة واحدة مثل قوله تعالى لها منة او كلمتين مثل قوله تعالى ثم نظر ومثل قوله تعالى
 ثم عبس وبسو وان كانت الآية حرفاً واحداً مثل حرف ف ت ففيه اختلاف المشايخ
 والاصح انه لا يجوز وفي شرح قوائم الدين الاتقان في اختلاف المشايخ على قوله اني حنفية
 رحمه الله في جواز الصلاة بالآية القصيدة اذا كانت كلمة واحدة او حرفاً واحداً اما اذا
 كانت مشتملة على كلمتين نحو قوله ثم فطر كيف قدر ثم نظر فلا خلاف بينهم على قوله حيث يجوز
 بالاتفاق ولو قراء آية قصيرة ثلاث مرات هل يجوز عندنا قال في الخلاصة فيجوز ثم قال
 وسمع من ثقة ان فيه اختلاف المشايخ فاذا قراء كل ركعة في كل ركعة هو الفاتحة او بغير الفاتحة

جاءت صلاة ويكره ذكر غيره في حنيفة رحمه الله اعلم ان القدر المفروض الذي يتعلق به اصل الجواز
عن الحنيفة فيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية قد روي في المفروض بالآية التامة طويلة كانت او
او قصيرة وفي رواية غير معتد بها هو على ادنى ما يتبادر له الاسم سواء كانت اقلاما وادواتها
مترقولة ثلثا وثلثا قوله تعالى ولم يولد بعد ان قراءتها على قصص القراءة وفي رواية قدر
المفروض باية طويلة كآية الكرسي وآية الستر او ثلاث آيات فصار وجه اخذ ابو يوسف وهو
ولو لم يكن آية من القرآن لا يجوز عن القراءة لانه لا يسمى قارئاً ولا تاليا وفي البداية ولو قرأ شيئا من
التوراة او الانجيل والذبور في الصلاة ان يتقيد ان يقرأ غير محرم فيجوز عند ابي حنيفة وان يتقيد
لا يجوز لان الله تعالى اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله يقرأون الكتاب عن مواضع فيحتمل ان المفروض
يكون من كلام الناس فلا يحكم بالجواز بالشك والاحتمال وعند ابي يوسف وجهان الله مقدار
ما يتعلق به الجواز ثلاث آيات فصار رواية طويلة كآية الكرسي وآية الستر فاذا قرأ ذلك في كل ركعة
غير الفاتحة جازت صلاة ويكره لانه لا يسمى قارئاً ولا تاليا وذلك في آية فارة ما دون الآيات ولا في
حنيفة قوله تعالى قرا وما تنس من القرآن وغير فضل في ما دون الآيات خارج والآية
ليس في معنى ما دون الآيات لو قوع الفرع الفرق بينهما في الحكم وهو ان الآية بحرمة قراءتها على الجنب
والطائفة وما دونها لا تحرم قراءتها عليها وقوله في القراءة احتياطاً والاحتياط في العبادات
امور واما مرتبة الجواز بغير الكراهية فهو ان يقرأ الفاتحة والسورة او ثلاث آيات فاذا
قرأ ذلك في كل ركعة جازت صلاة ولا يكره ولو قرأ الفاتحة ومعه آية من كتابه وكذلك لو قرأ ما
ومعه آية واحدة فان ذلك يكره بالاجماع وكذا لو قرأ الفاتحة وحدها وكذلك لو قرأ السورة
بغير الفاتحة فانه يكره واما مرتبة الافضلية فلا فضل ان يقرأ في الفجر والظهر من طول الصلاة
السبع المفضلة في العصر والعشاء من اوسطها وفي المغرب من قصارها فانه في المحبة القراءة
في الصلاة على خمس اوجبه فرض وواجب وسنة ومكروه فالفرض ما يتعلق به الجواز وهي آية
تامة عند الحنيفة والمنسوخ ان يقرأ في الفجر والظهر بطول الصلاة المفصولة وهو من الجواز الى البروج

وقيل في الظهر دون الفجر لانه وقت شغل تحت زاعن الملالة وفي العصر والعشاء باواسط وهو من البروج
الحلح بكسر وفي المغرب بقصاره وهو من اذاز لزلت الماخذه والحنيفة ان يقرأ في الفجر اذا كان متعباً
في الركعة الاولى قدر ثلاثين آية او اربعين آية سوى الفاتحة وفي الثانية قدر عشرين
الثلثا شين سوى الفاتحة وعن ابي حنيفة يقرأ في الاولى والذاريات وشبههما وفي الثانية همل
آي او امر سلات والمكره اذ يقرأ الفاتحة وحدها والفاتحة ومعه آية او آيات او يقرأ
السورة بغير الفاتحة قال محمد رحمه الله فيكون به الصلاة يقرأ في الفجر بربعين آية سوى الفاتحة
وفي الجامع الصغير خمسين آيتين وقيل ان كان الوقت وقت شغل كايام القيوف يقرأ اربعين وان كان وقت
في ايام الشقاء يقرأ ما بين ستين الى مائة وان كان فيما بينهما يقرأ اربعين بخمسين آيتين وقيل ان
كان حسن الفتوى يقرأ مائة وان لم يكن حسن الفتوى يقرأ اربعين وروي جابر ان النبي صلى الله عليه
وسلم قرأ في الفجر ثمان وخمسين آية وقيل كان يقرأ في الفجر بالواقعة وخمسين آية وروي ابو ثعلبة
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة بثمانين آية وروي انه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة امر
تزيد وهلا في علي الانسان واما ما روي عن عمر انه قرأ في الفجر الركعة الاولى سورة يوسف وفي الثانية
التجم وسجد ثم قام فقرأ اذا زلزلت وسجد وروي انه قرأ امر الكهف ويحتمل ان يكون ليان الوقت
واما في الظهر فعن الحنيفة يقرأ في الايام عيسى اذا الشمس كورت وفي الثانية لا اتمم والشمس
وضحا وفي خبر جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر والشمس ذات البروج
والسماء والطارق وروي ابو سعيد بن الجوزي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر
في كل ركعة قدر ثلاثين آية او قال نصف ذلك وعن انس في تقرير ذلك بالمرسلات وتعميداً لكون
واما العصر فقال محمد يقرأ بقدر عشرين آية سوى الفاتحة وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كان يقرأ في العصر في كل ركعة قدر خمس عشرة آية واما المغرب فيقرأ في كل ركعة سورة
قصيدة قدر خمس آيات او ست آيات سوى الفاتحة وعن ابي حنيفة يقرأ فيها مثل العصر وروي ان النبي
صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالمعوذتين وقيل قرأ في المغرب باليقين وقيل بالزالت ولا تأخذه

فيجب ان يخففها وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قراء فيها الاعراف فهو لبيان الوقت واما
النساء فقال في الاصل يقرأ فيها قدر عشرين آية سوى الفاتحة كالصلاة في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
قال لمعاذ اقرأ في النساء سبعة اسم ربك الاعلى والتبلى ان يفتش او الشئ وفيها ما واما في الوقت فقال في
لا قراءه فيه فهو صرح من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قراء في الوقت في الاصل في وفي الثانية قد
باوئها كما في وقت وفي الثانية فله والله احد فله روي ابن عباس وفي الثانية اذا قراء آية طويلة
في ركعتين نحو آية الكرسي وآية الدين في ركعتين في بعضه في ركعتين وبعضه في ركعتين في المشايخ على
قول ابن خنيفة في بعضهم لا يكون ما قراء آية ثالثة في ركعتين وعاشمهم على انه يجوز لانه بعض هذه
الآيات تزيد على ثلاث آيات قصار او تعدلها فلا تكون قراءة اذ في من قراء ثلاث آيات قصار وهذا
اذا كان في الحضر اما في السفر يقرأ بفاتحة الكتاب واول سورة شاء وفي الحضر القراء في حالت الفردة
بغير ما لا يفوت الوقت اما في الحضر في حال الاكل والقرآن قال في البرهان يقرأ في الحضر في الفاتحة
آية او خمس سوى الفاتحة ويروي عن اربعين الى سبعمائة وروي عن سبعمائة الى مائة وثلثمائة
ذلك ورد لانه وجه التوفيق انه يقرأ بالترتيب ما تيسر وبالكسالى اربعين او مالا وسط ما بين
حسن الى سبعمائة وقد يتكرر الى طوله القيل وقصرها والى كثرة الاشغال وقتها في الشئ وقراء
ما بين في السفر اربعين وفي الحضر في الترتيب والى سبعمائة وان كانت القيل في قصر اربعين او اربعين او اربعين
يقراء ما بين سبعمائة الى مائة وان كان فيها يقرأ في ركعتين او سبعمائة في ركعتين حاله ان كان
الصوت يقرأ ما بين وان كان يقرأ اربعين وقد اختلف في الاصل طوالا يقرأ اربعين في سورة الملك
ويحسب الى سبعمائة ان كانت اوساطا وما بين سبعمائة الى مائة ان كانت قصار سورة المدثر وعظم شأنا
ويروي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قراء في الفجر سورة البقرة فلما فرغ قال له عمر كان الشمس تطلع
لرسول الله فقال لو طلعت لم تجدنا فليز وجع فراء في الفجر سورة البقرة فلما بلغ قوله انما انك كوني
وفي في الله ففقه العبرة فكونهم على قول النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاث آيات قصار فلو قراء آية
قصيرة ثلاث آيات اختلفوا فيه على قولهم ان بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وفي النساء وي
قوله في ثلاث آيات اختلفوا فيه على قولهم ان بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وفي النساء وي

وان كان لا يحسن الا قول المحدث انه يقرأها مرة واحدة ولا يقرأها اكثر من ذلك عند ابي يوسف رحمه الله عليه
ويطول الامام الركعة الاولى على الثانية في صلاة الجهر بالاجماع وفي سائر الصلوات المفروضة
ما عدا الجهر سوى بينهما اي بين الركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى
وعند محمد بطول كما في الجهر واما في النفر فيسوي بينهما في سائر الصلوات اعلم ان المستحب
في الصلوات كلها ما خلا الجهر التسوية بين الركعتين في القراءة عند ما قال محمد صاحب الملامح بطول
الاولى على الثانية في الصلوات كلها الا في التسوية بينهما جوا ولا يخرج في الترتيب والدليل على ذلك
ما روي ابو قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات الا
انها قالوا هذا يحول على الاطالة من الثانية والتعويض وجهها ان الركعة على تسوية في استحقاق القراءة يعني
ان القراءة بينهما فرض فلا استوى في الفرض استوى في المقدار وقصحت ان النسب في قراء في صلاة الجمعة
في الركعة الاولى بالجمعة وفي الثانية اذ جاء ذلك المنافقون وكل واحد منهما اذ في سورة وآيات صلاة الفجر فيستحب
تطويله الاولى على الثانية بالاجماع لانها في وقت يوم وغفلة ولهذا خصت بالتسوية خلاف سائر الاوقات
لانها وقت علم وبقية فلو تعافوا في غير الفجر انما يتعافون في اشغال منام وذكر مضاعف في تقصيرهم ولما
غفلت عنهم بالنوم فليست باختيارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجماع اعانة لهم على الركعة
الجمعة ولا معتبة في التطويل والنقصان بهما ونقلت آيات لعدم إمكان التخييل من غير خروج
قال المصنف في تطويل يعتبر من حيث الآي ان كان بينهما مقارنته فان كان الآيات متقاربة من حيث الطول
والقصير فانه يعتبر بالكمالات والمخوف واما الحالة الثانية على الاولى فذكره بالاجماع في الصلوات كلها يعني
في الفرائض واما في التيسر والنوافل فلا يكره كذا في الفتاوى وقد كرهه ايضا في كان اماما ولما ذكره
منه في قراء ما شاء لا يسن على الامام ان يراي حق الفجر في القراءة ولو كره رآه في التطويل لا يكره كذا في الفتاوى
وفي الفرائض يكره كذا في الفتاوى ولما السافر فانه يقرأ فاتحة الكتاب في سورة تبسرا ما روي ان
النبي صلى الله عليه وسلم قراء في صلاة الفجر في سفره بالمعوفتين ولا في السفر الا في
في سقاط شرط الصلاة فلا في تخفيف القراءة اولى وهذا اذا كان في حالة الاضطراب ان كان على

قوله في ثلاث آيات اختلفوا فيه على قولهم ان بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وفي النساء وي

على علة من السير لطلبه العذر فان كان في السفر في السنة وقرا في السفر في السنة والسر في السنة
 لانه يمكنه مراعات السنة مع التخفيف فان كان في السنة وقرا في السفر في السنة والمقيم في السنة
 في السنة لا يتقيد عليه في مراعات سنة الفرق بالتطويل والمقيم ويقدر من ريعين المستحب في صلاة
 السفر في السنة لا يتخط حال المسافر في سنة الزيادة عن حال المقيم مع سائرهما في الاصل والقرار قبل السفر
 وان كان في سنة وقرا في سنة السفر مع وجوب التخفيف عليه ولكم بدور مع العلة لا مع الحكم لا في سنة
 انه لا يباح له الغفر مع ذلك الا في السفر لوجوده على التخفيف والله اعلم قال الله تعالى لا قيام في السفر
 والاجتناب عن التفتات انه يجب الدعوات كما فرغ المصنف من بيان صفة الصلاة
 ووضاؤها ووجوبها وسننها ومنها انها في الصلاة فيها اجناس ان تذكر سائر ذلك القاري ومائل
 الامام الكامل وهو الامام بالجماعة وبلغت عند الفقهاء في بابها في ركعة الفريضة وان كان المقيم معه لم يتغير
 له الاصل ان تقصها بغير عذر حرام لانه انما هي ابطال العمل لا سيما صلاة الفرض لانه لا تقص
 اذ كان لا مكان يجوز لانه وان كان نقصا صورة فهو كمال معناه في صلاة ركعة من الظهر والعتمة
 ثم اقيمت الصلاة فانه يصيف اليها ركعة اخرى وتشهد ويستحب ان يكون في صلاة ركعة من الظهر والعتمة
 يدخل مع الامام اخر الزمر لفضيلة الجماعة قال الحنفي وتنقلب نعلك في السنة وان كان
 لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة يقطع ويستريح مع الامام هو الصحيح لانه يحتمل التردد والفتور
 لا كان بخلاف ما اذا كان في التنقل فان القطع فيه ليس للكمال وقال بعضهم يتم ركعتي ولو لم يقيد
 بالسجدة ولي هذا مائل للحنفي والمراد بقوله اقيمت الصلاة اي شرع في الامام في الصلاة
 لا اقامة المؤتمن فانه لو اخذ المؤتمن في الاقامة والترجل لم يقيد الاولى بالسجدة فانه يتم الركعتين
 خلاف بين اصحابنا وانما كان له ان يقطع ويدخل مع الامام احرار لفضيلة الجماعة لانه يجوز
 الصلاة لحطام الدنيا فلا حرار لفضيلة الجماعة الاولى لانه الصلاة بالجماعة منزلة على صلاة الواحد
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد سبع وعشرين مرة حجة فان قلت
 كيف جاز ابطال صفة الفريضة لاقامة السنة قلت يجوز ابطال الفرض لاقامة الفرض على كل حال لوجوده لا في

مذهب
 شيخنا
 شيخنا
 شيخنا

مذهب

لانه

انه يحتمل الانحراف ولا انحراف في صلاة الخوف لاقامة الجماعة فعلم ان اقامتها امر عظيم فان كان
 كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقمت او خطب فليح على ركعتين بروي ذلك عن ابي يوسف
 واليه مال الشافعي وقيل يتمها واليه اشار في الاصل وفي الفتاوى اذا شرع في الصلاة في الاربع
 قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة قبل تسليم على ركعتين والصحيح انه يتم ركعتيها واليه
 مال الامام حاتم الدين وكذا في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت الصلاة فانه يتم ركعتيها ولما اذا كانت
 قد صليت ثلاثا من الظهر والعتمة او اثنتي عشرة ركعة فلا يجتمع النقص بخلاف ما اذا كان في
 الثالثة ولم يقيد بها بسجدة حيث يقطعها لانهما يجتمع النقص ويتخير لانهما ووقد وسلم ولكن سلم
 بسجدة واحدة لان ذلك ضروري وبدرج في شروح الجامع الصغير وان شاء الله تعالى كما ينوي للدخول
 مع الامام قال في الاسلام وهذا الصحيح فيقطع الاولى في ضمن شروعه في صلاة الاولى ثم هو خير
 في رفع الايدي ان شاء الله تعالى لم يرفع قاله الحيد الدين في شرحه وقال بعضهم يستحب ان
 تسلمت في صلاة الجماعة فان اختار العود الى القعود قد وسلم فخرج تشهد عند البعض وقال
 بعضهم تشهد ويستحب وذكر الحلو اني انه لو سلم قائما ولم يعد الى تشهد تنسد صلاة لانه في
 وفي النهاية قال الشافعي يعود الى تشهد لانه لا بد من الخروج عن الصلاة معتد بها لم يشرع
 الا بالعدة ثم عاد الى القعود وقال بعضهم لا يبعد الا في السنة بالعود اليها لا تنفع القيام فانه لم يوجد
 يستلم تسليمين عند بعضهم وعند بعضهم تسليمة لانه الثانية للتحلل وهذا قطع من وجوبه ولما اذا كان
 قد قعد الثالثة بسجدة لانه اذا روي ان الصلاة لا يجوز له قطعها فافزع منها دخل مع الامام مستظلا
 والدخول مع الامام ليس بختم لانه مستطوع ولا في الفرض لا يتكرر في وقت واحد لكن الافضل
 ان يدخل مع الامام مستطوعا لانه التطوع بعد الظهر مستطوع ولانه اذا خرج من المسجد والامام يقف رجايتهم بانه
 لا يري الجماعة وقد ورد في هذا النص وهو ما روي لانه عزم فخرج من صلاة الظهر فري جليل في الغريبات
 لتصوف لم يصلي معه فقال علي بن ابي طالب فيهما او فريضهما ثم عد فقال علي بن ابي طالب فيهما او فريضهما
 ثاكل العديرت قال ما لكم تصليا معناه فقالا قد كنا صلينا في زماننا فقال عليه السلام ان احصيتما في حالكما

في قطع سنة التفتة لادراك
 النقص

القول

ثم اتيتما

صلاة قوم فصلوا معهم واجعلوا صلاتكم معهم سجدة اي نافلة وكذا الحكم في صلاة العشاء لا تلت
التفعل بعد ما شروعه ايضا فان قيل التفعل جماعة في غير زمان مكره قيل لا كان الامام والقوم منفصلين
اما اذا ادعى الامام الفرض والقوم التفعل لا بأس به لما روينا من الحديث فاذا اراد ان يكون فرض ما يصلي
مع الامام فالحيلة ان لا يفقد في الرابعة في الصلاة التي اداها وحده وبصلي الخامسة والسابعة فيصير
ذلك نفلا وفرض ما يصلي مع الامام وان صلى من غير ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو اضاف في غير وقت
للجماعة وكذا اذا قام الى الثانية قبل ان يقربها بسجدة فانه يقطع فاما اذا قلدتها لم يقطع ويحضر عليها او
بعد الفراغ لا يستريح مع الامام كركعة التفعل بعدها وكذا بعد العصر وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية لان
التفعل بالتلاوة مكره وفي جعلها اربعاً خالفه الإمام وعنه ابي يوسف الا ان يدخل مع الامام ويصلي
لربما فيصلي التلاوة مع الامام فاذا فرغ الامام قام وقام الرابعة لان هذا التغيير لا يقع بسبب الاقتداء
والتغيير بسبب الاقتداء لا بأس به كركعة الامام في السجدة فانه يتابع فيها والسجود قبل الركوع غير
مستوع وكركعة في الفقرة فانه يتابع فيها ويصلي اداء الاركان غير مستوع وعنه في ركعة اخرى
يدخل مع الامام وسلك معه على ركس الثالثة لان هذا التغيير يقع في التطوع بسبب الاقتداء وليس به بأس
كما لو اقتدى بالامام في الظهر بعد ما صلاها وترك للامام التلاوة في ركعتين فانه يجوز صلاة المقتدي لانه
وقع التغيير بسبب الاقتداء وعندنا ان دخل في صلاة الامام ثم اتم اربعاً لان في الفقرة الامام
احقون من في الفقرة السنية وفي جعلها اربعاً خالفه الامام ثم اذا اقتدى بالامام في المغرب نوي
المقتدي اربعاً وقعد الامام على الس الثالثة وقام الى الرابعة وتابو المقتدي فسد صلاته ولما اذا
سهي الامام عن الفقرة على الس الثالثة فقام وصلى الرابعة وصلى معه المقتدي جازت صلاته وفي
الركعتي اذا صلى الرجل ركعة من المغرب ثم اقيمت فطعها او دخل مع الامام لانه لو ضم اليها اخرى كان
مؤبداً كترها ففانته الجماعة فقطع التفعل اولى وان سجد في الركعة الثانية مضى عليها فاذا فرغ
لا يدخل مع الامام لانه لا يخلو اياً ان يصلي ركعتين ويستلم ومعد لا يجوز لانه دخول في صلاة
الامام دون بعض اولائنا وتتم اليها اربعة لئلا يكون مستغفلاً بغيره وذلك ايضا لا يجوز لانه التمس القعود في

الثالثة

في الثالثة التفعل وذلك مكره فلم يوجب ان لا يدخل فان جهل فدخل معه فان كان الامام لا يسلم
لا يسلم معه ثم لم يبق بل يقوم فيأتي بركعة حتى لا يكون متفلاً بثلاث واما العصر فان كان قد صلى منها
ركعة واقيمت ضم اليها اخرى ويستلم وان كان قد سجد في الثالثة مضى عليها فاذا فرغ لا يدخل
مع الامام كركعة التفعل بعدها ومن ادرك ركعة من الظهر مع الامام ولم يدرك الثالثة فانه
لم يصلي الظهر في جماعة وقال محمد بن قدامة في فضل الجماعة لانه من ادرك التي فقد ادركه فصار شريكاً
فوالجماعة لانه لم يصليها بالجماعة حقيقة وللهذا اجبت في بيته اطلاقاً لا يدرك الجماعة ولا يجت
في بيته خلاف لا يصلي الظهر بجماعة هذا كلام صاحب الهداية وقال في نهايتها انه لم يصلي الظهر في جماعة
بل انه ادرك الجماعة فانه لو حلف فقال ان صليت مع الامام الظهر فبعد ذلك فادرك معه بركعة لم يجز
لان شرط خذنه ان يصلي الظهر مع الامام وهو صلى التلاوة وحده والمسبوق فيما يصلي فضاء كما لا يخفى
وان فاتته ركعة الامام وبصلي التلاوة معه فعلي ظاهر الجواب لا يجت لانه لم يصلي الكل معه
وقال الشيخ فيكون جائزاً لانه صلى الاكثر مع الامام ولا اكثر حكم الكل ولو قال عبده خذ
ان ادرك الظهر مع الامام خذ وان ادركهم فقوم في الفقرة الاخيرة في اخر الصلاة لانه من ادرك البعض
يسمي مدركاً وحاصل هذه المسئلة انه اذا ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصلي الظهر بجماعة
في قولهم جميعاً ويكون مدركاً بفضل الجماعة في قولهم جميعاً لا يشترط ان ادرك التي فقد ادركه فصار شريكاً
توابع الجماعة لكنه لم يصليها بالجماعة وهذا ادرك التلاوة مع الامام كان مقتلاً مع الامام وفي الحديث في صلاة
الاتفاق وانما خص محمد بن بكر بالذكر مع انه قولها لقوله الشهادة نرد على قوله خاصة لانه عند مدرك الجماعة
في التشديد لا يكون مدركاً للجمعة حيث انه يتبعها اربعاً فيقوم ان لا يكون مدركاً بفضل الجماعة في قصة صاحب
الهداية بالذكر لانه عند التمس فليكون عنده اذا ادرك الجماعة الامام في التشديد مدركاً للفضيلة
ولما يصلي اربعاً اختيماً ولهذا يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة ويقعد في الثانية اختيماً كما وقد روي
ان لا يستريح مع الامام في التشديد فقال الحمد لله قد ادركت الصلاة
ومن انتهى الى الامام في صلاة الفجر وهو لم يصلي كونتي الفجر ان خشي ان يفوته

ركعة ويدرك الاخرى يصير ركعتي الفجر عند باب المسجد اذا كان هناك موضع مقدس لذلك وان
 لم يكن يصليها في المسجد بعد الصبح فان لم يجد موضعاً صلاتها في الصف والشدة كما ان يصليها
 في الطلوع فافترق بينهما دخل مع الامام لا انه لم يكن ليجمع بين الفضيلتين وان حسي فوت
 الركعتين جميعاً دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم قال النبي عم
 تارك الجماعة ملعون في التوراة والانجيل وفي فتاوى قاضي خان عن ابي جعفر انه لو شئ
 ان تغوتر الركعتان ويدرك الامام في الشدة فانه يصليهما اي السنة عند ربي حنيفه ولي
 لا تلازم ذلك الشدة كما رك الركعة اصله الجمعة وقيل ينبغي ان يستريح في السنة ثم يقطعها
 ويدخل مع الامام حيث يركها بالسنة فيمكن القضاء وفي المضمرات رجل جازي الامام
 في صلاة الفجر وخاف انه لو استغل بالسنة يفوت الفجر بالجماعة قال جازي له ان يدخل في صلاة
 الامام ويترك السنة ويقضيها بعد ما طلعت الشمس عند تحريكه وان اراد ان يقضيها قبل
 طلوع الشمس فالجملة ان يستريح في السنة ثم يقضيها على نفسه ثم يشرع في صلاة الامام فافترق
 فرغ الامام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره ان يافها بآها صارت ميتة عليه
 ويصير كمن استريح في التطوع ثم ركعتا الفجر ثم قضاها في هذا الوقت وفكر لا يكره كذا رويها
 ومن المتأخرين من قال في هذه الجملة نوع خطأ لان فيها امر بفساد العمل والله تعالى يقول
 ولا تبطلوا اعمالكم الله الا حسن ان يقال يشرع في السنة وبكبرتها ثم يكبر مرة ثانية للفريضة
 فيخرج للفريضة بهذه التكبيرة من السنة ويصير شارقاً في الفريضة ولا يصير مفترقاً للعمل
 بل يصير متفقاً من عمل الى عمل وهو كمن ركع للظهر في وقت العصر على طمأنينة لم يصل
 الظهر ثم تذكر انه صلى الظهر في وقتها يكبر ثانياً في غير سلام ولا كلام يفتي بالدخول
 في العصر خارجاً عن الظهر كذا روي هذا وليس بالقوي لان ما وجب بالشروع لا يكون اقوى
 من الواجب بالانذار والندور لا يؤدى بعد الفجر قبل طلوع الشمس ولو تأقيدنا سنة الفجر
 احترازاً عن سنة الظهر حيث يتكرر في حال فوت الكل لو فوت البعض

لانه يمكن
 في الوقت

في الوقت بعد الفرض هو الصحيح وعند البعض لا تقضي واختلف ابو يوسف ومحمد في فترتها
 على الركعتين قال ابو يوسف يقدم الركعتين وهو قول ابي حنيفة وقال محمد يقدم الاربع والفتوى
 على قول محمد وفي الوجهين الاصح به انه تقضي قبل الركعتين وفي النوازل قال ابو حنيفة رحمه
 وابو يوسف يبدل بالركعتين وقال محمد يبدل بالاربع ثم عند ما ينوب القضاء وعند ابي
 لا ينوب القضاء ولا فاقضاها هل يكون سنة فعند ابي حنيفة رحمه الله عليه لا وعندهما
 ثم وفي الصحيحين اختلفوا في الذي يقضي هل يكون نفلاً مبتدأ أو سنة فعلى قول من يقول نفلاً
 مبتدأ يقضيها بعد الركعتين وعلى قول من يقول انها سنة يقضيها قبل الركعتين لان
 كل واحدة منهما سنة الا ان احدهما فائتة والاخرى وقعية فيبدل بالثالثة كما في الفرائض
 ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبره ووقف حين رفع الامام راسه لا يصير مدرجاً خلافاً لغيره
 وسواء تكلمت من الركوع لولا وكذا اذا انحط ليمكح فرفع الامام راسه قبل ان يركع
 ثم ركع فانه لا يصير مدرجاً لهذه الركعة ولا جمعوا انه لو انتهى الى الامام وهو قائم وكبر ولم يكبر
 مع الامام حين رفع راسه ان يصير مدرجاً لهذه الركعة وجه قول من قال انه ادركه في العمل للقيام
 ولهذا قلنا ياتي تكبير الركعة في الركوع ولنا حديث ابي بكر انه كبر وركع عند باب
 المسجد ثم ركب ركعاً حقيقاً طق بالصفوف فقال صلى الله عليه وسلم لا ترك الله حرصاً ولا تعذر
 ولورع المقدسي قبل امامه فادركه الامام فجاز وقال من لا يجزيه لان ما لي به قبل الامام غير
 معتد به فكذا ما يسنه عليه ولنا ان الشرط هو المسامحة في جنح واحد وقد وجد وفي النهاية
 اذا دخل الرجل المسجد والامام ركع قال بعض من يخاف ان يكبر ويسرع ثم يسي حين
 يخطى بالصفوف كي لا يفوت للركعة والشرط ان لا يكبر كي لا يحتاج الى التمسك في الصلاة
 من اختار القول الاول قال معني قوله عم لا يكره ان لا تعذر اي لا يؤخر المحكي الى هذه الحالة ومن اختار
 الثاني قال معناه لا تعذر ان يركع هذه الصلوة وهو التكبير قبل الصلاة بالصفوف الذي في الركوع وانما امامه
 بالعادة لان ذلك في سبيل التمسك ان كان في الصفوف بالبناء وان كان في الصفوف بالبناء
 وقت كان العلي في الصفوف وهو على البناء بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء
 ادرك الامام في الركوع او لا ركع في الصفوف بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء
 بالبناء لا يفوت الركوع او لا ركع في الصفوف بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء
 بعضهم يركع في الصفوف بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء

بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء لان الركوع في الصفوف بالبناء

وقال بعضهم بترك التناوب والركوع وان كان يقضي فنية الجماعة بفوتة وفضيلة الجماعة
 من فضيلة الشاء ومن دخل مسجد قد لفن فيه يكره ان يخرج حية يصلي فيه لقوله عرم لا يخرج
 من المسجد بعد النداء الا فاق لورجل يخرج حاجته يريد الرجوع لئلا يكون في مسجد حية فلا يخرج
 انه لا يخرج قبل الصلاة وان لم يكن مسجد حية ان كان قد صلوا في مسجد حية فلا يخرج ايضا لا يخرج
 وان لم يكن فواصلوات ان يخرج ليصلي معهم فلا بأس وان صلى هذا فلا بأس ولا لا فضل ان لا يخرج
 الا ان يكون اماما او مؤظنا يفرق الناس في مسجد حية لغيبته وان فاتته الجماعة في مسجد حية فانه
 ان لم يكن مسجد اخر يجمع الجماعة في ذلك وان صلى في مسجد حية فحسن وهذا اذا لم يدخل المسجد لئلا
 اذا كان قد دخله يصلي فيه فان قلت ليهما افضل قلت كان الشيعي يخرج من المسجد لطلب الجماعة
 والنخعي يخرج من المسجد حية او دخل مسجد حية او دخل مسجد وكان قد صلى فاذن مؤظن هذا
 المسجد وكان في الظهر والعشاء فلا بأس ان يخرج لانه قد اجاب داعي الله الا اذا اخذ المؤظن
 في الاقامة فانه يدخل معهم لان التفل بعدهما مباح وان كانت العصر والغرب لو لم يخرج وان
 اخذ فيها لكرهه التفل بعدهما سائل في بعض الاحكام المتعلقة بالمسجد بكمه اخلاق المسجد
 لانه يشبه المنع من الصلاة وقبل لا بأس به اذا خيف على متاع المسجد في غير ذلك وان الصلاة
 وقيل في زماننا لا بأس باخلاقه ولا يفتح الا في اوقات للصلوة لان الغلبة في هذا الزمان لاهل النار
 فيحاف منهم على متاع المسجد وقيل لا يتأثر بالوقت كالعصر والغرب والعشاء ولا يغلق وبعد العشاء
 وكذا بعد الفجر يغلق الى الزوال ولا بأس بنقش المسجد بالجص والمغرة والزرنيخ وما دلت عليه
 وتزيينه بالساج الا انه لا يوجر عليه ولا يباغ فيه بفعلة وقبل هو قرينة لافعله من مال نفقة
 آتيا لافعله مستوفي الوقف فانه يضمن ومن الناس من كرهه لانه مسجد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان سقفه من جريد النخل وكان يكف من المطر حية كان النبي عوم يسجد في ماء و
 وطين ولما بنت الوليد بن عبد الملك في عيسى بن ميثاق لم يزين بها مسجد رسول عوم قال
 قال عمر بن عبد العزيز الساكن في حوطة لاهل المال واما عندنا فلا بأس بذلك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم سجد في ماء وطين في المسجد الحرام وعمر بن الخطاب في مسجد

هم في مسجد النبي عليه السلام ونريته في خلافته ولاست في تزيينه رغبة للناس في الجلوس
 فيه لانتظار الصلاة وفكر حسن ولاست الله تعالى حقا على عامة المسجد فقال عز وجل لتابع
 صاحب الله من امره بالله واليوم الآخر للكية ولاست الكعبة من حرفة جاء الذهب والفضة مستورة بالياض
 والحرير قال احمد بن حنبل من فعل فلك من مال نفسه جاز ولا تصرف الى المالكين افضل ويجوز لمتولي الوقف
 ان يفعل ما يرجع الى الاحكام البناء من مال الوقف مثل التخصيص ونسب النقش وهذا في زمانهم اما في زماننا
 لو صرف ما يفضل من العمارات الى النقش جائز ولاست للظلمة ياخذون كذا في النهاية ولا يستحسن كتاب القرآن
 والحديد في الحاريس والجدار بالخفاف من سقوط الكثرة وان تطا بالاقلام من كل ركن القاري
 ويحتمل على انواع ان نوع الوقف على غير موضع لا ابتداء وهو على وجهين الاول ان لا يتخير به الموقوف
 تغييرا فاحتمل ان الوقف لا ابتداء فيجب حوان يقف على الشرط وقبل فكر الخراج ثم ابتداء بالبناء ففكر
 ان الذين آمنوا وعلوا الصالحات وقفت ثم ابتداء بقوله تعالى او لعلهم خير لغيرهم وخير ان يفصل
 بين النعت والمنعوت والتصفة والموصوف ففكر ان كان عبدا ثم ابتداء وشكره لانفسه صلواته
 باجماع بين علمائنا والوجه الثاني ان يتغير به المعيد متغيرا فاحتمل ان فراء شهد الله له لا الله وقول
 ثم فراء الا هو او فراء وقالت اليهود ووقف ثم ابتداء في ركن الله في هذا الوجه لا تفصله
 عند عامة العلماء وعند بعضهم تفصل والقوي على عدم لفاد بكل حال لان في مراعات الوقف والوصل
 والابتداء ايقاع الناس في الخرج خصوصا في حق العوام والخرج مدفوع شرعا وفي النصيب ان وقف على بعض
 الكلمة ثم استأنف لا تفصله لان غير المعيد للضرورة مثل ان يقول ان فانقطع نفق فوالله لله
 حمد لله ولا اعتبار بالوقف في حق جواز للصلوة حية قال الوليد بن الخزازي روم ولو قرأ الله لا الآه
 ووقف ثم ابتداء الا هو لحي القيوم وقرأ شهد الله له لا الآه ووقف ثم ابتداء بقوله تعالى الا هو و
 والاكالة لا تفصله لان الكلام لا يتغير به وعليه القوي وكذلك لو كان جمع الوقف في الوقف في
 القرآن لا تفصله عندنا وفي فتاوى الاصل ان حفظ الوقف ومع فنية فلك من باب الفضيلة ولا يستحق
 قطع الصلاة لانه وقف لا تفصله لانه ربما كان الوقف الاستراحة والضرورة وكذلك التخييم والتأخير في الوقف

اي القراءة
 في الصلاة

حياته لو قرأ يخرج جنت الرسول أيكم ثم وقف ثم قال ان تؤمنوا بالله ربكم جاز ولو قرأ
يخرجون الرسول ثم وقف ثم ابتداءوا بآيكم ان تؤمنوا بالله ربكم هذا الوقف غير مستحسن ولكنت
لا يقطع الصلوة وهذا على مذهبه لفقهاه فاما على مذهب الفقهاء فان يزعمون ان عند الوقف في القرآن
في مواضع معينة لو وقف عند ما يقطع الصلوة وسعت ان يقرأ بغير صاحبها ولكنت الكفر ان يكون
بالقصد وهو الاعتقاد والذي يقف للتفكير والضرورة لا يكون الكفر فيه مدخل ولا يقطع الصلوة
فتلك قوله تعالى حكايه عن الشيطان ما ان ابصر حكيم وما انتم بحصري اني كرتكم بالشر كرتوني فلو وقف
عند قوله تعالى وما انتم بحصري ثم ابتداءوا بآي كرت قال بعض الفقهاء بكفر وهذا ليس بكفر لان الشيطان بكفر
عن شرك به ومن ذلك قوله تعالى قالت اليهود عيسى ابن الله فلو وقف عند قوله وقالت اليهود
ثم قال عزير بن يسار قال لا يقطع صلاته وعند الفقهاء لا تفد نوع اخر في المدة والتسديد في الترجيم واذا
قرأ في صلوة آياك تعبد بتخفيف الباء قال بعض العلماء تفد صلاته لان الالباء بالتخفيف وضوء النفس
فكانه قال وضوء شمسك تعبد ولو اعتقد ذلك بكفر فاذا قرأ سهوا كفت صلاته والاصح انه لا تفد لان
هذا قراءة عروبية واكمل والاصل ان ما كان قراءة وان كانت شاذة لا تفد الصلاة وعلى هذا الاصل
لو قرأ عتية حين كان حين حين لا تفد صلاته وهو قراءة رضي الله عنها ولو قرأ سجدا طويلا لم
لا تفد وان كانت شاذة وفي الخلاصة ولو ترك التسديد في آياتك تعبد وآياتك تسعين او في قوله الحمد لله
رب العالمين الخ ان لا تفد صلاته وكذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انه لا
تفد واذا ترك المدة ان كان لا يغير العتية بان قرأ او يكرر انا اعطينا كسبتك المدة لا تفد وان
كان يغير العتية بان قرأ سوا ذلك عليهم بهرك المدة وكذا في قوله دعاء الخوارقة لا تفد كما في
التسديد نوع اخر في التحريك والاعراب قال في الترجيم وهو على وجهين اما ان لا يغير المعنى بان قوله فلا
لا ترفعوا اصواتكم او قرأوا الذين يفتنون اصواتهم برفع الناد او قرأوا الرحمن على العرش استوى بفتح
الرحمن ففتح هذا الوجه لا تفد صلاته بالاجماع وان غلب العتية بان قال هو الله الخ بالباري المصور يفتح الواو ثم يفتح
او قرأ وعصى آدم ربه بنبص لم يرفع الباء او قرأ واذا ابتلي ابراهيم ربه برفع ابراهيم بفتح الهمزة نصب الرب او قرأ

ان قلنا ان الصلوة
لا تفد

ن

من الجنة والناس بفتح الهمزة او قرأ عفا الله عنكم لم افرح لكم بكسر الكاف والناد فيه هذا الوجه اختلف المشايخ قال
بعضهم لا تفد صلاته وهو الاشبه لان في اوتار الاصوات ايقاع الناس في الخرج والخرج من فروع شرعا قال في الخلاصة
وبه يفتي في النصاب وعن ابي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فيمن قرأ وقرأ لا يتلى ابراهيم ربه لا تفد
صلاته لان الابتداء في العهد بالسؤال والظهار الحاجة والصحيح انه تفد لان اظهار الحاجة لا يبيح ابتداء
وفي الفوائد لو قرأ في الصلاة بخطا فخطا ثم رجع وقرأ صحيحا قال عند في صلاته جارية وكذلك
الاعراب لو قرأ بالنصب مكان الرفع او بالنصب مكان الرفع لو خفض مكان الرفع لا تفد صلاته وبه يفتي
نوع اخر وحكي عن ابي عمير انه قال التحريك في القراءة يفد الصلاة لانه ليس من كلام الله تعالى
وسئل ابن الفضل عن من قرأ وعصى آدم ربه بنبص آدم ورفع الرب قال تفد صلاته اذ لم يقرأ
وذكر القتيبي ان من قرأ ولا يحزنك قوله ان العتية لله جميعا يفتي ان كان متعمدا كره وان كان غير
متعمدا فسدت صلاته لانه غير العتية لان البسطة بحزنها ان العتية لله قال صاحب الفناوي وهذا
بمعيد لان ان بالفتح قد يكون بمعنى لان فيكون معناه ولا يحزنك قوله ان العتية لله جميعا فان كان قد
متعمدا لم يكفر وان تعدد ذلك ولا تفد صلاته اذ كان خطيا وفي السراج الوهاج ورد الخطا في الركعة اذ لم يتغير بها
المعنى لا تفد خوان يقرأ ولقد اربنا آياتنا بالنصب ولو قرأ ان الله يري من المشركين ورجله
بكسر اللام تفد وقيل لا تفد وحمل على القم ولو قرأ يدع اليتم يتكلم الدال وخفيف العين لا تفد
لعموم البلوى وفي قافي خان تفد نوع اخر في الاتع وهو الذي لا يقد على التكلم ببعض الحروف قال
في الخيرة لو قرأ مكان الراء اللام فقرأ اللام في الرحيم وقرأ الباء مكان الراء والاشبه ذلك ولا يطاوعه
لانه على غير ذلك فان امكانه ان يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ تلك الاقضية الكسرة
فانه لا يستكفر لئلا وان كان فيها تبدل وان كان جدد آيات ليس فيها تلك الحروف فقرأ مع ذلك الآيات التي فيها
تلك الحروف هل يجوز صلاته فذكر في بعض نسخ زلة القاري ان فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا يجوز
صلاته لانه تكلم بكلام الناس مع قدرته على ان لا يكلمه مثل هذا يوجب فساد الصلاة وفكر في بعض النسخ
القياس ان لا يجوز ولا استحسان يجوز وبالقياض نأخذ وان كان لا يجد آيات ليس فيها تلك الحروف في بعض النسخ فيست

ولا يقرأ ولو قرأ تفد صلاته وقال بعضهم يقرأ ولا يركع تفد صلاته قال صلى الله عليه وسلم
والخيار للفقهاء في جنس هذه الكايل ات هذا الرجل ان كان يجتهد في أداء الليل
اطراف النهار في تصحيح هذه الحروف لا يقدر على تصحيحها فصلاته جائزة لانه عاجز وان ترك جهده
فصلاته فاسدة لانه قادر وان ترك جهده فصلاته فاسدة لانه قادر في بعض عمره لانه لا يسهل ان يتكلم
في باقي عمره ولو ترك تفد صلاته الا ان يكون الدبر كله في تصويره وانه مشكك عندي لان ما كان خلفه
فالعبد لا يقدر على تغييره نوع آخر في ذكر حرف كان حرف وفي كل حرف كلمة اخرى وتقدم حرف على حرف
اذا ذكر حرفا كان حرفا اخر ان كان لا يخرج الكلمة بحرف البديل من الفاظ القرآن لا تفد صلاته وان كان لا يخرج الكلمة
مع حرف البديل في القرآن فان كان مع موافقة في البنية لا تفد صلاته عند خلافا لابي يوسف رحمه الله عليه وان
كان مع مخالفة في البنية فالجواب ان تفد صلاته وهو قول عامة المشايخ واستحسن بعض مشايخنا وقالوا بعد
للضرورة في حق العوام خصوصاً للجهل وشرع هذا في الأصل ينظر في الحروف المتعارفة في الخروج وقد تفسر المعنى
ان يقرأ ويثبت في مكان ثبوتها بالنا تفد صلاته والحاصل من الجواب من جنس هذا السائل ان الكلمة
مع حرف البديل اذا كان لا يوجد في القرآن والحرفان من خروج واحد وبينهما حرف يخرج يجوز ان يبدل احد الطرفين عن الآخر
لا تفد صلاته عند بعض المشايخ وعليه الفتوى فعلى هذا لو قرأ فاتا التيسيم فلا تكلم بالحرف لا تفد صلاته على
اختار بعض المشايخ لان جماعة العرب يبدلون الكاف عن القاف وتخرجها في واحد وفي النصارى يقرأون غير المفصول
او الضالين بالظا تفد بالقياس عند عمدة المشايخ والارهاقي وابي مطيع بن حفص الكبير لانه يخالف الغزل
لفظاً ومعناً وفي الاستحسان لا تفد وهو قول محمد بن سبله لان عند قريش يخرج لكلمة فيه بلوي خصوصاً
للجيم وقيل ما يضبط فيؤخذ بالسنعة وهو اقرب الى الصواب وفي فتاوى الحجة ولو قال لا الضالين
بالظا وغير المفصول بالظا ولو بالذال قال ابو مطيع تفد صلاته لانه ابعده كثير من المشايخ
لان الظا غير الضا وفصلاته فانه قد قرأ حرفاً آخر وقال محمد بن سبله رحمه الله تعالى عليها جازت
صلاته لكان الضرورة والبلوي ومثابهة في الحرفين قال صاحب المضاربات
بفتية في حق الفقهاء ومن يعرف الفرق يقول في مطيع رحمه الله عليه

لما قرأ

باعتاد الصلوات وبفتية في حق العوام يقول محمد بن سبله لا اختيار للاختيار في موضعه وبالضرورة
في موضعها وفي السراج للوهج اذا اخطأ القارئ فادخل حرفاً مكان حرف تنظرت ان كان
بينهما قرب في الخروج لو كانا من مخرج واحد لا تفد صلاته كما اذا قرأ فلا تكلم وقالوا قرأ
مكان الضاد والاول على العكس تفد صلاته وعليه اكثر العلماء وعز محمد بن سبله لا تفد لان الجمع لا
لا يميزون بينه وبين غيره ولو قرأ راء عود بالذال لا تفد ولو قرأ الآلا المضطر رسم بالطاء ولو بالطاء
اول الذال لا تفد ولو قرأ راء هل عيسى بالصاد لا تفد ولو قرأ الشيطان بالنا لا تفد ولو قال
بالشهاد اللهم صل على محمد لا تفد ولو قال الساجدين فسدت لان الساج
من يكون منه الساج وقال محمد بن الفضل لا تفد لان الساج صاحب الساج فيكون معناه الساجد
او الفازي فيكون من الصالحين كذا في الفتاوى وقال في الخلاصة اذا وصل حرف كلمة بحرف كلمة اخرى
ان قرأ اياك تعبد واياك تستعين واصل الحرف بالنون وغدا يغفون بياهم وصل الباء بالعين
وسمع الله من حمد وصل الهاء في لفظة الله باللام فالصحيح انه لا تفد وكذا اذا قرأ تعبد وكذا لو قرأ
غداً لا يحوي لا تفد صلاته هو المختار وفي التصادق لو قرأ في الصلاة احوالها مكان اوجي لها لا تفد صلاته
هو المختار والصحيح لا يقرأ بالمعينة وفي الذخيرة اذا خفض صوته ببعض حروف الحمد والصلوة
لا تفد صلاته لان فيه بلوي العامة ولو قرأ اذا جاءك الله بالبين قال ابن الفاضل لا تفد لان
الكسر الفوق ومنه سمي الطائر ينشر القوته وقال عامة الفقهاء لا تفد لان السند لم
يصح وسئل ابن الفضل عن قراءة مكان الضاد سيناً فقال كل صام بعد طاء مثل الصراط او غنياً مثل
واستخيف وصاغرون او سين بعد هاء فاف مثل سلقوم او خاء مثل خال الله او سحزون ومثله
فكان يجوز ان يقال مكان الضاد سيناً او السين صاماً ولا يثبت بعد هاء ان كانت الضاد ساكنة
مثل يصدر الناس يجوز ان يقرأ بالبين وان كانت الضاد متحركة مثل البحر لا يجوز ان يقرأ بالبين
فان قرأ بها فسدت صلاته كذا في الفتاوى وقال ابو سعيد النفسي لا تفد ولو قرأ في النهار
اذا جلي باخلق الذكر بغية وكا فسدت صلاته لان القسم عليه فغير معناه ولو قدم حرفاً على حرف

بان قراء كعقصة كالتفد صلواته فخرج في ذكره مكان كلمة اخرى قال في الخلاصة للحالة التي
 قراءها مكان كلمة ان لم يكن في القرآن وهما الايقان معني خولان بقراء وعد علينا ان كنا غافلت
 مكان فاعلين او قراءكم الشيطان او الشيطان على العرش او رابعهم ربهم وخوفها
 تمالوا اعتقد بكفر عند ما يجنا تفد ولو قراء افر ايتهم فاختلقوا مكان تخشون تفد
 ويجب ان لا تفد ولا تظهر هو الفاء و به يفتي فلو اقرأ في كبرك انش العزير للعلم
 مكان انك لم لا تفد ذكره النبي في وفي الظهيرة وان قراء في صلاة مكان قوله لوليك اصحاب الجنة
 او لوليك اصحاب النار او قراء ان الكافر في جنات النعيم مكان ان المتقين في جنات النعيم او قراء الا
 حسب الله هم الكافرون مكان هم المفلحون او قراء هم شتر البرية مكان هم خير البرية تفد صلواته
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابي يوسف لا تفد الا ان يتعد ويجعل في كانه
 انشغل في آية اخرى وقيل بانه لا تفد لانه خلافه اصبه الله تعالى به قال صاحب المصنفات
 ولا يصح عندي لانه اذا وقف ثم انتقل لا تفد صلواته وان كان موصلا تفد ولو قراء
 مكان المسلمين المؤمنين او المؤمنين المنكرين او على العكس ثم تفد ان كان غلطاً كات
 ذكره في صلواته فليعد الى ذكره في الموضع ويقراء على الصحة في المحيط في ذكره مكان آية
 يجب ان يعلم من ان الشاخر تبرز رحمهم الله اختلفوا في هذا الفصل منهم من قال يجوز على كل
 حال لانه قاري بالآيتين جميعاً والآية منفصلة عن الآية بخلاف الحالة ومنهم من فصل تفصيلاً فقال
 ان وقف على الآية وقفا تاماً ثم ابتدأ بآية اخرى لا تفد صلواته وان تغلب عليه خوان بقراء والنسب والنسب
 طور يسير وهذا البلد الامير ووقف وقفا تاماً ثم قراء فقد خلقنا الانسان في كبر لان هذا انتقال من سورة الى
 سورة اخرى ولا فرق ان واما اذا لم يقف وقفاً في الآية كان هذا لا يتغير به المعني خوان بقراء وجوه يوسيل
 عليها غيبة ترهقها قسمة ثم قراء بدون الوقف او لئلا هم الكافرون حقاً وقراء ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 فاعلم جزاءهم في الاخرة لا تفد صلواته اتمافا ان تغيب المعني بان قراء وجوه يؤيد عليها غيبة ترهقها قسمة ولو كان
 هم المؤمنون حقاً قال عامة اصحابنا تفد صلواته لان هذا ليس لان اذ اختلفوا في خلاف ما اخبر الله تعالى وليس كسر

وبعضهم قالوا لا تفد

صلواته

صلواته لان هذا بلوي العامة فلا يحكم بالفاء ويجعل كانه وقف على الآية الاولى ثم انتقل
 الى الاخرى انتهى والله تعالى اعلم **فصل** في الوتر ما قرع من الصلاة في وقتها
 شرع في بيان الوتر وهو واجب عند ابي حنيفة رحمه الله للاصل في وجوب الوتر قوله
 ان الله تعالى امركم صلاة وهي خير لكم من حمر النعم الا وهي الوتر فصلوها ما سبب العباد
 لما طلوع الفجر رواه ابو داود وابو داود وابو داود وابو داود وابو داود وابو داود وابو داود
 ولهذا يجب قضاءها بالاجماع ومروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلث كتب على
 ولم تكتب عليكم الوتر والتضي والضحى وفي رواية اخرى ثلث كتب على وجهك شمس
 الوتر والتضي ثم الوتر ثلث ركعات بسليمة واحدة وبه قال احمد وقال مالك في وقتها في وقتها
 هو خير ثلث ركعات او ثلث ركعات او ثلث ركعات او ثلث ركعات او ثلث ركعات او ثلث ركعات او ثلث ركعات
 في رمضان ثلاث وفي غير ركعة ثلث ركعات عابسة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 بوتر ثلاث وعزله مسعودان النبي صلى الله عليه وسلم بوتر ثلاث وقت قبل
 الركوع وقال رسول الله عليه السلام وتر الليل ثلاث ركعات كوتر النهار صلوة المغرب والآن
 لوجاز الاكتفاء بركعة لدخل القصر في الجوز والآن الوتر ان كان واجبا ثم في غير
 كتابه الواجبات وان كان سنة فالسنة للاتباع لا يجزئ فيها ايضا وقوله بسليمة واحدة
 احسن از عن قول الشافعي انه ان او تر ثلاث بوتر بسليمتين وبه قال مالك قال في القنية
 يجوز الاقتداء بالشافعية في الوتر وسلاسة لا يخرج من الصلاة لانه بمنزلة السلام ساهبا
 وقال في شرح الارشاد لا يجوز الاقتداء بهم في الوتر باجماع اصحابنا لانه اقتداء بالمفتن بالانتقل
 وهذا ينحل بالاعتقاد في العبد ليس فانه ستة عنده وواجب عندنا وانه لم يرد
 خلاف قال صاحب النهاية وهذا الذي ذكره من افتراء المفتن بالانتقل لا يستقيم لان الصلاة متحدة
 وان اختلف الاعتقاد بحقيقته لان الحقيقة لا يجب عليه اعتقاد الفرضية فليسوا ولكن العلم بالحقيقة
 المانعة من الاقتداء لانه خرج بالسلام من الصلاة فلا يجوز الاقتداء به لاجل ذلك وقعت في النائية

وقيل المراد ملحق بالكفار غيرهم وهذا الوجه لا يتنافى الذي معناه التعليل بقوله ملحق بكفار
ويروي بفتح اللام والكسر اصح اللهم اهدنا في هديت وعافنا في عافيت وتولنا
في تولى وبارك لنا فيما اعطيت وقنا ربنا شر ما قضيت لك تقضي علينا كنت تفت
بالاحسان والنعيم ولا يمن انت الغني ونحن الفقراء لك لا بذر من البيت ولا يعز من
عاميت تبارك وتعالى فلك الحمد عافيت وعديت نستغفر الله لك اللهم تبارك وتعالى صل
على محمد النبي الذي به نجيته من النار ومن الضلالة هديت وعلى آل محمد ربي اغفر وارحم
ولنت خير الراحمين ولا ينبغي ان يقر على الدعاء المأثور اللهم ان انت تعبدك اللهم اهدنا
فبعت هديت كلبا يتوهم العوام انه فرض وكسر لذكر ربي بالدعاء المأثور في بعض الاوقات وبغيره في بعضها
فهو حسن وفي الطحاوي وليس في القنوت دعاء موقت هكذا في كتاب الصلوة وقال بعض متاخرنا
ليس فيه دعاء موقت بعد قوله اللهم ان انت تعبدك روقالوا النوقيت بالدعاء يذهب رقة القلب
واي دعاء في بر جاز بعد ان يكون غير مستحب كلام الناس وقال بعضهم الا فضل ان يكون في الوتر دعاء
موقت لان الامام ربما يكون جاهلا فيخلط ما يقطع به الصلوة بها لا يقطعها فتفسد الصلوة
وان كان اماما مجتهدا بالقراءة ويكون فذلك الجهر من القراءة اي دون الجهر بالقراءة في الصلوة والقوم
يتابعون اي الامام في القراءة اي قراءة القنوت ويكون قراءة القوم من قراءة الامام وان كان منفردا
فهو بالخيار ان شاء جهر بالقنوت وان شاء خافت والخيار بالخافة اعلم ان القنوت
هل يجهر او يخافت قال في النهاية المختار فيه الاخفاء لانه دعاء ومن سئله الا دعيت الاخفاء
والاشكال في المنفردة انه يخافت ولما اذا كان اماما فقد اختلفوا فيه المساج قال بعضهم
واليه ذهب محمد بن الفضل وابو حفص الكبير ومنهم من قال يجهر به لان شبهها بالقراءة وفي
المبسوط الاختيار فيه الاخفاء في حق الامام والقلم لقوله عم خير الدعاء الخفية وعنه ابو يوسف
ان الامام يجهر والقوم يؤمنون على قبح الدعاء خارج الصلوة وفي الجدي لو كان اماما مجتهدا
ويكون فذلك الجهر من الصلوة والموثق بالخيار ان شاء جهر وان شاء خافت

وهذا

وهذا هو الذي اختاره المصنف وقيل ان كان الغالب في القوم انهم اخذوا قول اهل ياتي به
المقدي ام لا فعند ابي يوسف ياتي به وعند محمد سكت او يؤقت وقول ابي يوسف اصح
وقيل ان القوم يتابعونه الى قوله ان عزك بكبريالكفار ملحق فاذا روي الامام بعد ذلك تابعه القوم
وقرأوه عند ابي يوسف وعند محمد يؤمنون ولا يقرؤنه وفي الفتاوى اذا قننت الامام قننت المأموم
مع الا ان الامام يقنن مخافة فيك المقدي لا يقنن معه وان كان لا يحسن القنوت اي
الدعاء في الوتر يقرأ ثلاث مرات اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات قال في الذخيرة القنوت
في الوتر هو الدعاء دون القيام وقبل من لا يعرف القنوت يقول بآية ثلاث مرات وقبل
يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات وهو اختيار الفقهاء في اللبس واختار بعضهم ان يقول ربنا
انت آفي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية ويقراء في كل ركعة من الوتر فاحذر الكثرة والسوء
اتما عندنا فظاهر لانه نفل فيجب القراءة في جميعه ولما قيل قول ابي حنيفة فلا يجزئ ان يكون
نفلا لكت برحت جهة الفريضة بدليل فيه شبهة فكان الاحتياط فيه وجوب القراءة في كل ركعة ولا يقرأ
فيه سورة معينة لان التعيين على الدعاء يقتضي ان يعقده بعض الناس واجبا فان قرأه
ما وراء السنة اجبا نا كان حتما ولا يوافق عليه فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى
الفاتحة وسبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية الفاتحة وقبل يا ايها الكافرون وفي الثالثة الفاتحة
الفاتحة وقيل هو الله احد **ف** لو ركع الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقدي من القنوت
فانه يتابع الامام فيركع معه ولا يقنن كذا في الفتاوى ولو ان رجلا قننته الا وثار فوقها
فانه يقنن فيها كما في حالة الاذان في الاصل ولو ترك القراءة في الركعة الثالثة من الوتر عند
عندها وكذا عند ابي حنيفة استحبنا وان شئت انه في الثانية والثالثة من الوتر يقنن
وفي الذخيرة اذا قننت في الاولى والثانية ساهيا لم يقنن لانه يتكسر في الصلوة والمبوق
يقنن مع الامام ولا يقنن بعده كذا فيما يقضي ولا قنوت يسي من الصلوة الا في الوتر
وقال السافعي يقنن في الفجر قال الطحاوي لا يقنن في الفجر عندنا في غير بلية فان قنن

حيث قال والوتر فرض ويرى بذكره في فرض فجره وتقدم في اداء الفضة الدليل على وجوبه من السنة ولهذا يجب قضاؤه بالاجماع وانما لم يكفر جاحده لان وجوبه ثبت بالسنة اي بحبر الواحد وانما لم يؤخذ له لانه يؤدى في وقت العشاء فالنفي باذانه واقامته **فان قيل** فالنبي صلى الله عليه وسلم علم الاعرابي الصلاة في اليوم والليالي خمس صلوات فقال اهل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع وفي القراءة ما يدل على ذلك ايضا قال الله والصلاة الوسطى ولن يتحقق الوسطى الا اذا كانت خمساً فما وجب وجوبه **قيل وجه وجوبه** قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة الى صلاتكم فاضاف الزيادة الى الله تعالى لا الى نفسه وتضمن تضاف الى رسول الله عليه وسلم وكذلك الزيادة انما يتحقق اذا كانت من جنس المذيد عليه لا يقال زاد في ثمنه اذا ذهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على الحبة اذا باع والمزيد عليه واجب فكذا الزيادة **ثم قال صلى الله عليه وسلم الا وهي الوتر على سيد التعريف** وفي هذا دليل على انه كان معلوماً عندهم وزيادة التعريف زيادة قصد لا زيادة اصل وهو الوجوب انما كان موقفاً لان افضل الوقت للوتر وقت الشجر ويكره اداء العشاء في ذلك الوقت اشد الكراهة ولو كان الوتر تبعاً للعشاء سنة لم يكن العشاء دكاً ووقت المسحح العشاء وانما قلنا يقضى لانه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في انه يقضى بعد ذهاب الوقت ولان عمر رضي الله ما امر بصلاة التراويح روى تقدير اعداد ركعاتها باعداد الفرائض ولن تبلغ عشر ركعات الا بالوتر الا ان وجوب الوتر بدليل موجب للعمل غير موجب علم اليقين فلهذا الخط رتبة عن سائر المكتوبات فلا يستعمل في فرض مطلقاً انما الفرض المطلق فالصلوات الخمس وحكى عن الحسن البصري اجماع المسلمين على ان الوتر واجب في كل حال كما كتبنا بغير جاحده قلنا هذا اجماع ثبت بالاحاد فهو كخير الصحيح يشتهر بالحكم ولا يكفر جاحده فابو حنيفة الحق الوتر بالفرائض وهما الحقا بالسنين **وتنظر في ثمره الخلاف** بين ابي حنيفة وصاحبيه في صلاة الفجر اذا افترق صلاة الفجر وصلاتها وهوذا ان لم يوتر لا يجوز صلاة الفجر **الخبر عن ابي حنيفة** رحمه الله اذا كان في الوقت سنة اما اذا ضاق الوقت بحيث لا يسع الا الفجر فانه يسقط الترتيب **وعنه صاحبه** يجوز اي صلاة الفجر صحيحة ويقضى الوتر بعدها وتظهر ثمره الخلاف ايضا في مسئلة ثابته وهي ما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم تبين انه لم يصدر العشاء او انه صلىها بغير طهارة

فعنده يعيد العشاء خاصة وعندهما يعيد العشاء والوتر كرجل صلى ركعتي العشاء على ظن انه على العشاء ثم تبين انه ما صلى العشاء او صلاها بغير طهارة فانه يصلي العشاء ويعيد ركعتي العشاء **والله اعلم بسنن الله تعالى** **الاجعلنا من خلقه مستجابين بخدمته صابرين على بلاءه شاكرين لنعمه بفضلهم وكرمه انما الحناء الحمد المبدك المعيد فصل** في الترتيب اي بين الصلاة الفائتة والوقتية ويلقبه الفقهاء برباب قضاء الفوائت اي قضاء الصلوات الفوائت والفوائت جمع فائتة ما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق به وهو الاكثر في ذكر القضاء وهو خلفه اذ الاداء عبارة عن تسليم الواجب والقضاء عبارة عن تسليم مند الواجب والتسليم لمند الواجب انما يكون عند العجز عن تسليم نفسه كما في المضمومة من حقوق العباد وكافة القضاء خلفاً فكذا كان ذكره بعد ذكر الاصل والاداء يجوز بلفظ القضاء اجماعاً وفي القضاء بلفظ الاداء خلاف والصحيح انه يجوز وانما قالوا قضاء الفوائت ولم يقولوا قضاء المتر وكذا لان الظاهر من حال المسلم انه لا يترك الصلاة عمداً بل تقوته باعتناء رغبة او نوم او نسيان كما قال عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها والحكم في العمد كذلك لان المسلم لا يكون عامداً في ترك الصلاة نظراً الى اسلامه وانما ذكر والفوائت هنا بلفظ الجمع وقالوا في الحج باب الفوائت بلفظ الواحد لان الحج لا يجب في العمر الا مرة واحدة والقضاء عندنا فرض مبتدأ لا يجوز محققاً الا في الاول فكل من امر بعبادة في وقت فتركها في ذلك الوقت لم يلزمه القضاء بمقتضى الامر وانما يلزمه بدليل آخر وذلك لان من العبادات ما تقوت بفوات وقتها لا يجوز قضاؤها كصلاة الجمعة والاضحية وترى الجمار ومنها ما يلزم قضاؤها كالصلاة الخمس وصوم رمضان ومن المكلفين من لا يلزم القضاء عند تقذر الفعل في الوقت في بعض العبادات مثل الحائض اذا تركت الصلاة في وقت حيضها وكذا النكاح ولو كان يجب بمقتضى الامر الاول لما اختلف ذلك **الاص في اي وجوب الترتيب** قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذكر وقتها لا وقت لها الا كما روى الشيخان عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها لا كالماتة لها الا ذلك اقم الصلاة لذكرى ومسلم من نسي صلاة او نام عنها فكفركها ان يصليها اذا ذكرها

لكن

ومن قوله تعالى اقم الصلاة لذكرى ان لذكر الصلاة لانه اذا ذكر الصلاة فقد ذكر الله ليطابق قوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها ان اذا ذكر الصلاة يعني اقم الصلاة اذا ذكرتها فان كنت ناسيا او نائما فانت معذور حتى تنتبه من النوم ويؤول عملك النسيان واللام في قوله لذكرى لاوقات ذكر وقوله في الحديث من نام عن صلاة او نسيها الحكم غير مقصور على النوم والنسيان لكن اخرجه الشارع على احسن العبارة الظن بالخبر وقوله صلى الله عليه وسلم من خلع الامام في صلاة فذكر ان عليه صلاة قبلها منه في هذه ثم صلى تلك ثم اعاد هذه روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يبعث الصلاة التي صلاها مع الامام قال البيهقي الصحيح انه موقوف على ابن عمر وروى النبي صلى الله عليه وسلم انه **فانتبه اربع مقلوب** الظهر والعصر والمغرب والعشاء يوم الحندق فقضاهن على الترتيب **والواء** امر بلا فاذا نتم اقام فصلي الظهر ثم اقام فصلي العصر ثم اقام فصلي المغرب ثم اقام فصلي العشاء رواه الترمذي والنسائي قال الشيخ محي الدين عبد القادر في العناية بقوله فقضاهن مرتبة هكذا هو في معظم الكتب في الصحيح ان العشاء الاخيرة لم تفتة صلى الله عليه وسلم **اعلم ان مراعاة الترتيب في الصلاة بين الفوائت وفرض الوقت شرط وعند الشافعي مستحب وانما يسقط الترتيب باحد مقلوب** **ثلاثة** اما بالنسبة الى وضيق الوقت لانه اذا ضاق الوقت لم يصروقت التذكر وقتا للفائتة فلو قدم الفائتة جاز لان النهي عن تقديمها المعنى في غيره وهو صور الوقتية عن الفوائت بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا قبل وقتها الثابت بالحديث وهو قوله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها **قال ابن عوف** في ترجمه اذا كان الوقت لا يتسع للفائتة فيصير ان جميعا فانثنين واذا ابدأ بالوقتية كانت احديهما فائتة فلان يصلي احديهما وقتية اولى من ان يصليهما فائتة فلو صلى الوقتية او لا والوقت يتسع لهما لم يجز الوقتية ولو صلى الفائتة او لا والوقت لا يتسع لهما اجزائه الفائتة ولو كانت الفوائت اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتر وكذا مع الوقتية لكن يسع بعضها الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض مع الوقتية **وقيل** على قولنا في حيفته يجوز لانه ليس الضرر الى هذا البعض باولى من الضرر الى ذلك البعض كذا في الفتاوى فعلم بهذا ان تفسير ضيق الوقت ان يكون

التي تقى من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية والمتركة جميعا **واختلفوا اهل العبرة لاصل الوقت ام للوقت المستحب** في سقوط الترتيب بضيق الوقت **القول** بعضهم العبرة لاصل الوقت وقال بعضهم للوقت المستحب قال الطحاوي على قياس قولهما العبرة لاصل الوقت وعلى قياس قولهما للوقت المستحب بيانه اذا شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت كونه تغلبا بالظهر يقع العصر في وقت مكره فعلى قول من يقول العبرة لاصل الوقت يقطع العصر ويصلي الظهر ثم يصلي العصر **وعلى قول** من يقول العبرة للوقت المستحب يمضي في العصر ثم يصلي الظهر بعد الغروب وفي المنتقى اذا افتتح العصر في اول وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر وهو ايدل على ان العبرة للوقت المستحب ولو افتتح العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر لانه لم يصلي الظهر فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر ولو تذكر في وقت العصر انه لم يصلي الظهر وهو متمكن اداء الظهر قبل تغير الشمس لان جميع العصر وبعضه يقع بعد التخيير يلزمه الترتيب ولا يجوز له اداء العصر قبل الظهر قال الحنفية اذا افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر واطال القيام والقرآن حتى دخل وقت الركعة ثم تذكر ان عليه الظهر فانه يمضي على صلاته **وان افتتح العصر** في حال ضيق الوقت فلما صلى منها ركعة وركعتين غربت الشمس فالفاس ان تفسد العصر وفي الاستحباب فمضى فيها ثم يقضى الظهر ثم يصلي المغرب ولو تذكر ان عليه الظهر بعد ما غربت الشمس فانه يصلي العصر ولو صلى الظهر لم يجز لان هذه حالة الغروب ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذكر ان عليه الظهر واطال القيام والقرآن حتى دخل الوقت المكره لا يجوز صلاته وعليه ان يقطع العصر ثم يفتتح العصر ثم يصلي الظهر بعد الغروب ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر واطال القيام والقرآن حتى دخل وقت الركعة ثم تذكر ان عليه الظهر فلان يمضي على صلاته **وصاص** هذا انه اذا امكث اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه الترتيب وان كان لا يمكنه ذلك فعليه اداء الظهر وان كان يمكنه اداء الظهر قبل تغير الشمس ويقع العصر كلها او بعضها بعد التغير يلزم مراعاة الترتيب عندها خلافا لما محمد هو يقول وان كان وقت العصر باقيا بعد التغير الا ان التأخير اليه مكره

هذه المسئلة كذا في المتن

ومعنى الكراهة بسقط مراعاة الترتيب ولو افتتح العصر في أول الوقت ثم تذكر ان عليه الظاهر فسدت
فريضته وعليه ان يضم اليها اخرى ويسلم ثم يقضى الفائتة ثم يصلى الوقتية وقال محمد يقطع
لان الفريضة ما فسدت ارتفعت التحريمه وعندها التحريمه باقية **والاصول**
انه اذا اصل الوقتية ثم تذكر فيها الفائتة **فبطلت** الفريضة وهى تبطل التحريمه واصل الصلاة
ام تبقى الفريضة تنقلب الصلاة فلا عندها لا تبطل التحريمه بل تنقلب قولا وعند محمد تبطل التحريمه
لانها عقدت للفرض فاذا بطل الفرض بطلت ^{بطلت} لانها عقدت لاصل الصلاة بوصف الفرض
فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان **الاصول** **وقائده** اذا قعد قبل ان يخرج منها
ينفرض وضوءه عندها وعنده لا **ومعرفة ضيق الوقت** ان يكون هو ان يكون الباقي
من الوقت لا يسع الفائتة والوقتية جميعا وفي الغاية ضيق يعتبر عند الشروع حتى لو شرع
مع تذكر الفائتة واحال القيام والقراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاته الا ان يقطعها
ويشرع عند ضيق الوقت ولو ان مضى الجمعة تذكر ان عليه الفجر فكاه بحيث
لو قطعها واستغفر بالفجر تفوت الجمعة ولا يفوت الوقت فعند ابي حنيفة والشافعية يقطع بمجر
ويصل الفجر ثم الظاهر **مسألة** وعند محمد يتم لان الجمعة اقوى من الفجر لانها ادعى للشرائط
ولهذا الوصل الظاهر ثم ادرك الجمعة كاه فرضه الجمعة والاضعف لا يفسد الاقوى وخوف
فوق الاقوى يمنع من الاشتغال بالادنى ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر ادرك الجمعة مع الإيما
فان يشغل بالفجر اجماعا وان كاه بحيث اذا قطع الجمعة واستغفر بالفجر تفوت الوقت
اتم الجمعة اجماعا ثم يصلى الفجر بعدها **مسألة** اذا افتتح العصر في أول الوقت ثم تذكر
ان عليه الظاهر فسدت العصر فلو كملها على الفاء تفسد اذا موقوفا حتى لو صلى بعدها
ست صلوات ولم يعد الظاهر انقلب **مسألة** الكحل جائز عند ابي حنيفة وعندها تفسد اذا
تأثرا لا جواز له حال وانما ذكر هذا لانه لو صلى المتركة قبل ان يصل الصلاة افسدت المتركة ولو
السابعة قبل القضاء صح للمسلم عنده قال السرخسي وهذه التي يقال لها واحدة تفسد
واحدة تصحح **مسألة** ثم المعنى في السابعة الموداة وسابعة بالنسبة الى المتركة ثم في حالة

التذكر

التذكر وسعة الوقت تقديم الفائتة على الوقتية شرط لان النبي صلى الله عليه وسلم جرد وقتا وذكر
وقتا للفائتة بقوله فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ومن ضرورة ان لا يكون وقتا لغيرها
اذا الوقت الواحد لا يسع وقتين واذا الصلاة قبل وقتها لا يجوز وانما كانت قليلة
رتبها في القضاء كما وجبت وكما ان مراعاة الترتيب بين الفوائت والوقتية واجبة عند
فلة الفوائت فكذا هي واجبة بين الفوائت بنفسها والدليل على وجوب الترتيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعمل يوم
الحدق عن اربع صلوات فقام بعد هوى من الليل مرتبا ثم قال صلوا كما رايتهم في هذا الامر بالترتيب
وانما لم يقل صلوا كما اصابكم او كما صليت لانه ليس في وسع احد ان يصل كما صلى في الخنوع والخنوع
لكن في وسعهم ان يصلوا كما راوه يصل **ابو قحافة في حديث الثار** وهو ان يزيد الفوائت على ست
صلوات والصلوات السابعة جائزة عند ابي حنيفة والشافعية والى يونس ومهما الله وغيره فخر محمد الله اذا زاد
على ست صلوات والصلوات السابعة جائزة والله اعلم قوله وهو ان تزيد الفوائت على ست صلوات
مراده ان تضيف الفوائت ستا وقد ظل وقت السابعة فانه يجوز اذا والتابعة بانضمامها
الى تلك الفوائت تضيف الفوائت سبعا وفيه شكال وهو ان يدخل السابعة لان زيد الفوائت
على ست وانما ذلك يخرج السابعة والجواب ان هذا من باب لطلاق اسم الغالب
على الكل فان الغالب ان خروج السابعة لا يكون الا بدخول السابعة وعند دخول
السابعة تحقق فوات الست والسابعة بفرضية ان يفوت وبعضهم حملوا هذا الكلام
على حقيقة فشطوا فوات السابعة ولم يحتاجوا الى هذا التكلف وقيل معناه الا ان يصير
الفوائت ستا وتحمل الزيادة على الست بالوتر وفي النهاية ظاهرة فيض ان يكون الفوائت
سبعا لانه ذكر الفوائت بلفظ الجمع والزيادة غير المزدية عليه والمزيد عليه فيصير المجموع
سبعا لكن معناه الا ان يصير الفوائت في نفسها زائدة على ست لانها اذا زادت على ست
فقد كثرت ودخلت في حيز التكرار والدخول في حيز التكرار دليل الكثرة وقال زفر رحمه الله
الترتيب في الصلوات واجبا الى شهر فاذا زاد على شهر سقط الترتيب وقال سر المستر الى
آخر عمره فمن ترك صلاة لم يجز له صلاة في عمره ما لم يقضها اذا كان ذا الكراهة لان حصول

الفوائت تفريط منه فلا يستحق به التخفيف قال في الهداية الا ان تزيد الفوائت على ستة لان الفوائت
قد كثرت وليسقط الترتيب فيما بين الفوائت نفسها كما ليسقط بينهما وبين الوقت حتى ان من كان
عليه صلاة شهر فصلى ثلاثين نجرا ثم ثلاثين ظهر ثم ثلاثين عصر وكذلك الى اخرها اجزاء ولم يرد
الترتيب في نفسها هنا لان فجر اليوم الثاني حصل قبل الظهر والعصر وهذا بخلاف ما يقوله البعض انه يراعى
الترتيب في الفوائت فقالوا اذا اقصى فالتفتت ثم فالتفتت فان كان بين الاولى والثانية ستة
فوائت يجوز له قضاء الثانية وان كان اقل لا يجوز له قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها وليس
هذا القول بعين ما روي ان الفوائت عند كثرتها لما استقطت الترتيب في غيرها فلا ينسقط
في نفسها اولى **ومنه قيل** الفوائت ان قضاها وحده بجماعته وكانت يجزئها جرد الامام فيها
بالقراءة وان قضاها وحده بتخير والجهر افضل كما في الوقت قال في الفتاوى اذا كانت الفوائت
كثيرة فاستغفر بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ويؤى ايضا ظهريوم كذا يصح يوم
كذا فرقا بين الصلاة والصوم ففي الصوم لو كان عليه قضاء يومين فقط يوم ما ولم يعين جاز
لان في الصوم السبب واحد وهذا الشهر فكان الواجب عليه اكمال العدد فاما في الصلاة فالتسبب مختلف
فلا بد من التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان يحتاج الى التعيين ولو اجتمع
الفوائت القديمة والحديثة قبل جواز الوقتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وعليه الفتوى
وفي ك لا يجوز ويجعل الماضي كاف لم يكن زجرا عن التهاون **قال الصدر الشهيد وهذا**
اصح وتفسير القديمة رجل ترك صلاة شهر مجازا وفسقا ثم ندم على ما صنع واشتغل بأداء الصلاة
في مواقيتها فقبل ان يقضى تلك الفوائت ترك صلاة ثم صلى صلاة اخرى وهذا كالحديث الحديث
والمتروكة القديمة **قال بعضهم لا يجوز** ويجعل الماضي كاف لو كان حيا طأ وجرا الدغنى كما
ان لا تغير المعصية وسيل الى التخفيف قال في النابيع وهو الصحيح وقال بعضهم يجوز وعليه الفتوى
لان الاشتغال بهذه الفائت ليس باولى من تلك الفوائت والاشتغال بالكل تقويت للفضيلة
عن وقتها ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عاد الترتيب عند البعض وهو الاظهر وقال بعضهم
لا يعود وهو ختباري حفص لان الساقط ان يصور عود قال صاحب حاشية الهداية وهو الصحيح

والوقت

والتوفيق بينهما ان اذا قضاها متباعدة الترتيب وان لم يقض مرتب لم يعد قال في الفتاوى وعن محمد ان الترتيب
اذا سقط لكثرة الفوائت هل يعود فيه رواية في كان محمد بن الفضل بخشار رواية العود ولخاند
السخسي رواية عدم العود وبينا ان اذا ترك صلاة شهر وقضاها الصلاة او صلاة ثم صلى
وقتيه وهذا كالباقى قال بعضهم لا يجوز واليه مال ابو حنيفة **وقال بعضهم يجوز** واليه
مال ابو حفص الكبير وعليه المفتوى وعلى فيه بان الترتيب قد سقط والساقط لا يعود
بجس ان سقط كما قلنا في ماء قليل بخس خل فيه ماء جاز حتى كثر وسال ثم عاد الى
القلة لا يعود بخس لانه سقط اعتبار النجاسة بالسبلة والساقط لا يعود قال في الهداية عود
الترتيب هو الاظهر فان قيل على هذا لما سقط الترتيب بالكثرة فكيف يعود عند القلة مع
ان الساقط لا يعود **قلت** هذا من قبيل اشتباه الحكم بانتهاه علمته وثبوت الحكم عند زوال
المانع لان سقوط الترتيب كان بعلته الكثرة المقضية الى الخرج فلما قلت لم ينو الخرج فعاد
الحكم الذي قبله وهذا من خلق الحضنة فانه اذا ثبت لامرأة سقط بالتزوج ثم اذا ارتفعت
الزوجية يعود الحق الذي كان سقط بالتزوج لزوال المانع كذا هنا كلف هذا خلافا لما خالف
الشيخ في فخر الاسلام **مسألة** اذا دبر بعض الصلاة في الوقت بان غربت الشمس وقد ادى
بعض العصر الوقتية وعليه صلاة او صلاة قبلها وهوذا كرها قال يثمها وطعن عشرين اياه
في هذا وقال الصحيح انه يقطعها بعد الغروب ثم ابتداء بالفتنة لان الوقت قبل الغروب والسقط الذي يشر
من الضيق قد انعدم بالغروب وصار الوقت واسعا لان المعترض في خلال الصلاة كما لم يوجد عند
افتتاحها كما يتبين اذا وجد الماء والعارى اذا وجد الثوب وما ذكره عيسى هو القياس لكن
محمد استحب فيقال لو قطع بعد الغروب كان مؤد يا جميع العصر في غير وقتها ولو لم يكن مؤد بالها
في وقتها وكان اولى ولو تذكر الظهر بعد شروق العصر بعد ما غربت الشمس فسد عصره
وعنه محمد فمن ترك صلاة يوم وليلة وجعل يقضى من الغد مع كل وقتية فائتة فالفوائت
جائزة على كل حال ارا اذا قدمها على الوقتيات او اخرها عنها والوقتيات فاسدت
اذا قدمها لدخول الفوائت في حد القلة لانه متى ادى صلاة من الوقتيات صار هي سادة المتر وكذا

في سبيل الحضنة بالترتيب في سبيل الحضنة

الانه لما قضى متروكة بعد ما عاد في المتروكة خمسة ثم لا يزال هكذا فلا يعود الى الجواز وان
اخر الوقتين عن الفوائت فكذا لا يجوز الوقتين الا العشاء والاخيرة فانها جائزة لانه
لا فائتة عليه في ظن حال ادائها اما فساد ما عد العشاء من الوقتية فلا نه كلما
صلى فائتة عادت الفوائت اربعا ففسدت الوقتية ضرورة واما العشاء فجوازها
محمول على ما اذا كان الرجل جاهلا لانه صلاها وعنده لم يبق عليه فائتة فصار كالناسك
والظن متى كان في فصل مجتهد فيه يقع معتبرا فعند الشافعي رحمه الله هو جائز لانه
لا يربى الترتيب فوق ظن هذا الظان على وفق نه هيب حكمه بالصحة واما اذا كان
عالم لا يجوز العشاء ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات وهذه الرواية
عن محمد دليل على ان الترتيب يعود عند عود الفوائت الى القلة بعد سقوط بسبب الكثرة
وانما يجوز ناصلة هذا الجاهل لانه الظن وقع في مجتهد فيه وان وقع خطأ كما نقول
في القصاص اذا كان بين اثنين فعفى احدهما فظن صاحبها ان عفو خيره لا يؤثر
في حقه فقتل القاتل فانه لا يقدح في معلوم ان هذا اقل بغير حق ولكن لما كان
متاوكا ومجتهدا في ذلك صار التاويل مانعا وجوب القصاص كذا في النهاية قال في المحرر
اذا صلى وهو ذكر للفائتة وهو يربى ان يجزبه فانه ينظر ان كانت الفائتة واجبة عدا بالاكراه
اعاد التي صلى وهو ذكر لربها وان كان عليه الاعادة عندنا وفي قول بعض العلماء ليس عليه اعادة
وهو يربى ان ذلك يجزبه فلا اعادة عليه **مثال رجل** صلى الفجر على غير وضوء ثم صلى الظهر
على وضوء وهو ذكر للفجر غير انه ان ذلك يجزبه وانه يعيد الفجر والظهر ولو اعاد الفجر ولم يعيد
الظهر حتى صلى العصر فانه العيص يجزبه لانه صلى وعليه ظهر وفي جواز الظهر اختلافا وفي يعيد الظهر
لان صلاها وعليه الفجر ولا اختلافا في اعادتها **رجل صلى شعرا** وهو ذكر ان عليه فائتة
لم يكن عليه اعادة ما صلى عند الخفيفة وانما عليه اعادة الفائتة وعندهما يعيد الفائتة
وصلاته يوم وليلة لان هذه الصلاة كانت اعادتها واجبة لو لم ترد على المحل فاذا زاد
لم تسقط الاعادة كما لو صلاها من غير طهارة ولا ناسك حكما بفسادها فلا يجوز ان يحكم بفسادها

بصحتها

بصحتها وابو حنيفة يقول انه اذا صلى بعدها اكثر من يوم وليلة فقد دخلت الصلاة في حيز التكرار
فقط الترتيب واذا سقط لم تجب الاعادة ولو صلى العصر وهو ذكر ان عليه الظهر الا انه ينظر ان ذلك
يجزبه فان صلاها لا يجزبه وعليه ان يصلى الظهر ثم العصر وقال زفر بن جزيه ان قوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة لمن عليه صلاة قالوا وهذا محمول على ان الرجل ليس من اهل الاجتهاد فخذله يقولون
واما اذا كان من اهل الاجتهاد وهو يربى سقوط الترتيب فطلانه ما ضيقه لان هذا مما
يسوغ فيه الاجتهاد فصح اجتهاده ولو ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لا يدرك انما ترك
اولاهما فانه يجزبه فان كان له رأي عمل على غالب رايه في قولهم جميعا **وان لم يكن له رأي** فغلبت اجتهاده
يصلى الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر او يصلى العصر ثم يعيد العصر ليكون جائزا بيقين
وعندهما يجزبه ولا يلزم اعادة شيء ولو ترك الظهر والعصر من ثلاثة ايام مختلفة لا يدرك
ايتهن اولاهما فانه يقضى كيف يشاء في قولهم جميعا لانه لما جاز يوميا وليلة فقد سقط الترتيب
بخلاف المسئلة الاولى فانه اذا فاته الظهر والعصر من يومين مختلفين فان الترتيب واجبه لانه
لم يحصل بني الصلواتين سنة صلواتا وانما بينهما خمس منهن من قال لا يسقط الترتيب واعتبر ان
يكوه الفوائت من صلواته فعلى هذا يجب ان يصلى الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب
ثم الظهر فيصلى سبع صلوات حتى يودي الترتيب بيقين **واصل ذلك ان يعتبر ما يلزم من الفيا**
ثتين اذا تعدد تأمره به ثم بالتالفة ثم يفعل بعد التالفة مكان يلزم من يفطر في التالفة
فان ترك مع ذلك العشاء فعليه ان يصلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يصلى العشاء ثم يصلى
بعدها سبع صلوات التي كانت تلزمه قبلها لانه لا يسقط الفرض بيقين الا على هذا الوجه وعلى
هذا القياس تبني المسائل كلها في الكرخي ولو فاتت صلاة من يوم وليلة لا يدرك صلاة هي فانه
يعيد صلاة يوم وليلة احتياطاً اذا لم يكن له رأي فان كان له رأي عمل غالب رايه في ذلك
وقال الثوري يصلى المغرب والفجر ثم يصلى اربع ركعات ينوي بها الظهر والعشاء لانه هذه
الصلوات الثلاث عددها متفق فاذا صلى اربعاً ينوي احدها الثلاث فقد سقط فرضه ولو صلى
الفجر وهو ذكر انه لم يوتر فصلاة الفجر فاسدة عند البخيفة الا ان يكون صلى الفجر في اخر وقتها وعندها

صلاة الفجر تأمة وهذا مبتدئ على اختلافهم في الوقت فعنده لما كان الوقت واجبا كان الترتيب شرطا
وعندهما لما كان سنة فلا ترتيب بين الفرائض والسنن ثم عند الجنبية اذا فسد في الفجر هل
تفسد سنة الفجر قال في المصنف لا تفسد **واعلم** ان الترتيب في نفس الصلاة لا يراعى عندنا
وعند زفرير اعني كما اذا ادرك مع الامام اول صلاته ثم نام خلفا وسبقه الحديث فذهب بنو شاذان
فسبق الامام ثم انبته النائم وجاء المحتضض فعليه ان يقضيها او لا ما سبقه ثم يتابع الامام
اذا ادركه فلو تابع الامام او لا قبل القضاء ثم يقضي بعد تسليم الامام جاز عندنا خلافا للزفرير
وكذا في صلاة الجمعة اذا ارجم الناس فلم يقدر على أداء الركعة الاولى مع الامام وبقي قائما
واكمله أداء الركعة الثانية فادى او لا الركعة الثانية قبل ان يودي الاولى بعد تسليم الامام
جاز عندنا وعند زفرير لا يجوز قال الفتاوى المسبوق اذا ابدى بقضاء ما فاتة فانه تفسد صلاته
وهو الاصح لان ذلك منسوخ لان كان في ابتداء الصلاة يقضي المسبوق ما فاتة او لا ثم يتابع
الامام كان ذات يوم سبق معاذ فتابع الامام او لا ثم قضى ما فاتة بعد ذلك فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ان معاذ اسن لكم سنة فاتبعوها والحجة في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقول
معاذ المسبوق انه اقام **القضاء** قبل سلام الامام يكون ميسرا وقيل ان كان في الوقت
ضيق لم يكره قال الامام خوهر زاده ان كان يخاف المرور بين يديه لا يكره ايضا **المسبوق**
بركعة او ركعتين اذا قام قبل تشهد الامام الى القضاء ان وجد منه بعد تشهد الامام من القيام
والقراءة مقدار ما يجوز به الصلاة فجاءت صلاة والآ فلا وان كان مسبوقا بشلا من
ركعات فوجد منه بعد فعود الامام قدر الشاهد ما يجزى من القيام في الركعة وقراء في الثانية
والثالثة جازت صلاة ولو قام المسبوق الى قضاء ركعة بركعة بسجدة ثم عاد
الامام الى سجدة في السجدة لا يتابعه فان تابعه فسدت صلاته لانه قدس بعد ما احتكم
انفراده وان لم يقيد الركعة بسجدة تابعه فان لم يتابعه لا تفسد صلاته لانه ترك المناظرة
فيما ليس بفرض وكذا المقيم خلف المسافر اذا قام للامام فسجد الامام للشيء يتابعه المقيم
تقيد الركعة بسجدة ولو سجد الامام للندوة تابعه المسبوق ما لم يقيد ركعة بسجدة فان لم يتابعه

لا تفسد

لا تفسد صلاته في الاصح وان قيد ركعة بسجدة لا يتابعه فان تابعه فسدت صلاته في الفتاوى
المسبوق بركعتين اذا ترك القراءة في احدهما تفسد صلاته وان كان مسبوقا بشلا ونجس في الركعة
في الثالثة ولو سلم المسبوق مع الامام ساها او قبله لا يلزمه سجود السهو ولا نه مقدر وان سلم
بعده لزومه الامام اذا قام الى الخامسة في الظهر فتابعه المسبوق ان قعد الامام في اربعة تفسد صلاة
المسبوق لانه قد تم فرضه وبالقيام صار منفلا وقضاء المفترض بالمتنفل لا يجوز وان لم يقعد
لا تفسد حتى يقعد الخامسة بسجدة **المسبوق** اذا استلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع
الامام فهو سلام عمدا تفسد صلاته **المسبوق اذا قام** الى القضاء فالذي يقضيه هو اول صلاته
حكما عندهما وقال محمد آخرها الا في حق القراءة والقنوت حتى انه يستفتح فيما يقضيه وعند محمد
يستفتح حال دخوله مع الامام ولا يظهر الخلاف في القراءة والقنوت حتى لو ادرك الثالثة والوتر
فقتت مع الامام لا يقتت فيما يقضيه بالاجماع **وفي الوجيز** ما ادركه المسبوق مع الامام فهو آخر
صلاة المسبوق وما يقضيه بعد فراغ الامام فهو اول صلاة عندهما وقال محمد ما سلم مع الامام
هو اول صلاته وما يقضيه فهو آخرها **بيان** اذا سبق بثلاث ركعات فانه اذا استلم الامام
يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة ثم يقوم من غير تشهد فيصلي اخرى بالفاتحة وسورة ثم
يقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي اخرى بالفاتحة لا غير ويتشهد ويسلم وهذا عندهما وقال محمد
يقضي ركعة بالفاتحة وسورة ويقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة خاتمة تشهد ويسلم
ويحكي ان يحيى البكا وكان من اصحاب محمد بن الحسن الشافعي اعن المسبوق انه يقضي اول صلاة واخرها
فقال محمد في حق القراءة والقنوت آخرها وفي حق الفعدة او لها فقال يحيى على وجه التحريم هذه
صلاة معكوسة فقال محمد لا افلحت وكان كما قال افلح جميع اصحابه ولم يفلح يحيى وفي شرح
ابن ابي عوف اذا ترك اربع سجديات من اربع ركعات فقضاها في اخر صلاته قبل التسليم جاز
وقال الشافعي يصح له ركعتان ويقضي ركعتين **رجل من رجليه وان صلى** وان كان
ان يطعموا عنه لصلاة اتفق المشايخ على تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله واختلفوا هل
يقوم الاطعام مقام الصلاة قال ابن مقاتل سلمة يقوم وقال الشافعي لا يقوم ويعطى كل

مكتوب نصف صاع من الخنطرة ولوتر كذلك وهو قول الجنيته في الوتر ولو اعطى فقيرا واحدا جملة
 جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطى عن خمس صلوات فتسعت امانا فقيرا او مئتا فقيرا اخر قال ابو
 بكر الاسكافي يجوز ذلك اليومي كله واختار ابو الليث انه يجوز عن اربع صلوات دوة الخامسة لا فرق
 ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع كما في كفارة اليمين فكفارة الصلوة تعاقب كفارة
 اليمين في ان كفارة الصلوة لا يشترط فيها العدد ويوافقها من حيث ان لا يردى اقل من نصف
 صاع الى فقير واحد لا يجوز كذلك في الفتاوى **مسألة** لو ان غلاما صلى العشاء قبل البلوغ فمات
 فاختم ولم ينتبه حتى طلع الفجر قال بعضهم لا يجب عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه اعادةها
 وهو المختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه قضاء العشاء اجماعا والله اعلم
فصل في سجود التوبة لما استهم ذكر الاداء من الفرائض والنوافل والقضاء شرع في جبر
 نقصان تمكن فيها جميعا لما ذكرت النوافل بعد الفرائض كونها جبر النقصان يمكن في الفرائض
 فلم يذكر التوبة هنا لكونه جبرا للنقصان يمكن في الاداء والقضاء في الفرائض والنوافل جميعا
 فكان بعد الجميع وهذا من اضافة الشيء الى سببه وفي النهاية هو اضافة الحكم الى السبب والتوبة
 غرو الشيء عن الذهن والتوبة والتيسر ضد الذكر الا ان يكون ان بين التوبة والتيسر
 فرقا وهو ان التيسر غروب الشئ عن النفس بعد حضوره والتوبة قد يكون عن ما كان
 الانسان عالما به وعن ما لا يكون عالما به وقد يكون التيسر بمعنى التردد قال الله نسوا الله فسيهم
 والكلام في التوبة في ثلاث مواضع في سببه ومحلّه وصفته اما سبب الزيادة او النقصان
 في الصلوة واما محلّه فبعد السلام عندنا واما وصفته فواجب على الصحيح **الاصد في سجود التوبة**
مسألة عليه وسلم اذا نسي احدكم في صلاة فلم يدرك اثنان فصلاهما **ابن ماجه** اقرب ذلك **التواب**
وسلم سجدة سجدة في التوبة **وسلم** هذا الحديث مركب من حديثين الاول عن ابن مسعود
 قال اذا سهر احدكم في صلاته فليختر الصواب متفق عليه والثاني عن عبد الله بن جعفر بن النقي
 صلى الله عليه وسلم قال من شكر في صلاته فليس بسجدة سجدة بعد ما سلم رواه احمد وابوداود والنسائي
 وتور صلى الله عليه وسلم سجدة تان بعد السلام رواه ابوداود وابن حبانة **وقوله** **مسألة** **عنه**

انما انما بشر مثلكم انفسكم كما ننسوا فاذا نسي احدكم في صلاته فليختر احد ذلك ان اقرب ذلك
 الى الصواب فليست عليه يعني فليأخذ بالافق وليست عليه ما بقي ثم يسجد سجدة في التوبة رواه البخاري
 ومسلم وابوداود وابن ماجه **الاصد** في هذا الباب ان متى سهر في صلاة ثم غفل
مسألة ان ترك فعلا من نوافل فعل واجبا عرف وجوبه بالنسبة وتسمية الواجب بالنسبة
 لثبوتها بالنسبة **اوراد فيها** في صلاته **فعل من جنسها** احتراز من غير جنسها كالتقليد المحر
 وكفه فاما ان يكون مكررها او مفسدا **ليس منها** فان قلت ما الفائدة في قوله ليس منها
 اذا المعلوم انه لما قال زاد في صلاته علم ان الزايد ليس منها فليس الاحتراز بذلك مما اذا اطال
 القيام او القعود فانه زاد فيها فعلا من جنسها وهو لا يجب عليه سجود التوبة ولا منه بدليل ان
 جميع ذلك فرض كما قال الصحابي في اصول الفقه اذا قرأ في صلاة تطال القراءة او كره واطال الركوع
 فجميع ذلك فرض فلم يعلل ليس منها لا ينقص عليه هذه المسئلة فانه زاد فيها فعلا من جنسها
 عليه التوبة وهذا الاعتراض بقوله ليس منها اذا هذا منها فان قلت **مسألة** **عنه** في التوبة عند الزيادة
 انما هو جبر النقصان والزيادة ضل النقصان قلت لان الزيادة في غير موضع نقصان
 الا ترى ان من اشترى عبدا وله ست اصابع كان لمرده كما لو كان لاربعة اصابع كما ان الزيادة
 في وجوب سجود التوبة ترك الواجب او تاخير الواجب او تاخير الركوع سواها فاذا وجد واحد منها
 يتحقق بسبب الوجوب سجود التوبة ونظير ترك الواجب ما اذا ترك الفقرة الاولى او القراءة
 فيها وقام الى الثالثة ساهيا ونظير تاخير الواجب ما اذا قام الى الخامسة ساهيا
 لان اصابته لفظ التلوم واجبتا وبقي قاعدا على ظن انه سلم شريعتين انه لم يستمر
 يجب عليه سجود التوبة ونظير تاخير الركوع ما اذا اتى بثلاث او في الفقرة الاولى لان
 القيام ركن يتأخر بزيادة السجدة او الدعاء فان قلت لم قلتم ان الاصل في سبب
 سجود التوبة ترك الواجب او تاخير الواجب او تاخير الركوع ساهيا وقد يجب بسبب الزيادة
 ساهيا قلت انما وجب السجود بالزيادة لا زيادة لا تعزى عن تاخير ركن كما في زيادة السجود
 بعد الكمال نقصان لانه لا يخلو عن تاخير ركن او تاخير واجب **اعلم** ان الاصل صحيح

او ترك واجب كما في زيادة القيام بان قام الى الخامسة ساهيا لانه حينئذ يلزم ترك الواجب
وهو اصابته لفظ السلام **وجب عليه سجدة التبرع ثم الصلاة تستل على الافعال والا**
ذكر فاذا وقع له التبرع في الافعال يجب سجدة التبرع ولهذا قيد المصنف بقوله سهرى
في صلاة فعله او زاد فيها فعلا نحو ما اذا اعتدى في موضع القيام ساهيا او قام في موضع القعود
او ركع في موضع السجود او سجد في موضع الركوع او ركع ركوعين او زاد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم على قراءة الشهد في القعدة الاولى ساهيا واختلفوا في الزيادة قال بعضهم
اذا زاد الله تعالى على محمد وقال بعضهم لا يجب حتى يقول **والله اعلم** او سجد ثلاث سجرات
ساهيا او ترك سجدة من ركعة من صلب الصلاة من نفس الصلاة فتذكر في آخر
الصلاة فسجدها **او ترك سجدة التلاوة** عن موضعها واما اذا سهرى عن الاذكار كما اذا
سهرى عن التسمية والتعوذ والتسمية وتكبيرات الركوع والسجود وتبسيحاتها فانه
لا يجب سجود التبرع ولا يجب التبرع بترك التسمية ولا بتكرار رفع اليد في تكبير العيد
وتكبير الافتتاح **الا في خمسة مواضع** من شأنه من الاذكار فانه اذا تركها ساهيا
يجب سجود التبرع **والاول تكبيرات العيد** فانه اذا تركها او بعضها يجب التبرع
لانها واجبة قال في البدائع لو زاد في تكبيرات العيد او ترك شيئا منها وجب التبرع
اذا اتى بها في غير محلها وفي التجريد لو ترك تكبير الركوع من صلاة العيد يجب التبرع وقال بعضهم
والظاهر انه اراد بتكبير الركوع الثاني لانه يتبع التكبير العيد **والقنوت** لانه واجب وكذا
اذا ترك تكبير القنوت يجب عليه التبرع لانه بمنزلة تكبيرات العيد **وقراءة الشهد في محله**
لانه واجب فانه رسول الله صلى الله عليه وسلم واظبع عليه من غير ترك ثم ذكر الشهد يحتمل القعدة
الاولى والثانية القراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجود التبرع وهو الصحيح كذا في الهداية
وهو احتراز عما قال القاضي الامام ابو جعفر الاسترغيني رحمه الله ان قراءة الشهد في القعدة
الاولى سنة لان القعدة الاخيرة لما كانت فرضية كانت القراءة فيها واجبة والقعدة الاولى
لما كانت واجبة فالقراءة فيها يجب ان تكون سنة ولو فسح بعض قراءة الشهد فعليه التبرع عند

صل

عند

عند الحنفية وابي يوسف وفي النبايع واذا سهرى عن قراءة الشهد ثم تذكره السلام لم
يتشهد قال ابو يوسف يعود ويتشهد وقال زفر والحسن لا يتشهد **وقراءة القرآن** في القيام
في الشفع الاول بان سهرى عن قراءة الفاتحة او عن ثم السورة اليها وفي الفتاوى اذا لم يقرأ
الفاتحة في الشفع الثاني لا سهرى عليه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن الحنفية انه اذا لم يقرأ
في الاخيرين ولم يسبح فقد ساء ان كان متعمدا وان كان ساهيا فعليه التبرع وروى
ابو يوسف عنه انه كان لا يري في عمده حرجا ولا في سهره سجدة او لو قرأ مع الفاتحة اية
قصية وركع ساهيا فعليه التبرع ولو قرأ الفاتحة وايتين وركع ساهيا ثم تذكر عا
واتم ثلاث ايات وعليه التبرع ولو بدأ بالسورة ساهيا فقرأ بعضا نذر فانه يقول الفاتحة
ثم السورة ويسجد للتبرع قال ابو الليث يلزمه التبرع وان كان حرقا من السورة فان قرأ
كثر الفاتحة ونسى الباقي لا سهرى عليه وان بقي اكثرها فعليه التبرع واما ما كان او منفردا
وتأخير السلام بان قام الى الخامسة ساهيا **وكذا** ان يجب سجود التبرع لو جهر الامام
فيما يخاف فيه او خافت فيما يجهر فيه لان الجهر في موضعه والمخافة في موضعها من الواجب
وهذا اذا كان اماما **واما المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه** ففيه اختلاف المشايخ وفي الاخرى
لا سهرى عليه لان الجهر والاختفاء ليس من شئ وكذا ان اراد ما ليس عليه وهو الجهر فصا ركع الجهر
بالاذكار **او خافت فيما يجهر فيه فلا سهرى عليه** اجماعا واختلفت الروايات في المقدار والاحتياط
فدر ما يجوز به الصلاة في الفضلين لان السير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن
وما يقع به الصلاة لكثير غير ان ذلك عند الحنفية اية واحدة وعندهم ثلاث ايات وهذا في حق
المنفرد لان الجهر والمخافة من خصائص الجماعة وجوبها قال في النهاية هذا الكلام
في حق المنفرد في الصلاة التي يجهر فيها صحيح لانه مخير بين الجهر والمخافة واما في حق الصلاة
التي يخاف فيها ينبغي ان يجب عليه التبرع فيها اذا جهر فيها لان المخافة على المنفرد واجبة كالم
وقد ذكر في النوادر انه يجب عليه التبرع وذكر الناطقي ايضا رواية ابي مالك عن ابي يوسف عن الحنفية
في المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه ان عليه التبرع واما في ظاهر الرواية لا يجب عليه لانه لم يترك واجبا

لانه لم يترك واجبا

مام

عليه لان المخافة انما تجب لنفي المغالطة لان المخافة في الاصل انما شرعت لصيانة القرآن
عن مغالطة الكفار لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فلم يكن الكفار يلقون فيه
ويغالطون النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمخافة فلهذا شرعت المخافة في صلاة النهار والليل
لانهم كانوا يغالطون في صلاة الليل ومن قولين باكل العناء فدل على انها شرعت لصيانة القرآن وانما
يحتاج الى هذا في صلاة تؤدى على سبيل الشبهة والمنفرد يؤدى بها على سبيل الخفية فلم يكن المخافة
واجبة عليه كذا في الذخيرة والمحيط **وقال بعضهم** المقدار في الجهر والمخافة مقدار الفاتحة
وعن محمد اكثر الفاتحة وعن ابي يوسف اذا جهر الامام في موضع المخافة تجزى واحد وجب عليه السهو
وفي الخفيفة اذا خافت فيما يجهر فيه ان كان ذلك من الفاتحة فقرأ اكثرها وجب والا فلا وان
كان من غيرها فان قراء آية طويلة او ثلاث ايات قصار فعليه السهو والا فلا وفي غيرها اذا جهر
فيما يخاف فيه لزمه السهو قلوا اكثر وان خافت فيما يجهر فيه ان كان في اكثر الفاتحة او في ثلاث ايات
من غيرها او آية قصيرة على قول ابن خنيفة يلزمه السهو والا فلا والفرق ان الجهر فيما يخاف فيه غلظ
لان التي يجهر فيها لها حظ من المخافة في الاخيرين وكذا المنفرد فيما يجهر فيه بخلاف التي يخاف
فيها **وفي الفتاوى** اذا فاشت صلاة الليل وهي صلاة الجهر وقضاها بالنهار ولم يقرأها وخاف
سأهيا كان عليه السهو وان ام ليل في صلاة النهار وجهر بها هيا كان عليه السهو ولو لم يقرأ في
المنقطع بالليل فخافت متعدها فقد اساء وان كان ساهيا فعليه السهو ولو جهر الامام في القنود
التسمية والتامين ساهيا لاسهوه عليه ولو فرغ من التشهد ثم قراء الفاتحة ساهيا لم يقرأ عليه وذكر
فأخاه لوجه وهو امام فيما يسرف فيه قل او اكثر فعليه السهو في الروايات الظاهرة وكذا اذا خافت فيما
يجهر قل او اكثر وفي كل ذلك سهوه وان كان كلمة واحدة **ولو تكررت في الاخيرين** انه لم يقرأ الفاتحة
ان سهوه عن قراء الفاتحة في **الاوليين** او في **احدهما** احدى الاوليين لم يقضها في الاخيرين
لان الاخيرين محل الفاتحة فاذا قراء فيها كانت غرضها ولا يكون قضاء عن الاوليين
ولا يؤمر بقراءتها مرتين لان قراءتها مرتين غير مشروع **ولو تكررت في الاخيرين** ان لم يقرأ
التوبة اسهوه عن التوبة في الاوليين او احدهما فعليه ان يقضها في الاخيرين لان الاخيرين

يسأل عن القراءة السورة فاذا قراءها كانت قضاء **ويجزيها** اي بالتوبة **وبالفاتحة في الاخيرين**
ان كان في صلاة الجهر وهو امام وقبل يشترط لا يكمل لان الجهر في الاخيرين يؤدى الى الترخيع
وان كان منفردا او في صلاة الاسرار يستبرها بالفاتحة والسورة في الاخيرين ويسجد للسهو عن الاخيرين
انه لا يقضها في الاخيرين سواء ترك الفاتحة والسورة لانه قد اتى من القراءة بما يجوز به الصلاة
ولو قراء الفاتحة مرتين في الاولين او في **احدهما فعليه سجود السهو** لانه اخر السورة ولو قراء
في الاوليين الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة فلا سهوه عليه وصار كأنه قراء سورة طويلة **وكذلك**
لو قراء الفاتحة مرتين في الاخيرين لاسهوه عليه وفي الوقعات اذا قراء في الركعة الاخيرين
من الظهر الفاتحة والسورة ساهيا لاسهوه عليه هو المختار لانه قال ان شاء وان شاكس وان شاكس وان شاكس
افضل ولم يعين الفاتحة وحدها ولو لم يقرأ الفاتحة في الاخيرين لاسهوه عليه في ظاهر الرواية كذا
في الفتاوى وروى الحسن بن يحيى انه اذا لم يقرأ في الاخيرين ولم يستبرح فقد اساء وان كان منفردا او في
ساهيا فعليه السهو وروى ابو يوسف عنه انه كان لا يركع في عمدة حرجا ولا في سهو سجود او لو صلى تسعة وتسعة
فلما سجد قام فقرأ الفاتحة ثم قراء تجا في جنوبهم لا يجزى عليه السهو كذا في الوقعات ولو قراء مع
الفاتحة آية قصيرة وركع ساهيا فعليه السهو ولو قراء الفاتحة وايتين وركع ساهيا ثم تذكر عاد
واتم ثلاث ايات وعليه السهو ولو بداء بالسورة ساهيا فلما قراء بعضها تذكر فانه يقرأ الفاتحة
والسورة ويسجد للسهو قال ابو الليث يلزمه السهو وان كان حرفا من السورة فان كان قراء
اكثر الفاتحة ونسب الباقي لاسهوه عليه وان بقى اكثرها فعليه السهو اما ما كان او منفردا او لو قراء الفاتحة
مكان التشهد فعليه السهو وكذا عن ابن خنيفة وفي فتاوى الناطقي اذا بدأ بالقراءة في موضع
التشهد ثم تشهد لزمه السهو اما لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة لاسهوه عليه **ولو قراء التشهد**
مرتين ان كان في القعدة الاولى فعليه السهو وان كان في القعدة الاخيرة فلا
سهوه عليه ولو قراء القرآن في ركوعه او سجوده او تشهد له اي قعدته فعليه سجود السهو
ولو قراء التشهد في ركوعه او سجوده او قيامه فلا سهوه عليه اما اذا قراء التشهد في القيام
في ركوعه الاولى لا يلزمه شيء وان كان في الثانية اختلف فيه المشايخ والصحيح لا يلزم شيء

كذا في الفناء وفي الخندق اذا تشهد في ركوعه او سجوده او قيامه لا سره عليه لان هذا شأنه
القيام والركوع والسجود موضع التشايع بخلاف ما اذا قراء القرآن في ركوعه او سجوده او تشهدته
فانه يوجب السهو لا يفسد الركعة **ولو سلم فتذكر ان عليه سجدة تلاوة او صليته اي**
سجدة صليته فانه يعود ويرفض التشهد ويسجد لها للتلاوة او الصليته ثم يشهد ويسلم
عن عيينه هذا على قول الصحيح انه يسلم تسليتين عن عيينه وعن يساره ثم يسجد سجدة السهو
ولو تذكر بعد السلام ان عليه سجدة تلاوة وصليته جميعا فانه يقضي الاولى فالاولى وسجدة
التلاوة والصليته ثم يشهد ويسلم ويسجد سجدة السهو **وجوزوا السلام بعد السلام عند**
اجترار عن قول الشافعي فانه يقول قبل السلام ولو سجد قبل السلام جاز عندنا الا ان الاول
والخلاف في الاول كونه وسواء كان السهو في الزيادة او النقصا فانه بعد السلام وقال مالك
ان كان للنقصا قبل السلام وان كان للزيادة فبعد السلام والضابط لمذهب القاف
مع القاف والدال مع الدال **وهنا** حكاية لطيفة ذكرها شيخ الاسلام خواهر زاده في قوله
وقال روى ان ابا يوسف رحمه الله اسكن مع هرون الرشيد فجاء الامام مالك فسأله عن هذا المسئلة
فقال ان كان عن نقصا سجدة قبل السلام وان كان عن زيادة بعد السلام فقال له ابو يوسف ما قولك
لو وقع السهو في الزيادة والنقصا جميعا فسكت مالك فقال ابو يوسف حمد الله الشخ تارة يخطئ
وتارة لا يصيب فقال مالك على هذا ادر كنا مشايخنا فظن مالك ان ابا يوسف قال الشخ تارة
يخطئ وتارة يصيب **وصورة انما اذا نزع عن قراءة التشهد** والتشايع في الركعة الاخيرة في الركعة
ثم يسجد السهو هذا هو اختيار المصنف احدهما وهو قول عامة المشايخ وهو الصحيح انه يأتي بالنسبة
ثم يسجد للسهو والثاني وهو قول فخر الاسلام ان يسلم تسليمة واحدة لا غير تلقاء وجهه ولا يخرج
عن القبلة لانها لمعنى التحيته لا التحليل ونسب صدر الاسلام القول بالتسليمة الواحدة الى الله
ثم يكبر ناويا سجود السهو ولا يرفع يديه **ثم يسجد لله سجدة** **ويكبر** **ويقول في سجوده**
بسم الله الرحمن الرحيم قل لا انا وليكم من الدين شيئا وانما انا نذير مبين قل لا انا وليكم من الدين شيئا وانما انا نذير مبين
من السجدة الثانية كبر وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعى بالدعاءات الماثورة اعلم انه يأتي

بالصلوة

بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في الركعة السهو **ثم يسجد لله سجدة**
هو الصحيح لان الدعاء موضع التشايع بخلاف ما اذا قراء القرآن في ركوعه او سجوده او تشهدته
من قال عند الخفية واي يرفع يديه على النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى وعند محمد
في الاخيرة **ثم يسلم من الجانبين الله اعلم** قال في الشرح الفهاج قوله ثم تشهد ويسلم في الثانية
الي ان يسجد في السهو فنعان التشهد والسلام ولكن لا يرفع يديه عن الركعة لان الاقوي لا يرفع
بالادي بخلاف السجدة الصليته لانها اقوي من الركعة فترفعها قال الحنفية اذا سلم المصلي
وعليه سجدة السهو هل يخرج بهذا السلام من الصلاة قال ابو حنيفة وابو يوسف يخرج فخرجوا
ثم اذا سجد للسهو عاد الى عرفة الصلاة ويرفع السلام ولا يرفع التشهد حتى لو احدث متعمدا
لا تفسد صلاته **واما محمد بن حنفية** العود الى سجدة التلاوة وسجدة الصليته فانه يرفع التشهد
حتى لو احدث متعمدا تفسد وقال محمد بن فرسلا من علة السهو لا يخرج من عرفة الصلاة **وقايد**
في ثلاث مسائل احدها اذا سلم وعليه السهو فاقدي به رجل فاقداؤه موقوف عند حان
عاد الا ما لم يسجد في السهو صح اقتداؤه وان لم يعد لم يصح وعند محمد بن فرسلا اقتداؤه
عاد او لم يعد وقال بشر لا يصح عاد او لم يعد والثانية اذا قرأه بعد السلام في هذه
الحالة فصلا تامة وقطعه عنه السهو جازما ولا يجب عليه الوضوء لصلاة اخرى عند هذا
وعند محمد يجب الوضوء لان القرعته حصلت في عرفة الصلاة وعند زفر لا يجب الوضوء في هذه
المسئلة لان من اصله ان كل موضع لم يجب عليه إعادة الصلاة فيه لم يجب عليه إعادة الوضوء
كما قال فينا اذا اضحك بعد ما قعد قدر التشهد **والثانية** اذا نوى المسافر الاقامة بعد
السلام قبل السجود لا يتحول فرضه الى الاربع وقطعه عنه السهو عندها لان العود الى سجود
السهو إعادة الى حكم سقوطه عند محمد وزفر يتحول فرضه الى الاربع ويجب عليه سجود السهو
ولكنه يوفى في اعر الصلاة واجمعها ان اذا عاد الى سجدة السهو ثم اقتدي به رجل صح
اقتداؤه الا عند بشر وكذا اذا قرأه به يجب عليه الوضوء الا عند زفر ولو نوى الاقامة يتحول

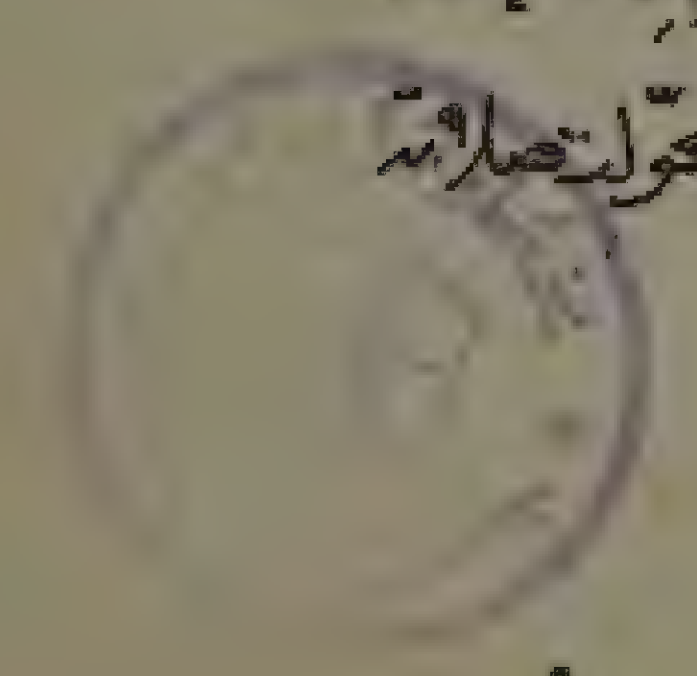
فرض على الاربع ويؤخر السجدين الى اخر الصلاة لانه عاد الى حصة الصلاة بالاجماع
سواء نوى الاقامة بعد ما سجد سجدة او سجدين ولو سلم وعليه السهو وكان ذا كراهية
ذاكر وكان من نيته ان يسجد له اولاً فانه لا يسقط عنه الا اذا فعل ما يمنع البناء
كالكلامة والقرينة وحديث العمد ولو قام ليخرج من المسجد ان كان ناسياً للسهو
لم يسقط ما لم يخرج من المسجد وان كان ذا كراهية انصرف وبه عن القبلة سقط وان
لم يصرفه لم يسقط ولو سلم وعليه سجدة التلاوة ان كان ذا كراهية سقطت حيث لو اقتد
احد لم يصح اقتداؤه ولو قرئته لا وضوء عليه ولو كان مسافراً ونوى الاقامة لم يحول في
اربعا وان سلم وهو غير ذا كراهية لم يخرج من الصلاة اجماعاً حتى لو اقتدي به رجل فقرأ
عاد او لم يجد ولو قرئته انتقض وضوءه ولو كان مسافراً فنوى الاقامة تحول فرضه الى الاربع
لان نيته حصلت في حصة الصلوة واذا كانت الحرفة باقية سجدة للتلاوة ثم يتشهد ويسلم
وسجد للسهو فبالعود الى سجدة التلاوة يرتفع الشهود وكذا اذا سلم وعليه قراءة السهو
ان سلم وهو ذا كراهية سقط وان سلم ناسياً لم يخرج من الصلاة وان سلم وعليه سجدة
صلية ان سلم وهو ذا كراهية فسدت صلاته وان كان ناسياً لم يخرج من الصلاة حتى
لو اقتدي به احد صح اقتداؤه غير انه ان عاد وسجد سجدة مع المقتدي على المتابعة
ويتشهد مع الامام ولا يسلم معه ويحسد للسهو معه فاذا سلم ثانياً قام الى القضاء ولو
يعد الامام الى قضاء تلك السجدة فسدت صلاته وصلاة المقتدي بعد صحة الاقتدا
وفائدة صحة الاقتداء لو اقتدي به نيته التطوع في صلاة الظهر والعشاء فعليه قضاء
ان كان الامام قميماً وركعتين ان كان مسافراً ثم العود الى سجود السهو يرتفع السلام ولا
التشهد حتى لو قرئته او احدثت متعمداً او تكلم متعمداً بعد ما عاد الى سجدي السهو لا تقصد صلاة
العود الى سجدة التلاوة والصلية ينقض التشهد حتى لو قرئته او احدث متعمداً او تكلم
لانه عاد الى شيء موضوع قبل العقد فصار رافضاً لها ولو سلم وعليه السهو وسجدة التلاوة ان

غخذ كراهياً او ذا كراهية للسهو خاصة فان سلا ما يكون قطعاً وعليه ان يسجد اولاً للتلاوة ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد
للسهو ويتشهد ويسلم وان سلم وهو ذا كراهية او للتلاوة خاصة كان سلامه قطعاً وسقط عنه سجدة التلاوة
والسهو ولو سلم وعليه سجدة صليية والسهو وهو ذا كراهية او ذا كراهية للسهو خاصة لم يسقطاً جميعاً وعليه ان يسجد
للسليبة ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وان سلم وهو ذا كراهية او للسليبة خاصة صلاته وسلامه قطع لانه
ترك ركن من اركان الصلاة ولا يمكنه العود **مسألة قال** في الفتاوى العقد بعد سجدي السهو
بركن وانما امر بهما بعد سجدي السهو ليقع ختم الصلاة بهما حتى لو تركهما وقام وذهبته نفس صلاته كذا
قال الحارثي **مسألة** في سجود السهو اعلم ان سهو الامام بوجبه على المومئ السجود لان المتابعة على القوم لازمة
ولهذا يلزم المومئ حكم الاقامة بنية الامام قال في النهاية المتابعة على القوم لازمة حتى ان الامام اذا شهد وقام
من العقد الاولي الى الثالثة بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جميعاً فعلى من لم يتشهد ان يعقود ويتشهد
ثم يتبع امامه وان خاف ان يفوته الركعة الثالثة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يتشهد بطريق المتابعة
وهذا بخلاف المنفرد لانه التشهد الاول في حق سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى الثالثة
وهذا التشهد فرض عليه بحكم المتابعة وان لم يسجد الامام لم يسجد المومئ لانه اذا سجد يصح مخالفاً
وما التزم الاداء المتابعة قلست يشكل على هذا **المسألة** التسع التي ذكرت في الخلاصة و
الخزانة انها اذا لم يفعلها الامام يفعلها القوم احدها انه اذا رفع الامام يديه عند تكبيرة الاشارة
يرفع القوم واذا الميرثن الامام فالمقتدي يثنى وكذا اذا ترك الامام تكبيرة الركوع
وتسبحه وتسبحة وتكبيرة لا فطاط وفراة التشهد والتسليم **التاسع** تكبيرة التشير
قلت هذه الاحكام لا تثبت في ضمن شيء باشره الامام بل تثبت ابتداءً على كل واحد من الامام والمقتدي
المقتدي ولا تجزي فيها النيابة فاذا لم يفعلها الامام يفعلها المقتدي لا تثبت ابتداءً
كما لو كان المقتدي منفرداً في صلاته واما وجوب السهو انما تثبت في ضمن فعل باشره الامام فلما
لم يأت به المباشر لم يجب على غيره وان سهي المومئ لم يلزم الامام ولا المومئ السجود لانه لو
سجد وحده كان مخالفاً لامامه ولو تابعه الامام يتقلب لاصل تبعاً فان قبل السجود

اذا قام الى قضائه او المقيم اذا اقتدي بالمسافر ثم قام الى اتمائه فيسوي فيما يقضي بحسب عليه سجود
الشهر وهو في اصل الصلاة مؤتم فكان مخالفا لما معه ايضا **قلت** مخالفة بعد فراغ الامام
لا تعد مخالفة وذلك لان المؤتم لم يجد لا يخلو اما ان يسجد في الحالة التي كان فيها مع الامام
او بعد هان في الاول كانت مخالفة صورة ومعنى وفي الثانية معنى لا صورة لان سجود الشهر
اتما هو جاز لنقص تكافؤ الصلاة التي اداهامع الامام فاذا سجد بعد الفراغ من الصلاة صار
كان سجدة في الحالة التي كان فيها مع الامام وكانت مخالفة معنى وان لم تكن صورة واما في هاتين
المسئلتين فانهما يتحققان بعد فراغ الامام ولم تعلق الصلاة الامام فلا يكون مخالفة لا صورة
ولا معنى ومن سوي عن القعدة الاولى في ذوات الاربع والثلاث من الفروض ثم ذكر وهو
الى حال القعود اقرب عاد فقعد وتشهد لان ما قرب الى الشيء ياخذ حكمه كقنا المصير ياخذ حكم المصير
في حق صلاة العيد والجمعة وكثير لم يبره حكم البير تفسير القرب الى القعود بان لم يرفع ركبته عن
الارض وفي **المسألة** ما لم يستتم قايما يعود وان استتم لا يعود وصح هذا صاحب الحواشي ولم
يذكر القعود روي رحمه الله سجود الشهر هنا وقال في الهداية الاصح انه لا يسجد كما اذا لم يتم وهذا
احتيارا لشيخ محمد بن الفضل لانه اذا كان الى القود اقرب صار كأنه لم يتم ولهذا يقعد وفي النهاية
المختارة انه يسجد لانه يقدر ما اشتغل بالقيام صار مؤخر واجبا واجبا وجب صلته بما قبله من الركعة
فصار تاركا للواجب فيجب عليه الشهور وجلا ايضا بخط المكي انه يسجد وجاء في الحديث ان النبي صلى الله
عليه وسلم سجد به حين قام الى الثالثة فعاد وروي انه لم يعد ولكن سجد بهم فقاموا والتوفيق بين الحديثين
ان ما روي انه عاد كان قبل ان يستتم ورواية انه لم يعد كان بعد ما استتم **هذا اذا كان الى**
القعود اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يعد ويسجد للشهر لانه ترك الواجب فلو عاد هنا بطلت
صلاته خلافا للرجائي كما اذا عاد بعد ما استتم قايما وذلك لان القيام فرض والقعدة الاولى
واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب **فان قيل** يشكل **عليه** ما اذا اتى الى السجدة حال القيام فانه
يترك القيام قصدا وهو فرض ويأتي بسجدة التلاوة وهي واجبة فقد ترك الفرض لاجل الواجب

فان كان

فان كان القيام هنا ايضا ان لا يترك القيام الا انه يجوز ذلك بالانفراد النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه كانوا يسجدون ويتركون القيام لاجلها فتركوا النفس هذا في صلاة الفرض اما في النفل
اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قايما ما لم يقعد بها سجدة كذا في الوضوء
سوي عن القعدة الاخرة تمام الى الخامس رجوع الى القعدة ما لم يسجد والغي الخامسة ترى تركها
لان في رجوعه الى القعدة اصلح صلاته وذلك ممكن ما لم يسجد لان ما دون الركعة محل
الرض وسجد للشهر لانه اخر واجبا وهو القعدة ومعنى قولهم ان ما دون الركعة محل الرض
انه ليس حكم الصلاة ولهذا لا يحسن في عينه لا يصلي وان قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه
بوضع الجبهة عند اي يوسف لا تسجد كاملا وعند محمد بن نعمان لان تمام الشيء باخره وهو
الرفع وقول محمد بن قيس **فايد** فيها اذا سبقه الحدث في السجود فرفع راسه ليتوضا فانه يجوز له
البناء عند محمد لانه لم يؤد جزاء من الصلاة مع الحدث وعند اي يوسف لا يجوز له البناء لانه قد حصل
جزء من الصلاة مع الحدث وهو السجود فلا يجوز له البناء قال فخر الاسلام والخنازلق في قول
محمد وعليه انه ذكر قول محمد بن يحيى بن يوسف فقال انه صلاة فسدت يصلحها الحدث زه بن زاري
مكسورة منقوطة بنقطة من فوق وهي كلمة استجاب لانها هنا لانكارا وانما قال اي يوسف
هذا الغلط لحققة من محمد وهو ان محمد بن يوسف خراب قد رثت فيها الدواب وبالت فيه الكلاب
فقال هذا مسجد اي يوسف لان مثل هذا يبقى مسجد الى يوم القيمة عندهم لكون الوقوف تحريرا عنه
وعند محمد يعود الى ملك الواقف في حياته والى ورثته بعد وفاته فلو عاد الامام الى القعدة بعد
ما ركع قبل السجود الخامسة وسجد القوم ولم يعلوا بعوده لم يفسد صلواتهم لانه عاد الى القعدة
فارتفع ركوعه فكذا ركوع القوم لانه بناء على صلاته واما بطل فرضه لانه استكمل شروعه
في النافلة قبل اكمال اركان المكتوبة لان اركانها وهي القيام والركوع والسجود والقراءة
لا تتم الا خيرة فخرج بذلك عن الفرض هذا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة خفيفة
حيث يحسن به في عينه لا يصلي واذا بطل فرضه فيما اذا قيد الخامسة بسجدة تحولت صلاته



تفلا غدها وقال محمد لا يتحول بل تبطل قطعاً لأن الفرضية اذا فسدت بطلت التحريم وذلك
عنده بطلت لمخنيين احدهما ان للصلاة جهة واحدة فاذا فسدت صفة الفرضية بطل اصل الصلاة
والثاني لو لم يفسد اصلاً يصير طوعاً وتراد القعدة على راس الركعتين في التطوع مفسدٌ عنده واد افسد
لا يقيم اليها اخرى وعندها تراد القعدة على راس الركعتين في التطوع لا يفسده بقبض التحريم فيضيد
اليها اخرى فيصير متفلاً يست وضم الركعة السادسة اليها واجبة في المبسوط قال واجبة الي ان شفع
الخامسة لان النقل شرع شفعاً وتراد هذا في سائر الصلوات الا في العصر فانه لا يقيم اليها
لان يكون طوعاً قبل المغرب وذلك مكره **وفي قاضي خان** الا في الغزاة لا يضيف اليها لان التنقل قبلها وبعد
مكره ولو اقتدي به اصاب في هاتين الركعتين اعني الخامسة والسادسة يلزمه ست ركعات عندها لان لكل
صلاة ركعة وعنده محمد لا يلزم شيء لانه قد انقطع الا حرم حين فسد الفرض ولو لم يفسد ركعة واحدة لا يفي
لانهم يظنون والمظنون غير مضمون ولكن الافضل الضم واذ اضم هل يسجد للشهر عندها الاصح لا يسجد
لان القصان بالقضاء لا يجبر بالسجود كذا ذكره الترمذي **هذا الذي** ذكرنا اذا قام الى الخامسة
اقام اذا قام اليها عامراً او لم يكن قد قدر التشهد فعندها ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلاته كما
لو قام اليها ساهياً وان قعد في الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسم بغيرها القعدة الاولى عاد الى القعود
ما لم يسجد في الخامسة ويسلم ويسجد للشهر لان التسليم في حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة
امكنه الايتان به على وجهه بالقعود لان دون الركعة محل للرفض ولو سلم قائماً لا يفسد صلاته ولو عاد
لا يعيد التشهد فان قام عامداً هل يتابعه قال بعضهم نعم فان عاد عاد واما مع وان مضى في الصلاة
تبعه لان صلاته قد تمت بالقعدة والصحح انهم لا يتابعونه لا متتابعة في البدعة فان عاد قبل ان يقيد
الخامسة بسجدة اتبعه في السلام وان قيدها بسجدة سلموا في الحال كذا ذكره الترمذي **فان قيد**
الخامسة بسجدة ثم تذكر ضم اليها ركعة اخرى وقدمت صلاته والركعتان لانه لا ينافي بان ينادي
الظهر على الصحيح **فان قلت هل ضم الاخرى** على الايجاب ام على الاحتياط قلنا ذكر في الفصل ما يدل
على الوجوب فانه قال وعليه ان يفسد وكلمة على الايجاب ثم اذا اضاف اليها ركعة اخرى تشهد ويسلم

رسالة في بيان حكم الصلاة في حال الفساد
والجواب عن ما ذكره في المتن
من ان الصلاة لا تفسد
بفساد ركعة واحدة
بل تفسد بفساد
الركعة الاولى
والثانية
والجواب عن ما ذكره
في المتن من ان
الصلاة لا تفسد
بفساد ركعة واحدة
بل تفسد بفساد
الركعة الاولى
والثانية

ويجوز للشهر ثم يشهد ويسلم وهذا الجواز للنقض المتكمن في النقل عند أبي يوسف لدخوله فيه لا على
وجه المشروع وعنده محمد للنقض المتكمن في الفرض وهو مخرج وجهه على غير الوجه المشروع **وفائدة الخلاف**
بين ابي قتيبي به فعند أبي يوسف على المقدي قضاء ركعتين لانه قد احتكم خرج وجهه عن الفرض وانما النقض
في النقل وعنده محمد بغيره ثلثاً لانه المؤدي بهذه التحريم وقال الامام ابو يوسف لما تربيدي الاصح انه
جابر للنقض المتكمن في الارحام فيجبر النقص في الفرض والنقص في النقل وانما وجب سجدة الشهر لانه ترك
لفظة السلام واصابة لفظ السلام واجبة حيث انه اذا اشك في صلاته فلم يدرك ثلثاً صلى ام اربعاً
فشغل فكره حتى اخرا سلام لزمه الشهر وهو انما وجب بناخلة الواجب وكان القياس ان لا يجزى عليه الشهر لان
شهره وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النقل ومن سهر في صلاة لم يجز عليه ان يسجد في صلاة اخرى
الا ان الاول انما وجب به لانه انتقل من الفرض الى النقل لكن انتقاله الى النقل بناء على التحريم
الاولي فيجعل في حق الشهر كله صلاة واحدة وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمه واحدة
وقد سجد في الشفع الاول سجدة الشهر في اخر الصلاة وان كان كل شفع من التطوع كصلاة على حق
لكن كلها في حق التحريم صلاة واحدة وهذا القياس الاحتياط بناء على مسألة اخرى وهي ان المسبوف
اذا قام الى القضاء ولم يتابع الامام في سجود الشهر هل يسجد في اخر صلاة القياس ان لا يسجد
لان الشهر وقع في صلاة الامام وهو قد انتقل عن صلاة الامام الى صلاة اخرى وفي الاحتياط
يجب ان صلاة بناء على صلاة الامام فيجعل كلها صلاة واحدة في حق سجد الشهر كذا هذا وانما
وجبه ضم ركعة اخرى اليها بصير الركعتان نفلاً اذا ركعة لا تجزي في النقل فان اقتدي به احد في هاتين
الركعتين يلزمه ان يفيض شاعراً عند محمد قال في الوجه وهو الاصح وعندهما يقض ركعتين فان افسد
المقدي لا قضاء عليه عند محمد اعتباراً بالامام وعندهما يفيض ركعتين وهو الصحيح وعليه الفتوى
مسألة اذا قعد في الرابعة قدر التشهد وقام الى الخامسة ساهياً فاقدي به ان لا يصح اقتداؤه
ولو عاد الى القعدة لانه تمام الى الخامسة فقد شرع في النقل فكان اقتداء المقترض بالمتفصل
ولو لم يقعد في الرابعة قدر التشهد وقام الى الخامسة ساهياً فاقدي به رجل ثم عاد الى القعدة

وتنقض

صح الاقتداء لأنه لم يخرج من الفرض كذا في الفتاوى **ولو صلى ركعتين تطوعاً** فمهرهما وسجد
 لله ثم أراد أن يصلي أربعين يكن ذلك في الأولى لأن السجود يبطل لو وقع في وسط الصلاة
 ومع هذا الوادي صح بقاء التجربة ويستم وعليه إعادة سجود السهو لأنه لما بنى خصلة السجود كان
 وسط صلاة فلا يعتد بها وهذا بخلاف المسافر إذا سجد لله ثم نوى الإقامة فأنه يخرج نية ويخرج
 لأنه لو لم يكن تبطل جميع الصلاة ونقص السهو في ذلك كان أولى وأما هنا فيمكنه الاثنان بكونه
 بخير منه مستقبل وليس في الجمع إلا امر ز فضيلة الدوام وفيه نقض الواجب هو سجود السهو فلا يقر
 عن نقض الواجب في من امر ز غير الواجب ومن سلم وعليه سجود السهو فدخل رجل في صلاة بطلت
 فإن سجد الإمام كان داخلها فلا وهذا عندنا وقال محمد هو داخل سجدة الإمام أو لم يسجد لأن
 عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة أصلاً لأنها وجبت جبراً للنقصان فلا بد أن يكون في
 امر الصلاة وعندها يخرج من وقتها لأنه محلل في نفسه وإنما لم يعمل لحاقه إلى ما سجد
 فإذا لم يسجد بان أنه قد خرج من الصلاة **وفائدة الخلاف** تظهر في هذا وفي نقض الطهارة بالتميم
 وتغير الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة عندها لا يتغير فرضه وسقط عنه سجود السهو لأنه لو سجد تغير
 فرضه فيكون نوي السجود لله في وسط الصلاة ومن لم يرد قطع الصلاة وعليه هو فعليه أن يسجد لأن
 لأن هذا السلام غير قاطع ونيته تغير المشرق فلعنت **مسألة إذا سهر في القراءة** تشهد في القعدة الأخرى
 حتى سلم ثم تذكر فإنه يعود إلى قراءة التشهد ومنه عادة هل ترث القعدة قال الخواص في ترثها كالتقيد
 إذا عاد إلى سجدة السلاوة وقال محمد بن الفضل لا ترثها وفي الفتاوى إذا سلم وقد سهر في قراءة السهو
 فلما فرأه بضمه ندم فلم قال أبو يوسف في صلاة لأن القعدة قد ارتفعت وقال محمد لا يعتد كذا
 في الفتاوى **مسائل الخلاف في الصلاة** رجل شك في صلاة فلم يدر أياها صلى أم أرباعاً وكان
 ذلك ولا يعرض له استأنف الصلاة الشك تساوي الأمرين لا يميزية لأحدهما على الآخر والظاهر
 تساوي الأمرين وبه تصواب أرجم والوهب تساوي الأمرين وبه منه الخطأ أرجم وقولنا قول
 ما عرض قبل في عمر وقبل في الصلاة وقال شمس الأئمة معناه أن السهو لم يكن له من عادته **وفائدة**

يجوز

الخلاف بين العبارات أنه إذا سهر في صلاة أو لقمة واستقبل ثم وقف سمين ثم سهر على قول شمس
 الأئمة يشأنه لا لأنه لم يكن من عادته وإنما حصل عليه مرة واحدة والعادة من العادة وعلى العبارتين
 الأولىين يجتهد في ذلك وإن كان الشك يعرض لكثيراً ينبغي على كلب ظنه أن كان له غالب ظن وإن لم
 يكن له غالب ظن بن على اليقين وهو لا قل ثم إذا لم يكن له غالب ظن فإنه يقعد على كل موضع يوضع
 أنه آخر صلاة كما إذا شك أنها الثلاثة أو الرابعة ولم يغلب على ظنه شيء فإنه يجعلها الرابعة في حق القعود
 يقعد ثم يقوم فيأتي بالربعة ولو كان في الوتر وشك أنها الثانية أو الثالثة فإنه يقف من بين يعني
 إذا شك في الوتر وهو في حالة القيام أنها الثانية أو الثالثة يقف لجواز أنها الثالثة ثم يقعد ثم
 يقوم ويضيف إليها أخرى ويقف منها أيضاً هو المختار فربما بين هذا وبين السهو بركعتين من الوتر
 في رمضان إذا قنت مع الإمام في الأخرين حيث لا يقف فيما يقضي إجماعاً لأن تكرار القنوت في
 موضعه غير مشروع وهنا أحداهما في موضعه والأخر في غير موضعه والسهو فهو أمران يقف مع
 الإمام فصار ذلك موضعاً له فإذا أتى كان تكراراً له في موضع ثم في فضل البناء على الأقل بسجدة
 للسهو وفي فضل البناء على غلبة الظن أن تغلب فكره مقدار ركن وجبه لله هو الأقل **ولو شك في مكان الحج**
 يؤذي ثانياً بخلاف الصلاة لأن الزيادة في المناسك لا تفد الحج وزيادة ركعة تفد الصلاة
 قال في الفتاوى صلى المغرب إذا شك أنه الأولى والثانية وهو قائم يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم
 فصلى ركعة ويقعد ثم يقوم فصلى ركعة ويقعد ولو شك بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أم أربعاً يحكم بالبحر
 بما روي الطاهر ولو شك بعد ما فرغ من التشهد قال محمد يتم صلاته فلا شيء عليه ولو شك في صلاة
 الفجر في حال قيامه أنها الأولى أو الثانية فإنه يتخير فإن وقع تخيرته على شيء عمل به ولا ينبغي على الأقل
 ويجعلها الأولى ويتم الركعة ثم يقعد لجواز أنها الثانية ثم يقوم فيأتي بأخرى ويقعد لجواز أنها الثانية ثم يسلم
 وإن شك أنها الثانية أو الثالثة عمل بالبحر فإن لم ينعح حر وكان قائماً يقعد في الحال ولا يركع
 لجواز أنها الثالثة فلو قلنا بخلافه فلا يقعد فقد ترك القعدة فنفسد صلاة ثم يقوم وبأى بأخرى

وتبعد لجواز ان القيام الذي رفضه ثمانية وقد ذكره فعليه ان يصلي اخرى حتى يتم صلاته وان وقع الشك في دونه
 الاربعينها الاولى والثانية على البخري وان لم يقع تحريمه على شي مني على الاقل فجعلها الاولى ثم بعد ذلك
 انها ثمانية والفقهاء فيها واوجبته ثم يقوم فيأتي باخرى ويقعد لجوازها رابعة ثم يقوم ويأتي باخرى ويقعد
 لا نجعلها هاء الحكم رابعة والفقهاء في الترابعة فرض **رَجُلٌ شَكَّ** في ركعة من صلاته هل هي ركعة واحدة
 الفجر ام لا فليأخر من الظهريين **نه** انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يصلي الظهر وان شك في صلاة
 هل صلاتها ام لا ان كان في الوقت فعليه ان يعيدها وان كان بعد خروج الوقت لم يلزمه اعادةها وكذا
 لو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلاة لا ينبغي عليه ان كان في الصلاة يلزمه اداؤها **ولو غلب الظن**
صلاة انه احدث او انه لم يمسح رأسه ثم يتيقن انه لم يحدث او انه قد مسح رأسه قال محمد بن
 ان كان قد ادى ركعته حال الغلب على الحدث وعدم المسح فانه يشك في الصلاة وان لم يود ركعة
 مفر على صلاته ولو سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فشدك هل قمتي ثلاثا ام اربعا وشك في ذلك
 عن وضوءه ساعة ثم استيقن فقام وضوءه فعليه ان يركعها كذا **رَجُلٌ صَلَّى بِرَأْسِهِ**
 ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدرك من اي صلاة هي فانه يعيد الفجر والوقت لا يفسد
 تفقدان بترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين اعاد الفجر والمغرب والوتر
رَجُلٌ صَلَّى الْوُتْرَ فَشَكَّ وهو قائم انه لم يصلي فانه ياخذ بالاقل احتياطا ان لم يقع تحريمه على شي
 ويعيده في كل ركعة ويقراء في كل ركعة واما القنوت فقال المتبع لم يقنت في الاولى لا يركع الثانية
 غير مشروع وعن ابي حفص مع الامام لا يقنت مرة اخرى وكذا اذا ادركه في الثالثة في الركعة
 ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضي كذا في الفتاوى **رَجُلٌ شَكَّ** في صلاة انه هل كبر الانشراح
 ام لا ان كان ذلك او لمرة استقبل الصلاة وان كان يقع له مثل ذلك كثيرا اجاز له المنع
 وكذا اذا شك انه هل احدث ام لا او هل اصابته الحاجة فقه به ام لا او هل مسح رأسه ام لا
 وكان ذلك في الصلاة ان كان ذلك او لمرة استقبل وان كان يقع له كثير الا يلزمه القضاء

غل

غل الثوب كذا في الفتاوى **رَجُلٌ صَلَّى وَحْدَهُ** واما صلى يقوم فلما سلم اخبر رجلا عدل انك صليت
 الثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلي ان يصلي اربعا لا يلتفت الى قول المخبر وان شك المصلي في
 الخبر انه صادق ام كاذب روي عن محمد بن عيسى انه بعد صلاته احتياطا وان شك في قول جليلين عدلين
 بعد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله قال محمد واما انا فاخذ بقول واحد عدل بكل حال
 ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام اربعا فان كان الامام
 على يقين لا يقبل قوله وان لم يكن على يقين اخذ بقوله فان اختلفت القوم فقال بعضهم صلى ثلاثا وقال
 بعضهم اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام ولو كان معه احد **فان اعاد الامام**
الصلاة واعاد القوم مع متقين به صح اقتداوهم لان الامام ان كان هو الصادق كان اقتدا
 المتقفل بالمتقفل وان كان هو الكاذب كان اقتدا المتقفل بالمقتض وان استيقن واحد منهم انه
 صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام وباقي القوم في شك فلا اعادة على الامام ولا على
 القوم لان قول المتقين بالنقصان قد عارضه قول المتقين بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا
 يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لان تيقنه لا يبطل يقين غيره في فقه ولا اعادة على
 الذي يقين بالتمام ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان ذكر في
 الوقت اعادوا احتياطا وان لم يعيدوا لا ينبغي عليهم الا اذا استيقن عدد لا بالنقصان
 واضربوا ذلك **مسألة في المبوق والمبوق** المبوق فيها يقضي كما المنفرد واللاحق كما انه
 خلفا لتمام وانما يكون لاحقا اذا اتدري بالامام في قول الصلاة ثم يخرج عن الايتان بالافعال
 لقد مر حديث او نزل او كان في الطائفة الاولى في صلاة الوقت او يتي قايما لا جل زحام الناس
 ولم يقدر من جهنث على الركوع والسجود فانه يقضي بغير قراءة ولا يجب عليه هو اذا سهر واما المبوق
 بركعة او ركعتين فقدت صلاته وان كان مبوقا بثلاث او اربع فالقراءة في ركعتين فرض ولو سهر فيها يقضي
 بركعة على السهو ثم المبوق فيما يقضي او لصلاة في صلاته والقنوت واضر صلاة في صق الشهد

الظهر ثلاث

بيان اذ ادرك مع الامام ركعة من المغرب ثم قام الى القضاء بعد تسليم الامام فانه يقضي ركعتين
تقرأ في كل ركعة الحمد وسورة ولو ترك القراءة في احدهما فسدت صلاته كما في قضاء اول صلاة
في حق القراءة وعليه يقضي ركعة تشهد ثم ركعة اخرى ويشهد ويسلم لانه يقضي اخر صلاته في حق التشهد
وقد ادرك مع الامام ركعة فاذا قام الى القضاء يقضي ركعتين فالاولى منهن ثانية والسنة فيها
التشهد كذا في الجندی وفي البصير صل بسن ثلاث ركعات في الظهر والعصر في اسلام الامام يقوم بفصل
ركعة بالفاتحة وسورة ثم يقعد ويشهد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى بالفاتحة وسورة ثم يقعد ويشهد ثم يقوم
فصل اخرى بالفاتحة ويشهد ويسلم وهذا عنده **وقال في البصير ركعة بالفاتحة وسورة ويقعد ويشهد**
يقوم فيصلي ركعتين بالفاتحة خاتمة ويشهد ويسلم **واما صاحب البصير** في ذلك اصلا فقال ما يقضي المصلي
اول صلاته كما عنده وعند محمد اخر صلاته الا في حق القراءة والقنوت حتى يتفصح المصلي فيها يقضي
عنده وعند محمد يتفصح حاله فوله مع الامام قال ولا يظهر الخلاف في القنوت من لو ادرك ثلثة
الوتر ففقت مع الامام لا تقنت فيما يقضي بالاجماع **وفي الجندی** اذ ادرك مع الامام ركعة من الظهر والعصر
او الفاتحة وقام الى القضاء فليعلم ان يقضي ركعة بقرائها فيها الفاتحة وسورة ويشهد لانها ثانية وهذا الخلاف
ما في البصير ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى وبقراءتها فيها الفاتحة وسورة ولا يشهد **وفي الجندی** ان ثلثة صلواتها
ان القراءة افضل وادرك منها ركعتين يقضي ركعتين وبقراءتها فيها الفاتحة وسورة ويشهد بغيرها
ولو ترك القراءة فيهما ولا احدهما فسدت صلاته لانه يقضي اول صلاته في حق القراءة عنده ولو كان
الامام ترك القراءة **في الاولين** وقضى في الاخرين قضاء عن الاولين فاذا ادرك هذا المصلي الامام
الاخرين فالقراءة فيها يقضي فرض عليه لانه يقضي اول في حق القراءة والقنوت **في اول صلاة** فرض عليه
ثم المصلي يتابع الامام في سجود التهنوت ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يسلم به مع الامام فان سلم
مع ان كان ذا كرا فسدت صلاته وان كان ساهيا لا تقصد لان سلام الساجد لا يخرج من الصلاة
وهل يلزمه التهنوت لا جل ساهيا ان سلم قبل الامام او معه لم يلزمه وان سلم بعده لم يلزمه ولو لم يتابع
في سجود التهنوت وقام الى القضاء لا يسقط عنه وسجدة في اخر صلاته ولو سلم الامام تقام المصلي

ثم تذكر

ثم تذكر الامام ان عليه سجدتين قبل ان يقعد المصلي ركعة بسجدة فعلية ان يقضي ذلك ويعود
الى متابعتها ثم اذا سلم الامام قام الى القضاء ولا يقعد بما فعل من القيام والقراءة والتكبير ولو لم
يقعد الى متابعتها الامام ومضى على قضائه فانه يجوز صلاته ويسجد التهنوت بعد فراغه استخارنا وانما لم يقعد
صلاته لان العود الى سجدة التهنوت في سجدة التهنوت فصار كانه قام بعد التشهد الامام
قبل ان يسلم ولو تذكر الامام سجدة التهنوت بعد هذا المصلي ركعة بسجدة فانه لا يصح ذلك لان
الركعة الكاملة لا تجمل الرقعة **فان عاد الى متابعتها فسدت صلاته لانه زاد ركعة كاملة** ولو تذكر
الامام ان عليه سجدة التلاوة وعاد الى قضائها ان كان المصلي لم يقعد ركعة بسجدة فعلية ان يقضي
ذلك ويعود الى متابعتها يسجد معه للتلاوة ويشهد ويسلم الامام ثم يقوم المصلي الى قضائه ولا
يقعد بما اتى به من قبل ولو لم يقعد الى متابعتها حتى يقعد ركعة بسجدة فسدت صلاته لانه لما عاد
الامام الى سجدة التلاوة فقد استقصى تشهدده وقد انفرده في موضع يجب عليه الاقتداء **ولو تذكر**
كر الامام ان عليه سجدة التلاوة بعد قعد المصلي ركعة بسجدة وعاد الامام اليها فان عاد
المصلي الى متابعتها فسدت صلاته لانه زاد ركعة كاملة وان لم يقعد ومضى عليها ففقد بيان
في رواية كتاب الصلاة تفسد صلاته لانه انفرده في موضع يجب عليه الاقتداء **وفي رواية النوادر** لا تقعد
لانه تشهد الامام انما ارفض بعد ما حكم له بالانفراد فصار كمن يقضي بقائه في مقام صلاة بعد
ما تشهد الامام قبل ان يسلم ثم نوى الامام الاقامة تحول فرضه الى الاربع فان كان هذا المقيم لم يقعد
ركعة بسجدة فعلية ان يعود الى متابعتها وان لم يقعد فسدت صلاته وان قعد هان عاد فسدت
وان لم يقعد ومنعه عليها لم تقصد كذا هنا ولو لم يقعد الامام الى سجدة التلاوة فصلاته المصلي تامة
في الاحوال كلها وعليه ان يقضي ما عليه ولو عاد الامام الى سجدة التهنوت يتابع المصلي ثم يتبين انه لم
يكن عليه سجدتين قال بعضهم لا تقصد صلاته وقال اكثرهم تقصد لانه اقتدي في موضع يجب عليه الانفراد
والفصل انه متى انفرده في موضع يجب عليه الاقتداء او اقتدا في موضع يجب عليه الانفراد فسدت
صلاته **فالاول المصلي** اذا قام الى القضاء ثم تذكر الامام سجدة تلاوة ولم يقعد الى متابعتها

وَالْمَسْبُوقُ اذا تابعه في سجود السهو ثم تبين انه لم يكن عليه **وَكذلك المسبوقان** اذا قاما بقبضان
فانقضي احدهما بالافترسدت صلاة المقتدي لان اقتدي في موضع يجب عليه الا فساد
كذا المقيم خلف المسافر اذا سلم الامام وقاما الى الانعام فانقضي احدهما بصاحب سجدة
صلاة المقتدي **ولو قام المسبوق الى القضاء** بعد رفع الامام راسه من السجدة قبل ان يشهد لا يفسد
ولكن تمام وقراء الى ان يقعد الامام فدل الشاهد فذلك غير معتبر وانما يعتبر من قيامه وقراءته بعد ذلك فان كان
مبوقا برعدة او ركعتين فوجب منه بعد قعود الامام فدل الشاهد قيام وقراءة قدر اجزائه بصلوة جازت صلاة
وان لم يوجب بعد القعود قدر الشاهد قيام وان لم يوجب الفارة موبهارة صلاة وعليه ان يقرأ في الاخيرين وان
يوجب منه قيام بعد قعود الامام فدل الشاهد صلاة **قال في الفتاوى** اذا اتى اية سجدة بعد
قعود الشاهد فانه يسجد لها ويعد الفقرة الا انها قد رقت بسجود حتى لو سجد للتلادة ولم يعد
الفترة فسدت صلاة **قال الحلواني** ومن اصحابنا من لم يافه بهذا وقال ينبغي ان لا ترقى
الفترة وبه فارق اذا تلا قبل الفترة حيث ترقى الفترة ولو تذكر سجدة التلادة فلا فساد
وسجد لها هل يلزمه سجود السهو بهذا التاخير قال عصام يلزمه ولو سجد في سجود السهو فلم يدرك سجدة
المسجدتين عمل بالتحري ولا يجب عليه سهو **وقد روي عن محمد بن الحسن ع** انه سأل الكسائي
فقال هل للسهو سهو فقال لا فقال محمد بن حماد لم فقال لان التصغير لا يصغر ولو سجد في صلاة
مرايكف سجدة ثان ولو سلم وعليه سجدة السهو فطلع الشاهد السلام قبل ان يسجد للسهو
الشمس في الصلاة العصر سقط عنه سجود السهو لانه سنة والتسن تكرم في هذه الاوقات **مسألة**
اذ قيل لكل رجل صلى الظهر ربعا ووجبت عليه القراءة في الاربع كلها بحيث لو ترك القراءة في ركعة
منها فسد صلاته كيف يكون هذا **فالجواب** ان هذا رجل سبق بركعتين فاحدث الامام واختلف
هذا المسبوق وقد اشار اليه انه لم يقرأ في الاولين فالمسبوق يلزمه ان يقرأ في الاخيرين لان
قيام مقام الامام في الاخيرين فاذا قرأ فيها لحقت قرأته هذه الاولين فحلت الاخيران عن القراءة
كان الخليفة لم يقرأ في الاخيرين فاذا قام الى قضاء سبق به يلزمه ان يقرأ فيما سبق به من الركعتين

الفتاوى

لقد روي والله اعلم **فصل في سجود التلادة** هذا من باب اضافة الشيء الى سببه التلادة
سبب لا خلاف وفي اضافة السجود الى التلادة اشارة الى انه اذا كتبها او تكلمها لا يجب عليه
سجود **الأصل في وجوبها** اي في وجوب سجدة التلادة **قوله تعالى لا تجردوا الشمس**
لا للشمس كان ناس يسجدون للشمس والقيم يزعمون القصد بذلك السجود لله تعالى لصاينين
وعبادتهم الكواكب فهو باطل ذلك وامر وان يحضوه تعالى بالعبادة لتخصيص سجدة
الا لله تعالى **واجحدوا لله الذي خلقكم** **كنتم اياتا** تعبدون فان استكبروا
عن امتثال امره في ترك السجود لغيره تعالى فالذين عند ربك من الملائكة ينجون يصلون
له بالليل والنهار وهم لا يسأمون لا يملون وموضع السجدة عند قوله لا يسأمون عند
الشافعي والبخاري والحنيفة واحمد وعند ابن عباس ومالك رضي الله عنهم تعبدون وهو ظاهر عبارة
المصنف **قال في الهداية** وقول اصحابنا للاحتياط اي انها اذا كانت عند الالية الثانية لم يجز
نحوها عند الاولى وان كانت عند الاولى جازتا غيرها الى الالية الثانية **قوله تعالى**
واجحدوا لله واعبدوا وقوله تعالى واجدوا **واقتربوا** تقرب الى محابة امرنا بالسجود
في هذه الآي والامر للوجوب فيكون سجود التلادة **وكذلك قوله تعالى الا يسجدوا**
لله الذي يخرج الغبار اي غاب في السموات والارض معناها اي معنى هذه الالية
الامر على قراءة تخفيف الادون شديدها ارا هذا الالية في قراءة التخفيف يا عبادة
واجحدوا لله خذف ذكر العباد المنادي اختصارا لان الكلام يدل عليه وهو
تخفيف قراءة الكسائي **يحي رحمة الله** وكذلك قوله تعالى واذا قيل لهم **اجدوا**
لرحمن لما امر المشركون بالسجود للرحمن قالوا وما الرحمن لا نعلم **يحي رحمة الله**
في شيء هو ومن هو لم تعرف الا رحمن اليا مة يعنون الميمنة او انهم لم ينكروا اسم الرحمن لفظة
لله او عنادا **الاسجد لما تأمرنا** خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم اي اسجد للذي تأمرنا
بالسجود له او اسجد لاجل امره بالسجود للرحمن فابعد **ولادهم** الامر بالسجود له **نقوه** ابتداء

خلقهم

سجود التلادة

او السامع اهلا للصلوة اما اذا اوقض حتى لو كان التالي للصلوة والسامع بالعكس
يجب على التالي دون السامع ولو كان التالي ليس اهلا للصلوة والسامع بالعكس
لا يجب وسواء كانا اي التالي والسامع قاصدين للتلاوة والسامع او لم يكن كالنار
والمنع عليه والمخون وسواء كانا في الصلاة او خارجا **او كان احدهما في الصلاة والا**
خارجا حتى لو كان التالي في الصلاة والسامع خارجا بجدد ولو كان التالي خارجا
والسامع في الصلاة بجدد السامع خارجا واذا تلا الامام اية سجدة سجدها وسجد لما موعده
سواء سمع منه او لا وسواء كان في الجهر والخاصة الا انه يستحب ان لا يقرأ في صلاة المخافتة
اية سجدة فان سمعها بجل خارج الصلاة ثم دخل مع الامام في تلك الركعة بعد سجود الامام لها
لها لم يجب عليه شيء وان ادرك الامام في الركعة الثانية او الثالثة لم يجب عليه ايضا
عند اي يوسف خلافا للمجد وتطير لو ادرك الامام في الركعة الثالثة من الوتر في الركوع
في رمضان يصير مدركا للقنوت حتى لا ياتي به في الركعة الاخرة **الا مقتدي فاعلم**
لا يجب عليه ولا على امامه ولا على شاركه في الصلاة من المقتدين ويجب على من كان خارجا
صلاته اي صلاة المقتدي اذا تلاها المقتدي في الصلاة خلف الامام وسمعها من
المقتدي من ليس معه في الصلاة فانه يجب على السامع السجود على الصحيح لان الحجر شئ في
بسبب الاقتداء فلا يعدوهم وهذا اذا لم يدخل معهم هذا السامع اما اذا دخل سقطت
عنه قوله لا يجب عليه ولا على امامه يعني لا في الصلاة ولا بعد الفراغ منها عندها وقال
يلزمهم بعد الفراغ وان سمعوا وهم في الصلاة سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة لم يسجدوا
في الصلاة لانها ليست بصلوة لانه سماعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلاة
فيكون ادخالها فيها منهيًا عنه وهي وجبة كاملة فلا يتأدي بالمنهي ويجب عليه
ان يسجدوها بعد الصلاة لصحة التلاوة من غير حجر فان سجدوها في الصلاة لم يخرجه
لنقصانها يعني انها نافضة لكان النهي لان ما وجب خارج الصلاة فلا سنان في
على ادائه في الصلاة فيمكن النقصان با دائها في الصلاة بوجوب بصفة الكمال
لا يتأدي بصفة النقصان ولا تفسد صلاتهم لانها من افعال الصلاة في التلاوة

تفسد وهو قول محمد وهو القياس والاول قولهما وهو احتسان وهو الاصح ولو قرأ الامام
اية السجدة التي سمعها من الاجنبي في الصلاة قبل فراغها منها بجدد في الصلاة واجزا ثم
عنهما جميعا ولو قرأ الامام اية سجدة فسمعها رجل ليس معه في الصلاة فدخل معه بعد ما
سجدها الا امام لم يكن عليه ان يسجدها لانه صار مدركا بدارك الركعة قال في النهاية
هذا اذا ادرك الامام في اية تلك الركعة اية تلاها فيها السجدة اما اذا ادرك في الركعة
الثانية لم يصير مدركا للركعة قبلها ولا ما تعلق بها من القرآن والسجدة فيلزمه ان يسجدها
خارج الصلاة **وقيل** يصير صلوته فلا يلزمه خارج الصلاة واما اذا لم يدخل معه في الصلاة
فانه يجب عليه ان يسجدها لتحقيق السبيل في الهداية وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم
يسجدها فيها لم تقض خارج الصلاة لانها صلوته ولها مزية الصلاة فلا يتأدي
بالتأقيص قال في النهاية فان قلت يستفرض هذا الكلي بقوله قبل هذا وان سمعوا وهم
في الصلاة سجدة من رجل ليس معهم في الصلاة الى ان قال ويسجدوها بعد ما فقد وجبت
هذه السجدة في الصلاة فلم يسجدوها مع هذا يسجدونها بعد **فاجواب** انه يجب تقييد هذا
الكلي بان يقال وكل سجدة صلاتية واجبة في الصلاة لم يقض خارجا بجدد بديل قليل المسئلة
بقوله لانها ليست بصلواتية ولكن صاحب الهداية ترك هذا القيد لظهوره ومعنى
قوله لانها مزية الصلاة فلا يتأدي بالتأقيص لانها وجبت بتلاوة تعلق بها سجدة الصلاة
التي تري انه لو حرك في سجدة التلاوة في الصلاة يستفرض طارئة بخلاف خارجا وكانت في الصلاة اقوى
ومن نبي سجدة فلم يسجدها حتى دخل في الصلاة فتلاها وسجد افرأه السجدة عن التلاوة وهذا هو
راوية كتاب الصلاة وفي النوادر يسجد افرأه بعد الفراغ وهذا اذا دخل في الصلاة قبل ان يتبدل المجلس
اما اذا تبدل لم يخرجه سجدة الصلاة عن التلاوة ثم على روايته كتاب الصلاة فلم يسجدها في الصلاة
حتى خرج منها سقطت عن السجدة بان جميعا وفي رواية النوادر ما وجب خارج الصلاة لا يستطون تلاوة
سجدة في غير الصلاة فجدد لها ثم دخل في الصلاة فلا يسجد لها ولو لم يخرجه السجدة الاولى ولو لم ي

اية السجدة في الصلاة فوجدناها سلم واعاد تلك الآية فعلم ان سجدة اخرى وفي نوادر الصلاة
لا تجب عليه سجدة اخرى ووقف الفقيه بالبيت بينهما فقال اذا تكلم بعد السلام بسجدة اخرى
لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم تكلم لا يجب عليه سجدة اخرى وهذا هو الصحيح ولو قرأ اية السجدة
في الركعة الاولى فسجد ثم قام فاعادها في تلك الركعة ثانيا لم يلزمه اخرى بالاجماع وان
اعادها في الركعة الثانية فعلى قول ابى يوسف الا قول وهو استحسان يلزمه اخرى وهو قول
وعلى قول ابى يوسف لا فرق هو القياس بكيفية تلك السجدة وفي الكرخي ايضا اذا تلى السجدة
في الركعة الاولى فسجدها واعادها في الركعة الثانية فلا يجوز عليه غداي يوسف وقال محمد سجدها
احتسائا قال الفتاوى هذا الاختلاف اذا كانت الصلاة بروكوع وبحود اما اذا صلى بالايدي
لا يجب في وكذا لو اعادها في الثالثة والرابعة اختلفوا في ذلك على قول محمد وفي الجندی اذا تلى
الصلاة بالايدي على الدابة فقرأ اية الركعة الاولى بسجدة فوجد ثم قرأها في الثانية فعلى قول ابى
لا يلزمه اخرى ولا اشكافي قوله واختلفوا في قول محمد قال بعضهم يلزمه سجدة ثان عند وقال بعضهم
يكفيه سجدة واحدة ولو كان التلا ليس من اهل الصلاة وكان السامع اهلا للصلاة
على السامع دون التالي ومنه كذا التالي ليس من اهل الصلاة بان كان التالي كافرا او صبيا
او مجنونا او حائضا او نفسا ولو كان على العكس بان كان التالي اهلا للصلاة والسامع لغيره
وجب على التالي دون السامع وتقدم تفريعات هذه المسئلة ومن تلى اية السجدة في الصلاة
ولم يسجد لها واراد ان يركع للصلاة فانه ينويها اي سجدة التلاوة بقلبه قبل الركوع فان لم
توجد النية عند الركوع لم يجز اعلم انه اذا قرأ اية السجدة في الصلاة فان شاء ركع
وان شاء سجد يخير ان شاء اقام ركوع الصلاة مقامها وان شاء سجد لها وقال الحسن بن علي بن فضال
رحمته الله اذا كانت السجدة في آخر السورة او قريبا من آخرها مثل الاعراف
وبنى اسرائيل والتجم والانشاق واقراء فركع حين فزع
من السورة اجزته سجدة الركعة عن سجود التلاوة

هذا هو الصحيح
في سجدة الركعة
في سجدة الركعة
في سجدة الركعة

فان فرج

فان فرج المأشورة اخبرني محمد بن ابي بكر بن محمد بن ابي عمير ان ابا عبد الله اذا تلا سورتي الانشقاق في غير صلاة
سجدة اذا تلا سورتي الانشقاق ركعوا ولم يسجدوا في الاخرى وقوله اجزته سجدة الركعة عن سجدة التلاوة
يدل على ان الركوع وما بعده من السجود يقوم مقام سجدة التلاوة فيقع التداخل في ذلك وقال بعضهم
الركوع خاصة يقوم عنها جميعا وهذا هو الصحيح ثم التروك بنوبه عنها ثم السجود فان بعض المشايخ الركوع
بنوبه عنها وقال بعضهم السجود فاما اذا خرج المأشورة اخر سجدة تجاوز محل السجدة فينتقل السجدة
المأشورة فلا يجوز الركوع وعن ابى يوسف رحمه الله اذا قرأ بعد اية السجدة مقدار ما يجزى به الصلاة
ثلاث آيات فصاعد لم يكن الركوع بها لانه هذا المقدار ثبت حكمه بنفسه فقطع ما بين التلاوة والسجود
فلا يجوز الركوع ولو نوى ركعها بعد ما رفع رأسه الركوع لا يجوز بالاشافى وعليه نصنا في الصلاة ولو لم
يقضها حتى خرج من الصلاة سقطت سجدة التلاوة عنه لانه الصلاة تامة لا تؤدى خارج الصلاة ولو سجد
سجدة صليته عن سجدة التلاوة اجزأه عنها وفي الغناوي اذا تلا اية سجدة وركع لصلاة على الفور
او كبر ابداه عن سجدة التلاوة بنوبه في السجدة او لم ينو وكذا اذا قرأ بعد ما بين السجدة او تلا ثانيا ولو نوى
لها في الركوع ففيه رواية في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز ولو كرر تلاوة سجدة واحدة
في مجلس واحد عليه سجدة واحدة فانه في مجلسه يسجد لها ثم ذهب ورجوع فقرأها سجدة ثانيا
وان لم يسجد لها في الركوع ففعله سجدة واحدة ولا صلاة ان ينوي السجدة على التلاوة ففعلها لم يخرج وهو داخل
الستسبب في الحكم وهو اليقين بالعبادة والتالي بالعقد بالزمان والمكان التلاوة عن اتحاد المجلس لكونه
جامعا للتفريقات فان اختلف المجلس عاذا الحكم وهو وجوب السجدة المأشورة الذي هو التكرار
وقال الرضائي ان القول بالتداخل في التلاوة ضعيف لانه التداخل لا يثبت في القربة والعبادة
والوجه الصحيح ان يقال سبب وجوب السجدة حرمة التلاوة والقراءة الثانية والثالثة لحض التفكير
للتأمل والتفكير والحفظ فلم يثبت السبب في الفرق بين السجدة وبين الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم اذا ذكر في المجلس مرة في انه يستحب تكرار التلاوة عليه كلما ذكر في مجلس واحد
ولا يستحب تكرار السجدة كلما تلى آية في المجلس لانه هذا هو الرسول صلى الله عليه وسلم

اية السجدة في الصلاة فوجدناها سلم واعاد تلك الآية فعلم ان سجدة اخرى وفي نوادر الصلاة
 لا تجب عليه سجدة اخرى ووفقا لفقهاء باليت بينهما فقال اذا تكلم بعد التسليم بسجدة اخرى
 لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم تكلم لا يجب عليه سجدة اخرى وهذا هو الصحيح ولو قرأ اية السجدة
 في الركعة الاولى فسجد ثم قام فاعادها في تلك الركعة ثانيا لم يلزمه اخرى بالاجماع وان
 اعادها في الركعة الثانية فعلى قول ابى يوسف الاول وهو استحسان يذهب فيه اخيه وهو قول محمد
 وعلى قول ابى يوسف الاخر وهو القياس بكيفية تلك السجدة وفي الكرخي ايضا اذا تلى السجدة
 في الركعة الاولى فسجدها واعادها في الركعة الثانية فلا سجود عليه عند ابى يوسف وقال محمد بسجدها
 استحسانا **قال الفتاوى** هذا الاختلاف اذا كانت الصلاة بركوع وسجود **اما اذا جاز بالاياء**
لا يجزى وكذا لو اعادها في الثالثة والرابعة اختلفوا في ذلك على قول محمد وفي الجندب اذا فتح
 الصلاة بالاياء على الدابة فقرأ في الركعة الاولى اية السجدة فسجد ثم قرأها في الثانية فعلى قول ابى
 لا يلزمه اخرى ولا اشكال في قوله واختلفوا في قول محمد قال بعضهم يلزمه سجدة بان عنده وقال بعضهم
 يكفيها سجدة واحدة **ولو كان القائل ليس من اهل الصلاة وكان السامع اهلا للصلاة**
على السامع دون التالي ويخفى كون التالي ليس من اهل الصلاة بان كان التالي كافرا او صبيا
 او مجنون او حائضا او نفسا ولو كان على العكس بان كان التالي اهلا للصلاة والسامع ليس باهل
 تجب على التالي دون السامع وتقدم تفريعات هذه المسئلة ومن تلي اية السجدة في الصلاة
 ولم يسجد لها واراد ان يركع للصلاة فانه ينويها اي سجدة التلاوة بقلبه قبل الركوع فان لم
 توجد النية عند الركوع لم يجز اعلم انه اذا قرأ اية السجدة في الصلاة فان شاء ركع
 وان شاء سجد يخير ان شاء اقام ركوع الصلاة مقامها وان شاء سجد لها وقال الحسن بن علي خيفة
 رحمه الله اذا كانت السجدة في آخر السورة او قريبا من آخرها مثل الاعراف
 وبني اسرائيل والنجم والانشقاق واقراء فركع حين فرغ
 من السورة اجزته سجدة الركعة عن سجود التلاوة

في سجدة التلاوة
 في سجدة الركعة
 في سجدة التلاوة
 في سجدة الركعة

فان فرج المرسلة اخبركم بحجتها ان يركع بها وعن ابن عمر انكاه اذا تلا سورتي الانشقاق في غير صلاة
 سجدة اذا تلا سورتي التلاوة ركعوا ولم يسجدوا في الكرخي وقوله اجزته سجدة الركعة عن سجدة التلاوة
 يذهب على ان الركوع وما بعده من السجود يقوم مقام سجدة التلاوة فيقع التلاوة في ذلك وقال بعضهم
 الركوع فاقته يقوم عنها جميعا وهذا قولهم ثم الركوع ينوب عنها ثم السجود فان بعض المشايخ الركوع
 ينوب عنها وقال بعضهم السجود فاما اذا خرج المصورة اخرى فقد تجاوز محل السجدة فينتقل السجدة
 الى المدة فلا يجزى الركوع وعن ابى يوسف رحمه الله اذا قرأ بعد اية السجدة مقارا تجزى به الصلاة
 ثلاث آيات فصاعدا لم يكن الركوع بها لانه هذا القدر ثبت حكمه بنفسه فطعن ما بين التلاوة والسجود
 في اجزائه الركوع ولو نوى سجدة لم يلزمه ركوع لان السجدة لا يجوز بالاياء وعليه فضا لا في الصلاة ولو لم
 يقضها حتى خرج من الصلاة سقطت سجدة التلاوة عنه لانه الصلاة تامة لا تؤدى في خارج الصلاة ولو سجد
 سجدة صليبتة عن سجدة التلاوة اجزأه عنها وفي الفتاوى اذا تلا اية سجدة وركع لصلاة على الفور
 او كبر اجزأه عن سجدة التلاوة ونوى في سجدة او لم ينو وكذا اذا قرأ بعد اية السجدة او تلا ثا ولو نوى
 لها في الركوع ففيه روايتان في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز ولو كررت تلاوة سجدة واحدة
 في مجلس واحد عليه سجدة واحدة فانه في مجلسه يسجد لها ثم ذهب وجوز فقوله يسجد لها ثانيا
 وانما يسجد لها في كل مرة فعليه سجدة واحدة والاصل ان منى السجدة على التلاوة فمما اخرج وهو قد اخل
 السجدة في الحكم وهو اليقين بالعبادات والتالي بالقبول وانما الذي اخرج عن هذا الحد المكنون
 جامعاً للتفرقات فلا اذا اختلف المجلس عاد الحكم وهو وجوب السجدة الى الاصل الذي هو التلاوة
 وقال الرضوي ان القول بالتلاوة في التلاوة ضعيف لانه الذي اخل بالنيو في القربة والعبادات
 والوجه الصحيح ان بقائه بسبب وجوب السجدة حرمة التلاوة والقراءة الثانية والثالثة محض التكرار
 لا تأمل والتفكر والتفكر في حفظ فلم يتجدد السبب في الفرق بين السجدة وبين الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا ذكر في المجلس مزارا في التلاوة نكح التلاوة عليه كما ذكر في مجلس واحد
 ولا يستحب تكرار السجدة كما ينبغي تكرار الآية في المجدل لانه هذا هو الرسول صلى الله عليه وسلم

لو تبدل مجلس السامع دون الثاني بتكرار الوجوب على السامع ما قيل لا السبب في حق السامع وكذا
 اذا تبدل مجلس السامع دون السامع على ما قيل اي تكرار الوجوب على السامع وان اختلف مجلس السامع
 بين علي التلابة الثلاثة ومجلس التلابة متبدا فيعتب في الصحة لا يتكرر الوجوب على السامع
 سبب الوجوب في حق السامع ومقام السامع في حق متحد والفتوى على هذا القول ولو قرأ آية السجدة
 على التلابة جاز عندنا وعندنا لا يجوز لا توجب فليست التلابة في قراءة السجدة على التلابة
 كما يجوز عندنا وقال الشافعي ولو قرأ على التلابة الدابة فزلة وسجد على الارض جاز ولو لم يسجد حتى ركب فله
 على الدابة جاز وعندنا لا يجوز لما تراه وجبت بالآية اذا اذاعها على الوجه الذي وجبت عليه اجزائه
 وجه قولنا لا يجوز انما تامله انتقل فخصه بالذمة وجبت عليه بغير آية فصار كالقراءة على التلابة
 ثم ركب وكذا هذا الاختلاف فيما اذا قرأها عند طلوع الشمس ولم يسجد لها حتى اذا عند الغروب وفي الفتاوى
 اذا تلاها في وقت مكره بان قرأها عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب واختلفوا في ما اذا قرأها في وقت
 يجوز وقال بعضهم لا يجوز وقيل اذا تلاها عند الطلوع وسجد عند الغروب وصح جاز وعلى العكس لا يجوز
 الكراهية عند الطلوع في الفتاوى اذا تلاها ركبا كان له ان يوجبه بها قال الطحاوي في هذا في ركبة خارج
 المصنوع اذا كان في المصنوع وهو لا يجوز عند أبي حنيفة وفي التلابة ان المجلس انما يتحقق اذا ذهب عنه بعد
 اما اذا ذهب فربما فاتحاد المجلس باق والفاصل بين القريب والبعيد اذا مشى خطوتين او ثلاثا فذكر قريب
 وان كان اكثر فذكر بعيد وان قرأ أربع عشرة سجدة وهو جميع ما في القراءة في موضع واحد لزمه اربع عشرة سجدة
 لا خلاف في الآيات وان كان المصنوع واحدا او اذ كان سجدة للتلاوة بنوعها فليجوز بقوله بلسان السجدة
 سجدة التلاوة الله اكبر كما يقول اصلي الله تعالى صلاة كذا والتكبير كذا وليس بواجب اعتبار بالسجدة
 الصلاة ولو تذكر التكبير في التلابة التي يحرم بها السجدة التلاوة اجزاء عندنا وقال الشافعي لا يمكن به قال
 في الفتاوى ويكره لسجدة التلاوة عند الخطا ولا ارتفاع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكاد
 عند الخطا وكذا عن ابي يوسف ايضا لا التكبير عند الخطا بغير الانتقال وهو ليس بمشقة
 سجدة التلاوة من ذكره الى ذكره ثم يسجد ولا يجوز سجدة التلاوة الا بما يجوز به الصلاة من البشر

من الطهارة

من الطهارة الحدث والسجس وطهارة الثوب والمكان وسد العورة واستقبال القبلة اذا تلاها على الارض ولا يجزئ
 الا بقاءها على العدة على السجود الا الرجاء ولا يتم ولها الا ان لا يجد الماء او يكون مريضا لا يجزئ فواتها
 على تكلم في السجدة او فترقة او احدث متورا او خطا ففعلها عادتها ولا وضوء عليها في الفترقة وان سجدت ابرأه
 الجانبين رجوعه ففعلها عليه وان نوى اقامتها واستحب اذا كان القوم متشبهين للصلاة ان يجهر
 بآية السجدة وينبغي له ان يسجد ويسجد القوم معه ويجهر بالتكبير عند السجود وعند الوقوف منه ولا ينبغي
 للقوم ان يرفعوا رؤسهم فيرفعون التلابة ولو لم يسجد التلابة بسقط عن التلابة وعلمهم ان يسجدوا ولا
 يسجدوا ولا يقوم لها اذا كان قاعا اقاله في الفتاوى التكبير في السجدة اذا اراد ان يسجد لقوم ثم يسجد واذا رفع
 رأسه من السجود يقوم ثم يقعد انتهى وهذا قول البعض والصحيح انه لا يقوم ولا ينبغي للامام ان يقرأ آية
 السجدة في صلاة المخافتة فاذا فعل سجدة وسجد القوم معه على طريق المتابعة وان تكلموا وكذا ينبغي
 ايضا ان لا يقرأ في صلاة الجمعة والعيد اذا كان القوم بكامل لا يسمعون القراءة عليهم لانه يودع
 في الصلاة فان قرأ ما سجد وسجد وامعه للمتابعة من سمع منهم ومن لم يسمع ولو تلا السجدة على المنبر
 يوم الجمعة فانه يسجد ويسجد من سمعها كذا رواه محمد بن ابي حنيفة لانه صلى الله عليه وسلم تلا سجدة
 على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد الناس معه ولانه لو تلا في الصلاة سجدة واكثر احوال الخطبة ان يكون
 كما الصلاة واذا وجبت السجدة في الاوقات التي يجوز فيها الصلاة فليس لها في الاوقات المكرهة
 كالحكمة لانه السجود في هذه الاحوال ناقص وقد وجب عليه كماله فلا يجوز ان يركبها واذا
 في الصلاة يتوهم بان يفتنه قبل الركوع وقد تقدم ذكره وانما ذكره ثم يسجد لقوله ولا يركبها
 فاذا سجد يقول في سجدة للرحمة وامنن في غفيرة بارحمن فان لم يعلم ذلك يقول
 سبحان ربّي الاعلى ثلاثا قال اصحابنا والمختار ان يقول في سجده للتلاوة سبحان
 ربّي الاعلى ثلاثا وبعض المتأخرين السجدة فيها سبحان ربنا ان كان وعده ربنا لمعقول الا وان
 لم يذكر فيها شيئا اجزاه ثم يرفع رأسه من السجدة ويكبره لا تشبهه عليه ولا سلام لان هذا التخليد
 وهو يسجد سبق التحريم وهي منعقة لانه لا حرام لها فان قلت كيف يكون التحريم منعقة وقد ذكر

في سجدة التلاوة

هذا اذا اراد ان يسجد للتلاوة وكبره والتكبير للتحريك كما في الشروع في الصلاة قلت هذا التكبير
من ثمانية هذه السجدة بسجدة الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة انما هو للانتقال الى
تحت هذا الانتقال من التلاوة الى السجود والله اعلم فصل في صلاة المسافر وهو من بلاد
الشيء المستوطنة واذا كان في فاعله ووجهه المأبى بينه وبين سجود التلاوة انما
سبب السجود والسفر بسبب لغز الصلاة وانما قد تم سجود التلاوة عليه لان سبب السجود
التلاوة وهي عبادة وسبب قصر الصلاة السفر ليس عبادة بل هو مباح والعبادة
على المباح الاصل فيها في صلاة المسافر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
خرج ان تقصروا في ان تقصروا من التلاوة وانما عدد ركعات الصلوة فتصلوا الرباعية ركعتين
الاية يقتضي ان القصر رخصة في السفر والكمال عزيمة كما قال الشافعي رحمة الله لان الاجزاء تسد
في موضع التخفيف والرخصة لا في موضع العزيمة وقلنا القصر عزيمة رخصة ولا يجوز الكمال لقول
رضي الله عنه صلوات الله وسلامه عليه انما نبيكم صلى الله عليه وسلم قال لا تكملوا الصلوة
الاية فكأنهم القصر الايام فكانوا مظنة لان بحسب ما اهتم ان عليهم نقصان في السفر في غير
لتطبيق انفسهم بالقصر يطعنوا اليه ضيقهم في الارض اى حرجهم الى السفر وروى عن
رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية فقال يا رسول الله
قال يا رسول الله ما بالنا نقص وقد امتنا ولا يجان شئ وقد قال الله تعالى فليس عليكم جناح
من الصلاة ان خفتم فقال صلى الله عليه وسلم صدقت قصدة في الله بها عليكم فاقبلوا
حدثني محمد بن ابراهيم بن القتيبي قال سئل عن قوله عليه السلام ان الله تعالى فرض عليكم الصلاة
على ان يتيكم الله المغانم او يبعث اليكم من وراءكم فريضة متفق عليه وروى عن علي رضي الله عنه انه
فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخضر اربعاً وصلاة السفر ركعتين متفق
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا خرج من المدينة لم يزد على ركعتين حتى يرجع
عليه ابفا ولا يصل في ايامه الا فطار في شهر رمضان قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه

فمن كان شاهداً اي حاضرهما غير مسافر في الشهر فليصمه ولا يفطر ومن كان مسافراً او غيباً فليفطر
من ايام اخرى فانما فطره فعدة وقوله فعدة مبطنة والخبر بخلافه في اي فطرية عدة ايام صوم عدة والصوم
خير له من الاطفار في فطر الصوم الكلام عليه ان شاء الله تعالى اعلم بان ائمة السلف
الذين يوجبون قصر الصلاة ويبيحون اطوار القوم ويتفقون به الاحكام الواجبة عليه مثل من دار
بعدة المسافر الى ثلاثة ايام وسقوط الجمعة والعيد والمنى والاحنية وسقوط تكبير التشريق على قول
الذين يوجبون خيفة رحمة الله وحرمة من وجع المرأة بغير محرم ثلاثة ايام فصاعداً اي يقصد الايام
موضعا بينه وبين مسيره ثلاثة ايام فصاعداً انما شرط القصد ولم يشر الى مسير
لان لو كان جميع الدنيا ولم يقصد مكانا بعينه بينه وبين مسيره ثلاثة ايام لا يصح مسافرا
وكذا القصد نفسه من غير مسير لا عبرة به وانما الاعتبار باحتمالهما فلا يعتبر القصد المجرد
عن المسير ولا بالمسير المجرد عن القصد بل بالمعبر فيهما تغيير الاحكام اجتمعا فان قلنا
انما لا اقامة ضد السفر وهي نشأته بحدوث النية من غير اقامة فلم لا يثبت السفر بمجرد النية كقوله
قلنا لان في السفر الحاجة الى الفعل لا يكفي مجرد النية فانه عمل من ركوب او مشي لا من
في العمل لا يكون عاملا كالقيام اذا نوى الا فطار ما لم يفطر وفي اقامة الحاجة المارة للفطر
فالتوكة يكفي مجرد النية وتغير من كان له عبد للخدمة فلو كان يكون للتجارة لم يكن للخدمة حتى
تغير فان كان للتجارة فنوى ان يكون للخدمة خرج من التجارة بالنية دون الالتفات الى دور
فانما لان القدر للاستراحة فلا يعتبر ومعنى ثلاثة ايام اقصا ايام الستة وذكر اذا حلت الشمس
بلدة وهو بشرط سير كل يوم الى اللبث اختلفوا فيه والفقهاء ان لا يشترط حتى لو كان في اليوم
الاول ومشى الى الزوال وبقي امر حلة ونزله للاستراحة وبان فيها ثم بكر في اليوم الثاني فذكر
على الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فانه يصير ما فركنا في الفناء ويكفي في المحيط لان
من مسافر لا بد له من الزوال لاستراحة نفسه ودأبته فلا يشترط ان يسافر من الجبل الى الجبل
فلا بد من لا يطبق ذلك وكذلك الدابة فاطقت مدة الاستراحة بمدة السفر لا بجل الضرورة

فمن كان

وعند أبي يوسف رحمه الله اقل مدة السجود ما كان اكثر اليوم الثالث وعشر الى حنيفة رحمه الله التمس
بالحمل الى ثلاثين حلق وهو قريب من الاقل اي التقريب ثلاث مراحل قريب من التقدير
ثلاثة ايام لانه المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في ايام الصيف كذا في النهاية
قال في النهاية ولا يعتبر بالفراشي هو السجود احذر بذلك عن قوله بعض المشايخ فانهم
قدروا المدة بالفراشي قال بعضهم احد وعشرون فرسخا وقال بعضهم خمس عشر فرسخا وقال
بعضهم ثمانية فرسخ قال في النهاية والقوي على ثمانية عشر فرسخا لانها اوسط الاعداد وقيل
بعضهم ثمانية واربعين ميلا والفرسخ ثلثة اميال والبريد اربعة فراسخ سيرة البريد
الاقدام يعني بالابر القائلة دون البريد قال في القدر ريت ولا يعتبر في ذكر السيرة في الماء
اي لا يعتبر السير في البر في الماء ولا السير في البحر بالبر في البر وانما يعتبر في كل موضع
منها بما يليق بحاله حتى اذا كان موضع له طريقا فاجد في الماء وهي تقطع في ثلثة ايام اذا
الرياح مسكونة والثاني في البر وهي تقطع في يوم او يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء فليقص
وفي البر لا يقصر ولو كان اذا سافر في البر وصد في ثلثة ايام واذا سافر في البحر وصد في يومين
قصر في البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البحر ثلثة ايام وان يكون الركبة مستوية كما في الجبل يعتبر في
ثلثة ايام ايضا وان كان في السهل تقطع في اقل من ذلك معلية قال ابو حنيفة رحمه الله في قصر
احد مما تقطع في ثلثة ايام والاخر في يومين فاخترنا لا بقدر قصر وان اخذنا الاقرب لا يفرق
ولو ان المسافة اذا كانت ثلثة ايام بالسير المتعارف وعليها على البريد سيرة اربع ايام
جرىا حنيفة فوصل في يومين قصر والقصر وله اي للمسا في عزيمة ففرض المسافر عندنا
صلاة مفروضة رباعية ركعتان لا يجوز الزيادة عليها واذا زاد صار عما صلي عندنا خلافا
للسا في قيدنا بالرباعية احذر من الفجر والمغرب فانه لا قصر فيها وقيدنا بالفرض اخذنا
السنة فانها لا يقصر وعند الساجي الغزمية اربع فوفض المسافر الاربع والقصر رخصة اعتنا
بالصوم اجنب بقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تنقصوا من الصلاة فانه على ان احد الغزمية ان

والفجر

في السفر

قصر

والقصر رخصة لا لفظ لا جناح فيه كذا لا لوجوبه كما في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء
واذا كانا معا كما كان المسافر بالخير وبقوله صلى الله عليه وسلم صدقة بصدق الله تعالى قبلوا صدقة
فقد علق القصر بالقبول وسماه صدقة والمتصدق عليه يتخير في قبول الصدقة ولا يلزم القبول حتما
ولنا انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في غزواته الا ركعتين حتى رجع الى المدينة وكذلك لم يكن يصلي
في حجة اركعتين يرجو الى المدينة وقال ابن عمر صلاة المسافر ركعتان نزلت من السماء فان شئتم فزدوها
وهذا نهدي وقال الشعبي من اتم في السفر فقد خالف السنة واتساء والجواب عن الآية ان المراد القصر
في الاصل من تركه القيام الى القعود او ترك الركوع والسجود الى الجأء والخوف بالعدو بدليل ان
علقه بالخوف وقصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجراء وانما هو متعلق بالسفر وعندنا قصر الاصل
عند الخوف مباح لا واجب وانما تعلقه بحديث الصدقة فهو دليلنا لانه امر بالقبول ولا يلزم الوجوب
لان هذه صدقة بالواجب في الزمة فليس في حكم الصدقة بالماء فيكون اسقاطا محض لا بد له
كالصدقة بالقصاص والعاقبة فانه اسقاط لا يرد فكذا هذا اذا الجواب عن اعتبارها بالقصم
فنقول ان تركه الشيء بلا بدل يده على النقلية والصوم فيه كبد له وهو القضا فلا يلزم اعتبارها بالقصم
كذا في النهاية وان صلى اربعا ينظر ان يقعد على رأس الركعة مقدار الشهد اجزائه ركعتان وعن فقه
وكانت الاخرى ان له نافلتا اعتبرا بالفجر ويصير مسبا بئس خير السلام وهذا اهرم بركعتين
اما اذا نوى اربعا فانه يبنى على الخلاف فيمن اهرم بالنظر ركعتان وفيه يجوز القعدة عند
ان يوسن فيكون الفرض اربعا والركعتان نافلتا اذا قعد على رأس الاربع وعند من نفسه ولا يكون
فرضا ولا نفلا لانه جوب بين الفرض والتفرد وقال بعضهم ينقلب كلهما نفلا وان لم يقعد في الثانية مقدار
الشهد بطل فرضه وتحوط صلاة نفلا وعليه ان يصير القعدة لا اختلاف في النافلة بها فبها كما اذا كانا
كما في صلاة الفجر وقال الشافعي صلاة نامة ويكون الاربع فرضا وهذا بناء على ما تقدم من ان القصر
عندنا عزيمة وعند حنيفة وفي النهاية لو انه لم يترك القعدة هنا وقام الى الثانية فنوى الاقامة
واتمها اربعا يجوز صلاة نامة ايضا وفي الجندی لو ان مسافرا صلى المكتوبة ركعتين

وقا فيهما وشهد ثم نوى الإقامة قبل ان يسلم او نوى الإقامة بعد ما قام الى الثالثة قبل ان يسلم
 فانه يتحول فرضه الى اربع الا انه يعيد القيام والركوع ولا يعتد له بذلك لانه الى الثالثة نية التطوع
 وهو لا ينوب مناهة الغرض وفي القراءة هو بالخيار ان شاء فرائضه وان شاء سكت ولو قعد الثالثة
 بسببه ثم نوى الإقامة فانه لا يتحول فرضه الى اربع وكنته يضيف اليها اربع حتى يكون الركعتان
 له تطوعا ولو افسد تلك الثالثة ففرضاته ولا يجب عليه قضاء الشفوي الثاني وهذا قوله علماءنا
 الثلاثة وهذا اذا قام الى الثالثة على طهر ان لم يقم اما اذا قام فانه يجب عليه القضاء وعند
 زفر عليه الشفاء في الوجهين ولو انه لم يشهد حتى قام الى الثالثة ثم نوى الإقامة فانه يجوز التحول
 فرضه الى اربع اجماعا ثم ينظر ان لم يقم صلوة عاد الى الشهد وان اقام لم يعد وهو في القراءة في الركعتين
 الاخرتين بالخيار ولو قام الى الثالثة ونوى الإقامة بعد ما قعد بسببه ثم يقم ففرضه اجماعا
 لانما قعد بسببه نأكد الفساد وصارت ركعة كاملة وهي لا تحتمل الرقص ويضاف اليها اربع
 فيكون اربعا تطوعا على قولها واما على قول من لا يفسد الفرضية ارتفعت التحريم فلا تنقلب الى
 التطوع ولو افسدت الظهر وشك القراءة في ركعتين وتعد ثم نوى الإقامة قبل ان يسلم او قام الى
 الثالثة ثم نوى الإقامة قبل ان يقعد بسببه فانه يتحول فرضه الى اربع عندهما ويتواءم الى
 حذير قضاء عن الا ولينزل وعند محمد رحمه الله لما شك في القراءة في ركعة منها او في ركعتين فقد
 ولو قعد الثالثة بسببه ثم نوى الإقامة فقد صلاته بالانفاق ولا تعود الى الجواز لانه خلط
 المكتوبة بالتطوع قبل اكمال الفريضة الى الثالثة ركعة حتى يكون له ركعتان تطوعا على قولها وعند
 محمد ما فسدت الفريضة فقد ارتفعت التحريم كذا في الجندك ولا يصح مسافرا بالنية حتى يفرق
 بيوت مصر فاذا فرق بيوت مصر صلى ركعتين لانه الإقامة تتعلق بدخولها فيتعلق السفر
 بالخروج عنها وفيه الاثر كذا في الهداية يعني بالاثار ما روي عن علي رضي الله عنه فخرج من البصرة
 يريد السفر فخان وقت العصر فامرها ثم نظر الى حصي امامه فقال لو كنا جاوزنا هذا الحقل لمصرنا لكان
 بغير من قصد قوله صحفنا في بيوت مصر يعني من الجانب الذي خرج منه لا جواز في البلد حتى لو كان

قد علف

قد علف الا بنية السفر في الطريق الذي خرج من قصر الصلاة وان كان جازا في ابيته من جانب آخر من مصر
 وقال الامام القسري لا يشبه ان يكون في الانفصال من مصر قدر غلوة فيمضد تقصر والظاهر الاول
 ان يكون ثم قريب متصلة برجل مصر فيمضد يعتبر مجاوزتها كذا في النهاية ربي المدينة اما قوله
 ويصير مقيما باربعه اشياء وانما الا قال فينية الإقامة خمسة عشر يوما في موضع يصلح للإقامة
 خمسة عشر يوما في موضع يصلح للإقامة فلا يثبت السكنى حتى ينوي الإقامة في بلد او قرية يصلح للإقامة
 خمسة عشر يوما فضاء عد فيلزم الاتمام وان نوى الإقامة قبل ان يسلم وقال الثاني في اذا نوى الإقامة
 اربعة ايام صار مقيما لا يباح له القصر وفي قوله له اذا قام اكثر من اربعة ايام صار مقيما وان ينو
 الإقامة وفي الهداية هي مقدرة بمدة النظر لانها قد تارة موجبتا في اية مدة الإقامة توصب
 الاتمام ومدة النظر توصب على المرأة الصوم والصلاة والنفقة البتة انما هو في حق من هو
 اهل بنفسه اما في حق من هو يتبعه كالعبد والزوجة فثبت في بعد هذه المسئلة وفيه بقوله في موضع
 بطلان الإقامة يشترط ان لا يعتد بنية الإقامة في المغارة وهو الظاهر من الرواية كذا في الهداية افترق
 بذلك عما روي عن ابو يوسف ان الدعاء اذا نزل لموضع كشيء الكلاء والماء ونو الإقامة خمسة عشر يوما والماء
 والكلاء يكتفيهم لتلك المدة صار واقعيين ولكن ظاهر الرواية ان الإقامة لا تصح الا في مواضع الإقامة
 ومواضعها القديان والبيوت المستحقة من الحج والمدر والخشب للقيام والاحتشيش والوبر قال صاحب النهاية
 قلت هذا الذي ذكره من الاستدلال بموضع الإقامة من البلد والقرية انما كان فيما اذا سار ثلاثة ايام
 بين السفر اما قبل ذلك فيصح بنية الإقامة في المغارة ايضا لانه السفر قائم كانه في القرية فصح للسفر
 قبل ان يسلم لا ابتداء إقامة واذا سار ثلثا ثم نوى الإقامة في موضع الإقامة فيصح لان هذا
 ابتداء الجاه فلا يصح في غير هذه وقد ذكر في فتاوى قاضي خان ما وافق هذا فقال الم في اذا جاوز
 عمر ان مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فزم على الرجوع الى الوطن لا جاز في غير
 مقيما بحجته والفرم لانه رخص سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة ايام فيعود مقيما فيتم صلاته
 وفي شرح القدر والابن ان في خوف ولا يثبت الحكم السفر الى اماكن نوى الإقامة خمسة عشر يوما قال

في موضع يصلح للإقامة
 خمسة عشر يوما

وهذا اذا صلى له حكم السفر فانه لا يذوقه عنه الا بنية ختم عشر يوما او يدخل وطنه فاما اذا لم يطر له
حكم السفر عاد الى الاصل الذي كان عليه فعلى هذا اذا خرج من مصره سافرا فلما حصل في بعض الطريق
بعد ان ان يعود الى مصره لما جئت قبل اثنى عشر ليلة ايام فان صلى صلاة مقيم في انصرافه لا يربط بان
صار را فضالفة فبقى على اقامته وفي حواشي الهامية اذا نوى ان يقيم خمسة عشر يوما فبعد ان يسير
ثلاثة ايام فانه يصير مقيما وان كان في معازلة والثاني من الايام ثلثا الشهر المسافر فيها الاقامة ^{المسافر}
التبعية كالعبد مولاة والمرأة مع الزوج وكذلك كل من كان يتبع انسانا ^{يقيم}
تلتزم من امام او امير جيش او غيره ويصير مسافرا في اقامة المتبوع اذا كان هو المتبوع فالعبد مقيم
بافاقته مولاة ومسافر بسفره وكذلك الزوجية وكذلك من كان يتبع انسانا من امير جيش او غيره
لانا اقامته هؤلاء لا يتفق على اخيارهم والمراد من الجيش هو الامير اذا كانت اقامته في نفسه اما اذا كانت
من انفسهم فالعبد لا يلتزم والعبد بين المولى في السفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الآخر قال
في الفتاوى لا يصير العبد مقيما الا في اقامته احدهما ان اوجبت اقامته لكفرسا فرة الاخر تنفص
فيبقى على ما كان وقال بعضهم يصير مقيما لانه وفيه التفاد بين الاقامة والسفر فيتم في الاقامة
اختيارا لا بالعبادة وقال بعضهم ان كان بينهما امر باية في التزم فان العبد يصلي صلاة المقيم اذا
خدم الذي نوى الاقامة واذا خدمه الآخر قصر واذا نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبد بذلك
حتى صلى اياما صلاة مسافر ثم اخبره بذلك كان عليه اعادة تلك الصلاة وكذا المرأة اذا خبرها
زوجها بنية الاقامة يلزمها الاعادة وعن ابو يوسف ومحمد اذا اتم العبد مولاة في السفر ونوى المولى
الاقامة صححت بنية حتى لو سلم العبد على ركعتين كان عليه اعادة تلك القبلة وكذا لو كان العبد مولا
في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة متغيبا في حضار ربها وروى هشام عن محمد اذا
لا يجب على العبد اعادة تلك الصلاة اذا لم يعلم بنية اقامة المولى واذا اتم العبد مولاة ومعهما جماعة
من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى الاقامة صححت بنية في حقه وفي حق عبده ولا تطرح
القوم عند محمد فيصلي العبد الركعتين ويقدم واحدا يستقيم به ثم يقوم المولى والعبد فيتم كل واحد

صلاته

صلاته اربعين يوما اذا لم يعلم العبد ان المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بانواع العبد في اربعين
اصابع ولو كان الرجل طلق زوجته في السفر ان كانت رجعية فحكمه حكم الزوجة والعبد لثنية وان كانت
باشنة فالعبد لا يلتزم الا على اذ كان له قايده في السفر فالمعتمد بنية الا على وهذا اذا كان الفائد اجيرا
اما اذا كان متبعيا بقياده يصير بنية الفائد وان الا على الثالث من الاشياء التي يصير بها المولى
مقيما ^{بالدخول} في مصره اذا كان له فيه وطن اصلي او اهلي اذا دخل المسافر
مصره اتم الصلاة وان لم ينو المقام فيه الا ان ينوي ان يبقى عليه وسلم واصحابه كانوا يسافرون
ويعودون الى اوطانهم يقيمون من غير عمد وسواء دخله بنية الاجتياز او لفناء وجبة
وفي شرح ابن الخروف اذا فتحت الصلاة في سفرة فاختارت به ودخلت به مصره فانه يتم
الصلاة ومن كان له وطن فانتقل عنه ولو دخل غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول يتم
الصلاة يعني اذا استوطن وطن او طليا لا في الاوطان ثلاثة وطن اهلي ووطن اقامته
وذلك في الاصل ما كان مشاؤه وناله به لا يبطل الا بمنته فان استمر اهلا واهله الاول
ياقوت به كل واحد منهم ولو اهلين ووطن الاقامة ما نوى ان يقيم فيه خمسة عشر يوما فصلا عبد ابطل
باهلي وبشله وباشاء سفر ثلاثة ايام ولا يبطل بالزوج الا بنية السفر وبسعى ووطن السفر والوطن
المستعار ووطن السكنى ما نوى ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر يوما وهو اضعف الاوطان يبطل
بالكل وهكذا في شرط ووطن الاقامة تقدم سفر عليه فيه روايتا من احدهما لا يكون الا بعد السفر
ثلاثة ايام والثانية يكون وطنا وان لم يتقدم سفر ولم يكن بينه وبين اهله ثلاثة ايام قال
في الهداية ما كان له وطن فانتقل عنه ولو دخل غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول قصر لا يتم
وطنه الا نوى ان ينوي ان يبقى عليه وسلم بعد الهجرة عند نفسه بركة من المسافر اي قال بنية
من الصلاة انما هو اياها لم تكن فانما يقوم سفر وهذا الاصل الاصل الا اهلي يبطل بمشله دون
ووطن الاقامة يبطل بمشله وبالسفر وبالا هلي ومن حكمه ان الاقامة ان ينتقص بالا هلي لانه
فوقه ووطن الاقامة لانه بمشله وباشاء السفر لانه عند ولا ينتقص بوطن السكنى لانه دونه والراي

مسافر كان مقيما في وطنه
وكان مقيما في وطنه
وكان مقيما في وطنه

من الاشياء التي تصدق بها المسافر مطلقا بالقرن على العوض المصروفه اذا لم يكن بينه وبين مصروفه
السفر يعني المسافر اذا جاوز دياره مصروفه فكلما حضر في بعض الطريق عزم على الرجوع الى مصروفه
لحاجة قبل ان يسير ثلاثة ايام فانه يصير مقيما بمجرد العزم ويعتبر صلاة مقيم في السفر لانه
بالنظر الى لانه بانصراف صار رافضا لسفره قبل الحكمه حيث لم يسير ثلاثة ايام فيعتبر مقيما
وان كان في مفازة وقد تقدم الكلام عليه وتغير صلاة الى صلاة المسافر اربعة ثلثه
اشياء الاول باقائه بالقيم في الوقت اي اذا دخل الى وقت صلاة المقيم مع بقاء الوقت
انتم الصلاة اربعة اركان اولها وآخرها لا تسلم متابعه الامام بالاقراء ولا تسلم
تغير فرضه الى اربع للبيعة كما يتغير بغير الإقامة لا نضاه المغير وهو الاقراء بالسبب وهو الوقت
ثم انه لو انفسد صلاته بعد ركعتين لانه صار اربعة اركان فانه يعود الى
الاول وهذا بخلاف ما لو اقدم في بيته التسليم فانه يلزم قضاء اربع ركعات فلهذا بالركعة
يكون ملزما صلاة الامام وصلاة الامام اربع ولما بالشرع وما قصد التوام شيئا فان قصد
استطاع الفرض عن ذمته وتغير الفرض حكمي للمتابعة فاذا تقدمت المتابعة صار كانه لم يشرك في صلاته
اصلا فانه قبل شك على هذا اما اذا تقدم المقيم بالمسافر ثم احدث الامام المسافر فاستخلف المقيم
فانه لا يتغير فرضه الى اربع موانع الامام الاول ما بمنزلة المفتد بالخليفة المقيم قبل
لما كان المقيم خليفة للمسافر كان المسافر هو الامام فياخذ لطيفة صف الامام حتى انه يجب
على الخليفة ان ياتي بما كان على الامام الاول حتى لو ترك العقدة الاولى لنفسه صلاة الظهر
من المسافر والخطيب وكذا بعد التشهد يجب على المقيم ان ياتواصلوا منهم منفردين
من غير اقتداء بهذا لطيفة كما كان حالهم مع الامام الاول حتى لو اقتدوا به فيما يقضونه فسد
صلاتهم لانه لا اقتداء في موضع تحقق الا نورا دكا لا نورا في موضع يتحقق فيه الاقتداء كذا في النهاية وقوله
في الوقت اي مقدار ما يسع التحريم وكذا اذا اقتدى مسافرا في وقت السفر فيؤى الامام الاقامة لزمه وانما
تبع الامام ثم اذا اقتدى المسافر بالمقيم ولم يجلس الامام قدر التشهد الركعتين خامسا او سائرا

في السفر اذا جاوز دياره

المسافر فقد قيدت صلاة المسافر وقيد لا تعد كذا في الوجيز قال في الجندري لو ان المسافر
اتم ما فرضه ومقيم فكلما صلى ركعتين وتشهد فاعتد انما يتكلم واحدا من المسافر خلفه
او قام فذهب ثم نوى الامام الاقامة ثم تكلموا فانه يتجوه فذمه وفرض المسافر يسره معه الذي
لم يتكلم الى الا ربع وصلاة من تكلم ثلثة ركعات تكلم في موضع لو تكلم فيه لم تعد صلاته فكذا صلاة
من تكلم خلفه وهذا اذا تكلم قبل ان ينوي الامام الاقامة اما اذا تكلم بعد ذكر فسد صلاته ويجب
عليه صلاة المسافر ركعتين ولو اتم المقيم اذا قام الى الفضا ثم نوى الامام الاقامة انما يقتد
هذا الركعة بسجدة رخص ذكر وثنا بامامه وانما لم يرفض ذكر وسجدة فسد صلاته وانما قيد الركعة
بسجدة ثم نوى الامام الاقامة اتم صلاته ولا يتاوى الامام حتى انه لو رخص ذكر وثنا بامامه
صلاته وقيد المصنف بالوقت اخيرا انما اذا دخل مع الامام في ثلثة ركعات لم تجز صلاته خلفه بغير فاشية في حق
الامام والمأموم وهي رابعة اقلها اذا كانت ثلثة او ثلثة او كانت فاشية في حق الامام مؤداة في
الأمم كما اذا كان المأموم يركع قول اخر خشيعة في الظهر والامام يركع قولها وقول الثالث فوفاته
بحول الخوف معه في الظهر بعد الشرب قبل الغسل وهذا اذا دخل معه في الصلاة بعد خروج الوقت وهم في الصلاة
لم تعد لانه الاقامة لزمه بالشرع مع الامام في الوقت فالذي ينبغي من المقيم وانما يجب اقتداء المسافر
بالمقيم في الفاشية لان فرضه لا يتغير بعد الوقت لا نضاه السبب كما لا يتغير بغيره في اقتداء المفتد
بالمفتد في حق العقدة او الفؤاة فاق الفؤاة في ركعتين قبل علي الامام فرض على المفتد وفيه اقتداء المفتد بالمفتد
في حق التحريم ايضا لان تحريمه الامام اشتمل على الفرض والتفرد في حق العقدة الاولى والقرأة لانه الفؤاة لا
لا يتغير عليه في الاولين وتحريمه المفتد اشتمل على الفرض لا غير كذا في الخواشي واما المسافر اذا صلى
بالمقيم صلاتهم ركعتين وسلم ثم اتم المقيم صلاته لا نفسه وحدها ولا يتروك فيها نقضون لانهم لا
على الاصح وقال بعضهم يتركون فيما يتقون لانهم منفردون فيه ولم يزلوا معهم بحول السهو اذا سهوا فيه وفي الفتاوى
لا يلزمهم السهو فيما يتقون ويستحب له اذا سلم ان يقول انما وصلاتكم فانما قومتم فرائضكم في صلاة الله
عليه ولم يفرمكمته وهو مسافر فصلت بهم صلاة مسافر ثم قال انما ياله ملكة فانما قومتم بركعتين الا في صلاة

وأيضا إذا جمعت شرائطها وهي أي شرائطها استثنى ذكر خمسة أي خمس شرائط ذكرها في الروايات
وهي المصير للجامع وسبب في الكلام على تقدير المصير للجامع والخلاف فيه والسلطان أو من أمره السلطان هذا هو
الشرط الثاني فلا يجوز إقامتها إلا بالسلطان أو من أمر السلطان لأنها تقام بحكم عظيم وقد تقرر المنع
في التقديم والتقديم وقد يقع في ذلك فلا بد منه لأنه لا بد من التسليم في التسليم بينهم المراد من السلطان
للخليفة الذي فوقه وإليه قوله أو من أمره السلطان يعني الإمام أو القاضي وسواء كان السلطان حرا أو عبدا
أو امرأة بخلاف الصبي وهذا إذا أمكن الاستيذان السلطان أما إذا لم يمكن الاستيذان بآفة كان محلا أو
واجب الناس على من يجازيهم جاز وإنا أجمعوا على من يجازيهم لم يكن من غير هذه الأعداد لم يكن كذا في العيون
ولومات الخليفة وله ولاية وأمره وكلاهما في الشياء من أمور المسلمين فيهم على ولايتهم ما لم يعرفوا موته
كذا في الجند والجماعة هذا هو الشرط الثالث من شرائط الجمعة وهو الجماعة لا أن يجمع جماعة منها وهي
أيضا شرط جواز الخطبة حتى لو خطب وحده ثم جاء الناس فصلي بهم لم يكن ولو خطب بحضرة الشراء
والقيام ولم يكن من جماعة من الرجال لا يعتد بتكرار الخطبة ثم الجماعة شرط ألا يفقد المبدأ أي
عندهما وعند ابن حنيفة شرط ألا يفقد الموكد وذكر بالكوفة وعند زفر شرط الدوام في الجمعة
لخلاف فيما إذا تفرقت بعد الشروع قبل التعميد بالسجدة فعندهما يتم الجمعة وعند ابن حنيفة
يستقبل الظاهر ولو تفرقوا بعد السجدة أتموها بجمعة خلافا لفرق ولا خلاف بينهم أن الجماعة ثلاثة وأما خلاف ذلك
الجمعة منهم فعند ابن حنيفة ونحوه سوى الإمام وعند أبي يوسف بالإمام ولو كتب الإمام لصلاة الجمعة ونفا قد
القوم ولم يكبروا حتى فرغ الإمام من الشراء وأخذ في القراءة مقدار آية قصير ثم كبروا فاستلجمت الجماعة للإمام
والقوم جميعا أما لو كبروا قبل أن يأخذ في القراءة يجوز للجمعة وفي الفتاوى إذا كبر الإمام للجمعة والقوم
حضورهم بشرط واحد ثم تزعوا قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركعة صححت الجمعة وكذا في مستقبلها وهذا
قولهم وعند ابن حنيفة إن تزعوا قبل أن يقرأ الإمام آية قصيرة جاز وألا يستقبلها وقال
ابن أبي عمير إن تزعوا قبل أن يقرأ الإمام ثلاثة آيات فصلا وأية طويلة صححت الجمعة وكذا في مستقبلها
ولو خطب والقوم حضورهم وتزعوا في الصلاة ثم أحدث القوم وخروجوا ودخلوا

وأيضا إذا جمعت شرائطها وهي أي شرائطها استثنى ذكر خمسة أي خمس شرائط ذكرها في الروايات
وهي المصير للجامع وسبب في الكلام على تقدير المصير للجامع والخلاف فيه والسلطان أو من أمره السلطان هذا هو
الشرط الثاني فلا يجوز إقامتها إلا بالسلطان أو من أمر السلطان لأنها تقام بحكم عظيم وقد تقرر المنع
في التقديم والتقديم وقد يقع في ذلك فلا بد منه لأنه لا بد من التسليم في التسليم بينهم المراد من السلطان
للخليفة الذي فوقه وإليه قوله أو من أمره السلطان يعني الإمام أو القاضي وسواء كان السلطان حرا أو عبدا
أو امرأة بخلاف الصبي وهذا إذا أمكن الاستيذان السلطان أما إذا لم يمكن الاستيذان بآفة كان محلا أو
واجب الناس على من يجازيهم جاز وإنا أجمعوا على من يجازيهم لم يكن من غير هذه الأعداد لم يكن كذا في العيون
ولومات الخليفة وله ولاية وأمره وكلاهما في الشياء من أمور المسلمين فيهم على ولايتهم ما لم يعرفوا موته
كذا في الجند والجماعة هذا هو الشرط الثالث من شرائط الجمعة وهو الجماعة لا أن يجمع جماعة منها وهي
أيضا شرط جواز الخطبة حتى لو خطب وحده ثم جاء الناس فصلي بهم لم يكن ولو خطب بحضرة الشراء
والقيام ولم يكن من جماعة من الرجال لا يعتد بتكرار الخطبة ثم الجماعة شرط ألا يفقد المبدأ أي
عندهما وعند ابن حنيفة شرط ألا يفقد الموكد وذكر بالكوفة وعند زفر شرط الدوام في الجمعة
لخلاف فيما إذا تفرقت بعد الشروع قبل التعميد بالسجدة فعندهما يتم الجمعة وعند ابن حنيفة
يستقبل الظاهر ولو تفرقوا بعد السجدة أتموها بجمعة خلافا لفرق ولا خلاف بينهم أن الجماعة ثلاثة وأما خلاف ذلك
الجمعة منهم فعند ابن حنيفة ونحوه سوى الإمام وعند أبي يوسف بالإمام ولو كتب الإمام لصلاة الجمعة ونفا قد
القوم ولم يكبروا حتى فرغ الإمام من الشراء وأخذ في القراءة مقدار آية قصير ثم كبروا فاستلجمت الجماعة للإمام
والقوم جميعا أما لو كبروا قبل أن يأخذ في القراءة يجوز للجمعة وفي الفتاوى إذا كبر الإمام للجمعة والقوم
حضورهم بشرط واحد ثم تزعوا قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركعة صححت الجمعة وكذا في مستقبلها وهذا
قولهم وعند ابن حنيفة إن تزعوا قبل أن يقرأ الإمام آية قصيرة جاز وألا يستقبلها وقال
ابن أبي عمير إن تزعوا قبل أن يقرأ الإمام ثلاثة آيات فصلا وأية طويلة صححت الجمعة وكذا في مستقبلها
ولو خطب والقوم حضورهم وتزعوا في الصلاة ثم أحدث القوم وخروجوا ودخلوا

أوامر بيان

لم يعموا الخطبة ودخلوا في صلاة جاز ولو كانوا قد قبلوا ان يركعوا الا ما لم يركعوا
اذا كانت الصلاة في وقتها واذا لم تكن في وقتها فلا بأس ان يركعوا في وقتها
قال القاضي ابن ابي عوف في شرحه لو خطب فنزع عنه الناس ولم يبق معه الا النساء
والقبائل لم يصلي بهم الجمعة لانهم ليسوا من اهلها اي لا يجوز ان يكونوا ائمة فيها
بحال فان بقي معه عبيد او مسافرون او مرضى صلى بهم الجمعة وان لم يبق معه احد
لم يصلي الجمعة الا ان يكون بقي معه ثلاثة سواه وفي التجنيس اذا فرغ من الخطبة
فهو الكلام ثم جاء آخر ثم كثر من الخطبة فصلى بهم الجمعة اجزاء واعلم ان
في الثلاثة الذين تتقدم بهم الجمعة ان يكونوا اهلها فاما اذا كانوا لا يصلون
كالنساء والقبائل لا تصلي بهم الجمعة والوقت هذا هو الشرط الرابع وهو وقت الظهر
ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث مصعب بن عمير الي المدينة قبل ان يبعث اليه
فصلى بالناس الجمعة وتقدم الجمعة في وقت الظهر ولا تصلي بعده حتى لو خرج الوقت وهو
فيها لم يبق من الظهر على وجهه الا الفجر المني على نحوه فحينئذ
ولجمعة اي قبل الصلاة هذا هو الشرط الخامس لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها
بدون الخطبة في وقتها وهي قبل الصلاة بذلك وردت السنة في الخطبة شرطا
احدها ان يكون بعد الزوال والثاني ان يكون بحضرة الرجال ولو خطب بعد الصلاة
او قبل الزوال لا يجوز الجمعة والسادس اي الشرط السادس ذكره في نوادر الصلاة
وهو ان يكون اذا بدأ بطريق الاستسقاء راي شرط اداؤها ان يكون الا ما لم يكن
اذنا عاصما حتى ان امير المؤمنين جندة في الحضر واعلن باب الحضر وصلى بهم الجمعة لا يجوز
لانهم من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاستسقاء وانه في بعض
اذن للعلماء اي للناس جندة وغيرهم بالدخول فيه فهو جائز ولكن بركة لا تصح حق السيد
الجائز وتلك في المصالح ما هو وبيد من الحنفية رضي الله عنه انه قال هو طاعة كبيرة فيها

والمسألة

عن التعاون وكان مكرها ويكره نقل الميت من بلد الى بلد لقوله صلى الله عليه وسلم عجلوا
بموتكم في نقله تاخيد فسد واما ما روي ان سعد بن ابى وقاص وسعد بن زيد حملاه من العقيق
الي المدينة فالعقيق قريب من المدينة فجريا مجري بلد واحد وقيل لا بأس بنقله مقدار ميل
او ميلين ويكره الزيادة على ذلك **مسألة** قوم غربت عليهم الشمس وهم يريدون الصلاة
على الجنازة فالأفضل ان يبدأوا بالمغرب ثم يصلون بعد ذلك على الجنازة لانه يكره
تاخير المغرب وهي كد من صلاة الجنازة وينبغي لمن تبع الجنازة ان لا يرجع حتى يصلي عليها
وتدفن لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع جنازة حتى يصلي عليها فله قيراط ومن مكث
حتى تدفن فله قيراطان كل قيراط مثل احد وروي ان عبدا لله بن عمر كان يصلي على
الجنازة ثم تصرف قبل ان تدفن فقيل له ان ابا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من صلى على جنازة فله قيراط ومن وقف حتى تدفن فله قيراطان كل قيراط مثل
احد دفعت ابن عمر الى عايشة خنبا بايسالها عن قول ابى هريرة واخذ ابن عمر قبضة من خصى المسجد
يقلبه في يده حتى رجع اليه الرسول فقال له قالت عايشة صدق ابو هريرة فضر ابن عمر
بالخصي الذي كان في يده الارض ثم قال لقد فرطنا في قراريط كثيرة واما الكلام على القبر فنقول
يجوز للميت القبر وينبغي ان يكون مقدار عرق القبر الى صدر رجل وسط القائمة وكلما زاد فهو
فضل لان المعنى فيصيانته الميت عن الضياع لقوله صلى الله عليه وسلم اعفوا واسعوا ويلحد
لميت ولا يشق لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ولان الشق فعل اليهود فيجب
ان يخالفوا وصورة اللحد ان يجفر في جانب القبلة من القبر حفيرة ويوضع فيها الميت والشق ان
يشق في وسط القبر حفيرة واذا كان في موضع ينهار القبر باللحد فلا بأس ان يجعل فيه الشق
للضرورة والدفن في المقبرة افضل من الدفن لما يلحق من دعاء المسلمين الذين يزورون المقابر
ولو حفر واقبرا فوجدوا فيه ميتا او عظما قيل يدفنون ما حفره ويحزون غيره الا ان يكون قد فرغ
منه وظهر فيه عظام فانهم يجعلون العظام في جانب القبر ويدفن الميت معه ويدخل الميت مما

بالقبلة

وقال الشافعي يسلم من قبل رأسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل ولنا أن جانب القبلة
مطمئن فاستحب الأقدام وهذا إذا لم يخش على القبر أن ينهار أو إذا خشي ذلك فإن
يسلم بأرجاع لأجل الضرورة وأما روي أنه دخل مثل ما قال الشافعي النبي صلى الله عليه وسلم
سألنا الروايات مضطربة في ذلك فروينا أنه دخل مثل ما قال الشافعي ورأينا أنه دخل
مثل قولنا فإن كان كما قلنا فهو حجتنا وإن كان كما قال قانداً فافعل ذلك لأجل
الضرورة وضيق المكان لأن النبي صلى الله عليه وسلم مات في حجرة عايشة من قبل
الحائط وكانت السنة دفن الأنبياء في موضع الذي يقبضون فيه ولا يتمكنون
من موضع السرو من جهة القبلة لأجل الحائط فلذلك سئل كذا في النهاية وصورة
دخل من جهة القبلة أن يوضع الميت في جانب القبلة أمام القبر ويحمل في موضع
الحد وصورة السهل أن يوضع الميت في مؤخر القبر حتى يكون رأسه بأزاء موضع
قدميه من القبر ثم يؤخذ برأس الميت ويدخل في القبر ويسل وذو الرمح المحرم ولي
بإدخال المرأة القبر من غير أن تدخول لمرسها في حال الحياة فكذا بعد الموت
ويكره للأجانب مشها في حال الحياة فكذا بعد الموت فإن لم يكن محرماً أدخلها
إجانباً وتيسر قبر المرأة يشوب إلى أن يسوي اللبن عليها لأن بدنها عورة فلا يؤمن أن
ينكشف شيء منها حال أن لها في القبرة ولا تغطى بالنفس لهذه العلة
القطبية وقد صح أن فاطمة رضي الله عنها سبحت على قبرها تشوب على جنازة أو لم يكن
قبل ذلك في جنازة أحد حتى ماتت فاطمة فأوصت أن تشرج جنازة ما فاتخذوا
لها نعشاً من جريد النخل فبقيت سنة هكذا في جميع النساء وأما قبر الرجل فلا يسجد عند
وقال الشافعي يسجد لنا أن علينا كراهة وجهه خرجنا ثم يزيد بن المصنف فبقيت سنة
فاخذوا والقاه وقال أنه ليس بأمرأة وكما لا يغطي على سريته بالنفس فكذا لا يسجد قبره واختلفت العباد
في هذا فذكر في بعض المواضع أنه يكره لأن علينا أنكره وفي بعض أنه لا يكره وهذا يقتضيه

الفضل الخلفي
باب

من حديد لم اربح باسافي هذه الدنيا لكن ينبغي ان يوضع مما يلي الميت الذين قالوا انهم لا
 يكملوا اجرا اذا كان مما يلي الميت اما اذا كان من فوق الذين لا يكره ان يكون عصمة من السبع
 وصيانه عن النش قال في الفتاوى علي قول محمد بن الفضل اذا اتخذوا التابوت من الحديد
 ينبغي ان يفرش فيه التراب ولا باس بالقصب في القبر يعني غير المنسوج اما المنسوج فيكره عند بعض
 والمنسوج هو المحبوك قال في الهداية لا يكره عليه وسلم جعل عاقر طي من قصب الطين بالتراب
 الخدمة من لقصب ثم يهيلون التراب عليه ولا باس ان يهيلون بايديهم وبالمساحي وبما
 ما امكن واعلم ان دفن الميت فرض على الكفاية لقوله تعالى ثم اماته فاقبره اي امر عباده ان
 يقبروه ولم يجعله من يلقي على الارض كما يلقي البهايم وقوله تعالى لم نجعل الارض كفاتا ارجا
 وامواتا اي نكفهم احياء على ظهرها في بيوتهم ونكفهم امواتا في باطنها فظهرها للاحياء وبطنها
 للاموات وفي هذا دليل على وجوب مواراة الميت ودفنه ودفن شعره وظفره وسائر ما ينال من
 يستحب لمن شهد دفن ميت ان يحثوي قبره ثلاث خفيات من التراب لان النبي صلى الله عليه
 وسلم فعل ذلك ويستحب ان يكون بيديه جميعا ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الخفية
 منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى قوله
 في الاولى اللهم بجا في الارض عن حبيبته وفي الثالثة اللهم افتح بواب السماء له وحده
 وفي الثالثة اللهم روجه من الحور العين وان كانت امرأة قال في الثالثة اللهم
 ادخلها الجنة برحمتك ويسمى القبر ولا يستطاع اي ايقع لما وي عن بابه
 النخعي اجبرني من شاهد قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه وهي مسنحة على
 فلق من مدابيض ويكره ان يناد على تراب القبر غير الحاج مند لان الدنيا
 تجري مجرى البناء فمنع منها ويكره تطيير القبور وتخصيصها والبناء
 عليها والكتب عليها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصصوا القبور ولا تبنوا عليها
 ولا تقعدوا عليها ولا تكتبوا عليها وعن بعضهم انكره التخصيص صيانة للميت

غير النوا

عن النش ولا باس برش الماء عليها لانه يفعل لتسوية التراب وعن علي بن يوسف انه كره
 التراب ايضا انه يجري مجرى التطيين ولا باس بالدفن بالليل ولكن بالليل بالمكن
 لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الاربعاء وكذلك عثمان دفن ليلة ودفنت
 عائشة وفاطمة ليلة والفضل الدفن في المقبر التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفنوا
 الميت ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما تخرج جرقه ويقسم لهم ما يتلون القرآن
 ويدعون للميت قال في سنن ابى داود وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت
 وقف على قبره وقال استغفر لاهل القبر واسألوا السبل الثمينة فانه لان يسأل وكان ابن عمر
 يستحب ان يقرأ على قبر بعد الدفن اول سورة البقرة وخاتمها وروي ان عمر بن العاص
 رضي الله عنه قال وهو في سيار الموتى اذا نامت فلا تصحني نايحة ولا فارا فاذا دفنتني
 فشنوا على التراب شنأ ثم اقيموا حول قبري قدر ما تخرج جرقه ويقسم لهم ما احتسبتم
 وانظر ما ذا ارجع من ربي فقول شنوا بالنشين الحجى اي صوته قليلا قليلا
 وفي الحديث ان محمد وآل القرآن عند القبر يستغفرون للميت لورود الآثار في الفاتحة وآية
 الكرسي وسورة الاحقاف وقد اجمع العلماء على ان الدعاء للموات ينفعهم واحتلوا
 في وصول ثواب القرآن قال بعضهم يصل اليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات العبد انقطع
 عمله الا من ثلاث صدقة جارية او ولد صالح يدعوا له او علم ينتفع به بعد وقال بعضهم
 يصل اليه والاحتساب لمن يقول القاري بعد فراغ من القرآن اللهم اوصل ثواب ما قرأت اليه
 واما تلقينه بعد الدفن فقال بعضهم مستحب كذا في السراج الوهاج واما الصغير فلا يلحق خبيعا كان
 او الكبر ما لم يبلغ ويصير مكافا ويستحب التثنية على الميت وذكره من كان اهل ذلك
 فقد روي ان من قال من جناتنا فاشني عليها خيرا فقال صلى الله عليه وسلم وجبت ثم راجع فاشني
 عليها فقال صلى الله عليه وسلم وجبت يا رسول الله قال هذا اثنتان عليه
 خير افوجبت لرا الجنة وهذا اثنتان عليه شر افوجبت لرا النار ثم شهد الله

في الارض

ويكره ان يسب الميت او يذكر مساويه لقوله عليه السلام لا تشبهوا الاموات فانهم الى ما قتلوا
وقال عليه السلام اذكر واحسان موتاكم وكفوا عن مساويهم فان وصي الميت بان يدفن
في موضع من قابر بلد وذلك موضع فيه صالحون فالاولي ان يحافظ على وصيته
وان وصي ان ينقل على بلد اخر فينفذ وصيته لان النقل مكره وان وصي ان يصلي
عليه اجنبي لم يقدم على الولي الا ان يكون الاجنبي عالما صالحا فانه يستحب له ان
الذي ليس هو في مثل حاله ان يؤثره بالصلوة عليه رعاية لوصية الميت وان وصي ان
يدفن لم تنفذ وصيته ان يكون الا في موضع او نديته فان وصيته تنفذ وتكون من غير المال
وان وصي ان يكون تحت صخرة او نحوها لم تنفذ وصيته وكذا اذا وصي ان يكفون في ثياب
حرير او فمازاد على الكفن المشروع او في ثوب لا يستلبدن وبان يؤخذ دفنه اريد على
المشروع لم تنفذ وصيته في جميع ذلك وكذا لو وصي بان يبنى على قبره في مقبرة
مبلة للمسلمين لم تنفذ ذلك حرام وان كان في ملكه فهو مكره ويكره ان يبنى
على القبر مسجد او غيره وان وصي بان يبنى بان يقرأ عند قبره او يتصدق عليه او غير
ذلك من انواع القرية نفذت وصيته من الثلث ولا بأس بزيادة القبر والادعاء
لهم ان كانوا منين من غير وطى على القبر بل يستحب ان ياتوا بقوله صلى الله عليه
وسلم من روى القبر قد ذكر الموت ولا تقوا حجرا او مستحب ان يسلم عليهم ويدعوهم
النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى البقيع فقال السلام عليكم دار القوم المؤمنين وان
ان شاء الله عن قريب بكم لا تحون رحم الله المستقدمين منكم والتأخرين انتم سلفنا
ونحن بالانوار اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم ويستحب
قراءة القرآن والدعاء لهم والنساء اذا اردن زيارة القبور ان كان لتجديد الخصال
والسكاء والتدب على حاجته به عادة حتى فلا يجوز لهن الزيارة وعليه حمل الحديث
لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير كراهة والتبليغ بزيارة

قبور

قبور الصالحين فلا بأس ان كان عجايز ويكره اذا كن سقيا بحضرة الحلاقة في المساجد ولما
المشي في المقابر تبعدين فلا يكره عندنا وقال احمد يكره لنا قوله صلى الله عليه وسلم
وانه لسمع قرع نعالمهم اذا انصرفوا عنه ويكره ان يطأ القبور وان تشك في قوله صلى الله عليه
وسلم ان يجلس احكم الي نامة فتقرق ثوبه وتصل الي بدنه ^{فان} يستحب ان يجلس الي قبره فانه لم
يكن له طريق الا على قبره جاز له المشي عليه لانه موضع ضرورة ويكره الميت المقابر لما فيها من الوضوء
والاهول من ذلك اذا كان في المقبرة حطب فلا بأس باخذه لان الحطب يستعمل في دفن
الضرر ويكره قطع الشجرة والحشيش من القبور ما دام احضره ما دام احضره سمح فيكتسب الميت
ويستحب التعزية لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل اجره وعن عزي
شكلى كسبه بردا في الجنة ومن عزى مصابا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيمة
ووقتها من حيث الموت الي ثلاثة ايام ويكره التعزية بعد ثلاثة ايام لانها تجدد الحزن
الا ان يكون المغربي او المغربي غائبا فلا بأس بما هو بعد الدفن افضل منها قبله لان
اهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيز الميت ولان وحشهم بعد الدفن لفرقة الكثر
وهذا اذا لم ير منهم خرج شديد فان لم يذلت قد مت التعزية لتسكنهم ويستحب
ان يعم بالتعزية جميع اقارب الميت القضاة والكبار والرجال والنساء الا ان يكون امرأة
شابة فلا يعزها الا محاسنها ويكره الجلوس للتعزية بان يجتمع اهل الميت
في بيت ليقتصد من اراد التعزية بل ينبغي ان ينصرف في حوائجهم وسوا
في كراهة ذلك الجلوس الرجال والنساء ولفظ التعزية تعزية اعظم الله اجره واحسن
عزرك وتعزيتك ويقولوا اللهم الله عند المصائب جبار واجزل لنا ولكم بالصبر جبارا
احسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحدي بناته كان قد مات
لها ولد فاسلت اليه تخبره بذلك فقال للرسول اخبرها ان الله ما اخذ ولما
اعطى كل شيء عند اجل مسير ومها فلتصبر ولتحتسب ومعنى قوله ان الله ما اخذ اي العالم كله

لله فلم يأخذ ما هو لكم بل أخذ ما هو ملككم وهو عندكم عارية ومعنى قوله ولم ما اعطى اي ما و
 حبه لكم ليس هو خارجا عن ملككم بل هو له وقوله وكل شيء عنده باجل مسمى اي من قبضه فقد
 انقض اجله المسمى فلا تجزوا واصبروا وحسبوا وعزى رجل بعض اخوانه بآبى له فقال اسبر
 وهو بلاه وقتله واخرت وهو صلوات ورحمة وعزى رجل آخر فقال ان من كان لك في الاخر ما
 خير من كان لك في الدنيا سرورا ويستحب لجيران الميت ان يصلحوا لاهل الميت
 طعاما يشبعهم يومهم وليلتهم لما روى انه لما جاء نبي جعفر بن ابي طالب قال صلى الله عليه وآله
 اصنعوا لآل جعفر طعاما فانه قد جاءهم ما يشغلهم ولان ذلك من البر والمعروف والله اعلم
سأل الله تعالى ان يختم لنا بالخير والسعادة ويهون علينا سكرات
الموت ويجعلنا من الفائزين المؤمنين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
ويرزقنا العلم والفهم ويوفقنا العمل بالعلم ويدخلنا الجنة مع عباده
الصالحين بفضلهم وكرمه انه بالناس رؤوف رحيم باب
 في فضل الزكاة اعلم ان المشروعات خمسة اعتقادات وعبادات ومعاملات
 وعقوبات وكفارات فالاعتقادات خمسة ايمان بالله وملائكته وكتبه ور
 سله واليوم الآخر والعبادات خمسة الصلوة والصوم والزكاة والحج والجهاد
 والمعاملات خمسة المعاوضات والمناكحات والمخاصات والامانات والشركات
 والعقوبات خمسة من اجر منجزة قتل النفس كالقتل ومزجزة اخذ المال القطع
 السرقة ومزجزة هتك الستور كالجلد والردم ومزجزة تلج العرض كحد القذف ومز
 جزة خلع البيضة كالقتل على الردة والكفارات كفارة القتل وكفارة الظهار
 وكفارة الاطهار وكفارة اليمين وكفارة جنائيات الاحرام وترجع العبادات
 الخمس الى ثلاثة انواع بدني تحصى كالصلوة والصوم والجهاد ومالي تحصى كالزكاة
 ومركب كالحج وكان ينبغي ان يكون الصوم قبل الزكاة لانه اتبع القرآن قال تعالى

١٠٥
 اقيموا الصلوة واتوا الزكاة والحديث ايضا وهو قول صلى الله عليه وسلم بني الاسلام
 على خمس ما قد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله واقاموا الصلوة وايتوا الزكاة وصوم
 رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فذكر في الحديث الزكاة عطف الصلوة
 ان تفسير الزكاة يرجع الى وصفيين هو دين ليساني غيرها الطهارة والتمثال الله تعالى اخذ
 من امم الامم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقال الله تعالى وما انفقت من شيءي فهو بخلاف مجتمعة
 للزكاة الطهارة من دنس الذنوب والخالف والثواب في الاخر ثم الزكاة في اجتماع المحاسن
 كلها وهي تطهير النفس من دنس الخلق وحسن الشئ ودانة اللوم وذلك كله مضمون عند
 الخلق فالخلق صان يمنع ما في يده والشئ ان يمنع ما في يدي الناس والسيفي تحية الناس كلهم
 والخمس يستمن كل مؤمن وكذا لا تترك الى اخاتم الطائفي كيف اشتمل بحجوه خير يا حجت الى التمثال
 بالطائع وانبي عليه يومه الشفاء ولا تباع بحيت لا يذبح باللعن ولا يباع دون كاه كاف من ذوق
 العناد وقيل ان امر ذي القرنين دخلت عليه بعد ما ملك القلوب بالجود والاحسان فقد
 جعلت القلوب على حب من احسن اليها ونقض من اساء اليها واحتاج الى تفسير
 الزكاة لغتها وشرعا وكونها وصفها وسببها وشرطها وحكمها اما
 تفسيرها لغتها فهي الثماء يقال كفي الزرع اذا نمي وسميت بذلك لانها
 سبب للثماء في المال بالخلف في الدنيا والثواب في العقبى
 وقيل هي عبارة عن التطهير قال تعالى قد افلح من تركي اي تطهر من الذنوب وقال
 تعالى قد افلح من تركها اي طهرها من الذنوب واما شرعها فعبارة عن ايتاء مال معلوم
 في مقدار مخصوص وهي عبارة عن فعل الزكي دون المال المؤدي عند المحققين من اهل الاصول
 لانها وصفت بالوجوب والوجوب انما هو في صفات الافعال لا في صفات الاعيان
 وعند بعضهم اسم المال المؤدي لقوله تعالى واتوا الزكاة وركننا اخرج طائفة من المال الى
 المرفأ لرضا الله تعالى واسقاط الفرض عن ذمته وصفته انما فرضية محكمة بحيث يكون لها

لا يرضى باقضاها فقلت
 يا بني ملكك في الجليل
 بالفسان فاملك

وسبب وجوب المال لا يضاف له فيقال كماله والواجبة تضاف الى اسبابها مثل صوم
شهر رمضان وصلاة الفجر **في وجوبها الى دليل على ثبوتها قول**
تعالى قد افلم المؤمنون المؤمن هو المصدق لغيره وفي الشرع كل من نطق بالشهادتين مؤتمنا
قلبه ولسانه فهو مؤمن خلا لما يقوله المعتزلتان المؤمن من صفة مدح لا يستحقها الا البر
التقيون والفاجر الشقي الذين هم في صلاتهم خاشعون اي خائفون بالقلوب
كنون بالجوارح وقيل الخشوع في صلاة جمع التهمة والاعراض عما سواها وان لا يجاهدونه
بصره مصلاه وان لا يلتفت ولا يعيب ولا يسدل ولا يفرقع اصابعه ولا يقلب الحصى
ونحو ذلك واضيفت الصلاة الى المصلين لا الى المصلي لانه لا يتفزع المصلي بها وحده وهي
عدته ودختره واما المصلي ليرفعني عنها والذين هم عن الغفوة معرضون الغفوة كل ما ساقط
حقا ان يلغى ان يصلي كالكذب والشتم والنهمل يعني ان بهم من الجدة ما شغلهم عن النهل ولما
وصفهم بالخشوع في الصلاة اتبعه الوصف باعراض عن الغفوة ليجمع لهم الفعل الترتيب الثاني
عليه النفس الذين هم اعدائنا التكليف **والذين هم للزكاة فاعلون** مؤدون ولفظ
فاعلون يدل على الملازمة متباعدة مؤدون والزكاة اسم مشتق تطلق على العين وهو القدر الذي في
الزكي من النصاب لي فقير وعالي المعنى وهو فعل الزكي الذي هو التزكية وهو الماردها
كما تقدم انه هو المواد عند المحققين فيجعل المترين فاعلين له لان لفظ الفعل جميع الافعال
كالضرب والقتل ونحوهما فيقول للضارب والقاتل والمزكي فاعل الضرب والقتل والتزكية
ويجوز ان يراد بالزكاة العين ويقدر مضاف محذوف وهو **الذي قوله الذين**
الفرد وسهم فيها خالدون يعني قوله تعالى الذين لفروهم حافظون الاعمال واجههم
او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فمن اتبعني ورا ذلك فاولئك هم العادون والذين هم
لاماناتهم وعهدهم راعون والذين هم على صلواتهم يحافظون اولئك هم الوارثون الذين
يرثون الفردوس هم فيها خالدون وقوله والذين هم لفروهم حافظون حفظ الفرج التعفف عن الحرام

والفرد

والفرج يشمل سورة الرجل والمرأة الاعلى انما وجب في موضع الحال اي لاولين عليا واجههم وقولهم
عليهم من قولك كان نياذرا على البقرة اي واليا عليهم والمعنى انهم لفروهم حافظون في جميع
الاحوال ان في حال نزوحهم وتسلطهم وتعلق علي محذوف يدل عليه غير ملومين كانه قيل ملومون
انما وجبهم اي ملومون على كل مباشرة الاما اطلق لهم فانهم غير ملومين عليه وقال القرطبي
ان وجبهم او ما ملكت ايمانهم اي ما اتهم ولم ينقل من لان الملوك تجري مجرى غير العقلاء ولهذا
يباع اليها ثم فانهم غير ملومين اي لوم عليهم لان لا يحفظوا فروجهم عن نساءهم وامانهم وانما الايام
فيها اذا كان علي وجهه في ذلك الشرع دون الايمان في غير المآتي وفي حال الحيض والنفاث فانهم
مخطورون وهو علي فعله ملومون فمن اتبعني ورا ذلك طلب قضاء شربة من غير حزين فاولئك هم
العادون كما ملون في الصدوان وفي دليل على تحريم المتعة والاستمارة بالكف لا اردة الشهوة
قال العلماء الاستمارة بالكف حرام وقال عطاء سمعت قوما يحشرون ايديهم حبال في اذنهم هو
لذا في معالم التنزيل والذين هم لاماناتهم قراء مكمل ما نتمهم وعهدهم سمي الشيء الموثق عليه والعهد
امانة وعهدا ومنه قوله ان الله يامرهم ان تودوا الامانات الي اهلها وانما تودوا العيون لا الامانة
والمراد به العموم في كل ما تمتنع عليه وعهدا من جهة الله عز وجل ومن جهة الخلق والامانة
مختلفة فالتي بين الله وبين العبد كالصلوة والصيام والعبادات التي اوجبها الله
عليه والتي بين العباد كالودائع والبضائع راعون حافظون والراعي
القائم على الشيء بحفظه واصلاح كراعي الغنم والذين هم على صلواتهم وقراء كوفي
غير عام صلواتهم يحافظون يداومون في وقاتها واعادة ذكر صلواتها انها اهم
وان الخشوع فيها غير المحافظة عليها وانما وجدت اولا ليعاد على انواعها
من الفرائض والواجبات والسنن والنوافل اولئك اي الجامعون لهذا لا وصف
هم الوارثون الاصحاء بان يستموا وراثا دون من عداهم ثم ترجمهم الوارثين بقوله الذين
يرثون اي من الكفار في الحديث ما منكم من احد الا وله منزلتان منزلة في الجنة ومنزل في النار

الاعمال

فان مات ودخل الجنة ورث اهل النار منزله وان مات ودخل النار ورث اهل الجنة منزله
الفردوس هو البستان الواسع الجامع لاصناف الثمر قال قبط هو على الجنة ثم فيها خالد
انت الفردوس بيتا وبل الجنة **وقوله تعالى** الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون اي
يحافظون عليها في مواقيتها **والذين في اموالهم حق معلوم** يعني الزكوة لانها مقدرة
معلومة او صدقة يوظفها الرجل على نفسه في اوقات معلومة **للتسائل** الذي يسأل
الذي يتصدق عن اسوال فيحسب غنيا ويحرم الي قوله **اولئك في جنات مكرمون** يعز
قوله تعالى والذين يصدقون بيوم الدين والذين هم من عذاب ربهم مشفقون ان عذاب
ربهم غير صاعقون والذين هم لفجرهم حافظون الا على الزنا جهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن
ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون والذين هم لاماناتهم وعهدهم يحثون والذين هم بشهادتهم
قائمون والذين هم على صلاتهم يحافظون اولئك في جنات مكرمون وقوله والذين هم يصدقون بيوم
الدين اي يوم الجزاء والحساب وهو يوم القيمة والذين هم من عذاب ربهم مشفقون خائفون واعترضوا
ان عذاب ربهم غير صاعقون اي لا ينبغي لاحد ان بالغ في الطاعة والاجتهاد ان يأسئله
وينبغي ان يكون متوقفا بين الخوف والرجاء والذين هم لفجرهم حافظون الا على الزنا جهم
نسائهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين على ترك الحفظ فمن ابتغى وراء
اي طلب منكأ وراء ذلك غير الزنا وجان والمأوكاة فاولئك العادون الجاهلون بالالحاد
الي الحرام وهذه الآية ايضا تدل على حرمة المتعة وطهي الذكوان واليهائيم والاسماء
ستاء بالالف والذين هم لاماناتهم وقراء ملكي لاماتهم وهي يتناول امانات الشرع
وامانات العباد وعهدهم ولعمروهم ويدخل فيها عهود الخلق والتدوير والامان
راعون حافظون غير جائشون ولا ناقضين وقيل الامانات ما يدل عليه
العقول والعهد ما اتى به الرسول والذين هم بشهادتهم قائمون يقفون عند
الحكام بلا ميل الي قريب وشريف وترجح القوي على الضعيف الظاهر ان الصلابة في الدين

ونعبد في حياتهم حقوق المسلمين والذين هم على صلاتهم يحافظون كذكر الصلاة لسان
انها هم ولان احديهما الفريض والاخر النوافل وقيل الدائم عليها الاستحسان فيها
الحافضة عليها لان لا تضيق عن مواقيتها والدوام عليها كدوامها في وقاتها والحافضة
حفظا كانها وواجباتها وسكنها وادائها اولئك اصحاب هذه الصفات في جنات
مكرمون **وقوله تعالى من الذي يقض الله قضا سمي ما ينفق في سبيل الله قضا** ان القرض
مال يقض بدله مثله من بعد سمي لان المقرض يقطع من ماله فيدفع اليه والتمه لقطع
فبهم بذلك على انه لا يضيع عنده وانما يحزن بهم عليه كمال **حسن** بطيئة النفس من المال الطيب
فيضا عفا له اضعافا كثيرة لا يعلم كثرة الا الله تعالى وقيل الواحد بسبع مائة **وقوله تعالى**
مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل جنه لا بد من خذل المضاف اي مثل نفقته او
مثلهم كمثل باذ حبة انتبت سبع سنابل في كل سنبلة **ما انت حبة** المبت هو الله تعالى ولكن الحبة
لما كانت سببا اسدي الي الانبياء كما اسند الي امض والي الماء ومعني انبائها سبع سنابل ان ترجع ساقا
تتشعب سبع شعبا وكل واحد سنبلة وهذا التمثيل تصوير للاضفاف كانها مائة ثلث بين غير النظر
والمثل به موجود في الدخن والذرة وربما فرخت ساق البرق في الارض القوية المخلقة
فيبلغ حبتها هذا المبلغ على ان التمثيل يصح وان لم يوجد على سبيل القرض والتقدير **والله**
يضاعف لمن يشاء اي يضاعف تلك المضاعفة لمن يشاء لا لكل منفق لتفاوت
احوال المنفقين او يزيد على سبع مائة لمن يشاء **والله واسع الفضل**
والجود عليم بنيات المنفقين **وقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم با**
ليل والنهار سرا وعلانية اي حالها حال من اي سرين ومعلنين يعني يحون الاوقات
والاحوال بالصدقة حرصهم على الخير وكلما تنزلت بهم حاجة محتاج عجلوا بقضائهم ولم يؤخروا
ولم يتعلاوا بوقت ولا حال **وقيل** نزلت في بي بكر الصديق رضي الله عنه حين تصدق
باربعة الف دينار عشرة بالليل وعشرة بالنهار وعشرة في العشرة وفي علي كرم الله وجهه

عليها

لم يملك الا ايجته درهم تصدق بدينار او بدينار او بدينار على نية **فلم يجرم عند الله**
ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقوله **حق الله الذي** اذهب ببركته ويهلك المال الذي
 يدخل فيه ويرى الصدقة يمينها وينبذها اي يزيد المال الذي اخرجت منه الصدقة
 وبارك فيه وفي الحديث ما نقصت زكوة من مال قط **وقوله تعالى وما انفقم ما نفق**
 في موضع النصب من شيء بانه والجب الشك قوله **فهو يخلفه** يعوضه لا مقوض سواه
 عاجل بالمال او بالقناعة التي هي كثر لا يفتقر ما اجده بالثوب في الحديث من يفتقر بالخلف
 جاز بالعطية وفيه حكاية عن الله تعالى انفق انفق عليك وفيه كل معروف صدق وكل ما انفق
 على اهله وعياله كتب له با صدقة وما وفي الرجل عرض كسب له با صدقة قليل ما تقضي
 بما ما وفي بالرجل عرض قال ما اعطى الشاعر وذو اللسان المتقى وانفق الرجل من
 نفقة فعلى الله خلفها ضامنا الا ما كان من نفقة في بيان او معصية ومالقة
 من شيء الآية فان الرزق مقسوم فعلمه ينفق كثيرا والمقسوم قليل بل المراد الخلق
 في الآخرة **وصحبه الراغبين المعطين** لان كل ما رزق غيره سلطات
 او سيدا وغيرهما من رزق الله تعالى اجراه على يدي هؤلاء وهو خالق الرزق
 وخالق الاسباب التي بها ينتفع الرزق بالرزق وعن بعضهم الحمد لله الذي اوجده
 وجعلني من يشتهى ولم من مشتهى لا يجد ووجد لا يشتهى **وقد نزلت في فضله**
 اي فضل الزكاة آيات كثيرة **وقد قال صلى الله عليه وسلم** **مكان يناد يا نكح**
اللهم عجل المنفق **خلفا وعجل للمسك تلتفا** عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصبح العباد فيه الا ملكان ينزلان
 فيقول احديهما اللهم اعط المنفق خلفا ويقول الآخر اللهم اعط المسك تلتفا رواه
 البخاري ومسلم وابن حبان في صحيحه وعن ابي لهزة رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ما طلعت شمس قط الا ونجيبها مكانا مناديا بان اللهم

انفق فاعقبه خلفا ومن امسك فاعقبه تلتفا رواه احمد وابن حبان في صحيحه والحاكم بنحوه
 وقال صحيح الاستاد والحنيفة يسكون النون الساكنة وقوله خلفا اي عوضا ودعا الملك
 بالخلف اتم من ان يكون في الدنيا او في الآخرة وامادعاء بالتلف فيحتل بالتلف ذلك
 المال بعينه وتلف نفس صاحب المال والمراد بفوات اعمال البر بالفتش على غيرها قال النووي **ولا**
 الانفاق المندوح مكان في البطانات وعلى الصيال والضيقات والتطوعا قال القرطبي وهو يعم
 الواجبات والمندوبات لكن المسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يغلب عليه
 البخل المذموم بحيث لا يطيب نفسه باخراج حق الذي عليه ولو اخرج جبايته **وقال صلى الله**
عليه وسلم الصدقة تقع في يد الرحمن قبل ان تقع في يد الفقير فيدركها كما يري احدكم
فصيله وفي رواية فلو حتى تبلغ الثمرات مثل حبل احم عن ابن عباس رضي الله عنهما
 قال ما نقصت صدقة من مال وما مد عبد يده يصدقه الا القيت في يد الله قبل ان يقع
 في يد السائل الحديث رواه الطبراني وعن عايشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ان الله ليرزني لاحدكم اللقمة والتمر كما يري احدكم فلو او فصيله حتى يكون
 مثل احد رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه واللفظ له وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق بعدل تم من كسب طيب ولا يقبل الله الا الطيب فان الله
 يقبلها بيمينه ثم يريها لصاحبها كما يري احدكم فلو حتى يكون مثل الجبل رواه البخاري ومسلم
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه الفلو بفتح الفاء ضم اللام وتشديد الواو
 وهو المهر اقل ما يولد والفصيل ولد الناقة اليان يفصل عن امه وضرب بالمثل لا يري
 زيادة بنية ولان الصدقة نتاج العمل واخرج ما يكون نتاج الي التربة **الصدقة**
 اذا كان فطيما فاذا احسن العناية به انتهى الي هذا الكمال وكذلك عمل ابن ادم سيما **الصدقة**
 فان العبد اذا تصدق من كسب طيب نال نظر الله اليه يكسرها نفقا لكمال حتى
 تقضي بالتضعيف الي نصاب يقع المناصبه بينه وبين ما تقدم نسبه ما بين التمرقالي

الجبال

قال المازني هذا الحديث وشبهه انما عبر على ما اعتاد في خطابه لم يعرفوا عنه فكيف عن قول
الصدقة باليمين وعن تضعيف جرها بالتربية وقال عياض لما كان الشيء الذي يترتب
ويؤخذ به استعمال في مثل هذا واستعمل للقول القائل تلقاها عارية باليمين وقيل
المراد يمين الذي يدفع اليه الصدقة واذن ما في الله تعالى إضافة ملك واحتصل لوضع
هذه الصدقة في يمين الاخذ لله تعالى وقال الترمذي في جامعها قال اهل العلم من اهل السنة
والجماعة تؤمن بهذه الاحاديث ولا تؤمن فيها تشيها ولا نقول كيف هكذا روي عنك
وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم وانكرنا الجرمية هذه الرايات وقوله حتى يكون مثل الجار
اي حتى يكون التمر وفي رواية حتى يكون لعظم الجوار والظاهر ان المراد يعظمها ان غيرها
يعظم لفضل في الميزان ويحتمل ان يكون ذلك معبر عن ثوابا وقال **صلي الله عليه وسلم** الصدقة
شيء عظيم لمر هذا الحديث في كتب الحديث لكن ذكره الفقيه ابو الليث في تفسيره الفقيه
مسند الى ابي ذر الغفاري رضي الله عنه موقوفا قال الصلاة عماد الاسلام
والجهاد سنام العمل والصدقة شيء عظيم **وقال صلي الله عليه وسلم الصدقة تطفي غضب**
الرب عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم
ان الصدقة لتطفي غضب الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذي وابن حبان في صحيحه
وقال الترمذي حديث حسن غريب **وقال صلي الله عليه وسلم اتقوا النار ولو بشق تمرة**
هذا الحديث بعض حديث رواه البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول ما منكم من احد الا سيكف الله له
بينه وبينه ترحمان فينظر اليه فلا يرى الا ما قدم وينظر اشام منه فلا يرى الا ما قدم
بين يديه فلا يرى الا النار تلقاها وجرها فتقوا النار ولو بشق تمرة وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه
عن قال سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم علي عواذ المنبر يقول اتقوا النار ولو بشق تمرة فان
تقيم المعوج وتدفع ميتة السوء وتقع من الجايح موقعا من الشيعان رواه ابو يعلى

والله

9
والله وقدره في هذا الحديث عن انس واليه هيرة وابي سامة والنعمان بن بشير وغيرهم
من الصحابة رضي الله عنهم وفي الطبراني من حديث فضالة بن عبيد فرموا اجعلوا بينكم وبين النار
حجابا ولو بشق تمرة ولا حد من حديث ابن مسعود فرموا باسناد صحيح ليق احكم وجهه النار
ولو بشق تمرة وشق بكسر الشين المعجمة نصفها واجانبها اي ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق تمرة واحد
فانه يقبل وفي الحديث الحديث على الصدقة بما قل وما جل وان لا يحتقر ما يتصدق به وان ليسير الصدقة
يستمر تصدق من النار **وقال صلي الله عليه وسلم** اذا سلم سائلا فلا تقطع
مسألة حتى يفرغ منها ثم ردوها عليه بوقايين او بيد او برجميل فانه قد
ياتيكم من ليسوا لاجان ينظرون اليكم كيف صنعكم فيما حق لكم الله تعالى
ذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في تنبيه الغافلين **وقال النبي صلي الله عليه وسلم**
ما من رجل تصدق يوما اولياته الا حفظه الله من الدعة او هدم او موت بفترة
ذكره الفقيه ابو الليث في تنبيه الغافلين **ويقال ان الصدقة تدفع عن صاحبها**
سبعين بابا من السوء رواه ابن المبارك في كتاب البر من حديث انس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم ان الله لا يدرك بالصدقة سبعين بابا من ميتة
السوء يدرك بالمال المهملة اي يدفع ويخرجه ومعناه وعن افع بن خديج رضي الله عنه قال
رسول الله صلي الله عليه وسلم الصدقة تسد سبعين بابا من السوء رواه الطبراني في الكبير
وفي الباب اي باب فضل الصدقة احاديث كثيرة روي عن جابر بن عبد الله رضي
الله
عنه ما قال خطبنا رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس توبوا الى الله قبل ان توتوا
وبادروا باعمال الصالحات قبل ان تشغلوا واصلوا الذي بينكم وبينكم بكنية ذكركم له
ولكن الصدقة في السر والعلانية تنزهوا ونصروا وتجبروا رواه ابن ماجه وعمر بن الخطاب
رضي الله عنه انهم ذبحوا شاة فقال النبي صلي الله عليه وسلم ما بقي منها قالت ما بقي منها الا كثرها
قال يحيى كل ما غير كثرها رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومعناه انهم تصدقوا بالاكثف

انعم عليه فله الفدية يستحقها سائر قاصي الابدان ياخذ الرغيفين ثم مات فوزنت عبادة
 ستين سنة بتلك الزينة فزجت الزينة بحسنة ثم وضع الرغيف والرغيفان مع حسنة فزجت
 حسنة فغفر له رواه ابن حبان في صحيحه **قال الفقير الى الله تعالى** المصنف رحمه الله **فادان**
للصدقة هذه الفضائل والمتصدق ينال هذه الثواب بسبب الصدقة وجب على العبد
ان يتصدق من طهر بقدر وسعد قليل كانت الصدقة ولو جنة غيب ولو شقة مرة ولو كثرة
 خزائن لا يمنع ولو بصلة او كثيرة او اجبة كانت او نافلة ولا يمنع الصدقة من ابي ابي وعجلية
 ان لا يمنع الزكاة من مستحقها فان لم يؤد زكاة ماله متعمدا فقد ارتكب كبيرة وحرم
 عليه ذلك **ان الله تعالى اوعد العذاب لايمنع الزكاة حيث قال تعالى** والذين
 يكنزون الذهب والفضة بخوزان يكون اشارة الى الكثر من الاخياء والاهليان
 لذلك على اجتماع خصلتين فيمن فيهم اخذ الشاؤ وكثر الاموال والفض بها
 على لانفاق في سبل الخير ويجوز ان يترك المسلمون الكنازون غير المنفقين ويقرن بينهم وبين الكناز
 من اهل الكتاب تغليظا وعن النبي صلى الله عليه وسلم كل ما ادبت زكوة وان كان في حجر
 تحت صعب اضيق فليس يكنزه وكل ما لم يؤد زكوة فهو كنز وان كان في حجره الارض فله
 كان كثير من الصحابة رضي الله عنهم كعبدا الحق بن عوف وطحا يقتنون الاموال ويتصرفون بها
 احد من عرض عن القنية لان الاعراض اختار للاقتناء **صاحبها لا ينفقها في سبل الله**
 والصبر راجع الى المعنى ان كل واحد منكم اذا نذر داهيم فهو كقوله وان طائفتان من المؤمنين
 اقتتلوا او اريد به الكناز والاموال ومعهها ولا ينفقونها والذهب كما ان معنى قوله فاني قاتل
 واني بالغريب وقيل كذلك وخصا بالذكر من بين سائر الاموال لانها قانون التمول واشتغال
 الاشياء وذكرها دليل على سواها **فبشرهم بعد اليم** ومعنى قوله يوم عيسى اني انا
 انالنا يحيى عليا اي توقدونا ذكر الفعل لانه مسند الى الجار والمجرور واصله يوم يحيى الناطق
 فلما خذفت النار قيل يحيى لا تنقل الاسناد عن النار الى غير ما كما تقول دفعنا القصة الى النار

تذكر القصة قلت دفع الى الامير **تذكر كباهم وجبه** وهذه الاعضاء
 كانوا اذا ابصروا الفجر عيسوا واذ اضمهم واذ اياه مجلسا فزروا غدا وتولوا ابارك انهم وولوة ظهورهم او منا
 يكون على الحيا الاربع مقاديرهم وما خيروهم وجنوبهم **هذا ما كنتم** **الف** يقال لهم هذا ما كنتم توعدهم
 لتشفع بفسوكم وما علمتم انكم كنتم توعدهم بفسوكم وهو توبخ لهم **فروا ما كنتم تكذبون** اي وبال
 المال الذي كنتم تكذبونه او وبالكم كما نرين **وقال تعالى** ولا تخبن الذين يخجلون بما اتاهم الله من
 فضله هو خير لهم من كل ما هم يجمعون **سبطونك** **الجداد** **يوم القيمة** تغير لقوله هو خير لهم اي سجد
 ما لهم الذي منعه عن الحق طوقا في اعناقهم كما في الحديث الا اني وهذه الآية نزلت في ما في الزكاة وهو
 قول اكثر اهل العلم وقيل نزلت في اليهود الذين كنتم واصفة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل نزلت فيمن لقرابته لا
 يصلمهم اي مما منعوا من الزكاة في الدنيا **انكون الزكاة في غنىكم** **الطرد** **تجاء** بضم التاء المحجمة ثم
 الجيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويوابق الفارس **القرع** وهو الذي تفرع راسه فيقطع من كثرة ستمه وقيل
 لان سمر راسه تقطع لجمعة السهم فيه وتغيب بان الحية لا تشعر براسها وانما يذهب جلد راسه حتى تنقطع
 ذروة راسه **وقال القرطبي** الا قرع من الحيات الذي يبص راسه من السهم ومن الناس الذي لا يشعر براسه
لا يبين اي له زيبان تشبه زيبه فتح الزاى وموجودتين وهي الزيدتان اللتان في الشدة
 وقيل هما الزكيتان السوداوان فوق عينيه وقيل قطعا يكشفان فاه وقيل هما في خلقه غزلة وعن الغزالي
 وقيل لهما غار راسه مثل القرني وقيل ناهان يخرج جان من فيه **يلوع** **يخرب** **يخرب** **الزكاة** **التي خلت**
في الدنيا **قال النبي صلى الله عليه وسلم** ان الله يحول يوم القيمة **تجاء** **القرع** اي يصير راسه في حوزة
 شجاة والمراد بالمال الناض وهو يوافي الآية المذكورة **سبطونك** ما جلد ابي يوم ولا تاني بي هذه الزكاة
 وبين حديثين ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها خيرا الا اذا كان يوم القيمة صفح له صفائح
 من نار فاحم عليها في نار جهنم فيكوى بالجنبه وجبهه ووجهه لاحتمال اجتماع الامرين **سبطونك**
 اي جعل كالطوق في عنقه **فنه** وظاهر الحديث ان الله تعالى يصير نفس المالك بعدة الصفه وفي الحديث
 ايضا تقوية لقوله من قال المراد بالطوق في هذه الآية الحقيقة خلافا لمن قال ان معناه سبطون الامم

في اخر الخبر يخرج من القضا بين الناس

فلا يزال معه حتى يسار إليه النصارى روى هذا الحديث بمعناه البخاري ومسلم وابن ماجه والشافعي
وابن خزيمة في صحيحهم **قال النبي صلى الله عليه وسلم** من كانت له ابل او بقرة فليعلم ان رزقه رزق الله
يطلع يوم القيمة بقاء وهو كالحمار المستوي من الارض وقرنباقتين مفتوحين همام عن يمينه
فتخط وجهه بأخفافها وتخط يمينه بأخفافها وتخط شماله بأخفافها وتخط رجليه بأخفافها
ياق الأبل على صاحبها على خير ما كانت أي من العظم والسمن ومن البكثرة لأنها تكون عنده على
حالات مختلفة فبأنى على كملها ليكون ذلك انكاد له لشدته ثقلها وفي البخاري ايضا ان
يوم القيمة اعظم ما كانت واسمته وفي صحيح مسلم من طريق ابن صالح عن ابى هريرة ما من صاحب
ابل الا يورى حقها منها الا اذا كان يوم القيمة بطح لها بقاء فورا فمما كانت لا يفقد منها
منها فصلا واحدا تطاوه بأخفافها وتعضه بأفواهها كلها مرت علبا ولا هار دت عليه
اخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضي بين العباد ويوسيلها الى الجنة
واما الى النار كذا في اصل مسلم كلها مرت علبا ولا هار دت عليه اخرى ها قال الطبري معناه
او كما اذا مرت على السباع الى ان تستقي الى اخرى ردت الاخرى من جهته الغاية وتبعها ما يليها الى
تستقي ايضا الى الاولى وفي الحديث ان الله تعالى يحيي النباه ثم ليحياها ما في الزكاة وفي ذلك
معاملته لم ينقيضوه قصدة لان قصد من حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما عنده
منها فكان ما قصد الانتفاع به اضر الاشياء عليه والحكمة في كونها قواد كلها مع ان حق الله
فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال غير متميز ولان المال اذا خرج زكاة عنه
مطهر **وقال صلى الله عليه وسلم** لا تلتطط في الزكاة اي لا تنعم **وقال صلى الله عليه وسلم**
ما خالطت الزكاة الصدقة مالا الا اهلكته رواه البرار واليهقي من حديث عائشة
عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خالطت الصدقة او قال الزكاة مالا الا اهلكته
قال الحافظ عبد العظيم المذري في الترغيب والترهيب هذا الحديث يجهل معني الحديث
ان الصدقة ما ترك مال ولم يخرج منه الا اهلكته ويشهد لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواه ابن مهزيب وهو الامس وفي البخاري في ترك الخيل في رواية صحيحة

عليه وسلم ما خلف مال في بيته ولا بحر الا يجسر الزكاة والثاني الرجل ياخذ الزكاة وهو غني عنها فيضعها مع ماله
فهلكه وبهذا فسره الامام احمد **وقال ابن عمر** يعني انه غني عن الزكاة حتى يحضر الموت وقيل
سال الرجل في الرجوع الى الدنيا ليصالحها ففسده والحياء لم ينفذ الله من هذا الخبر وقيل من منع
خمس اضع الله منه خمسا من منع الزكاة منع الله منه حفظ امواله ومن منع الصدقة منع الله منه العاقبة
ومن منع العشر منع الله منه بركة الرزق ومن منع الدعاء منع الله منه الاجابة ومن منع ما في الصدقة
منع الله منه عند الموت **قوله الا الله خير** ذكره الفقهاء في تفسيره الغافلين **صلى**
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما منع قوم الزكاة الا منع الله عنهم العظم واليهقي والحكم وقال صحيح
ينبغي للعبد ان يرغب في الصدقة وعمل بها فان فيه لحفا لا كثيرة موجودة في الدنيا والاخرة منها ان فيها
كما قال صلى الله عليه وسلم ان السبع بحفرة اللغو والحلو فشيء به بالصدق وتكثيره اي اوديت زكاة تكثر بركته
وتخصبه ومن الفساد والهلاك كما قال صلى الله عليه وسلم حصنوا اموالكم بالزكاة لان الزكاة اذا لم تخرج من المال هلك المال
وكبر فاشكر نعمته **وسمى الزكاة** كما قال الله تعالى وما انفقتكم من هو خلفه وبركة اي زيادة في العمر
وسمى الزكاة كما قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج حبر شيئا من الصدقة الا حبة هبلي سبعين شيطانا
وقال الله تعالى الشيطان يعدكم الفقر اي يقول لكم ان عاقبة انفاقكم ان تفقر او يا مصرم بالفخشاء اي وبغيركم
على الخير ومنع الصدقات والله يعبدكم اي على الاتقان موفرة من فضلكم وان يخلص عليكم انفقتم
وفيها من الرخص **ومحبة الله** عليه السلام **واما اي محبة الله** ادخال السرور في قلوب المؤمنين
وافضل الاعمال ادخال السرور على المؤمنين قال ابو الليث في تفسيره الغافلين **وقضا وجوب اي المؤمن** كما قال صلى الله
عليه وسلم استعينوا على قضاء حوائجكم بالصدق **ودفع العلو** الامراض عن نفسه كما قال صلى الله عليه وسلم داو
امراضكم بالصدق **ودفع البلاء** والافات عن ماله من الحرق والسر والغرق وغودا **وتحريم الصدقات** و
البدن من الذنوب كما قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقات قصصهم وقرهم بما اى تطهرهم عن الذنوب وهو
صدقة الصدقة والتاد في تطهيرهم للخطايا اولغيبته الموت وتاد في تركهم في الحلال والحلال والركنية
مباغضة في التطهير وزيادة فيه او بمعنى الامناء والبركة في المال **وقال النبي صلى الله عليه وسلم** ان الصدقة تطهر

للخطيب كما ان المال السار رواه الترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه وابو يعلى باسناد صحيح ذكره المنذري في التمهيد
والله في ربه ان كان اذا اجابنا الى اصحار رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا اجابنا فقيل انما شيئا
وتواووا بالصدقة يقولون ساكنة الموت وليس صاحبها في القوم وحشة القبر فكون اي الصدقة
ظله اي المتصدق يوم القيمة من جهة الخير قال صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لتطفي عن اهلها اخر القبور وان
يستظر المؤمن يوم القيمة في ظل صدقة رواه الطبراني في الكبير والبيهقي في نور على الصلوة وشفا المصابين
اي بالصدقة **فمن تصدق بها ليلة يوم القيمة** ويزاد في النجاة وهو النصيب الذي في الآخرة ولو لم يكن في
الادعاء المسكين لكاف الواجب على العاقل ان يرغب فيها وهذا انما يكون اي هذا الذي ذكرنا من فضل الصدقة
انما يكون اذا تصدق خالصا لوجه الله تعالى ولا يكون فيه رياء ولا سمعة **فمن تصدق بها ليلة يوم القيمة** رواه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصدق الله به ومن برأى الله به رواه البخاري ومسلم وهو تشديد اليمين ومعناه ان
عمله للناس رياء اظهر الله نيت الفاسدة في عمله يوم القيمة ونحوه على رؤس الاشهاد وقال صلى الله عليه وسلم ان
ما احبب عليكم الشرك الا صغرا قالوا وما الشرك الا صغرا رسول الله قال الرياء وقال صلى الله عليه وسلم من صبر
فقد اشرك ومن صام برأى فقد اشرك ومن تصدق برأى فقد اشرك رواه البيهقي **والاعين على الصدقة**
يؤذي مخافة ابطال الاجر قال الله تعالى الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعوا ما انفقوا
ولا اذاهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قال القرطبي في تفسيره المؤمن من الكبار
ذلك في صحيح مسلم وانه احد الثلاثة الذين لا ينظر الله اليهم ولا يتركهم ولهم عذاب اليم ورواه
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تنزلوا ينظر الله اليهم يوم القيمة العاق لوالديه
وعد من الخير والمندان بما اعطى وفي بعض طرق مسلم المندان هو الذي لا يعطى شيئا الا منته والاذى
والنكسكى وهو انعم من المؤمن لان المؤمن جز من الاذى لكنه نص عليه بكثرة وقوعه قال في الكشف
المؤمن ان يعتد على من احسن اليه باحسانه ويريد ان يعطيه هو وواجب عليه حقاله وكافوا
يقولون اذا صنعتهم صيغت فانسوها وقال في نواها في الكلام صنوان من منع سائله ومن
ومن منع نائله ومن قال القرطبي من انفق في سبيل الله ولم يتبعه مئا ولا اذى لقوله

للإمام

للإمام وخلصنا الله منكم واما هذا فقد ضمن الله الاجر والاجرة ونفى عن الخوف بعد موته
لما يستقبل والخرن على ما سلف من دنياه فقال لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
قال الله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى قال حماد بن العلاء ان الصدقة التي يعلم الله
من صاحبها ان يمين او يودي بها فانها لا تبطل وتبطل بالاجل الله للملك عليها امانة فهو لا يكتبها
وهذا حسن وقيل انما يبطل ثواب صدقة من وقت منه واذا نذر وما قبل ذلك يكتب له ويضاف
فاذا امن واذا نفي انقطع التضعيف لان الصدقة تبنى لصاحبها حتى تكون اعظم من الجبر
فاذا اخذت من يد صاحبها بالصدقة على الوجه المشروع وضعت فاذا جاء المؤمن والاذى
وقبها هناك وانقطع عن زيادة التضعيف عنها قال القرطبي والاول اظهر وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال التائم والامتنان بالمعروف فانه يبطل الشكر ويحق الاجر ثم تلاه
تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى **ولا يكون من مال اخذه بالظلم او الفسب او السرقة او الحيا**
او الرقعة او من مال حلال او من سبب كما قال الله تعالى لا تقبلوا من طيبات
ما كتبتم من حلال ما كتبتم وما اخرجناكم من الارض من الحب والتمر والمعادن
وغيرها والتقدير ومن طيبات ما اخرجناكم من الارض من الحب والتمر والمعادن
بالمعنى طيبات من فساد ومن ختم بالخير والسعادة بفصله وكرمه انفقوا
فصل في الزكاة يشمل هذا الفصل على زكاة التسول من لابل والبقر والغنم والخيول وزكاة
المال وزكاة العرول وزكاة الزروع والثمار وحكم من يمر على العاشر ومصرف الزكاة وغير ذلك
الزكاة واجبة اعلم ان المشروعات اربعة فريضة وواجب وشنة وناقلة فالفرض
ما ثبت بدليل قطعي لا يشبهه فيه كالكتاب والخير المتواتر والواجب ما ثبت بدليل
فيه شبهة كخير الواحد والسنة هي طريقة النبي صلى الله عليه وسلم امرنا بالحيات والناقلة
هي ما شرعت لتحصيل الثواب ولا يلحق تاركها اثم ولا عقاب فالزكاة فريضة محكمة
ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع لما الكتاب فقوله تعالى واتوا

الزكاة واما السنة فقوله عليه السلام بنى الاسلام على خمس الحديث والاجماع فتعقد على
 فرضها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا واما عدل المصنف من لفظ الفرض
 الى لفظ الوجوب اما لانه اراد بالوجوب اللزوم والثبوت لانه يبنى عند لغته او لانه اراد
 بالوجوب الفرضي وكلمه بلفظ الوجوب لان لفظ الوجوب اعلم اذ كل فرض واجب وليس
 واجبه فرضا واختلغا في وجوب الزكاة هل هو على الفور او على التراخي قال ابو يوسف على الفور
 لانه مقتضى مطلق الامر وقال محمد بن علي التراخي وهو الصحيح لان جميع العمرة لا اداء ولهذا
 لا يضمن بهلاك النصاب في الوجوب عكس هذا فقال عند محمد بن علي الفور حتى لا يجوز التأخير
 من غير عذر فان لم يؤد لا يقبل شهادته وعند ابو يوسف على التراخي وجميع العمرة لا اداؤها
 حتى لا ترد شهادته بالتأخير والحقوق الواجبة لله تعالى التي يتعلق بالمال عليها ثلاث مراتب
 حق على المالك في المالك كزكاة حتى اكله حال حكمي عن المالك لا يجزئ فيه الزكاة كسواج الفضة
 وكذا اذا اكل مال ليس من اهل الوجوب لا زكاة عليه كالصبي والمجنون ولو هلك اكله بعد حوالا لم يزل
 سقطت الزكاة لان الحق كان فيها فلهذا كملها وحق على المالك بسبب الملك كاجرة وصدقة
 الفطر ولا ضحية حتى ان ايج اذا وجب عليه وقت خروج اهل بيته لقدرته على التراد والتمسك
 ثم هلك اكله فانه لا يسقط عنه ايج ويكون دينيا في ذمته وكذا صدقة الفطر اذا وجبت
 بطول الفجر من يوم الفطر ثم هلك اكله سقط عنه وكذا الاضحية اذا وجبت لا يسقط بهلاك المالك
 ولكن لا يخاطب بارادته اذ امض وقتها وحق يجب في المال لا على اعتبار اكله كالعشرة في
 ثم الزكاة في السواج متعلقة بعين المال لا بالذم وفي مال التجارة متعلقة بالعين لا بالذم
 فنعني قولنا بعين المال حتى لو باعها بعد وجوب الزكاة فيها والمصدق ينظر اليها كما
 المصدق بالخيار ان شاء اخذ قيمته الواجب من البائع وتم البيع في الكثر وان شاء اخذ
 الواجب من العين وبطل البيع في قدر المأخوذ وان خسر المصدق بعد البيع ولا يترافق
 فانه لا يأخذ من المشتري بل يأخذ قيمته الواجب من البائع **على الحجر المسلم** هذا اذا كان

مسلما في دار الاسلام اما اذا كان اسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها لم يكن عليه زكاة
 قال الصدوق اذا اسلم الكافر في دار الحرب واقام بين هناك ثم خرج اليها لم يكن للامام
 الاخذ منه لانه لم يكن في ولايته وهل يجب عليه الزكاة حتى يفتى بالدفع ان كان علم بالوجوب
 وجب عليه واقى بالدفع وان لم يعلم لا يجب عليه ولا يفتى بالدفع وعند زفر بن ريو مبر بالدفع كما اذا علم
 بخلاف الذي اذا اسلم في دارنا فانه يجب عليه الزكاة علم او لا يعلم وبأخذها منه لا امام
 والذي في دارنا قبل ان يسلم لا زكاة عليه في ماله سواء كان قد اوعى وضال ومكشيه وليس
 عليه الجزية الا ان يرضى من ذلك على العاشرا ويكون تغلبا فيؤخذ منه ضعف ما يؤخذ
 من المسلمين وقيل بقوله على الحر احتراز من العبد لانه لا يملك شيئا قال الله تعالى عبدا املوكا لا يقد
 على شيء فان كان ما ذونا وفي يده مال يبيع نصابا ان كان عليه دين يستغرق ما في يده فليس
 بنصاب وكذا اذا كان لا يستغرق الا انه لا يفتقر بعده نصاب لم يكن فيه شيء وان كان يفتقر
 بعد الدين نصاب فان المولى تركه اذا انقضت ديون العبد وقبل قضاء الدين لا يجب عليه زكاة
 وقيل بقوله المسلم لان الزكاة عبادة فلا يتحقق من الكافر **البالغ العاقل** احتراز عن الصبي والمجنون
اذا املك نصابا لان الزكاة شرع لمواساة الفقير ومادور النصاب مال قليل لا يحتمل لمواساة
 ولان من لا يملك نصابا فقير والفقير محتاج الى المواساة **ملاك تمام** احتراز من ملك المكاتب والمملوك
 والمبيع قبل القبض اذا املك التام هو ما اجتمع فيه الملك واليد اما اذا وجد الملك دون اليد فملك
 المبيع قبل القبض والصدق قبل القبض او وجد اليد دون الملك فملك المكاتب والمديون لا يجزئ فيه
 الزكاة والمستسعى عند الخليفة بمنزلة حر مدبون **من اى مال كان** سواء كان ذهب او فضة
 او ما شيد او عروضا للتجارة **وحال عليه الحول** وانما شرط ذلك لئلا يتمكن فيه من النسيئة قال صلى الله
 عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولانه لا بد من مدة يتحقق فيها التمام وقدرها الشرع
 بالحول وهل تمام الحول من شرائط الوجوب او من شرائط الاداء فعندهما من شرائط الاداء
 وهو الصحيح بوثق جواز تجزئ الزكاة وعند محمد من شرائط الوجوب وليس على جبي ولا يجوز ولا

مواساة
 احتراز عن
 الزكاة بغير
 سبب

مجنون ولا مكاتب زكاة اما الصبي فلا زكاة عليه في مال كان في المصرا وقربه وليه على
العاشر لان الزكاة عبادة مختصة وهو ليس من اهل الخطاب ولهذا لا يجب عليه البدنية كالصلاة والصوم
والجهاد وما يتوهمها المال كانه فلا يجب المالية بخلاف العشرة فانه مؤنة الارض وهذا يجب في الارض الواقع
ويجب على المكاتب ويحب على الذي عند محمد فوجب على الصبي لانه ممن يجب عليه النفقات وقال الشافعي يجب
في ماله الزكاة ويؤدى بها الولي وكذا المحنور لا زكاة عليه عندنا اذا اوجبه منه الجنون في السنة كلها
فان وجد منه افاق في بعض الحول فغيره اختلاف والصحيح عن ابي حنيفة انه يشترط الافاق في اول
السنة واخرها وان قل في كل سنة في اولها لا انعقاد الحول واخرها يشترط عليه خطاب الاداء
وعن ابي يوسف ليس الافاق في اكثر الحول لان لا اكثر حكم الكل وعند محمد اذا وجدت الافاق في
من السنة قل او اكثر وجبت الزكاة سواء كان من اولها او وسطها او آخرها كما في الصوم فانه اذا
افاق في بعض شهر رمضان لم يصوم الشهر كله وان قلت الافاق وهي رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف
والصحيح عنهما ما قدمناه ولا فرق بين الاصل والعارض على اقول اللهم فالاصح هو ان يكون
مجنونا والعارض هو ان يدرك مقيما ثم بعد ذلك ومن كان عليه دين يخط بماله فلا زكاة
عليه لانه مشغول بحاجته الاصلية فاعتبر معدوما كما في المستحق بالعطش لا يجل نفسه وان
ورود ان عثمان رضي الله عنه خطب في شهر رمضان فقال هذا شهر صومكم وزكاةكم فمن كان له مال او
فليحسب عليه ثم يزك بقية ماله وذلك كحضرة الصحابة من غير تكبير قال الصديقي في ايفاء كثر
له مطالب من العباد فانه يمنع وجوب الزكاة لان صرف النصاب الذي في يده الى غيره من
الاصلية حتى لو امتنع من الامانة ويجوز نصار كعبد الخدمة ودار السكنى بل اولي
كل دين له مطالب من جهة العباد فانه يمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد او للخدمة
كدين الزكاة والذي له مطالب من العباد كالقرض ومن المبيع وضمان المتلف وارث الميراث
والهمر وسواء كان الدين من النفود او من المكيد او الموزر او لاسباب الجنون
وجب بفتح او ضلع او صلح عن عدم عمد وهو حال او مؤهل قال الصديقي وسواء في اهل العيال

والمؤهل هو الصحيح والتفقه اذا قضى بها منعت الزكاة وان لم يقض بها لا يمنع ثم المديون
فغير بدليل ابا حنيفة اخذ الصدقة له يمكنه من ماله والصدقة لا يحل لغته ولا يجب الا على
غنى وهذا اذا كان الدين في مستقبل وجوب الزكاة اما اذا الحق الدين بعد وجوب
الزكاة فانه لا يسقط الزكاة قال الصديقي في ايفاء واجمعوا ان الدين لا يمنع وجوب
العشر وقوله ومن كان عليه دين يخط بماله فلا زكاة عليه قال مشكلا القدوري الا ان
ليست بشرط حتى لو كان عليه دين لا يخط بماله لا يجب ايضا وانما معنى قوله يخط بماله
ان يمنع ان يبلغ نصابا حتى لو كان الدين درهما واحدا في المائتين منع الوجوب ولو
كان له اربعون دينارا او عليه اهدو عشرة دينارا لا يجب عليه الزكاة ولم يكن
يخطا لكن لما لم يسق الباقي نصابا جعل كانه معدوم ودين الزكاة والعشر و
الخارج يمنع الزكاة بقدره لان له مطالبا من جهة الادنى وسواء في ذلك زكاة الاموال
الظاهرة والباطنة خلافا للفرق في الباطنة وسواء كانت الزكاة عليه في مال قائم او زكاة
مال قد استهلكه وعن ابي يوسف انه فرق بين دين زكاة المال المستهلك وبين العين
وهذا كما لو كان له مائتا درهم حال عليه بالحوال فوجب فيه النخبة درهم فلم يخرجها
حتى حال الحول اخر لم يجب للثاني شيء ومنعت الزكاة الواجبة للحوال الاول ولو كان
مالا للحوال استهلك المال وبقيت الزكاة في ذمته لم استغاد مائتي درهم و حال
عليها الحول تجب الزكاة عنده وعندهما لا تجب ودين النذور والكفارات لا
منع الوجوب بالاجماع وان كان ماله اكثر من الدين زكي الفاضل اذا بلغ نصابا لغيره
الحاجة قال في النهاية تجب ان يعلم هنا مسئلة يعرف بها صرف الدين الى
الاموال وهي انه اذا كان للمديون صنوف من الاموال المختلفة والدين مستغرق
بعضها فالدين اولا يصرف الى الدرهم والدنانير فان فضل شيء من الدين صرف الى
مال الغنية فان لحق المديون في وسط الحول دين يستغرق النصاب ثم بدئ منه قبل تمام

مكاتب

الحول فانه يجب الزكاة عند ما يوفى لان يجعل الدين بمنزلة نقصان النصاب وقال محمد
 لا يجب ان يجعل ذلك بمنزلة الاستحقاق وان كان الدين لا يستحق النصاب ثم يرى منه
 قبل تمام الحول فانه يجب الزكاة عندهم جميعاً الا زكراً فانه يقول لا يجب لان النقصان في اثر
 الحول يبطل الانقضاء عنده وليس في دور السكنى وثياب البدن واثاث المنار ودور
 التركوب وعبيد الخدم وسلاح الاستعمال زكاة لانها مشفولة بجوابه الاصلية ولو
 نيامه ايضا وكذا كتب العلم ان كان من اهل البيت من اهل العلم لا يجوز له ان يبيع
 صرف الزكاة اليها اذا كانت تساوي ما ياتي درهم وسواء كانت الكتب فقراً او حديراً
 او خيراً واما المصحف فكل ذلك الجواب وفي المجند اذا كان له مصحف قيمته ما يتا درهم
 تحل له الزكاة لانه يجد مصحفاً يقرؤه وفي الايضاح اذا كانت كتب العلم تساوي ما ياتي
 وهو يحتاج اليها للتدريس او للدراسة ولا يشترط غيرها قال بعضهم ان كانت الفقهاء
 لا غنى عن كل مصنف ولا يعفان عن اثنين من مصنف واحد وفي كتاب الحديث يعفان عن
 من كل مصنف فاذا لم يكن معه الا هذا المقدار حل له اخذ الزكاة وطلبها بالاجماع لان
 هذا من حواشي الاصلية والمصحف الواحد يكفي عن بعضهم والاشنان عن بعضهم فان فضل
 عن ما يحتاج من هذه الاشياء يساوي ما ياتي درهم فهو غني تحرم عليه الزكاة ويجوز
 عليه الفطرة والاضحية والغارز لا يجسب عليه فرسان وغير العازي لا يجسب عليه ما زاد
 على فرس وكذا من يركب الحمار يجسب عليه ما زاد على واحد وكذا الات المحترفين
 الاالات التي ينتفع بعينها ولا يبق اثرها في المعول اما اذا كان يبق اثرها في المعول
 كما اذا اشترى عصفاً او زعفراناً يصعب به للناس بالاجرة وحال عليه الحول كما
 عليه الزكاة اذا بلغت قيمته نصاباً لان ما يأخذه من الاجرة مقابل بالعين وكذا اكثر من
 عيناً يعمل به ويبقى اثره في المعول كالعصف والنبل والدهن اربع الجلود في حال الحول
 الزكاة وان لم يبق له اثر في المعول كالصابون والاشنان لا زكاة فيه لانه لا يبق اثره

لا يجب فطرة ولا اضحية

بغيره من غيره

بغيره من غيره

الرواية انه ليس كل نية تقبل ولا طرحة بعد فان كان التصريح يعلم وجبت فيه الزكاة اي علمه بعد تولية القضاء
 من عليه الدين ينكره في العلانية ويقره في السر فلا زكاة لانه لا فائدة في اقراره وما يأخذ الشطر غصبا او
 او ما اخذه من الزكاة والعشور اكثر مما يجب له لا يجب الزكاة فيه على اصحابه لان مطالبتهم عنه منقطع فصار
 كالدين الذي لا مطالب له ولو هرب المدين من البلد سبيل لم يسقط الزكاة وقيل انه اذا كان لا يقدر
 عليه بوجه ما ولا يعرف موضع الجب الزكاة وما لاي سبيل ليس بضار لانه مشفع به في حقه بدليل عليه
 بيعه وهذا كله عندنا وقال زفر والشافعي يجب الزكاة في المال الضار ووجوب صدقة الفطر لسبب العيب
 الا بقاء والصال والمقصود على هذا الاختلاف فعندنا لا يجب صدقة الفطر عن العبد الا بقاء قال في
 ولو كان الدين على امر مقرر يجب الزكاة فيه وهل يجب عليه الاخي قال القمي لا ينبغي ان لا يجب بخلاف
 الزكاة ولو كان الدين على مقرر مفلس فهو مضاب عندنا في حقيقته لان يفسد الله لا يصح عنده ويحجب
 كان المال عاردا وراج وعنده محمد لا يجب التحقق الا فلا وسعده بالنفليس ولو يوسن مع محمد في
 تحقق الا فلا وس مع ابي حنيفة في حكم الزكاة رعايته لحق الفقر كذا في الهداية ولا يجوز
 اداء الزكاة الا بنية مقارنة للاداء او مقارنة لعرض مقدار الواجب واما اذا نوى ان
 يؤدي الزكاة فجعل يتصدق الى آخر السنة ولم يحضره نية لم يجزه لان النية يعتبر اقتداء
 بالفعل ولم يوجد كذا في النهاية واذا غرل الزكاة ونواها عند الغرل يتصدق بها بصد
 ذلك من غير ان تحضره نية جاز ولو هلك المغرول قبل التصديق لم يجز ولو لم يغرل بل قال
 كل مال انصدق به فهو من الزكاة وتصدق ولم ينو شيئا لم يجز وفي المجندي اذا قال
 تصدقت به من مالي الى آخر السنة فقد نويت به عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا يحضره
 نية قال محمد لا يجوز قولنا مقارنة للاداء يعني الى الفقير او الى الوكيل فانه اذا اذ
 في اداء الزكاة اجزاه النية عند الوقوع الى الوكيل وان لم ينو عند التوكيل ونوى
 دفع الوكيل جاز فان نوى عند التوكيل ثم دفع الوكيل ولم يوجد من الموكل نية غير
 الاولى جاز فان تجدد للموكل نية اخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير

عالم

ان نوى اجزائه لو دفع اليه درهم يتصدق به عن زكاة ماله فالمراد دفع المأمور حتى نوى الامر
 ان يكون عند نذره وقعت عن ذلك واشترط الطحاوي رحمه الله النية وقت الدفع كما قال في الصدقة
 يحتاج الى نية بخلاف التوكيل وعنه محمد بن مسلم انه قال اذا كان وقت الصدقة جال الوكيل عما اذا
 صدق به امكنه ان يجب من غير فكرة فانه يكون نية ويجزيه وعنه محمد انه قال اذا ميز زكاة في صدقة
 نواها لم يتصدق بعد ذلك ولم يحضره نية قال الربان يجزيه ويجز الوكيل باداء الزكاة
 ان يدفع الى ابية وزوجه اذا كانا فقرا كذا في الانصاح وفي الفتاوى رجل دفع زكاة
 ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير والصغير او امرأة وهم
 محتاجون جاز ولا يجوز ان يأخذ لنفسه شيئا فان قال صاحب المال ضعه حيث شئت له ان يأخذ
 لنفسه ولو امر رجلا ان يدفع عنه زكاة ماله ولم يدفع الى المأمور شيئا فدفعت المأمور ذلك من ماله
 نفسه فانه يرجع بذلك عند ابي حنيفة وقال محمد لا يرجع لانه امره ان يعطى الفقير وما لا يمكن
 له ان يرجع كما لو لم يقل من زكاة مالي ولو ادى زكاة غيره بغير امره ثم اجاز المودى عند الاجرة
 عن الزكاة لفقط النية عند الاداء ولو اعطاه شيئا يدفعه الى الفقير عن الزكاة ثم دفع
 الموكل قبل الوكيل او احد الشريكين اذن لصاحبه في دفع زكاة ثم دفع الامر قبل دفع المأمور
 ثم دفع المأمور بعد ذلك ضمن ما دفع سواء علم بدفع الامر او لم يعلم عند ابي حنيفة وعندهما
 ان لم يعلم لا يضمن لانه مأمور بالاداء ولم يعلم بالاداء فصار كما لو غرله بقوله ولم يعلم
 بغيره وكالوكيل بقضاء الدين اذا دفع للموكل الدين والوكيل لا يعلم ثم دفع الوكيل ذلك فانه
 لا يضمن وفي الفتاوى رجل دفع الى رجل درهم ليتصدق به على الفقراء تطوعا فلم يتصدق
 المأمور حتى نوى الامر عن الزكاة ثم تصدق المأمور جاز عن الزكاة وكذا اذا امره ان يقتول عبده
 تطوعا ثم نوى الامر عن الكفارة ثم اعتق المأمور جاز عن الكفارة وكذا الواعظاء درهم
 ليتصدق به عن كفارته ثم نوى ان يكون عن زكاة ماله كانت عن الزكاة رجلا ان دفع كل
 واحد منهما زكاة ماله الى رجل يؤديه عنه فخطا ماله ما ثم يتصدق به ضمن الوكيل وكذا اذا كان

تعلق الزكاة بالامر

في النية بالزكاة او بالفاقة

أبوه من جهة أبيه
أبوه من جهة أمه

في يده أوقاف مختلفة فخط غلظتها وكذا الشجر والطحان والبيع كذا في الفتاوى
عزل شيئا من ماله ينوي به الزكاة فأنشأه الفقير من يده اجزأه لأنه وجد الجميع النبي
امتنع الرجل عن إخراج الزكاة في الأموال الباطنة أخذها ووضعها في أهلها فأبده ووقا
بعضهم بحسنه حتى يؤدي ذلك ليقف لأن النية شرط عند الأداء فلا بد أن يؤدي مختارا
على أن لا يأمم أخذه له أخذه كرها فادت المسئلة أن مالا مام أخذه مقام نية المالك
لما يأخذه بعد إعلامه أنه يأخذه زكاة ماله التي وجبت عليه وهو ليس له الامتناع عنه فصار
نية في حقه حتى لو أخذه ولم يعلم أنه يأخذه منه لأجل الزكاة ينبغي أن لا يجزيه عن الزكاة
إذا كان صاحب المال يعلم أنه ما يأخذه إلا لذلك فإنه يجزيه أيضا وأما العشر إذا أخذه
فأنه يجزيه بطريق الأولى لأن العشر يغلب عليه معنى المونة فلا يحتاج إلى نية صاحب المال
يؤخذ من مال الصبي والمجنون ويؤخذ بعد الموت رجل وجب عليه زكاة مائتين وأفرز خمس
من ماله فضاى تلك الخمسة لا يسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعد ما أفرز تلك الخمسة
الخمسة مائة ناعنه كذا في الفتاوى ومن تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة تسقط عنه فرضها
يعني إذا تصدق على فقير وكذا إذا نوى تطوعا وأن تصدق بجميع ماله نأويا للتطوع
لوجود أصل النية وقد رزكاة متعين فأنشأه الصوم بنية النقل ولو نوى عن واجب آخر
عند ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعض النصاب سقط عنه زكاة المؤدى عند محمد وعن أبي يوسف
لا يسقط ولو كان له مائتان حال عليها الحول فأدى خمسة ولم ينوها من الزكاة أو نواها
تطوعا سقطت عنه زكاة الخمسة وهو ممن درهم ويلزمه زكاة الباقي فروع الأفضل في
الزكاة الإعلان وفي صدقة التطوع الاخفاء وقد قيل في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات
هي عن المفروضة منها وقوله وان تخفوها وتؤتوها الفقراء يعني التطوع وهو قياس على الصدقة
فالمفروضة من الصلاة إعلانها أفضل من اخفائها ولهذا يؤذن بها وتصل بالحجاء عنه وكذا
إعلانها أفضل لمعنيين أحدهما ليقدر به الناس والثاني زوال الشهمة عنه لئلا يسيء الناس

الطرا

إذا اشترى الزكوة واستغنى

الطريق والرياء في الفرائض وأما النوافل فاخفأوها أفضل لبعدها بذلك عن الرياء رجل سئل
في أداء الزكاة فلم يدر أداها أم لا يلزمه عاداتها بخلاف ما إذا اشترى الصلاة بعد ذهاب
الوقت أنه صلاها لم لا حيث لا يلزمه عاداتها والفرق أن العمر كله وقت لأداء الزكاة فصار
الزكاة بمنزلة شكل وقع في وقت الصلاة كذا في الوقعات ولو كان له مائتا درهم على فقير
فصدق عليه منها بخمسة بنية الزكاة ثم قبض منه الباقي لم يجزيه ما تصدق به عن المقبوض
لأنه لما قبض الباقي صار عينه وأداء الدين عين العين لا يجوز لأنه أدى الناقص عن الكامل وسقط
عنه صدقة ما تصدق به وهو ممن درهم وأعلم أن أداء العين عن العين وعن الدين يجوز وأداء
الدين عن العين وعن دين سيقبض لا يجوز وأداء الدين عن دين لم يقبض بخير بيانه إذا كان
له مائتا درهم فأدى خمسة منها جاز لأنه عين عن عين وإن كانت له مائتا درهم دين فحال عليها
الحول قبل القبض وجبت فيها الزكاة غير أنه لا يخاطب بالأداء ما لم يقبض فإذا أدى خمسة عين
عن ذلك الدين جاز فإذا قبض لم يجز ثانياً ولو كانت له مائتا درهم عيناً فحال عليها الحول وجبت
فيها الزكاة وله خمسة ديناً على فقير فتصدق بها عليه ونوى بها زكاة المائتين التي عنده فإنه لا
يجوز لأنه أدى ديناً عن عين والدين ناقص والعين كامل وأداء الناقص عن الكامل لا يجوز
لأنه أدى قضاءً وقضاءً في أيام الحر والتشريق لم يجز وكذا إذا وجبت عليه قضا الصلاة فإذا
في الأوقات المنهني عنها لم يجز والحيلة في الجواز أن يتصدق عليه خمسة عيناً ينوي بها زكاة المائتين
حين لم يأخذها منه قضاءً عن دينه فيجوز ويحل لذلك ولو كان له مائتا درهم على فقير فحال
عليها الحول قبل القبض فتصدق منها بخمسة على المديون وقبض الباقي لم يجز ما تصدق به
لأنه لما قبض الباقي صار عينه فحصل أداء الدين عن العين وسقط عنه زكاة الخمسة التي تصدق
بها وهو ممن درهم لأن ذلك القدر أداء الدين عن الدين الذي لم يقبض فيجوز ولو تصدق
لجميعها عليه أو وهبها له سقطت زكاتها عنه ولو كان الدين لغني فوجب له أو تصدق به سقط
عنه الدين ويكون قدر الزكاة مضموناً عليه في رواية الجامع الكبير وفي رواية النوادر لا يضمنها

إذا اد صلوة الغائبة في وقت الصلاة

من ما عليه الزكاة في صحيحه باو ايد

واذا مات من عليه الزكاة سقطت ولا تصير ديناً عندنا خلافاً للشافعي الآلة اذا وصى بأهلها
يجب تنفيذ وصيته من ثلث ماله كسائر الوصايا **الاصلي في وجوبها** اي الدليل على فرضية الزكاة
قوله تعالى واتوا الزكاة والامر للوجوب وقوله **تعالى اخذوا من أموالكم صدقات** المراد بها الزكاة
تطهرهم وتزكهم اي تقدم تفسيره **وصل عليهم** واعطف عليهم وترحم والستتان يدعوان
لصاحب الصدقة اذا اخذها **قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم** هو الزكاة كما تقدم **للمساكين**
والمحرورين وقوله **صلوا على محمد وآل محمد** اي **اليمين** سنه عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كما ذكره البخاري في او اخر المعاري وقيل كان ذلك في اخر سنة تسع عند منصرفه صلى الله عليه وسلم
من تنول وانتفوا على انه لم يزل على اليمين ان قدم في عهد عمر فتوجه الى الشام فمات بها **خادم**
اغنياهم وردوا اليهم فقرائهم روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن انك ستاتي قوماً اهل كتاب فاذا اجئتهم فادعهم الى ان يشهدوا
ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فان هم اطاعوك بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم
خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم اطاعوك بذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة
يؤخذ من اغنياهم فيرد على فقرائهم فانهم اطاعوك بذلك فاياك وكذا في اموالهم واتوا
المطلوم فانه ليس بيننا وبين الله حجاب رواه البخاري ومسلم وفي قوله يؤخذ من اغنياهم
دليل على ان الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرها اما بنفسه واما بغيره فمن اشنع ما
اخذت منه قهر او في قوله على فقرائهم دليل على انه يكفي اخراج الزكاة الى صنف واحد وان
لا يدفع الى الكافر يعهد في فقرائهم الى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد او العموم
قوله على التسليم ها قوا ربيع **شور اموالكم** رواه الجماعة **قوله عليه السلام في خمس**
السائمة شاة رواه البخاري ومسلم **قوله عليه السلام** فيما بين خمس من الاصل
وفي صحيح البخاري ليس فيما بين خمس ذو صدقة والاكثر على ان الذوق من الثلاثة
العشرة لا واحد له من لفظه ولا بل اسم جنس لا واحد له من لفظه كقوله ونساءه

الذوق

وجمعها بالان سميت **الابل** لانها تنول على افخاذها وهذا الحديث اصل زكاة الابل واراد بالصدقة
هنا الزكاة سماها صدقة اقتد بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء يعني الزكاة فاذا كانت خمساً
سائمة وحال عليها الحول فحاشاة السائمة هي كل ابل يرسل للرعي في البراري ولا يعلف في المنزل يقال سامت
للماشية اي رعت وفي النخفة هي التي تسام في البراري لقصد الدر والنسل حتى انها اذا انسجت حمل
والركوب للذر والنسل لا يجيء فيها زكاة السائمة عندنا ولكن يجب كوة التجار فقوله هم السائمة
هي التي يكتفي بالرعي فيكثر حولها غير كاف للإجبا زكاة السائمة بل لا بد ان يزداد في اهل الدر والنسل
لما ذكرنا ولو اسامها للتجارة ثم جعلها بعد ذلك سائمة للذر والنسل بطل ما مضى من الحول الاول ويستأنف
لها حول السائمة والدر من وقت الجعل لان حول زكاة التجارة يبطل جعلها للتسوم لان زكاة السائمة وزكاة
التجارة يختلفان قدر اسيا فلا يسي حول احدهما على الآخر ويعبر في انعقاد النصار الجففس دور
حتى ان يجبي في الذكر المنفردة والاناث المنفردة وفي المختلطة قولنا في خمس من الابل شاة اسم الشاة
يتناول الذكر والانثى والشاة من الغنم ما لها سنة وطفت في النائية قال الصديقي رحمه الله الشاة
من المعر السني منها وفي الضيكة ذلك وفي الجند لا يجوز في الزكاة الا السني من الغنم فصاعداً وهو ما اتى
عليه ولا يؤخذ الجذع وهو الذي له عليه سنة اشهر ولما الجذع من الضيقة اخذ في ذكر محمد انه
لا يجوز في الزكاة ويجوز في الاخيصة وروايت يجوز فرها وادنى السن التي تتعلق بها الزكاة في الابل
ثلاث نحاض عند ابي حنيفة ومحمد وذلك لان الشاة كانت تقوم خمسة دراهم في ذلك الوقت
ولنت النحاض بربعين درهماً فاجاب الشاة في الخمس من الابل كاجاب الخمة في المائتين
من الدراهم واعلم ان الواجب هنا العين وله نقلها الى القيمة وقت الاداء ولهذا لو كانت
قيمة خمس من الابل اقل من مائتي درهم وجبت الشاة ولو ان رجلاً له ابل سائمة باعها في وسط
الحول او قبل يوم سائمة اخرى من غير جنسها استقبال لها حولا آخر اجملاً كابل اذا
باعها بالبقرة اذا باعها بالغنم او باعها ببراهم او دنائير او عرض ونوى بها التجارة فانه
يبطل الحول الاول ويستأنف حولا على الثاني فان فعل ذلك فزارا من وجوب الزكاة

محل
زكاة الابل

فانه يكره عند محمد خلافا لابي يوسف واما اذا اباعها بجنسه فكذا لا يبطل الحول الاول ويستأنف
الحول على الثانية عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يبطل الحول الاول ولو اباعها بعد الحول
بجنسها او خلافا كانت زكاته دينيا عليه ولا يتحول زكاتها الى بدلها حتى انها لا يسقط بها
البذل وقال زفر اذا اباعها بجنسها يتحول زكاتها الى بدلها من حيث بقي ببقائها وبغيرها
واموال التجارة اذا استبدلها قبل حلول الحول فان الحول لا يبطل سواء استبدلها بجنسها
او بغيره لان الحول في اموال التجارة كان منقدا على القيمة والقيمة باقية بخلاف السواغ
فان الحول انفق فيها على العين والعين قد هلكت فاذا بلغت خمسين فغيرها بنت
مخاض وهي التي لها سنة وطعنت في الثانية سميت بذلك لان امرها لم يضر غيرها في العادة
اي حامل غيرها فان لم يكن بنت مخاض فالقيمة في ظاهر الرواية ولا يجوز هذا الا ان
خاصته ولا يجوز الذكر الا عاوجه القيمة وعن ابي يوسف ان لم يوجد ابنته مخاض فابن لبون
واما صفة الواجب في البقر فالذكور والاناث سواء بالنصر وهو قوله صلى الله عليه وسلم في كل
ثلاثين من البقر تبع او تبعة وفي الغنم يجوز ايضا الذكر والانثى وقال الشافعي لا يجوز
الذكر الا اذا كانت كلها ذكورا وما دون خمس وعشرين من الابل الواجب فيه الغنم فان اخرج
بغيره في ذلك جاز لان الاصل في صدقة الحيوان ان يخرج من جنسه وانما عدل هذا الى الغنم
رفقا بصاحب المال فاذا اخبر الاصل قبل منه روى ان ابي بن كعب قال تعين رسول الله
صلى الله عليه وسلم مصدقا فمرت برجل فلما جمع ماله لم يجد عليه ابنته مخاض فقلت له
او بنت مخاض فانها صدقتك فقال ذلك تمام الابن فيه ولا يظهر وما كنت الا فرض الله تعالى
مالا لبن فيه ولا يظهر ولكن هذه ناقة سميت فخذها فقلت له اني لا اخذ ماله او مربي وهذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل قريب فان اجبت ان تعرض عليه ما عرضت على فافعل فان
قبله منكر اخذته فخرج معي بالناقة حتى قد مناع على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له
فقال صلى الله عليه وسلم فان تطوعت بخير اجرك الله عليه وقبلناه منك قال هاهنا
المصدق وغيره ان كان هناك مصدق غيره صدق مومنه سواء اتى بالبراة او لا في ظاهر الرواية ورواه الاصح

خيار

فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبضها ودعى له بالبركة فاذا بلغت ستا وثلاثين فغيرها
بنت لبون وهي مالها ستان وطعنت في الثالثة سميت بذلك لان امرها ذات لبن بولادة
غيرها في العادة فاذا بلغت ستا واربعين فغيرها حقة الستين وهي مالها ثلاث سنين و
طعنت في الرابعة سميت بذلك لان حق لها ان يركب ويحمل عليها فاذا كانت احدى وستين
فغيرها جذعة الخمس وسبعين وهي مالها اربع سنين وطعنت في الخامسة والاشقاق لاسمها
وهي اعلا من حجب في الزكاة فاذا بلغت ستا وسبعين فغيرها بنت لبون الى تسعين فاذا بلغت
احدى وتسعين فغيرها حقان الى مائة وعشرين والاختلاف في هذه الجملة واختلف فيما بعد
المائة والعشرين فقال اصحابنا يستأنف الفريضة بعدها في خمس شاة وفي العشر شاة
وفي خمس عشرة ثلاث شاة وفي عشرين اربع شاة فاذا بلغت مائة وخمسة واربعين فغيرها حقان
وبنت مخاض الى مائة وخمسين فغيرها ثلاث حقاق ثم يستأنف ايضا في خمس شاة وفي العشر
شاة وفي خمس عشرة ثلاث شاة وفي عشرين اربع شاة وفي خمس عشرة بنت مخاض وفي ست
وثلاثين بنت لبون الى خمس واربعين فاذا بلغت ستا واربعين فغيرها اربع حقاق الى مائتين
ثم يستأنف كما يستأنف بعد المائة والخمسين فيكون مال الامر الى ان في كل خمسين حق
وفي كل اربعين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين فغيرها اربع حقاق الى مائتين
او خمسين بنت لبون ثم يستأنف الفريضة ابدانما يستأنف في الخمسين التي بعد المائة واثنين
في النجث والعرب سواء في وجوب الزكاة واعتبار الربو وجواز الاضحية اما لو حلف لا ياكل
لحم النجث لم يحث بالاكل لحم العرب لان الايمان محولة على العرف والعادة وليس في سواغ
وهذا الوقف زكاة وكذا الخيل المستبلة وليس في الابل والبقر والغنم العمى زكاة لانها ليست
باسمة وكذا مقطوعة القوائم واذا كان للرجل سواغ فجاء للصدق للخذ الزكاة فقال المزمع
الى الرجل عليه الحول او على دين يحيط بقيمتها بالقول قوله مومنه لانه انكر وجوب الزكاة وان قال قد اد
الى المصدق وغيره ان كان هناك مصدق غيره صدق مومنه سواء اتى بالبراة او لا في ظاهر الرواية ورواه الاصح

زكاة الغنم

حتى ياتي بها وان لم يكن هناك مصدق لم يصدق وان قال قد ادتها الى الفقراء لم يصدق ويؤخذ
ثانياً وكذلك الخلاف في العشر ولو كان دراهم او دينار او اموال التجارة فقال قد ادتها الى الفقراء
قبل قوله ولا يؤخذ ثانياً لان دفع زكاة هذه الاموال مفوض الى ربها اذا كانه متبرهاً في المصروف
سافر بها ومثلاً على العاشرة اخذ من زكاتها ولو اداهها الى الفقراء سقطت عنه وكذا اذا امر على العاشرة
بالعروض فقال هي ليست للتجارة او هي مع بضاعة او انا اجير فيها فالقول قوله ولو قال هي
مضاربة كان ابو حنيفة يقول ولا يعشره ثم يرجع وقال لا يعشره ولو مر العبد اما دون عاشر
كسبه وتجارة وليس عليه دين ان كان معه مائة عشرة اجماعاً وان لم يكن معه فكذا عندنا
حنيفة وعندها لا يعشره ولو مر الرجل على العاشرة بالخضروات وما لا يبقى من سنة الى سنة
يعشره عندنا حنيفة ولو كان يساوي نصاباً فصاعداً وعندها يعشره واجمعوا به يجزى
الزكاة الا ان عندنا حنيفة يورى بنفسه والخلاف فيما اذا كان اشترى الخضروات بمثل
حال عليه الحول اما اذا لم يحل عليه الحول لا يعشره بالانفاق ولو مر على العاشرة باقل من نصاب
درهم واخبره ان في بيت ما يكمل المائتين لا يعشره اجماعاً الا انما ياخذ بحفظه
وما في بيت ليس في حفظ وحمايته والذي مترب اقل من نصاب والعاشرة انما ياخذ
كامل ولو مر الذي على العاشرة اخذ منه نصف العشر ويصدق فيما يصدق فيه للمد
كما اذا قال ادتها الى مصدق غيرك وليس هو لي او لم يحل عليه الحول ويضع ما
منه موضع الجزية والحزاج ولا يسقط عنه جزية راسه في تلك السنة وقوله
عليه السلام في الربيعين شاة رواه البخاري ومسلم وهذا الحديث اصل
زكاة الغنم واسم الغنم للجنس يقع على الذكران وعلى الاناث وعليها جميعاً وهو
لجماعة الشاة لانها مأخوذة من الغنمية اذ ليس لها الله الدفاع كالقرن الثور والنا
للبيع وقيل سميت بذلك لكثرة تولدها وغنمها واودى السنة الذي يتعلق بها
الزكاة هو التي فصاعداً وهو الذي اتى عليه قول ابو حنيفة ومحمد وما دونه

جلود لاركة فيها وعندنا يوجب فيها الزكاة فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها
شاة ونصف الشاة المأخوذة في الزكاة التي فصاعداً وهو ما اتى عليه سنة وطغت في الثانية ولا يؤخذ الجذع
والضأن والمغز في ذلك سواء لا يجوز فيه ما جاز في الاخر فصاعداً وعن ابي حنيفة ان الجذع من الضأن يجوز
وهو ما اتى عليه السنة لا يجوز في الاضحية وهو قوله وجبه الا قول صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ في الزكاة
الا التي فصاعداً ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والاناث ثم السنة ان النضأ ان كان ضأناً يؤخذ
من الضأن وان كان مغزاً فمن المغز وان كان منهنهما فمن الغالب وان كانا سوياً فمكشاً والمغز
من الغنم والطبا ان كانت الام من الطبا لا يجزئ شيء وان كانت من الغنم وجبت الزكاة وكذا البقر
والحشيشة والاهلي اذا تولدت فهي على هذا وقوله عليه السلام في كل ثلاثين من البقر تسعة او تسع
في اربعين سنة رواه اصحاب السنن من حديث زكاة البقر معاذ جنة الترمذي وغيره
في اقل من ثلاثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تسعة او تسع وهو الذي
سنة وطغن في الثانية تسعة تسعة لانه الى التسعة ثم لا يبريد على الذكر في هذا الباب وكذا في الغنم
خلاف الا بل حيث لا يجوز الذكور فيها الا على طريق القيمة ولو جرب عليه تسعة فاعطى منه جاز لانها اعلى
منه وان جرب عليه مائة فاعطى تسعين جاز ايضا لانها مجزئان في الستين فلان مجزئان فيما
دونها اولى وادنى سن يتعلق بها الزكاة في البقر تسعة في قول ابو حنيفة ومحمد وليس في العجايل زكاة
اذ انفردت وعندنا يوجب ولا شيء في الزيادة على الثلاثين حتى يبلغ اربعين فيكون فيها
سنة او تسعة وهو الذي له حولان وطغن في الثالث فاذا ارادت على الاربعين وجب في الزيادة
عشرة ذلك الى ستين عندنا حنيفة ففي الواحدة ربع عشرة سنة وفي الاثنتي نصف عشرة سنة وفي
الثلاث ثلثة ارباع عشرة سنة وفي الاربع عشرة سنة وهذه رواية وروى الحسن عن ابي حنيفة
الا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين فيكون فيها مائة وربع سنة او تسعة وثلاث وتسع وروى
ابو حنيفة وعنه ابي حنيفة انه لا يجوز في الزيادة شيء تسعة الستين وهو قوله ما ولا خلاف بينهم
فيما دون الاربعين ولا فيما وراء الستين فان بعد الستين تغبر الثلاثين والاربعينات

الزيادة

فوجب في كل اربعين منه وفي كل ثلاثين تباع وفي سبعين منه وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين
ثلاثة اتبعة وهذا على ما بيناه وفي مائة تباع وفي مائة وعشرين مستان وتبيع وفي مائة
وعشرين اربعة اتبعة او ثلاث منات وعلى هذا ففسر بتغير الفرض في كل عشر من تباع الى
ولو كان له ثلاثون من البقر كلها اتبعة او منات او فوق ذلك ففيها تباع والجوامس والبقر
سواء في الزكاة والاضحية واعتبار الربا اما في الايمان اذا حلف لا ياكل لحم البقر لم يحرم
بالجواميس لعدم العرف وقلة في ديارنا فلم يتناولها اليه حتى لو كثر في موضع فينبغي ان يحرم
كذا في النهاية ولو ان البقر الوحش فلا يلحق بالاهلي وقوله عليه السلام **وتعد صفارها**
وقوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار وليس في الرباطة شيء رواه الدارقطني وابو بكر
الرازى عن جابر رضي الله عنه قال المطر يربط من الخيل في البلد ومعناها ذوات الر
كعولة في عيشة راضية **كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى ابي عبيدة في صدقة الخيل خيرا**
فان شاؤا ادوا عن كل فرس دينار او لا قومها واخذ من كل ما بقي درهم خمسة دراهم اعلم ان
اشتقاق الخيل من الخيل او هو التمايل واحل سن يجزئها الزكاة عندنا ان كان ذكر او مائة
ان كان انثى فاذا كانت الخيل سائمة ذكورا واناثا وحال عليها الحول فصاحبها بالخيار ان يشاء
عن كل فرس دينار او ان يشا قومها واعلى عن كل ما بقي درهم خمسة دراهم اما شرط الاختلاط لان
المنفردة روايتان الصحيح منها عدم الوجوب لعدم التماسل بخلاف غيرها من التوائم جنيته
في ذكورها منفردة لانه وان لم يحصل القبول التوالد فيها حصل الشتم لاكل خيل في الخيل وفي
المنفردة روايتان الاصح الوجوب لانها تماسل بالتحمل المستعار والناس لا يمنعونه في العادة
في الاصل انه لا شيء فيها حتى يكون ذكورا واناثا والواجب في الذكور المنفردة ولا في الاناث لانه
لانماها بالتوالد لا غيرها مأكولة عند ابي حنيفة ويكون النصاب اثنين ذكر او انثى على هذا
الرواية وروي انما تجب في الذكر ان فعلى هذا النصاب واحد والصحيح انه لا بد من الاختلاط
ثم وجوب الزكاة في الخيل انما هو قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء فيها وهذا

زكاة الخيل

اذا كانت لغير الفرس واما اذا كان يسكنها للفرس ولا شيء فيها بالاجماع ثم عند ابي حنيفة وزفر الوجوب
في غيرها ويؤخذ من قبيحها حتى لو لم يتبع الفرس ان على الرواية التي اشترط فيها الاختلاط او الفرس
على الثانية ما بقي درهم اخذ بقدر ذلك ولهذا قال وان شاقومها وقوله فصاحبها بالخيار احتراز
هذا عن قول الطحاوي انه يقول الخيار الى العامل والظاهر ان الخيار الى صاحبها وقوله ان شاء قومها
هذا الخيار في افراس العرب لتقاربها في القيمة اما في افراس النعم فيقومها حتما بغير خيار لثقلها
وقوله ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وهذا في ما نهى عن الفرس بربعين مثقالا او بربع
مائة درهم وانما لم يؤخذ زكاة الخيل من غيرها لان مقصود الفقهاء لم يحصل به لان غيرها غير مأكولة
الجم عند ابي حنيفة وكان ينبغي عند ابي حنيفة ان لا يجب الزكاة في الخيل لانها غير مأكولة للجم وانما
المقصود منها التركوب ولهذا اقرها الله بالبغل والحمار لانه ترك القياس فيها بالخيل وهو قوله
صلى الله عليه وسلم في كل فرس سائمة دينار او عشرة دراهم ومن اصله ان القياس تركه خبر الواحد
وقال ابو يوسف ومحمد لا زكاة في الخيل وبه قال الثاقفي قال في فتاوى قاض خان والفتوى على قولهما وبه
قطع حافظ الدين في الوافي والكنز ايضا وقال الرخيصي قول ابي حنيفة اولى قال في النهاية وجميع واعا
ان الامام لا يأخذ صدقة الخيل من صاحبها جبراً وان كان له اخذ صدقة التوائم جبراً لان تركها
لا يجب في غيرها بخلاف ركاه السائمة فانها جزء من غيرها ولا امام فيه حق الاخذ ولا جميع ائمة
العدل وائمة الجور لم يستعملوا باخذ الزكاة من الخيل واحتج ابو حنيفة بالخبر الذي ذكره
المصنف وكذلك كتب عمر رضي الله عنه الى ابي عبيدة بامره ان يأخذ من الخيل كما ذكره المصنف
ووقف هذه الحادثة فنزل من مروان فشا ور الصحابة في ذلك فروى ابو هريرة الحديث
ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان الزيد بن مابر ما تقول يا ابا سعيد
فقال ابو هريرة عجباً من مروان احذثه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ما تقول
يا ابا سعيد فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اراد به فرس الغاري فلما تاجر
يطالب نفسه فغيرها الصدقة فقال لم فقال في كل فرس دينار او عشرة دراهم وانما لم يشهر

فيها الا ان العزة خيل النسل في ذلك الوقت وما كانت معدة الا للجهاد وانما لم تثبت ابو حنيفة للاعمال
حق الاخذ لان الخيل مطمع لكل طامع فلو تركوا الزكاة فيها لم يتركوها لصاحبها وكان القياس
عند ابى يوسف ومحمد ان يجب في الخيل الزكاة لانها مأكولة اللحم عندهما كالا بل وانما تركوا الزكاة
لان الله تعالى قرنها بالبعال والحمار وقال عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق الا ان
في الرقيق صدقة الفطر وقال عليه السلام ليس على المسلم في فرسه وعبدته صدقة الا ان اباحني
يحمل ما روياه على فرس الركوب والقينة بدليل قوله وللمرقيق صدقة الفطر وانما تجب في
عبد المذمة ولا شيء في البغال والحمار الا ان يكون للتجارة لقوله عليه السلام ليس في الكس
شيء والكسعة هي الحمار والبغال ملحقة بها ولان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن زكوتها فقال لا
عليها شيء ولان الحمل والركوب هو المقصود فيها غالبا دون التناسل وليس في الفصلا
العجائيل والحماران صدقة عند ابى حنيفة ومحمد الا ان يكون فيها كبار والفصلا ان جمع فصيل
اولاد الابل والحماران جمع الحمل وهم اولاد الفخمر والعجائيل اولاد البقر وقال ابو يوسف فيها
منها وبه قال الشافعي وقال زفر فيها ما في الكبار وبه قال مالك وكان ابو حنيفة اولاً يقول يجب فيها
ما يجب في الكبار وبه اخذ زفر ومالك ثم رجع وقال يجب فيها واحدة منها وبه اخذ ابو يوسف والشافعي
رجع وقال لا يجب فيها شيء وهو اخر اقواله وبه اخذ محمد ومحمد بن حنيفة رجعا
حيث تكلم في مسئلة واحدة بثلاثة اقاويل فلم يضع منها شي بل صار كل قول منها مذهباً
كان فيها واحدة من المئات جعل الكل تبعاً لها في انقضاءها نفياً دون تادية الزكاة
حتى يخرج عن العهدة باداء واحدة من الصغار ومن وجب عليه سن فلم يوجد معه اخذ
اعلا منها ورد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل كذا ذكره القدوري وظاهره
ان الخيار للمصدق وهو قول الاسيحاوي والقباب ان الخيار الى رب المال لان
شرع رفقاً بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخيره وكان القدوري رحمه الله اراه
سحق نفس من عليه اذا ظاهر من حال المسلم انه تجتار ما هو الانفع للفقراء وانما يكون

الخيار الى المصدق اذا اراد صاحب المال ان يدفع لاجل الواجب بعض العين فحينئذ له التنازع
قال الصيرفي رحمه الله الصحيح ان الخيار الى المصدق اذا كان دفع زيادة لانه في مقدار الزيادة
شيء فلا يجنب عليه المصدق والخيار الى صاحب المال ان اراد ان يدفع الادنى والزيادة لانه
دفع بالقيمة وفي دفع القيمة الخيار الى صاحب المال بالاجماع فان وجب بنت لبون واراد ان
يدفع عنها بعض حقه فالخيار الى المصدق لما في الشقص من الضرر والتفاوت بين بنت المخاض
وبنت اللبون شيان او عشرون درهما وبين بنت اللبون والحقة كذلك وبين الحقة والجذعة
كذلك وبين بنت المخاض والحقة اربع شياه او اربعين درهما وبين بنت المخاض والجذعة
ست شياه او ستون درهما ويجوز دفع القيمة في الزكاة وهذا عندنا وكذا في النذر والكفارات
والعشر وصدقة الفطر ولا يجوز دفع القيمة في الهدايا والضياع او قال الشافعي لا يجوز ابتداء
المقصود وهو قوله عليه السلام في اربعين شاة فروع اذا اوجب على نفسه عتق ريتين
واعتق رتبة ثمنية يبلغ قيمتها ريتين فانه لا يجزيه لان القرية هنا ازاله الرق فلا تقوم
ازاله رقب واحد مقام ازاله رقتين الا ترى ان الرتبة الواحدة وان كانت ثمنية لا يجوز
الاغن كفاية واحدة ولو وجب صدقة شاة فتصدق بشاة سميته يبلغ قيمتها قيمته شاتين
وكطين جاز وقطعة الغنر بخلاف ما اذا اوجب هدي شاتين فاهدي مكانهما شاة
سميته يبلغ قيمتها قيمته شاتين فانه لا يجوز الاغن واحدة وعليه اخرى لان القرية هنا الا را
لا القليل ولا يجوز اقراة دم واحد عن دمين ولو اوجب صدقة قفيز حنطة جيدة فادى
مكانه قفيزاً زدياً يخرج عن ندره عندهما وقال محمد وزفر عليه الفضل ولو اوجب قفيزاً ردياً
فتصدق بنصف قفيز جيد يبلغ قيمة قفيز ردي لا يجوز الاغن بنصف قفيز دعليه هان
يتصدق بنصف قفيز اخر في قول اصحابنا الثلاثة وعنده زفر لا شيء عليه غيره وهذا الزكاة
سواء قال القدوري في مختصره وليس في العوامل والمعاينة صدقة يعفى بالعوامل ولو ايسمت
وبالمعونة ولو لم يعمل عليها وقال مالك فيها الصدقة لظاهر النصوص وهو قوله تعالى خذ من أموالكم

ويجوز دفع القيمة الزكاة والنذر والكفارة

الخيار

صدقة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الحوامل والعوامل والعلوف ولا في البقر المشيمة صدقة ولا يأخذ المصدق خيار المال ولا ردالة ولا ردة ويأخذ الوسط منه لقوله عليه السلام لا يأخذ من خيرات أموال الناس أي كرايمها وخذوا من حوائش أموالهم أي وساطها ومن كان له مال فاستفاد في إنشاء الحول ما لا من جنسه ضمه إلى ماله ورتكاه سوار كان المستفاد من غايته أو لا وجب استفاده ضم سوار كان بميراث أو هبة أو غير ذلك والتابع هي التي يكفينا لرعي في الحول إذا كانت الاسامع للدر والنسل أو التسمين أما الاسامع للتجارة والحمل والركوب فلا يجب فيه الزكاة أصلا فإن علقها بنصف الحول أو أكثر فلا زكاة عليها والزكاة عند حنيفة وأبي يوسف واجبة في النصاب دون العفو وقال محمد وزفر يتعلق بالنصاب والعفو وفائدة إذا هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر يسقط بقدر الهلاك كما إذا كان له تسع من الإبل حال عليها الحول ثم هلك منها أربع ففي الباقي ثمانية عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر علك في الباقي خمسة أسباع وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت عنه وأما الاستهلاك لا يسقطها ويضمها كالوديع الهلاك إنما يسقط الزكاة إذا كان قبل مطالبه الساعي بها أما إذا طلبها الساعي ولم يسلم إليه مع قدره فقد قال الكرخي يجب عليه الضمان وهو قول العراقيين وقال أبو طاهر الرامي وأبو سهل الأيضي قال في النهاية وهذا أقرب إلى العفة وفي البدائع كافة مشايخ ما وراء قالوا لا يضمن ولو طلب الساعي قال في النهاية وهو الأصح يعني عدم الضمان ولو هلك بعض المال بعد وجوب الزكاة سقط بقدره اعتبارا له بالكل كذا في المهداه فان قدّم الزكاة على الحول وهو مالك للنصاب جاز لأنه أدى سبب الوجوب فيجوز كما إذا كفر بعد الحج وفيه خلاف ما ذكره وقال في النهاية يجوز التججيل لكن بين الآداب مجلدا وبين الآداب في آخر الحول فزفر وهو أن المجل يشترط فيه أن لا ينتقل النصاب في آخر الحول وفي الآداب في آخر الحول لا بيان إذا أجل ثمانية من أربعين فحال الحول وعنده تسع وثلاثون فلا زكاة عليه حتى

ان كان صرفها إلى الفقراء وقت نفاد وان كانت قائمة بغيرها في يد الامام أو الساعي أخذها وان باعها الامام لنفسه ضمنها وأما إذا كان إذا كان آداة في آخر الحول وقت عن الزكاة وان انتقضت النصاب بأداة ويجوز التججيل أكثر من سنة لو جدد التبي وهو ملك النصاب وعند الشافعي لا يجوز إلا سنة واحدة ويجوز التججيل لنصبك شيء إذا كان في ملكه نصاب واحد وقال زفر لا يجوز التججيل إلا عن النصاب الموجود في ملكه حتى أنه إذا كان معه خمس من الإبل فجعل أربع شياء ثم تم الحول وفي ملكه عشرون من الإبل فعندنا يجوز التججيل عن الكل وعند زفر لا يجوز إلا عن الخمس ثم التججيل إنما يجوز إذا كان في ملكه نصاب فحينئذ يجوز التججيل سنة وأكثر ولنصاب وأكثر فإن هلك النصاب بالمجمل غن قبل الحول واستفاد نصابا آخر لم يجز المجمل عن المستفاد ولو عجل زكاة العين ومعه الف وحال عليها الحول ولم يكن معه غيرها فالباقي تطوع ولا يجوز عن الألف الذي عنده في السنة الثانية وإذا أخذ الخوارج الخراج وصدقة التوابع لا يثنى عليهم أي لا يأخذ الامام منهم ثانيا لأنه لم يجمعهم والجباية بالحمام أي الأخذ بسبب الحفظ ولأن الامام هو الذي ضمهم وهذا بخلاف الناجر إذا امر على عاشر أهل العدل فإنه يعشرون ثانيا لأن الناجر هو الذي عرض ماله عليه فلم يعذروا أما أصحاب الأموال لم يصنعوا شيئا ولكن الامام عجز عن حمايتهم فلم يأخذ منهم ولكن يفتون فيما بينهم وبين الله تعالى بأن يعيدوا الصدقة دون الخراج لأن الخوارج مصارف الخراج لكونهم مقابلوا الزكاة مصرفها الفقراء ولم يصرفوها إلى الفقراء وقبل إذا نوى بالرفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا الرفع إلى كل جابر لأنهم مع عليهم من العفا فغفر آو أي بسبب ما عليهم من الغرام فقر أو الأول اوطأ أي الأفتابا لأعادة في صدقة التوابع والعفو دون الخراج لأن في ذلك خروجا عن وجوب الزكاة ببيعين وقوله عليه السلام في كل ما يتي

وروي عن حماد بن عمار روى عنه أبو داود والدارقطني وقوله عليه السلام لا يبيح في الصدقة حتى تبلغ مائة وقوله عليه السلام في كل عشرين مائة لا تصف فقال روى هذين الحديثين أصحاب السنن

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في امرتين تطوفان حول البيت وعليهما سواربان من
فقال علي السلام اتوديان زكاة ما قالتا لا فقال علي السلام انما يسوونكما انما
من انا قالتا لا فقال علي السلام اذيانا زكاة ما رواه الترمذي والنسائي والدارقطني وروي عن
صلى الله عليه وسلم انه قال العاقل في الفضة يبيعها على النسيئة في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقال
بلغ عشرين مثقالا وعمال عليهما الحول في النصف مثقالا رواه ابو داود وبارسناد صحيح او حسن
النودي في هذا الاحاديث اصل وجوب زكاة الفضة والذهب ثم الفضة يتناول المضروب وغير المضروب
والورق والبرق يخص بالمضروب من الفضة وجمعها زكاة بضم الزاء فاذا كان معه ما يتاخر درهم وطار
الحول ففرض الخمسة دراهم يعني موزون وزنه كل درهم منها اربعة عشر مثقالا وسواء كانت الفضة من
او غير مضروب او حليا وسواء كان يسكنها للتجارة او غيرها فانه يجب فيها الزكاة فيجمع ما في ملكه من
الدرهم والحوائيم وحل السيف واللباس والترح والكوالب في المكحف والاوراق والمسامير والمركبة
الكابن والاسورة والدمالج والخلادخل وغير ذلك فان بلغ وزن الدرهم ما يتاخر درهم من الدرهم
التي الغالب عليها الفضة وجب فيها خمسة دراهم وان لم يبلغ ذلك فلا شيء فيها ولا يعتد عليها بالحول
يبلغ ما يتاخر فان كان وزنها دون المائتين وقيمتها الجودتها وضياعها تساوي ما يتاخر فان
فيها والخمسة الدراهم التي يخرجها زكاة وزن كل درهم منها اربعة عشر مثقالا يبنى على هذا الحكم
والخراج وفصل البرقة وقدر الديار والمهر وكذا انتقال الذهب المعبر فيه في جميع ما ذكرنا ان يكون
عشرين مثقالا واصل هذا الاوزان كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مختلفا فمنها ما كانت الدراهم
واحد عشر مثقالا وهو الذي سمى وزن عشرة ومنها ما كان وزنه عشرة قمراريط وهو الذي سمي
وكانوا يصارفون بالزمان عمر رضي الله عنه فاراد ان يسلف في درهم الخارج فطال بهم بالاكثرة فصاروا
من التحقيق فجمع كتاب زمانه ليتوسطوا بينهم واستخرجوا اوزان السبعة فجمعوا ثلثة دراهم
واربعون مثقالا فقسموها اثلثة واكلت درهم اربعة عشر مثقالا وانكر ذلك محمد بن الفضل
في كل زمان بوزن درهم الا ترى انه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا وبعثي جماعة من العلماء

الا ان الاول وهو اربعة عشر مثقالا على الجم الفقير والجهل والكثير والمباقي كتب المتقدمين والمتأخرين في الهداية
للقدر وزن كسفة بذلك جرح المقدس في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الامر عليه واختلفوا في الدرهم متى صارت
مدورة فالمشهور على عهد عمر ومن قبله كانت شبه النوى والمعتبر في الذهب والفضة والوزن دون الفضة حتى لو كان
معه اقل من عشرين مثقالا وهي تبلغ بالقيمة ما يتاخر درهم او كان معه اقل من مائتي درهم وقيمتها تبلغ عشرين
مثقالا لا يجب فيها الزكاة وكذا لو كان عنده مصوغ فضة وزنه مائة وخمسون وقيمتها مائتان لا يجب الزكاة
لانها يكمل النصاب وزنا وان كان وزن المصوغ مائتين وقيمتها ثلثمائة ان اخرج من عينه اخرج ربع
العشر وان اخرج من قيمته ربع عشر العين من الذهب واعلم انه لا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين
درهما فيكون فيها درهم مع الخمسة ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة وهو قول غير المجتأ
وقال ابو يوسف ومحمد ما زاد على المائتين فزكاة بحسب ما قلت الزيادة او كتب وبه قال الشافعي
حتى اذا كانت الزيادة درهما فيفرضها جزء من اربعين جزءا من درهم وهو قول على كرم الله وجهه ووجه
ذلك قول الله عليه وسلم في حديث علي وما زاد على المائتين بحسب ما ولا يبيح حنيفة قول الله عليه وسلم
لما عاذ حنين وجهه الى اليمن لا تأخذ من الكسرة شيئا فاذا كانت الورق مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم
ولا تأخذ مما زاد شيئا حتى يبلغ اربعين درهما فيأخذ منها درهما واذا لم يجد عند ابي حنيفة فيما زاد
على المائتين شيئا حتى يبلغ اربعين فكذا فيما زاد على الاربعين ايضا لا يجب حتى يبلغ مائتين فيجب
سبعة دراهم في مائتين ومائتين وعلى هذا الاعتبار والاصل ان النصاب عند ابي حنيفة في النقود
على نوعين نصاب الابتداء ونصاب البناء كما في التوابع لان الزكاة وجبت نصف البسر وفي الجبا
الكسور تصنيق وعندهما لا يصير في النقود نصاب البناء اما ذلك في التوابع واذا كان الغالب
على الورق الفضة بان زادت على النصف فهي في حكم الفضة فلا يشترط نية التجارة في حق وجوب
الزكاة ويجب عليه اذا اخمسه درهم اذا تم على المائتين منه الحول ولا يحتاج الى التوابع ان تبلغ
نصابا من جنس القيمة ولا يجوز بيعها بالفضة منه اصلا واذا كان الغالب عليها الفضة في حكم
العروض فلا بد نية التجارة كما في سائر العروض وانما يكون في حكم العروض اذا كانت بحال او حرفة

اربعه مائة واربعة عشر عند اربعة وعشرين مائة

لا يخلص منها نصيبا ومن ركاه لخاصه واذا استوفى الخالص والغنى قال في النسيب لا ذكر لها في الكتب المتقدمة ولا خلاف في
المتأخرين على ثلاثة اقوال بعضهم يحكيه احيانا وقال بعضهم درهمان ونصف وقال بعضهم نصيب الذهب ومن
ركاه الذهب ان بلغت الفضة نصيب الفضة وجبت زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبه اما اذا كانت مغلوبه
فهو ذهب كله وفي الايضاح اذا كان الذهب غشوشا بفضة ان كانت الفضة اقل فحكم الذهب اذا بلغ للجمع عشر
مئة لا وجبت فيه الزكاة وان كانت الفضة اكثر فحكم الدرهم وان كانا سواء ان بلغ كل واحد منهما نصيبا وجبت
الزكاة فيهما وان لم يبلغ ربع بطريق الضم على ما بين ان شاء الله تعالى فان خلط في الذهب صغران كان الاكثر
فله حكم الذهب الاكثر ذهب وان كان الاكثر صغرا فله حكم العرض في القيمة ويحتاج فيه الى التبعين فله وان كان
سواء وكان الذهب يقيمان ابلغ نصيبا وجبت فيه الزكاة وما يخرج من الصغر عن الزكاة العرض ان كانا تجارة
وكان لا يبلغ نصيبا ان كانا عند مئة او عرض تجارة فمعهما الى الآخر فان بلغت قيمته نصيبا وجبت فيه الزكاة
والا فلا ثم المال الذي يحرك فيه الركان ان كان مما يجزى فيه الربوا اختلفوا فيه على ثلاثة اقوال قال ابو حنيفة
يوسف يعتبر فيه القدر دون القيمة وقال فردون القدر وقال محمد النعمان الوجهين للفقهاء فان كان اعتبار
القيمة انفع نقوله مثل قول فرودان كان القدر انفع فلهما والاصل ان حقوق الله يتقدم على ما يتقدم
العباد فما كان يورث الى الربوا بينهما فكذلك انما بينه وبين استعناك ما لا بد بيانه اذا كان له ما يتقدم
حظا للتجارة قيمته امانا درهم في حال عليها الحول وقيمتهما كذلك فعليه خمسة اقفره حظ جديده فلو تفرقت
اقفره ردية قيمته اربعة دراهم فاذا اها عن هذه جاز وسقطت عنه الزكاة في قول ابو حنيفة وابي يوسف والجمهور
عليه شيء غير ذلك لان الزيادة ربوا وقال محمد وفرع عليه ان يورث الفضل الى تمام قيمة الواجب ولو كان
ما يتا فغير ردية قيمته امانا فان اربعة اقفره جديده قيمته اربعة دراهم فاذا اها عن خمسة اقفره ردية
لا يجوز الا اربعة منها وعليه غير اخر في قول اصحابنا الثلاثة وقال فرلان في غير ذلك وباب الفروع
في السراج الوهاج واما زكاة الذهب فليس فيها دون عشرين مئة لا صدقة فاذا كانت عشرين مئة لا
كذلك مئة لا عشرين فيراطوا حال عليها الحول فمئة نصف مئة لا والاشي في الزيادة حتى يبلغ اربعة
قيل فيكون فيها قيراطان لان الواجب ربع العشر والاربعة المئات قيل غانون قيراطا وربع عشرها قيل اطارا

التي هي شها في الفضة فما اذا اردت على المائتين وقد عتب الشرح كل دينا بعشرة درهم فيكون اربعة مائة
دهب كما بعين دها فلما اذا بلغت ثلث الدراهم بعين وجبت فيهم عند ابي حنيفة فاذا بلغ ربع
الدنانير اربعة وجبت قيراطان في ثلث الذهب والفضة وحليهما والاربعين فيهما الزكاة التي القطعة التي اخرج من المعدن
وهو غير الحفر ومن الذهب والفضة وقوله وحليهما والاربعين فيهما احترا عن الحو والموت في الدنانير فانه لا يجاز
فيها وان كان حليا الا ان يكون للتجارة ثم الزكاة في الحلي مذهبنا وقال الشافعي كل حلي معدن للمباح
اي في الركان حتى انها لا يجزى على النساء وقام الفضة للرجال ودليلنا الحديث الذي ذكره المصنف في حديث السواين
وقوله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين اديا زكواتها واما الا المتخذة من الذهب والفضة والاحجار وغيرها فالزكاة
فيها واجبة بل خلاف لكن حكم الزكاة في الاواني يختلف بين اداء الزكاة من غير ما وبين اداها من قيمتها فانه
اذا كان له انا فضر وزن ما يما وقيمة ثلثا مائة فان زكى من غير تصديق ربع عشرة على الفقير فشاركه وان ادى
من قيمة فعد محمد يعدل في خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة معتبرة واما عند ابي حنيفة اذا ادى من غير الاثاء
فان لان الحكم عنده مقصور على الوزن فان ادى من الذهب ما يبلغ قيمة خمسة دراهم من غير الاثاء لم يجز اجماعا لان
الجودة مقومة عند المقابيل بخلاف الجنس فان ادى القيمة وقعت عن القدر المستحق واما زكاة العرض فالزكاة
واجبة في عرض التجارة كايضا ما كانت اى من جنس كانت سواء كانت من جنس ما يجزى فيه الزكاة كالتسوية
او من جنس ما لا يجزى فيه الزكاة كالشاة والحمار والبغال وغير ذلك لا يقوم بها ما هو انفع للساكن من اغيره لانهم ان يقوموا
بما يبلغ نصيبا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف بما اشتراه ان كان الثمن من النقود وان اشتراها بغير النقود
فانما بالنقد الغالب عند محمد بالنقد الغالب على كل حال سواء اشتراها باحد النقدين او غيره كما في المصنوع
والمستعمل والمخلاف فيها اذا كانت يبلغ بكثر النقدين نصيبا اما اذا بلغت باحدهما قومت بالبالغ اجماعا
واذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصا فيهما بين ذلك لا يسقط الزكاة قال القدوري في مختصره قيل
بالنقصا في قوله فنقصا فيهما بين ذلك احتراز اعن هذا لكثر النصاب فانه يقطع الحول بالانفاق وذكر النفا
مطلقا لينا ولا كرا ما يجزى فيه الزكاة كالنقدين والتسوية وقال فرلان لا يلزم الزكاة الا ان يكون النفا من الحول
الى اخره كما ملأ وقوله فنقصا فيهما بين ذلك لا يسقط الزكاة معناه انتقص وتبقى البعض اما اذا هلك كله وتغاد نصيبا

مذهبنا
انما بلغت نصيبا في الزكاة

انما انفق في النفا الاول

انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما اخرجنا لكم من الارض قيل المراد بالملكوب مال التجارة والمراد بقوله
ومما اخرجنا لكم من الارض العشر كذا في المبسوط والزرع ما ليس له ساق شديد ثابت وعكس الشجر والاصل
في وجوب العشر ايضا قوله تعالى واتواحقه يوم حصاده قال ابو حنيفة رضي الله عنه في قليل ما اخرجت الارض
وكثيره العشر وحد القليل الصاع ومادونه لا يجزئ شي وقيل حد القليل نصف صاع والمراد بالارض ههنا
العشرية وفيه اشارة الى انه لا يلتفت الى المالك سواء كان بالغاً او صبيّاً او مجنوناً او كانت الارض وقفاً
على الرباطات او المساجد او المدارس ثم الاصل ان الواجب يختلف باختلاف المنفعة في تحصيل النماء واذا
كثرت المنفعة قل النماء قل الواجب لهذا كان الواجب في اموال التجارة ربع العشر لان فيه كلفة القلب
والكسب وتحصل النماء نذر اقل يكاد يجمع الوفر الذي فيه بل منه الاخراج وكذا المواشي فان
الواجب فيها على التحقيق ربع العشر لان الواجب في خمس من الابل شاه وافل سن يجزئ فيه الشاة بنت
مخاض وكان قيمتها في ذلك الوقت اربعين درهما وقيمة الشاة خمسة دراهم وكذا الوحيش في الغنم
في اربعين شاه شاه وفي اربعين من البقر ستة وذلك كله ربع العشر ولازها في المنفعة كما موال التجارة
لازها يحتاج الى الدعي والحفظ وتحصيل ثمارها تدرأ بالدر والولد واذا كثرت المنفعة وكثر النماء انما
الوجوب قبل النماء الخارج من الارض يحتاج الى الحرث والبذر والسقي بالماء والية والسانية فيه منفعة
كمنفعة التكسب الا ان الخارج منه خصيل جملة واحدة فيضا عفا الوجوب على ما يجب في مال التجارة
وكان الواجب نصف العشر واذا قلت المنفعة ولم يحتج الى كلفة السقي بل سقى سيجاً او سقى السماء
يفضا عفا الوجوب ووجب العشر كاملاً واذا قلت المنفعة وكثر النماء او الخارج يضا عفا الوجوب ايضا
كال معدن والزكاة فانه يسهل تناوله ولم يقع فيه من المنفعة ما يقع في الزراعة فيضا عفا فيه الوجوب
وكان الخمس وكذا القيمة يجب في الخمس ثم ما يجب فيه العشر او نصفه او الخمس لا يحتاج الى حول لان
الحول يطلب لتحصيل النماء وهذا كله بما فلا يحتاج الى الحول فالحاصل ان في قليل ما اخرجت الارض وكثيره
العشر سواء سقى سيجاً او سقى السماء والسيح الماء الجاري والسماء المطر قال الله تعالى وارسلنا
السماء عليهم مديناً الا الحطب والقصب والخثيش لان هذه الاشياء لا تستنبت عادة بل تنبت

من الارض وكذا

من الارض وكذا السقف لانه من اعضاء الشجر والعشر فيه وكذا التين لانه في لانه
ساق الجيوب كالشجر للثمار لان المقصود غيرهما وهو الثمن والحب واما اذا قصد بالشجر الا
استغلال كشجر الصرح فانه يجزئ فيه العشر لان فيه منفعة عظيمة واما القصب فهو على ثلاثة اوجه
قصب الشكر وقصب الذريرة والقصب الفارسي وقصب الشكر وقصب الذريرة فهما العشر لانه يقصد بهما
الاستغلال والذريرة هو قصب السبل واما القصب الفارسي فلا يشتر فيه لانه لا يستنبت وهذا اذا كان
في اطراف الارض اما اذا اخذ ارضه مقصبة او مشجرة او منبتا للختيش وساق اليه الماء ومنع
الناس منه فانه يجزئ فيه العشر وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزئ العشر الا فيما له ثمرة باقية اي تبقى عينه هو لا
بغير تكلف ولا تسميس مما يقات وهذا كالخضوع والعشيرة والذرة والارز والحماورس والعدس
والماش واللوبياء وهي الدجر والحصى والتمر والزبيب والبرعي وللهذا وما اشبه ذلك مما يقصد
به الاكل وهو سقي سنة او ينفع به انتفاعاً عاماً كالزعران والعصفور والغافل والتمون والخرد
والذريرة ففيه العشر وفي الخمس العشر فان عصره قبل ان يؤخذ منه العشر اخذ من دينه ولم يوجد
من الشجر شي وكذا الزيتون على هذا ويجب العشر في الجوز واللوز ولبصل والثوم في الصحيح وكذا
الفتق في العشر وعن محمد روايتان وفي قرطم العصفور قرطم الكتان العشر في الصحيح ولا عثر
في الادوية كلها كالقصعتر والثورينة والحلف والحليمه وقيل يجب في الشونين العشر وهو الحبة السوداء
ولا شئ في الخطي والوسمة وبرره ولا شئ في الاشنان ولا فيما يخرج من الخشب كالفطران والصنع
ولا شئ في برز البادنجان والجذرو الناحاه لان ذلك لا يصلح للزراعة دون الاكل وكذا الاشئ
في بذر القنا والخيار والبطيخ والدبالمما قلنا ولكن عند ابي يوسف ومحمد انما يجب العشر اذا بلغ
خمة او سق ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الصالح الوسق بكر الواد والوسق
مايتان واربعون مناعدا اهل الكوفة وهو عبارة عن حمل جمل للاساق الخمة الف ومائتا من وهو
ثلثمائة صاع وليس في الخضروات عندها عشر لقول صلى الله عليه وسلم ليس في الخضروات صدق
والزكاة غير منقبة فقين ان المنفي هو العشر لان الخضروات اذا كانت للتجارة يجزئ فيها الزكاة بلا اتفاق

من الارض وكذا
وليس في الخضروات
عندها

اذا بلغت قيمتها ما يتقرب من قيمته فلهذا ان المنقح هو العشر ليس في الخضروات عشر ولا في حنيفة
قوله على التلادع مخرجها الارض ففيه العشر وهذا عام وما رواه خاص فان علم ان العام
اولا والخاص اخر اخصص العام به وان علم ان الخاص اولا والعام اخر اكان العام ناسخا
للخاص مثله اذا قال العبد اعط زيدا دهما ثم قال لا نقط احد شيئا كان القول اخرنا مخالفا
وان قال ولا لا نقط احد شيئا ثم قال اعط زيدا دهما كان ذلك تخصيصا ليد من ذلك العام
وهذا مذهب عيسى بن ابي من اصحابنا وهو لما خذ به وقال ابن شجاع بليل في هذا اذا علم ان
اما اذا لم يعلم فانه يجعل العام اخر الما فيه من الاحياء وهم نائم يعلم التاريخ منها فجعل العام اخر الكذا في الزاوية
وتأويل ما رواه محول على صدقة باخذ العاشر به يقول بوضيفة والخطرات ما ليس في شجرة بقر
كالقول والطاب قال في الحرف البقول غير الرطاب فالقول مثل الكدات والبقلى والسق ونحو
ذلك والرطاب كالتقاء والبطيخ والبادنجان والفرجل والرمان والتفاح واشباه ذلك
واما البصل فروي عن محمد ان فيه العشر في يدي الناس وينتفع به انتفاعا
عاما ويدخل تحت الكيل واما العنب فانه يحصى منه الزبيب فان كان يحصى منه مقدار او سق من الزبيب
العشر وذلك بان نحصل العنب فان بلغ مقداره ما يحصى منه ذلك وجب العشر ونصفه
وفان لم يبلغ ذلك المقدار فلا شيء فيه ولا عشر في الرمان كالهالاس والحناء والورد ولو
سمه وقال ابو يوسف في الحناء العشر لانه يدخل تحت الكيل وينتفع به انتفاعا عاما وعند محمد
لا عشر فيه قال محمد والعشر في البس والاقاص والكثري والتوت والفرسل والشمس والبنق والموز
والموز لان هذا مما لا يبقى في ايد الناس في الغالب وقال ابو يوسف العشر في الجوز واللوز
والفتق والتين لانه قد ينتفع به اذا جفف فهو كالزبيب قال الكرخي وفي اللوز والكزبرة هو
والجوز والشونيت العشر لان هذا مما يدخل تحت الكيل ويمنع الانتفاع به وما سقى بفرب
او دابة او سائبة ففيه نصف العشر على القولين الغرب الدلو العظيم الذي ينزح البقر
والدابة المنجوب وهو الدلب والسائبة البعير الذي يستقى به وقوله على القولين اي

على اختلاف

النفا

على اختلاف القولين عند ابي حنيفة لا يشترط البقاو عند هاتين شرط ولو سقى الذرع في
بعض التسميح وفي بعضه بالية فالمعتبر الاغلب من ذلك كما قال في التوايح اذا علم صاحبها
في الحول واختلف اصحابنا في وقت وجوب العشر في الثمار والذرع فقال ابو حنيفة وزفير حنيفة العشر
عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع بها وقال
ابو يوسف يتعلق به الوجوب عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الخياطير
وقايد الخلاف فيما اذا اكل منه شيئا اذا صار جهيمتا او طعم غيره منه بالمعروف فان يضمن
عشر ما اكل او طعم عند ابي حنيفة وزفير وعندهما لا يضمن ويحتسب به في تكثير الاوسق والاحتساب
به في الوجوب يعني اذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة اوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان اكل
منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عند ابي حنيفة وابي يوسف وزفير ولم يضمن عند
محمد وان اكل منها بعد ما حصدت وصارت في الجرب ضمن اجماعا وما نكف بغير نصفه بعد حصاد
او سرق فلا عشر في الذاهب بالاجماع ويحسب عليه في تمام الاوسق عندها ان كان بعد الوجوب
حتى ان الباقي لو كان مع الذاهب خمسة اوسق يجب العشر في الباقي وعن ابي يوسف انه لا يعتبر
الذاهب ويعتبر في الباقي خمسة اوسق فلو اخذ من متكف ضمانه ادى عشرة عشر ما بقي وان كان
قبل الوجوب هل يعتبر في كمال الاوسق الصحيح انه لا يعتبر في كمال الاوسق لان ما هلك قبل الوجوب
كانه لم يوجد واما على قول ابي حنيفة وزفير فان الحق قد وجب بالطور الا انه في يده على طريق الاما
وفي الجندى اذا اكله صاحبه قبل اذا العشر فان مضمون عليه وعن ابي يوسف ما اكله بالمعروف لا يكون
دينا عليهم وعليهم ان يودوا عشر ما بقي عند الجداد والقطاف بعد ان يكون ما اكل مع ما بقي خ
اوسق وعند ابي حنيفة على عشر ما بقي وعشر ما اكل وفي شرح ابن عوف قال ابو حنيفة وزفير ما اكله صاحب او
جاره او صديقه اعتد به في تمام الاوسق ولا يؤخذ عشر ما اكل ويشترط البقاو لا يحتسب لصاحب الارض ما اشق
على الزرع من سقى او عمارة او اجرة العمال او انفقة البقر ويجب العشر في جميع الخراج قال الصنفى ولا يحتسب
باجرة المساقين وعمارة الارض من الحدث والذبر والاجرة المستاجرة وفي المسقى اذا كان

لحمل الطعام الى منزل الزارع مونة يكون مومنة من الطعام واقا الجرة الصريح والديار فقد قيل
لا يجب من الطعام قال الصريح ويظهر انه اذا كانت الاجرة جزءا من الطعام وان يكون من الطعام ويجعل
كالهالك ويجوز الباقي لانه لا يقدر ان يتولى جميع ذلك بنفسه فهو مضطر الى اخراج ذلك واذا كان عشر
الخيول مختلفا كالميراني والمعتلي والشهري قال ابو حنيفة يؤخذ من كل شيء عشرة وقال محمد يؤخذ
الوسط من ذلك مسلة قال في الفتاوى رجل في دارة شجرة مثمرة او نخلة لا عشر فيها لانها تتبع للدار ولا
عشر في الدار قال ابو يوسف وما لا يسوق كالزعفران والقطن يجبي في العشر اذا بلغت قيمة خمسة
اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق قال صاحب الهداية كالزرة في زمانا قال صاحب السراج الوهاج
وخن نقول كالحمر والزرجر في بلادنا وقال محمد بن العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال اعلا ما يقدر به
نوعه فاعتبر في القطن خمسة احتمال كل حمل قلمية من وفي الزعفران خمسة امثال من ست وعشرون
او قيمة اما العسل في العشر قل او اكثر اذا اخذ من ارض العشر وقال الشافعي لا عشر فيه لانه متولد
من حيوان فاشبهه بالبرسم الذي يكون من دود القمل لنا ما روى عن ابي هريرة النبي صلى الله عليه
وسلم كتب الى اهل اليمن ان في العسل العشر كما ذكره المصنف وروى ان بنى شابة قوم من ختم بالظا
كانت لهم نخل وكانوا يودون من عسلها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر قرب قربة وكان
يجمع لهم واديرهم فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه استعمل عليهم صفيان بن عبد الله الثقفي فابوان يعطوه
من العسل شيئا فكتب الى عمر رضي الله عنه بذلك فكتب اليه ان النخل ذباب غيث سودة الله الى من يشاء
فان ادوا اليكم ما كانوا يودونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجم لهم واديرهم والافحل بينهم وبين
الناس فدفعوا اليه خبيذ العشر منه كذا في النهاية والمعنى ان النخل من اثمار الشجر وثمارها قال قتادة
ثم كل من ثمر الشجر والعسل متولد من الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر فكذا ما يتولد منها
لهذا لو كانت في الارض الخراجية ليجزى فيها شيء لان ثمار الارض الخراجية ليجزى فيها شيء ولهذا
فارق دود القمل فانه ياكل الورق دون الثمار وليس في الاوراق شيء فكذا ما يتولد منها كذا في النهاية
ايضا لم عند ابي حنيفة العشر في العسل قل او اكثر لانه يجري مجرى الثمار والعشر عنده في قليلها او كثيرها

والعشر
شع

لانه لا يعبر

لانه لا يعتبر فيها النصاب وقال ابو يوسف اذا بلغت قيمة خمسة اوسق وجب في العشر كما هو اصله وروى
عنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب لحديث بنى شابة الذي رويناه القربة مائة رطل فيكون
الجملة الف رطل وعنده ايضا خمسة امثال وقال محمد اذا بلغ خمسة افرق والفرق ستة وثلاثون رطلا
وهو ثقتين وليس في الخارج من ارض الخراج عشر وقال الشافعي يجب في الخارج من ارض الخراج
من الجيوب والثمار العشر والاصل ان الخراج والعشر لا يجتمعان عندنا في ارض واحدة لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يجتمع الخراج والعشر في ارض مسلم الحديث الذي ذكره المصنف وكذا الاجرة والضمان
لا يجتمعان عندنا وكذا الحد والعقر والجلد مع النقي والقطع مع الضمان على هذا الخلاف في شجر
علم انه يحتاج الى معرفة ارض العشر وارض الخراج فنقول الاراضى ثلاث عشرة رية وخراجية وصحية
فالعشرية ارض العرب كلها وهي من ريق العراق الى عدن الى اقصى حجر باليمن ويدخل تحت ذلك تامة
والحجاز ومكة والطائف وعمان وجميع اليمن باسرها ويدخل في حكم ذلك من غير ارض العرب كل ارض
اسلم اهلها عليها طوعا فانه يوضع عليهم العشر وكذا اكل ارض تحت عنوة او قهر او قسمت بين الغانين
فانه يوضع عليهم العشر ايضا والخراجية كل ارض تحت عنوة وتركت على ايدي اربابها او متر عليها
الامام با فانه يضع على روضهم الجزية اذا لم يسلموا وعلى اراضيهم الخراج اسلموا ولم يسلموا وكذا اذا
اجلاهم عنها ونقل اليها قوما اخرين من اهل الذمة فهي خراجية والصحية ارض بنى تغلب صاحبهم عمر
رضي الله عنه على ان ياخذ من اراضيهم العشر مضاعفا لا يتغير حكمها بالملك وكذلك ارض بنى نخوان
صاحبهم النبي صلى الله عليه وسلم على جزية روضهم وخراج اراضيهم على الفحلة وفي رواية على الف
وما يبق حلة يؤخذ ذلك منهم في وقتين النصف في رجب والنصف في المحرم والسواد كلها ارض
خراج وقد رها بعضهم فقال طول ارض السواد اثنتان وعشرون يوما ومساحتها بالفراسخ اربعة
عشر الف فرسخ واربعمائة فرسخ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عما يوجد في الارض الموت
والخراب العادية فقال عليه السلام في وفي الزكاة الخمس رواه النسائي عن عمر بن شبيب
عن ابيه عن جده اعلم ان الاملا المستخرج من الارض له اسام ثلاثة الكثر والمعدن والركا فالكثر

وجد

ما دفنه بنو آدم والمعدن ما خلق الله في الارض يوم خلق الارض والتركان اسم لها جميعا فانه يذكر
 ويراد به الكنز ويذكر ويراد به المعدن فاذا كان الموجه كنزا ووجده في دار الاسلام ان
 كان في ارض غير مملوكة كالفيا في الجبال ان كان به علامة الاسلام كالدرهم المكتوب فيها الشها
 دتات فهو بمنزلة اللقطة يصنع به ما يرضع بها وان لم يكن به علامة الاسلام فقد قيل في زمانه ايضا
 يكون بمنزلة اللقطة لان وقت الاسلام قد طال وامتد وقل ما يكون ذلك من مال الجاهلية فان كان
 يعرف انه من مال الجاهلية بان كان منقوشا عليه اسم الضم او اسم ملك من ملوك الجاهلية فيخيز
 كالغنيمة يدفع منه الخمس واربع اخماسه للواجد كايضا ما كان الموجود ذهباً او فضة او حديد
 او صفراً او نحاساً وكايضا ما كان الواجد صغيراً او كبيراً او حراً او عبداً او ذمياً الا اذا
 كان حربياً متامناً فانه يترد منه كله لانه بمنزلة الغنيمة لا ترى فيه الجاهلية ولا يترك
 الحزبي ان يلحق بغنيمة المسلم الى دار الحرب وان اشكل امره ولم يوجد عليه علامة تخم
 حكم الجاهلي وان وجد في ارض مملوكة اتفقوا جميعاً على وجوب الخمس فيه واختلوا في
 اربعة اخماسه لمن تكون قال ابو حنيفة لصاحب الخطه وهو الذي ملكه الامام هذه البقرة
 اول الفتح لانه سبقت يده اليه وهي يد الخصم فيملكها ما في الباطن وان كانت
 يده على الظاهر كمن اصطا دسمة في بطنها درة غير مشقوبة فان كان صاحب الخطه قد مات
 كانت لورثته وان كان صاحب الخطه لا يعرف ولم يعرف لها مالك اي الارض كان بيت المال
 وقال ابو يوسف اربعة اخماسه للواجد كما في ارض غير مملوكة قال الصوفي رحمه الله والفوائد
 اليوم على قول ابو يوسف حتى تكون هو الذي يتصدق بالخمس اذا كان يحسن من اظهره
 الضر من الظلمة وان وجد الكنز في دار الحرب ان وجده في ارض ليست بمملوكة لاحد
 فهو للواجد والخمس فيه لانه وجد في موضع لم يظهر عليه المسلمون ولم يوجفوا عليه جليل ولا
 ركاب فلم يكن غنيمة فلا خمس فيه وان وجده في ملكه بعضهم ان دخل اليهم بايمان رده
 الى صاحبه واخرجه الى دار الاسلام ملكه ملكاً مخطوفاً لا يطيب له وان باعه جاريب

اذا وجد في ارض
 او ارضه ان كان
 او ارضه ان كان
 او ارضه ان كان

ولكن لا يبيع

ولكن لا يطيب المشتري ايضا وان كان دخول عليهم بغير امان حل له ولا خمس فيه وان كان الموجود
 معدن ان وجده في دار الاسلام في غير مملوكة فهو للواجد كايضا ما كان الموجود غير الحرب فانه
 يترد منه ثلثان كان الموجود ان يما يذوب وينطبع كالذهب والفضة والحديد والنحاس ففيه
 الخس قل او اكثر واربعه اخماسه للواجد وان كان مما لا يذوب ولا ينطبع كالفضة والياقوت
 وما اشبهها من الجواهر فلا خمس فيه ويكون كله للواجد وكذا الملح والفار والنفط والزنجبر
 الكحل والخمس فيه وان وجد المعدن في ارض مملوكة فهو للمالك الا ان وجد في ارض مملوكة ارضاً
 ملكها بجميع اجزائها ثم ينظر ان وجد في الدار فهو لصاحب الدار ولا خمس فيه عند ابي حنيفة وكذا
 في الحانوت وعندهما يجزى في الخمس اذا كان يذوب وينطبع وان وجد المعدن في دار الحرب ان وجده
 في ارض غير مملوكة فهو للواجد ولا خمس فيه وان وجده في ملكه بعضهم رده عليهم بايمان وان دخل
 بغير امان فهو له ولا خمس فيه واما المستخرج من البحر مثل اللؤلؤ والعنبر وكل حلية تستخرج من
 البحر فهو للواجد ولا خمس فيه عندهما وقال ابو يوسف في الخمس وجه قوله ان اللؤلؤ يحدث
 من الحيوان في البحر فاشبه السمك والعنبر روث دابة في البحر والاوراث لاشي فيها والابي يوسف
 ما روى ان رجلاً كتب الى عمر في عنبرة وجدت في البحر فكتب اليه ان فيها الخمس وهو محمول عندهما
 على ما اذا دسه البحر او وجدت مدفونة والرجل الذي كتب الى عمر هو يعلى بن امية وفي الزينق الخمس
 في قول ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف لا خمس فيه وقال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن زينق فقال لا خمس فيه
 فلم ازل حتى قال في الخمس وظننته مثل الرصاص فبلغني بعد ذلك انه ليس كذلك وانه بمنزلة القير والنفط
 فرايت انه لاشي فيه لانه كالماء وقد قال ابو حنيفة في عيني القير والنفط يكون لرجل لاشي فيه لانه ما بيع
 خرج من الارض فاشبه الماء القير شي اسود لرجل للسفن والنفط بكسر النون ونقحها تراباً بيض يشبه
 النورة وليس فيها استخراج من الجبال شي مثل المفرة والزنجبر والنورة والكحل واشباه ذلك مما
 يرجع الى جنس التراب في قولهم جميعاً فقد وقع الاختلاف في هذه المسائل في اربعة مواضع فذكرت
 منها محمد بن ابي حنيفة وابو يوسف وحدها اكثر اذا وجد في ارض غير مملوكة فهو لصاحب الخطه

اذا دخل على حرم

وانما لو وجدت في
 الغنم روث دابة في البحر

يجوز نصف صاع للبر والبر يتقاربان في المنة لا يوطر واحد منهما جميع اجرائه بخلاف الشعير والتمر لان
 واحدتهما يوطر ويبلغ من التمر النوبة من الشعير النخالة وبهذا يظهر التفاوت بين التمر والبر وقال ابو يوسف
 لا يجوز من الزبيب الا صاع كامل كالشعر وهو رواية الحسن بن حنيفة لان الرتبة التمر يتقاربان في المقصود اي تخلفهما
 الكل ويعبر نصف صاع وزنا وروي ذلك ابو يوسف عن ابي حنيفة عن محمد بن كيلة قال ابن رستم قلت محمد اذا وزن الرجل
 حنطة واعطاها الفقير اهل الجوز قال لا لا قد يكون الحنطة ثقبلة الوزن وقد يكون خفيفة وانما يعبر نصف صاع
 كيلة لان الان كان في التقدير بالصاع وهو اسم للكيلة وقبل اذا انفق الكيل والوزن جاز ايرها شعبة كالزبيب
 كيلة ووزنه وقال الطحاوي الصاع ثمانية ارطال مما يستوي كيلة ووزنه ومغناه ان العدس والماش والزبيب
 يستوي كيلة ووزنه وما سوى هذه الاشياء تارة تكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالشعر وارة تكون
 الكيل اكثر كالتمر فتقدر الكيل على ما يكون بالاختلاف كيلة ووزنه فاذا كان الكيل سبع ثمانية ارطال من العدس
 والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر وفي الهراية الاولى ان يراعى في الوقوف والسوق القدر والقيمة
 احتياطاً وغيره ان يورد نصف صاع من دقيق البر يبلغ قيمة نصف صاع من ثرا اما اذا ادى ثرا ونصف من دقيق
 البر ولكن لا يبلغ قيمة نصف صاع من البر لا يكون عاملاً بالاحتياط فقول الاحتياط اي احتياطاً على اعادة القدر والقيمة
 والدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة وعن ابي بكر الاعرج يفضل الحنطة على الدقيق والدرهم
 لانها بعد من خراف الشافعي فان عنده لا يجوز الدقيق والسويق والدرهم وعندنا يجوز ان يعطى غير جميع ذلك القدر
 درهم ودنانير وفلوساً وغيره ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اغنهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولانه اذا
 اخرج الدقيق فقد استقطعتهم المونة وتخل لهم المنفعة وما سوى ذلك من الحبوب لا يجوز الا بالقيمة لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يرد غير ما فعل في هذا الا يجوز الا بالقيمة وقال مالك بن نضر صاعاً من الاقط وقال الشافعي
 لا يجوز ان يخرج منه فان اخرج منه جارة مع الكراهة فان قلت فما الافضل اخرج القيمة او عين المنصوص قلت ذكرني

لبي

لبي

اداء القيمة البرة المفضل

قال اذا ادى

اذا ادى منون من خبز الحنطة يجوز لانه جاز من الدقيق والسويق باعتبار العين في الحنطة اجوز لانه ارفع للفقراء لانما تقو
 الحنطة وان كان مثل الحنطة من حيث القوة فليس مثلها من حيث القدر لان الحنطة ملكة وهذا موزون فاذا انعدم الكيل لا يجوز
 اعتبار القيمة لانه لم يرد في الخبر من النصوص وكان بمنزلة العزة وحاصل ان فيما هو منصوص عليه لا يعبر القيمة
 حنطاً ولو ادى نصف صاع من قريش يبلغ قيمة نصف صاع من ثرا واكثر لا يجوز لان في اعتبار القيمة هذا البطال التقدير للنصوص
 كوا في النهاية وفي الفتاوى لو ادى من الخبز قيمة نصف صاع قبل ان يجوز ولو ادى نصف صاع من قريش مثل من يجاز
 ولا يجوز نصف صاع من تمر وربع صاع من حنطة وجوز وفي الكفارة وذكر الزند وسى اذا ادى نصف صاع من حنطة
 وربع صاع من حنطة او نصف صاع من تمر وربع صاع من حنطة جاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز الا اذا كان الكل من حنطة
 واحد ولو ادى ربع صاع من حنطة جيدة ثرا او قيمة قيمة صاع من تمر او شعير لا يجوز الا عن ربع صاع وان ادى
 نصف صاع ردي جاز وفيما اذا ادى عتقا او ثرا كل السوي بعينه ادى الفقهاء ان يكون ثرا ويجوز ان يعطى القليل
 فقروا اهل البيت عند هذا الا ان الفقهاء الموليين افضل وقال ابو يوسف لا يجوز وما الخبر بالمتام فلا يجوز ان يعطى اليه
 اجماعاً والصاع عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل ثمانية ارطال والعراقي وقال ابو يوسف ثمانية ارطال وثلاث بالعرف
 ايضا وهو قول الشافعي لقوله عليه السلام صاعاً اصفر الصعيان وهذا اصفر لانه ثمانية ارطال وثلاث بالنسبة الى ثمانية ارطال
 وعن ابي يوسف انما دخل المدينة عام الحج سألهم عن صعيانهم فقالوا ثمانية ارطال وثلاث بالبرهم بالحجة فما لو اخرجوا
 شيخاً من الغنم وكل واحد منهم صاع تحت رداءه فقال هذا صاع ورثته من جدته من جدته انت واثابه
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع ابو يوسف عن قوله الى هذا ولنا ما روي النبي صلى الله عليه وسلم كان يوفى بالمد وهو
 ويقتل بالصاع وهو ثمانية ارطال وهكذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثمانية ارطال وهو اصفر من الهاشمي لان الصاع الهاشمي
 انسان وثلاثون ارطال والعراقي اربعة كذا في النهاية وقيل انه اخلاف بينهم في الحقيقة في مقدار الصاع لان جواب ابي حنيفة
 خرج حتى كان الرطل غنرين استاراً وجواب ابي يوسف حتى كان الرطل ثلاثين استاراً وثمانية ارطال كل رطل عشرين استاراً
 مثله ارطال وثلاث كل رطل ثلاثون استاراً لانه اذا اجرت ثمانية في غير ثمانية مائة وتون واذا اجرت ثمانية وثلاثون
 في ثلاثين في كل صعيانته وتون ايضا وجوب العطرة يتعلق بطول الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي يعزوب الشمس من يوم الفطر
 حتى ان من اسلم او ثرا ليلة الفطر فحطه عندنا وعندنا لا يجزى على عكس من مات من ثرا من ثرا ليلة او وليحطه عندنا لانه

قوله في الخبر

ط
م
١٣٠

ط
ويجوز ان يعطى القليل
اذا ادى ثرا

مقدار ثرا بالبرهم

استاراً

من مفضل

ان يكون اربعة لان كل ما فيها حكم يتخص به لا يشاركه ما اخر في فلو خطه بغيره لا يمكنه صرفه الى مصرف الاو
منها اي البيوت التي تجمع فيها الاموال اربعة البيت الاول تجمع فيه **الصدقات** اي اموال الزكاة من جميع انواعها
والصدقات كلها **وهي كوة التواضع والعشور والكفارات** ان وصلت الى الامام **وما اخذ العاشر من حيا المسلمين**
الذين هم على نوع اخر والبيت الثاني جمع فيه ما اخذ من **الغنم والمعادن والركاكة ونوع اخر** والبيت
الثالث جمع فيه ما اخذ من **الارض** اي جمع فيه اموال الخراج وجزية الروم وما صولح عليه فهو غير ان اي
نصارى يخرجون من **البلاد** اي وما صولح موبى تغلب **من المضاعفة** اي من الصدق المضاعفة يغلب بكسر اللام
هو ان يبع وان كان الفتح جازيا او بنو تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم طلب عمر بن الخطاب عندهم الجزية فقالوا
نحن قوم لنا شوكة وبانف عن دل الصغار فان اردت ان ياخذ منا الجزية نلتحق باعدا تلك الارض الروم وان ردت
ان ياخذ منا ضعف ما ياخذ من المسلمين وكذلك كفنا لهم عمر بن الخطاب المضاعفة وقال هذه جذية سموها ما شئتم
يتكبر عليه احد فحل الاجماع فيؤخذ من تغلب وتغلبه بالعين ضعف زكوتنا في كل خمس من الابل سنانا وكذا الغنم والبقير
ويكون فيما سقى الشما عشران وما سقى بالغرب والدالية عشر قال في النهاية روى ان نصرا ابنا بوزن على عاشر عمر بن الخطاب
فغره ثم قربته فابا فرم ان يحشره فقال النصراني كلما مرت بك عشرتني اذا يذهب فرسي ففكر الفرس عنده وذهب
الى عمر فوجد في المسجد فوضع يديه على عتبة الباب وقال يا امير المؤمنين ان النصراني فقال عمر ان النصراني الخفيف
الفتنة فقال عمر انك الفتنة ثم بكس راسه ورجع الى مكان فيه فظن النصراني انه استخف بظلامه فخرج كالحايب فلما
استمر الى فرسه وجد كتابا فيه قد سبقا انك اذا اخذت العشرة فلا ياخذ مرة اخرى فقال النصراني ان دنيا يكون
العدا في هذه الضعة حقيق ان يكون حقا فاسلم **وما اخذ العاشر من المسلمين من اهل الحرب ما اخذ العاشر**
من اهل الذمة وكذلك هذا اهل الحرب الى الامام والى امير المؤمنين وجميع ما يؤخذ من اهل الحرب صلحا او غيرهم
ونوع اخر والبيت الرابع جمع فيه ما اخذ من **زكاة الميت الذميين واليهود والنصارى** اي المسلم يموت ولا وارث له والكافر
يموت ولا وارث له **واو زوجه** اي تدرك الميت وازن الاله زوج او زوجة فيؤخذ ما سبق بعد نصيبها فيؤخذ في هذا
البيت وكذلك جمع فيه اللقطات والصلوات **هذه الاموال المذكورة** في هذه البيوت **الاربعة** **جملة ما في البيت المال**
ولكل واحد منها مستحق اما مستحق ما يجمع في البيت الاول فقوله **النوع الاول وهو الذكوات والعشور وما**
اخذ العاشر من حيا المسلمين الذين هم على **بصرى الى ثمانية اشاق** ولا يجوز صرف الصدقات الى غيرهم

بوجه من الوجوه **الابواب** الاستدانة على بعض البيوت على ما ياتي ذكره ان شاء الله تعالى **وهي اربعة** **في كتابها** **في الصدقات**
قال الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين اللام عندنا في هذا البيا نجل المستحق للشرية والقيمة بكل ضعف ما ذكره
عالمنا يجوز للانسان دفع صدقة كلها اليه دون بقية الاضاف ويجوز الى واحد من الضعفة ان كل ضعف منهم لا يحصى
والاضافة الى من لا يحصى لا يكون للملك وانما هو لبيا نجل جهة فتننا ولا اقل الجنس وهو الواحد لان الامم
بالفعل يقع على الاقل وقد تنبنا ولا اكثر اذا امكن وان لم يكن فتننا ولا الاقل قطعا لان من خلف لا يشترط ما حلة
فشر منه جرعة واحدة حنت لانه لا يقدر على شربة كل فعل ان هذه الاضاف الثمانية مجتمعة للزكاة مثل الكعبة
للضرة وكل ضعف منهم مثل جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة كاف لاسقاط الفرض كاستقبال كلها وقوله انما
الاثبات المذكور وفي ما عداه وهي قس الجنس الصدقات على الاضاف المعدودة وانما تخصبهم مختصة عليهم النجاء وزعم
الغنيهم كانه قال انما هي لهم لمصرت لغنيهم وعدل عن اللام التي في الاربعة الاخرى ليعودن بانهم احرار في استحقاق الصدق
عليهم سبق ذكره لان في اللوعاد وتكرار في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل يودن بفضل ترجمه لغيره على الرقاب
والغارمين **والعلماء عليهم والمولفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل** **وفي سبيل الله**
في معنى المصدر الموكول ان قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الله الصدقات لهم **وان الله اعلم بالمصلحة** **في القوم**
فهذه ثمانية اصناف سقط منها المولفة قلوبهم لان الله اعز الاسلام واغنى عنهم وانما سقط المولفة قلوبهم لان
الاجماع انفق على ذلك وهي ثلاثون اصناف ضعف منهم كان يؤلفهم النبي صلى الله عليه وسلم ليسلوا ويسلم قوماهم بسلامهم
وضعف منهم اسلموا ولكن على ضعف فيريد تقديرهم عليه وشفيعهم لوفيه شرهم مثل عباس بن مرداس السلمي وغيره
حضر القاراي وصفوان بن امية الفري والاقرع بن جابس القمي وفيان بن حرب الاموي لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعطيهم خوفا منهم لان الانبياء عليهم السلام لا يخافون الا الله تعالى وانما اعطاهم خشية ان يكبرهم الله على وجوههم في نار جهنم
فان قيل كيف جاز ان يعطى لهم وهم كفار قيل لان الجهاد فرض على قراء المسلمين واعيانهم وكان الدفع اليهم من مال
الفقراء قايما لجهادهم في ذلك الوقت لان الزكاة حق الفقراء والجهاد فرض عليهم فاذا دفع عنهم القتال بذلك كان في ذلك
منفعة لهم وكان صرف اليهم ثم سقط هذا السهم بوفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاء المولفة الى بني بكر رضي الله عنه وطلبوا اعدان يكتب لهم بعادتهم فكذب لهم فذهبوا بالكتاب الى عمر لياخذوا منه خط
على الصحيفة فقرأها وقال لا حاجة لنا به فقد اعز الله الاسلام واغنى عنكم لما اسلمتم والا فالسيف بيننا وبينكم فمعهوا الى
ابن بكر

فقالوا انما الخلفاء هم هؤلاء الهوان شأوا من فقههم والفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء وهذا مروي
عن ابن خزيمة وقد قيل على العكس الكل وجب في الهداية اما وجه الاول وهو ان المسكين اسوأ حالاً من الفقير فعول
تعالج في صدقة الفقير لا يسألون التنازل الخ في قيل معناه الاتحاق ولا غير الخاف لانهم يجدون ما يكفونهم للحال وقالوا في
ويطعمون الطعام على حبة مسكناً وقد جاء هذا المسكين يسأل لان له يومه شيئاً في الحال وقال تعالى او مسكيناً اذا مائة
اي لا حقاً بالتراب من الجوع والعري واما وجه الثاني وهو ان الفقير اسوأ حالاً من المسكين فعول تعالج في صدقة
الفقير لا يستطيعون ضرباً في الارض اي لا يستطيعون كسباً في الارض لعدم الزاد اصلاً وقال في المسكين
اما التفتة وكانت لمسكين وفي النبايع الفقير هو الذي لا يسأل الناس ولا يطوف على الابواب وفي فقير
لا تقاره الى الغنا والمسكين هو الذي يسأل ويطوف على الابواب فان قيل البداية بالفقير في الآية دليل على انهم اجمع
قلنا انما بدأ بهم لانهم لا يسألون فالاهتمام بهم مقدم على من يسأل وايضاً الواو لا يوجب التقديم وهذا الخلاف
لا يظهر فائدة في الزكاة لانه يجوز ان يعطى كل واحد منهم واما يظهر الفائدة في الوصايا والاولا فافوهل الفقير والمسكين
صنفان صنفان قال في قاضي خاف صنفان عند ابن خزيمة وقال ابو يوسف صنف واحد وفائدة اذا وصي بثلث ماله
لثلاثين والفقراء والمسكين تعال في الحنفية الثلث بينهم اثنان وعقوله اي يوزن صنفان نصف الثلث لثلاثين
للفقر والمسكين والعامل يدفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله اي يعطيه ما يكفيه واعوانه بالمعروف وغيره قد روي
والعالم هو الساعي الذي يصبه الامام على اخذ الصدقة قائم هو عامل الفقراء وكانت نفقة فيما يجب لهم فيعطيه الامام
على قدر عمله ولا يقدر بالثمن ولو كان لا يكفيه الا الجميع يعطى النصف لانه عني الاضاف وقال في العالم مستحق الثمن
وفي الهداية يعطيه الامام ما يكفيه واعوانه غير مقدر بالثمن لان استحقاقه بطريق الكفاية لا بطريق القيمة ولهذا
يأخذ وان كان غنياً الا ان فيه شبهة الصدقة بدليل سقوط الزكاة عنه صاحب المال يأخذ العامل الهاشمي نسراً بالفراية
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شجرة الوسخ والغني لا يوزنه في استحقاق الكرامة فلم يعتبر الشبه في حقه وفي الحسن
رجل من بني هاشم استعمل على الصدقة فاجر له منها رزق فلا ينبغي له ان يأخذها فان عمل فيها ورزق من غيرها فلا بأس
بذلك ما يأخذ العامل اجرة من وجه حتى يجوز له مع الغنا وصدقة من وجه حتى لا يجوز للعامل الهاشمي وفي الرقاب يوزن
المكاتبون في فكر رباهم الاممات الهاشمية فانه لا يعطى منها شيئاً بخلاف مكاتب الغني اذا كان كبيراً واما اذا كان
صغيراً فلا يجوز ان يحجز المكاتب وقد دفع اليه الزكاة بطريق الوضوء كذا اذا دفع الزكاة الى الفقير

استغنى

استغنى والزكاة باقية في يده يطير له اكلها وقد روي ان رجلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الفقير من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء وهذا مروي
الزكاة واعق النسب قال اولى اسوأ حالاً من الفقير فقيل في عقمها من على المكاتب المديون طلب الزكاة وانه كانا قادين
على المسكين باقى الاضاف والمؤلفه والعالم يجوز لهم اخذ صدقة الغنا بخلاف الباقي والغارم من ائمه دين اي يحيط
بالاولا لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه وكذا اذا كان له دين على غيره لم يكن بذلك غنياً اسوأ حالاً من نصيبا او اكثر اذا
لم يكن له مال غيره لانه غير مخاطب بالزكاة قال في الغنا وروي من كان له دين على الناس وليس له مال غيره ذلك حاله الصدقة
وذكر في الغنا والفقير ان الدفع الى من عليه الدين اولى من الدفع الى الفقير وقال الشافعي الغارم هو من تحمل غرامة
في اصلاح ذات البين والظاهر انما بين القسيتين وفي سبيل اتم منقطع الغزاة عند ابن خزيمة لانه المنفاهم عند
الاطلاق وعند محمد منقطع الحاج ما روي ان رجلاً جعل بعير له في سبيل الله فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل
عليه الحاج فقبلهم طلبة العلم ولا تصرف الى اغنيا الغزاة عندنا لان المصروف هو الفقراء وفي الايضاح منقطعوا
الغزاة يعطون لاجل الفقر ولقد روي عن علي بن ابي طالب من الفقراء لقيهم بمصالح الدين والدين عن حريم المسلمين
فايده الخلاف بين ابي يوسف ومحمد يظهر في الوصية فان قيل في سبيل الله ان لم يكن له مال في يده ففقره فقد دخل
في قسم الفقراء وان كان له مال في يده فقد دخل في ابناء السبيل فوجه ممكن ان يفتنى ان المصارف مستحقين
شتمار من هو في سبيل الله عن هذين الفريقين قلنا هو وان شمله اسم ابناء السبيل لكن ثبت له اسم سروري الفقر
خاص او جيل النعيم على سائر الاضاف للجماع جهة الفقر والغزاة واجهة السبيل والغزاة كان منقطعاً في عبادة الله
قال في هذا غاير الفقير المطلق الذي هو حاله عن هذا القيد ولا شك ان المفيد غير المطلق فلما غايرها لفظاً حكماً
لم ينقص المصارف عن السبيل وابن السبيل من كان له مال في يده وهو في مكان لا شيء له ولا يجد من يدينه
فيعطى من الزكاة لحاجته واما ما يأخذ ما يكفيه الى غيره واما سمي ابن السبيل لانه عن يده فهو في الغالب
ملازم للسفر والسبيل الطريق فنسب اليه ولو كان معه ما يوصله الى يده من زاد وحمله لم يحز اعطاه لانه غني غير
حاج فله مصارف الزكاة ولما كان يدفع الكل واحد منهم ولان يقتصر على صنف واحد وقال ابن ابي ليون
الا ان يوزن في الزكاة من كل صنف واعلم ان هذه الاضاف منهم من يكرهه الطلب مع جواز الدفع ومنهم من لا يكرهه
الطلب فيهم من يكرهه الطلب فيجب عليهم الاكتساب لانفسهم وعيالهم اذا كانوا قادين على الاكتساب وهم الفقراء
وفي سبيل الله وابن السبيل فمروا فيهم صحاحاً قادر على اكتسابه فيسبوا ولا يحمل يده السبيل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يكره

والمساكين

طبا

خير من البذلقة ومن كان منهم عاجز عن اكتسابه كان من له ولعليه الحرج عليه السلام اعلم من غير
سؤال جازله لاخذ لا تفتقر واما المكاتب والمديون فان لم يكن معهما ما يقضيه الدين والتمتابة جازله الطلاق
متحققه لتخليص الفقة فصاحا الفقير الذي لا قوت له وان كان معهما ما يقضيان ويفضل بعد ذلك قوت يومه
له الطلاق كالفقير الذي قوت يومه ويجوز له الاخذ من غير طلب واما العاقلون عليهم والمولود في حق الزوج
مع الفنا لان ما اخذها مال اجرة فحوز له اخذ اجرة مع الفنا والموتقة لقطع شهم وانما جازل الدفع اليهم مع الفنا
فع الفنا او لا يجوز دفع الزكاة اليه في اجماع القول على الله عليه وسلم لاخذها من اعتبارهم ورد قوت يومه
اي قوت في السنين ويجوز دفع صدقة الطوع اليه اجماعا لقول الله تعالى انما كان الله عن الذين لم يتقوا الله في الدين
ولم يخرجوا من دينهم ان يعرفهم ولا يسموهم ولا يفتقروا في صدقات الواجبات كالنكاح والنفقة والكفالة في صدقة
ومحمد بن قيس بن ابي بصير في صدقة الطوع اليه اجماعا لقول الله تعالى انما كان الله عن الذين لم يتقوا الله في الدين
في طاعة الشيطان الا بغيره والابو يوسف والناسخ لا يجوز اعتبار الزكاة اما للغير المستامن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة
الواجبة اليه بالاجماع وتوضيح النطوع اليه ولا ينبغي الزكاة سجدا ولا يقضى بها كصيت لانعدام التملك منه وهو الركن
وكذا لا يقضى بالدين ميت ولا ينبغي السعادات والقناطر ولا يجوز بالانار ولا يجوز الا ان يقبضها فقير
ويقبضها له ولي ووكيل لانها عليه فلا بد فيها من القبض وهذا لا يجوز اطعامها بطريق الامانة وان قضى بها
دين حتى لو كان بغير امره لا يجوز وان كان بامر جازل اذا كان فقيرا او كان تصدقها عليه ويكون القابض كالمالك
له في قبض الصدقة ولو تصدق غنى غيرة بغير اذنه كانت غنقه ولا يكون غنى غنى وان اجازة ورضيه وهذا
وهذا اذا كان المال الذي تصدق به مال نفسه اما اذا كان مال المتصدق غنقه انه اذا اجازة جازل اذا كان مال نفسه
لان الاعناق اسقاط الملك وليس هو بملك ولا يدفع اليه غنى لقوله عليه السلام لا يحل الصدقة لغنى وهو المطلق
على ان دفع غنى الغراء واعلم انه لا يجوز دفع الزكاة اليه غنائه الغنى وولد الغنى الصغير ورجة الغنى اذا
لها مهر عليه وولد الغنى القن ودفع الميراث الى ولده وولد ولده وابويه واجداده ولحق الزوجين الى الآخر ومن
والكافر سوار كان ذميا او حرييا والميراث بالغنى الذي لا يدفع الزكاة اليه غنى يمكنه الانتفاع به حتى لا يدفع
ابو السبيل والغنى هو من يملك نصبا من النفدين او ما قيمته نصا فلا يصلح اخذها الاصلية من ثياب البدن
ودور السكنى واثان المنزل وعبيد الخدمة ودراب الركوب ولا يحل الاستعمال لان ثمنه لا يصير غنيا

فان كانها كالحاجز على النطوع ولا يكون غنى الزكاة ولا على الصدقة
الواجبة والاشترى بها ثمنه يعنى خلافا لما ذكره

لا يجوز

لا يحل عليه الفطرة والاشحى وان زادت قيمتها على النصاب ان فضل عن هذه الاشياء ما سوى ما يفيدهم فهو
غنى يحرم عليه الزكاة الفطرة والاشحى وان كان له دور يجرها او ضيق يستغلها او قيمة ذلك ما يفيدهم من ذلك
يكفي هو وعائلته السنة لا يحل له الصدقة ويجوز عليه الفطرة والاشحى بالاجماع وان كان لا يكفيه هو وعائلته السنة
او ايجي غلة اخرى حرم عليه السؤال بالاجماع وجاز له الاخذ عند محمد وعند ابي يوسف واخيار بعضهم قولهم كذا
في الايضاح واعلم ان الفنا على ضربين غنى يحرم اخذ الصاغة وقبولها وغنى يحرم السؤال ولا يحرم الاخذ
من غنى سوال فلا بد ان يكون غنى الوجوب الفطرة والاشحى وحما يحرم عليه الاخذ والقبول كذا يحرم على المتصدق
ان يتصدق عليه اذا كان عالما بما له يقينا او بكبر رايه ولا يسقط عنه الزكاة بالتصدق عليه ويجزى لا غنى
صدقة الاوقات اذا سماهم الواقف وان دفع الى الغنى صدقة التطوع جازل اخذها واما الفنا الذي يحرم السؤال
لان يكون له قوت يومه فصاعدا فهذا لا يحل له السؤال فان لم يكن له قوت يومه ولا ما يسد عورته حل السؤال الا
الحال ضرورة ومن كان له دين على من يربح نصابا وهو حال وهو فقير لا يحل له اخذ الصدقة وان كان مكر او مع
بينه عاولة فذلك لا يحل ايضا وان لم يكن له بيت له او كانت له انا غير عاولة لم يحل له الصدقة حتى خلف وكذا وجوب
الزكاة عليه وقيل هذا قول ابي يوسف وان كان موقلا حل له اخذ الصدقة الى ان يحل الدين اذا لم يكن له غنى وهذا يجوز للغنى
ان يقبل جازله السلطان قال في الواقعات لا يجوز اذا كان يعطيه من بيت المال وان اعطاه من ماله موزة فلا بأس
بالقبول كما ان يقبل صدقة التطوع ويجوز للفقير ان ياخذ ما يعطيه من بيت المال ان كان السلطان ياخذ من الناس ما يجوز له
اخذها واما ابو الغنى فيجوز دفع الزكاة اليه اذا كان فقيرا واما زوج الغنى انما يملكها على زوجها قال بعضهم يعطى
واليدوع للمنفق زكاة الى بيته وجهه وان عدا سوار كانوا من جهة الاباء او من جهة الامهات وكذا لا يجوز دفع غنوه
وساير واجباته اليهم بخلاف الزكاة اذا اصابه له ان يعطيه من خمسة من كان منهم محتاجا والا الى ولده وولد ولده ومن سفل
سوار كانوا من جهة الزكوة والانات وكذا المخلوق من مائة الزكاة لا يجوز له ان يعطيه من ذكوة وكذا اذا نفى ولده ولده
لم يعط ايضا ولو تزوج امرأة الغني فولدت قال ابو حنيفة الاولاد من الاول ومن هذا يجوز الاول دفع زكاة اليهم
شهادتهم كذا ذكر التمر تاشه كذا في النهاية وفي الواقعات رجل مان غار منه البكر وهي بنت ثمانين فتزوجت
بآخر وجأت باولاد فان ابا حنيفة قال الاولاد من الاول ومن هذا يجوز الاول دفع زكاة اليهم ويجوز شهادتهم
وروي عبد الكريم بن الجحاني عن ابي حنيفة ان الاولاد من الثاني جمع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التمرج الوهاب

للعنف

والاجور للرجل دفعه زكاة الى زوجة الفقير ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد بن قيس والشافعي
لما روى ابن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عند دفع الصدقة الى زوجها قال عليه السلام لا تجزى له
الصدقة واجزى الصلة وهو محرم عند ابي حنيفة على صدقة التطوع لانه روى انها كانت ضاع البدين ثمل الناس فاحد
منهم ما ان يكون موصية يلزمها الزكاة فلا ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى مملوكه وكذا لا يدفع الى مديونه وامهات اولاده
كان على العبد ان يدفعه الى ابي حنيفة قال في الهداية ولا الى عبد قد اعتق بعضه عند ابي حنيفة وعندهما يجوز ولا
الى مملوك غني ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا اختلف ما اذا كان كبيرا فقيل اجمع ومن ذكرنا من المصارف حكمهم سواء في الزكاة
وصدقة الفطر والتزور والكفارات والغنم الا في الكوز والمعادن خاصة فان ذكر يجوز صرفه الى الوالدین
والمولودين والزوجة والزوج سائل قال في الفتاوى جعل له اخ قضى القاضي عيسى بن قيس في الزكاة
فمنه ان يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول ابي يوسف في الاطعام خلاف الرواية ومن
يفيها يكسوه وينفق من الزكاة جاز في الكسوة دون الاطعام لان في الاطعام لاضاهاة الا ان يدفع الى يده
ابي يوسف يجوز فيهما ولو اعطى فقيرا ثوبا بلبس لا يجوز عن الزكاة الا اذا ملكه عن الثوب وكذا اصدقه الفقير
والعشر والخمس لا يجوز فيها الا التملك ولا يجوز الاباحة واجمعوا ان الاباحة يجوز في الكفارات وجز الصدقات والاطعام
من صوم رمضان والاطعام عن الصلاة وكذا يجوز فيها التملك ايضا ولو تملكوا لم يحلوا احراما للضرورة بخلاف التملك
باحدهما وقال في الحد لا يجوز الاباحة رجل اعطى فقيرا ثوبا من ثيابه او من عشرة او من صدقة فطره كم ان الفقير
لطمه المعطى لا يجوز ذلك الا على سبيل التملك ولا يجوز على سبيل الاباحة وكذا لا يجوز لغني آخر او هاشم او لاب المعطى
اولاينه اذا كان على سبيل الاباحة ويجوز على سبيل الاباحة ويجوز على سبيل التملك فان تبدل العين للمعطى بانها
الفقير فغني اخرى بانها ثيابا غنياء بزيها وبخطه او ما اشبه ذلك جاز فيها الاباحة وتبدل العين لتبدل
المكدر ولا يجوز دفعه الزكاة الى بني هاشم يعني الاجنبي لا يدفع اليهم بالاجماع وهما يجوز ان يدفع بعضه الى بعض عند ابي حنيفة
ومحمد لا يجوز لقول علي السلام ان الله تعالى حرم عليكم ما بيني هاشم غسلة ايدي الناس فاسألوهم وعوكم عنها ثم
وقال ابو يوسف لا يجوز لما روى ان العباس قال النبي صلى الله عليه وسلم انكم حرمت علينا صدقات الناس فاحل
صدقة بعضنا لبعض قال نعم كذا في الفتاوى الظهرية والتطوع فيجوز صرف اليهم لان المال ههنا كالملكاء
باسقاط الفرض والتطوع بخلاف الشرع بالماز وكذا يجوز صرف صدقة الاوقاف اليهم اذا سألهم الوافق في الله

لأنها ليست

لأنها ليست بغسله اذا لم يسقطها فرضا واما اذا سألهم الوافق فلا يجوز لانه اذا سألهم كان حكم ذلك
حكم التطوع بدلالة ان يجوز له ان يشترطه للاغنياء فكذلك النبي هاشم كذا في الكسوة واما اذا سألهم الوافق
يكون صدقة واجبة ويجوز صرفه خمر التزاور والمعدن الى فقراء بني هاشم ولا يجوز له التزاور والكفارات والاصدقة الفطر
والاجزاء الصلوات والاصدقة واجبة فلا يجوز لهم كذا عن ابي يوسف ولا يجوز لبني هاشم ان يملوا على الصدقة لانه وان كانت اجرة
من وجه صدقة من وجه فاسنوفها بالخطر والاباحة ففعل الخطر قال ابو يوسف لا ان يكون زرعهم على عمل غير هاشم
وبني هاشم هم العلى والعباس والجعفر والاعقيل والجارث لان كل هؤلاء ليسوا بنبي هاشم بن عبد مناف فابده
التخصيص هو لا فانه يجوز دفعه الى من عداهم من بني هاشم كذرية ابي لهب ابي نصر والبنين ابي عبد الله والابناء بنو هاشم
اي عبيدهم لما روى ان مولى الرسول صلى الله عليه وسلم سأل عن الصدقة قال انت مولانا والان مواليتهم فواليتهم وانما
مكاتبهم فقد ذكر في الوخير خلافا والظاهر منه انه لا يجوز وقال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل ينفق فقيرا ثم بان انه غني
او هاشم او كافرا ودفع في ظلمة الى فقير ثم بان انه ابوه وابنه فلا اعاده عليه وهذا اذا اخرى دفعه واكثر رايه منصرف
انما اذا اشتد ولم يتحر او اخرى ودفعه واكثر رايه ان ليس بغير الاجز به الا اذا علم انه فقير هو الصحيح وروى ابن سريج عن ابي حنيفة
انه لا يجوز في العالدين والولد والزوج كذا في الدنيا مع قولنا بان انه كافرا المراد به ذى اثم اذا امان انه حر في فلا يجوز وقال
ابو يوسف اذا بان انه غني او هاشم او كافرا او ابوه او ابنه لا يجوز وعليه الاعادة لظهور حطائه ببقية اعادة الصدقة
وساكا الاواني والنيا في بعض اذا احسلت الاواني للظاهرة الخمسة فحري وتوضا به نجس فانه يعيد الوضوء وكذا
في الثياب اذا احتلقت الظاهرة منها بالنجس وتحرى وصلى في الثوب الذي وقع عليه على ان يظهر ثيابه ان كان نجسا
فانه يلزم اعادة الصلاة كذلك ههنا يلزم اعادة الصدقة ولكن لا يسترد ما اذاه وانما ما روى ان يزيد بن مهران دفع صدقة
الى رجل وامرأته ياتي المسجد ليليا فيصدقهما فدفعها الى ابنة مهران فلما اصبحت رآها في يده فقال لمرادك بها واحتقنا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا يزيد ما نوبت لك يا مهران ما اخذت وعني ابي حنيفة في غير الغني الاجز به والظاهر هو الاول
قال في النهاية جاز ذلك ان المسئلة على اربعة اوجه اما ان يعطى زكاة من غير شكر والاخر والاسوال فانه يجزى به ما لم يتبين
انه غني لان الفقر في القابض اصل ويشك في امره بان يكون عليه هبة الاغنياء فانه لا يجزى به حتى يعلم انه فقير لان
في موضع الشك يلزمه التحري كما في الصلاة فاذا ترك التحري لم يقع المودى موقع الجواز الا ان يعلم انه فقير فيجوز ان التحري
كان للطلب المقصود وقد حصل ذلك المقصود بدون او وقع في كبر رايه انه غني وهو ذكر دفعه اليه فانه لا يشك ان لا يجزى به

165

نفس

شهر الصوم في ثلاث نفر

ان لا يصوم ثلث درجات

انسان و انسانی کے لئے
انسانیت و انسانیت کا
انسانیت کا ایک نیا
انسانیت کا ایک نیا

ثانیہا ص ۳

وصيام فرائض العلم وبيع نواح اقصى الارضات
وتواضع وصيام الحارثي وبيع الصوم
في كل شهر وعبداء وبيع

مستور

كان الذي نواه بقلبه فزها ونفلا وقضاء اولادها وكفارتها او جزاء صيد
 وان نفلا ان يكون بقلبه في الشبهة ان يلتزم بها لسانه وان يجمع بين اللسان والقلب كما هو في الاصل في العبادات
 ولو كان بقلبه **فان** وقال بنية ان الصوم لله تعالى فعلا صوم فربما يرضى به لم يعلم بقلبه اي صوم يصوم
 بل جرى على لسانه ذكر صوم فرض رمضان **والجواز** ولم يذكر بلسانه ولم يذكر بقلبه **فان** في بنية الصوم فانت
 بحسن النية في شهر رمضان بنية ذكره في الحج الذي الشئ كذا اذا سحر بصوم آخر كان نية له وقيد بنية سحر على نية الصوم
 احرازها عما اذا سحر على ان لا يقع ما لا يكون نية او نية **المشايخ** في الاكل بنية نية في غشاة على نية الصوم غذا ولم يفرق
افصل في نية الصوم في غشاة او غسل ثم **فان** ما يبرهن من الطعام **لصل** هذا جواب لو كان في
 اصل الصوم وهو صوم رمضان والذم للمعصية وصوم النية كما تقدم **وفي** الصوم لا يكتفي بنية الصوم كقائه وكفائه وجزاء
 صيد ونحوه مطلقا وغير ذلك **فان** ما ذكرنا من التسمية بنية الصوم والزيادة في العشاء وغسل الثوب وتخليد اسنانه على نية الصوم
 بل لا بد من النية وان جعل بقلبه بنية ذلك الصوم الذي يصوم غذا **فان** في الصوم في شهر رمضان **في** في الصوم
 في شهر رمضان او **فان** في شهر رمضان او في القضاء في شهر رمضان **فان** في شهر رمضان
 من شهر رمضان عن رمضان اعلم ان صوم رمضان بتأدي مطلق النية وبنية واجب آخر ولا فرق في ذلك بين المسافر والمقيم
 والصحيح والسقيم عندنا يوسف ومحمد لان الرخصة المأثورة لا يلزم المعذور مستقفا فاذا تخلفا بالحق في المعذور
 وعندنا حنفية اذا صام المريض او المسافر بنية واجب آخر يقع عما نوي وعن ابي حنيفة في نية الطهارة روايتان احدهما
 يقع عن الطهارة وهذا الصحيح والثانية عن رمضان وهذا معنى قول المصنف **وكذا** في شهر رمضان **فان** في شهر رمضان
 رواية يقع عن رمضان وهذا الذي ذكره من التسمية بنية المريض والمسافر عندنا حنفية هو اختيار صاحب
 الهداية وذكره المبسوط ان المريض اذا نوى واجبا اخر فالصحيح ان يقع عن رمضان لانه انما سقط عنه الصوم لعدم
 القدرة عليه فاذا صام بنية من القدرة فكان من رمضان بخلاف المسافر والتوفيق بين اختيار صاحب الهداية
 وبين ما ذكره المبسوط ان اذا كان الصوم لا يفرض ولا يبره في علة يقع عن رمضان وان كان يبره في علة يقع عن

صاحب الهداية
 ان نية الصوم
 في شهر رمضان
 ولو كان بقلبه
 في شهر رمضان
 ولو كان بقلبه

نواه وهو المختار كذا في الرجاء الواسع **فان** نوى من الليل الطهارة وصوم واجب آخر يقع عن الواجب عندنا في يوسف وقيل
 ان قول ابو حنيفة ايضا وهو **فان** احداهما ان التعيين انما يحتاج اليه الواجب دون النية لان التعميم
 بالنقل فلم يحتاج اليه التعيين فسلط بنية تعيين النقل وفي الصوم وتعيين الواجب يقع عن الواجب الثانية
 انما يحتاج اليه العمل بالرجح عند التعارض والواجب ارجح للزوم في الذمة وجوب استقامتها فكان اهم
 في نية نية ويطلب نية النقل وعند محمد يقع عن النقل لان التعيين في حق النقل بالنقل معتبرة لا يصح فيه نية ونحوه
 يقع التزاحم وكان في تعيينه فائدة فاذا نواه ونوى غير سقط التعيينات للتعارض وفي اصل النية والنقل يتبادر
 بهما عند الطهارة فيقع عن النقل ان نوى عن واجبين ان قلنا تعارض النيات في نواها بالاجماع وان قلنا بالثانية
 قبل اليه **فان** حتى اذا نوى عن قضاء رمضان والذمير كان عن قضاء رمضان استحسانا لانه واجب عليه
 بايجاب الله تعالى والذمير بايجاب العبد وان نوى الذمير المعين والذمير ليل او نهرا او نوى الذمير المعين
 وكفاية من الليل يقع عن الذمير المعين بالاجماع لتعارض النيات وفي اصل الصوم يتجزي عن الذمير المعين لا يتبادر
 بطلان النية وكذا اذا قلنا بالرجح **فان** للمعصية لكونه في محله ولو نوى ان يصوم من الليل بنية قضاء رمضان
 وعلم رمضان ان او نوى صوم يوم في ظاهره او اعنق رقبته عن ظاهره وعلم ظاهره ان كان لا يجزئ عن اتمامه
 ولو نوى ان يصوم يوما قضا عن رمضان لا يجوز كما اذا صام صلاة نوى بها عصره قال في الاضاح اذا كان عليه قضاء
 يومين من رمضان واحد فاراد القضاء بنوي اول يوم وان لم ينو جازا وان كان من رمضان اختلف في المشايخ و
 الصحيح انه يجزئ عن يوم ويجزئ عن اياما شاء ولو قبل بجزي عن الاول منها كان ساقطا ولو وجب صوم يومين
 متتابعين في اقطار يومين من رمضان فقام احد او سبب يوما للقضاء والكفارة ولم يبين الفجاءة لان
 الغالب ان الاشياء يبدأ بالقضاء **فان** في شهر رمضان **فان** في شهر رمضان **فان** في شهر رمضان
 وفيها مطلوب الجوز بكونه قد يبرهن من الليل المفروضة ويجوز تأخيرها والمستحب ان ينوي من الليل خروجه من الخلاف **فان**
في في شهر رمضان **فان** وكذا لو فقد ترك النية من الليل حتى اصبح اجزاء النية فبأنه وبني الزوال والجمع الغضير
 قبله في العمل هو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه وقت طلوع الزوال وقت الفجر الكبري
 لا وقت الزوال فيشترط النية قبلها ليحقق في اكثره وان اذا نوى الصوم من النهار ينوي انه صائم من اول حركته

شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

يشك فيه الله من رمضان **الخلا** **تقويم** اعلم ان ينبغي للناس ان يلبسوا الهلال في

الآبد ليس ما يوجد وفي هذا دليل على ابطال قول المنجمين. قال في الايضاح اذا غم الهلال ولم يشهد به هل يرجع القول

[illegible]

من الرجوع اليه قوله تعالى من اية كاهنا او مني فصدفيا قال فهو كافرا انزل على محمد ولا يصومون يوم الشك الاطرو

أولا فاحمل ما يكون في مصفاتك وعلقت بيوتك من شيبان وكودون أمين صاحب البيت

ثم انظر الى النفاذ في موقعا ونجدا النفاذ نلوك شيكاوان كانت مصفيا سلمة من العدل واليمين فاؤل

يكون شكاً للثقة في طلب الهلاك او لعدم اميابه المطالع وفي النهاية يوم الشك هو اليوم الاخير من شعبان الذي

يَحْتَضِرُ اَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ هَمَّاتٍ اَوْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شُعَبَاتٍ وَ الْوَيْلَةُ لِلْمَقْصُودِ عَنِ سَرَاةٍ كَانَتْ صَائِحًا قَبْلَ ذَلِكَ اَوْ ابْنَاءَهُ الْقُرْبَى

فمما يذكر ان بعض نبيين من رماضه او عن واجب آخره اذا عرفت يوم الشك فلا خلا في بين العلم ان الاجماليه

رمضان والملاقاة المصنف رحمه الله الكراهة المراد بها كراهة التحريم وهو عدم الجواز وكذا ذكره أيضا في

واجب اخرون صام بنية واجب اخرن تذكرا او لغارة او قضاء فلا يفسد على مجامان يكون من رمضان

يكون قضايا المشكوك واما صفة التطلع فالزعماء عاينوا لا يكره وعند بعضهم البرء واختلف الاطباء

العوام بالتدريج اى الانتظار الى نصف النهار ثم بالافطار قال صاحب الهداية وهو المختار وذهب

18

ومدحها سوداء وحق أسود وعليها البيضاء في الحجة البيضاء فاني الناس بالخمر فقد استغفرت قال ادعني قدوت من فالي

ان عليكم انتم ووجهه كان يفتح كونه فانه لم يكن له من الدنيا شيء الا ما اراد الله به وما كان لعلهم

اَيْضًا اِنَّ كَانَ يَصُومُهُ بَنِي شُعْبَانَ وَقَوْلُكَ اِنَّ اَصُوْمُ يَوْمًا مِنْ شُعْبَانَ اَحَى الْاَمْسَانَ اِنْ اَفْطَرُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ وَفَالِ عَظْمٍ يَصْبَحُ

يوم السبت متلو ما في غير الكتاب ولا عازم على القوم فان بيننا من يهتف عزم على القوم وان لم يتبين اظهر قال الخجدي

والغزى على هذا القول وقال ابن مسعود لانه افطر بطن رمضان ثم اقميته احب اليمن ان امره بدينه ما لم يمت

وفال سبعي كان عمر عثمان وعلي بنهون عن صوم يوم التثنية كانت عابضة فري الله عنها قصود تطوعاً والاصناف

فَوَيْلٌ لِلْعَالَمِينَ يَوْمَ الْبُرْجِ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ

فصيام بيعة ثلاثين يوماً إذا كان من شعبان فصيام بيعة الترمي بمجرى وان حاصه بنية الطوع لم يكره عندنا وقال الشافعي لم يكره

کتابخانه عمومی مسجد جامع اصفهان

لا تتركوا رغبة الدعة في الاصل محيية و ان كان في نسخة القوم و ان كان هذا المسألة كما هو عليه احد هان توي

صومهم مضان وهو مكره لما رويناه ولذا تشبه باهل الكتاب لانهم نراذ واخذ مدة صومهم ثم ان فهران اليوم من رزديك

بحرجه لانه شهد الشجر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان طرعا وان افطر لم يقض لانه في معنى الطنون ولم يقبل

مطلوبون لان حقيقة المظنون لا يثبت لها الظن بعد وجوب بينين والحال انه قد اذاه نشر في جلي فلو انه لم يؤكد ثم علم

التمهاده واما هنا فلم يثبت وجوبه بيقين فلم يكن هو مقنونا حقيقة الا ان كل منهما لما شرع منسفا للواجب عليه لا لمزاله

كانت واحدة منهما بمعنى الآخر الثاني انه ينوي عن واجب آخر هو مكره ايضا لما روي الا انه هذا هو الاول

الرافعة لأن الواحدة الأولى بالفتح المعقول وهو التثنية باصل الكتاب وقد اتفق ضم المعقول فيما اذا نوى واجبا

ربوب دون الا ان في المراهة ثم ان طهراته من رخصات حرجية لوجود اصل النية وان طهراته من شعبان قد قبل

يكون تطوعاً لا ينبغي فيه بداءي به الواجب اعتباراً بصوم يوم العيد واصل الكراهة لا يمنع الجواز كالقنطرة والبرق
 المنسوب وقيل اجزاء من الذبيحة وهو الصحيح والثالث ان ينوي التطوع وهو غير مكروه لقوله عليه السلام لا يبيح الله يوم الذي ينكح
 فيه الا تطوعاً ثم ان وافق يوماً كان بصومه فلهتم افضل بالاجتماع وكذا اذا صام ثلاثة ايام من آخر الشهر فصاعداً وان
 افردته فقد قيل الغني افضل احرازاً في ظاهر الرأي وقيل الصوم افضل اقتداءً بما شئت وعلم في الله عزهما فانما كانا يطويان
 والمختار ان يصوم المفتي وفي العامة بالنوم الى ما قبل الزوال ثم بالا فطار نية التهمة الزواني فان عندهم يجب ان يصام
 يوم النكاح بنيت رمضان فانه لو اتى العامة ببدء النكاح ما منع عندهم ان يخالفوا النبي صلى الله عليه وسلم حيث نهي عن صوم يوم
 النكاح مطلقاً وهذا المفتي خالفه او ينع عندهم ان ما جاز النكاح يوم الزنى بل اذ لا فلاجل هذا لا ينبغي ان يفتي بك
 لاجل التهمة والراجح ان يصوم اصل النية بان ينوي ان يصوم غداً ان كان في رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان
 وفي هذا الوجه لا يبرأ تماماً لان لم ينقطع عن تمتد وما كما اذا نوى ان وجد غداً غداً بغير وان لم يجد يصوم و
 التصحيح في التزدد فيها وان لا يشرها ما خرد من صحيح في الامر اذا ضعف عنه وقصره الخامس ان يجمع في
 ومو النية بان ينوي ان كان غداً من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان نفي واجب آخر وهذا مكره
 التزدد بين احري مكر وهبت وهما صوم رمضان وصوم واجب آخر الا ان كراهة التزدد من كراهة الآخر
 لشروعه في مستطاعاً لا مكرهاً لان الكلام فيما اذا نوى ان واجب آخر غير رمضان وعن نفي رمضان وكان مستطاعاً للواجب
 عن ذلك ثم ان ظهر ان اجزاء لعدم التزدد في اصل النية لانه رمضان يتبادي بنية واجب آخر ونية
 التطوع ونية رمضان وان ظهر من شعبان لا يجزى عن واجب آخر لان الجهة لم يفت للتزدد فيها واصل النية
 لا يكفي بل لا بد فيه من تعيين النية لكنه يكون تطوعاً غير مضمون بالتقضى لشروعه في مستطاعاً لا مكرهاً ولو كان سائر
 ونوي بالصوم في يوم النكاح عن واجب آخر غير رمضان لم يكره صومه غداً حينئذ لان اداء الصوم غير واجب
 عليه فلم يكن صومه لغير رمضان يشبه الزيادة وينع عما نوي سوا باب ان من رمضان او
 من شعبان وعندهما يكون له كما يكره للمقيم ويجزى عن رمضان ان بان من
 وقال بعضهم الا فطر مرة في يوم النكاح فطر من صوم النكاح بين التطوع الا اذا وافق يوماً كان يصوم قبل
 ذلك فحوان يكون عادته ان يصوم يوم الخميس او يوم الاثنى عشر

مكره ان يصوم المفتي
 والاحتياط ان يصوم المفتي
 ويغني العادة عن النكاح
 في غير الزوال ثم ان فطر
 في يوم النكاح امر واجب
 وانما فيه يجب ان يصوم
 يوم النكاح بنيت رمضان

ذلك يوم النكاح فلا يباح ان يصومه ان يكون صائماً قبل ذلك من شعبان فوصل يوم النكاح و
 قد تقدم الكل امر به فيه ومن النكاح ان يشعب فيه اي في يوم النكاح **طواف العلم والجهد** هو اليوم
 الاخر من شعبان الذي يجتهد اذ اول يوم رمضان او اخر يوم من شعبان وقد تقدم بيان يوم النكاح
 والكل فيه ولو راي الهلال بالظهور يوم النكاح قبل ان ياتي بالليل الجاهل ويكون ذلك اليوم غرضاً من غرض
 الرقابة ومن وجه آخر ان يوسف بن محمد اذا قال لا اراي قبل ان ياتي بالليل الجاهل ويكون ذلك اليوم غرضاً من غرض
مضات وان راي بعد الزوال فهو ليلة المتقبلة اذا كان بعد النسي اما اذا كان
 قبل النسي فالشهر باق وفي الواقعات اذا راي اهللال شوال بالنهار اتوا
 الصوم في هذا اليوم سواء كان قبل الزوال او بعد وهو المختار وفي الفتاوى
 وي اذا راي اهللال قبل الزوال او بعد لا يصيام به ولا يفر ولا ليلة المتقبلة
 وقال ابو يوسف ان راي بعد الهلال فكذلك وان رايه قبله فهو للماصية
 قال صاحب المنظومة في مقالات ابي يوسف وبالنهار لو راي اهللال فليفر و
 ان سبق الزوال لولاه اهللال من راي الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا
 وفيهم جل صام يوم النكاح بنيت **الوقوف** اي بينة فرض رمضان ثم راي اهللال شوال غيبه
 التاسع والفتوى من رمضان فصام اهلل امر **شعبان**
مفترق يوماً وذلك الرجل صام ثلاثين يوماً فأتى اهلل
المفترق اي صام يوماً في افطارهم يوم النكاح وكمال عدة شعبان
 ثلاثين يوماً امثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم فان تم عليكم فاكلوا عدة
 شعبان ثلاثين يوماً **والحيف** ولم يشبهوا كونهم لم يشبهوا بالكتاب وقامه ذلك
العمل وارتكب مكرهاً حيث صام يوم النكاح بنيت رمضان وقد عني لقوله عليه السلام من
 صام يوم النكاح فقد عني ابا القاسم ولشبهه باهل الكتاب في كونهم نرادوا في مدة صومهم
 واحطاء السنة ولو ظهر بعد ذلك صوابه حيث لم يكن عدة شعبان **ينبغي** ان يجب ان يشوب الهلال في اليوم

في الشهرين من شعبان
 فانما الكبرياء خلت
 ورتبها من بعد ما
 لا خلاف في الظاهر
 على من يفتي في النكاح
 وان كان قد صام
 في يوم النكاح

شعبان شعبان وكذا ينبغي ان يتسوا هذا لشعبان ايضا فحق انام العدة فان سافروا لم يمسوا
عليهم كالكافة شعبان لا يجزئ مما ثم سافروا لان الاصل بنا الشهر فلا يتقبل عنه الا بدليل ولم يوجد وقت
الصوم من شعبان طلع النجم الثاني يا عز بن الشمس
من الجوع والخضاب بياض النهار وسواد الليل ثم قال ثم افوا الصيام الى الليل وقال عليه السلام الجوعان فاما الذي كان ذنبه
حان فانه لا يقبل شيئا ولا يغرمه ان لا يغرمه وقيل انه لا يقبل صلوة الجوع ولا يحرّم الطعام واما المستطير الذي يصرّ في الاقضية
خلد العلوة ويحرّم الطعام وقال عليه السلام ان لا يلهي يؤذن بلبس وكما وان شربوا حتى شبعوا اذا لم يكن مكنوم ولا يغرم هذا
الجوع المستطير ولكن الجوع المستطير هو الاساك في الاكل والشرب والجوع المستطير هو الاساك في الاكل والشرب
الصوم وما ذكره قبل هذا هو وقت فانه قلت هذا الحد يستحق طرّا وعكسا فانه قد ينبغي بعضه ويكون صوما
كالكال الناسي وان لم يوجد في الاساك وقد يوجد جميعه ولا يكون موكا اساك الحائض والنفساء ويتفق
بالعكس وهو بعد طلوع الفجر وان لم يوجد النهار فالنهار من طلوع الشمس الى غروبها لا ان النهار من انوار الشمس
فالجواب ان يقول لا نسلم انه الاساك مع عدمه في الثاني فانه الاساك الذي موجوده لكل الناسي لانه الفرج اضاف الفعل
الى الله تعالى حيث قال الله الله وسفاه فيكون الفعل بعد وبما ان العبد وهو الاكل فلا يتعدى الاساك او قوله المراء
بالاساك التقديري لان الجواب في الحائض فانه لا ينبغي ان يزداد الحد بان يقال بان ان الزرع وانما
على العكس نقول المراد من النهار هو النهار وهو من طلوع الفجر فيندفع ذلك الاشكال وقوله البنية لانه الصوم في حقيقته
هو الاساك لانه من بعد على البنية الزرع يحرّب العبادة هي العادة وقال ابن ابي عرفة شرحه اعتبار البنية
في الصوم قول سائر اصحابنا وقال زفر ليس من شرط صوم رمضان البنية في حقه الصحيح المفسر
لانه صوم رمضان مستحق القبول اي وجهه او فقه وقع عن رمضان ولنا قولنا
وبما مروا الا لعبد والله مخلصين لا الذين فرطوا العبادة البنية ومن سافروا في رمضان فلا تجزئ
فلم ان يفتي وهو من اصحاب الاعذار الذين يباح لهم الفطر فان
ما بعد طلوع الفجر اي كان منما في اول النهار بغير بنية يوم
لجانب الا فانه الا من عثر من عثر او فقه فان اقطع بعد ما اصبحت منما صلياً في الايام

هذا هو الوجه في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان
والجواب في صحة الصوم في شعبان

من غير عند يكره كراهة تحريم ويكون انما وعليه القضاء دون الكفاية والافضل ان يصوم في شهر
اذا كان يفتي على الصوم ولا يستصير يقال في شرح الواجح هذا ان يكره في صومه وعلمهم فطرت
انما اذا كان في صومين او كانت النية مشتركة بينهم فالفطر افضل لوقفة الجماعة في الفتاوى والافضل ان يفتي
بالحقيقة فان فطر وقضي جائز ان السفر لا يغير النية فعمل نفسه في الجدة في المضللة قد يخفى بالصوم فكونه
منفصلا في الحقيقة وقال في الفطر في السفر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان
افضل الوقتين وكان لا بد ان يفرض في الاداء في عدة من ايام اخر ما رواه محمد بن علي بن الجهمي عن جده عن ابي
فان روي ان النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا مضطربا عليه والناس محتجون حول فسالهم عن ذلك فقالوا انه صائم
وكان مسافرا فقال عليه السلام من البر الصيام في السفر يعني في هذا حاله والصوم في السفر افضل
والافضل خاصة والاثباتان بالغيرة افضل فيكون الصوم في السفر افضل في الغيرة خاصة
فانه غيرة او خصه عندنا للشافعي وقد تقدم الكلام عليه في فصل صلاة النساء وبالله افضل
في النسيان في احكام النسيان في الصوم وما يتعلق بذلك الاصل في اي حكم النسيان ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام انه قال للذي كل وشرب ناسيا الصوم على ما كانا اطعمك الله وسقاه الله في رواية البخاري ومسلم
وفي رواية ابن ماجة وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله اطعمه وسقاه روي مسلم والبخاري واللفظ الملم
وقال صلى الله عليه وسلم من فطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة رواه الدارقطني وقال ابن ابي عمير
وكلامه اتفاق فيكون من رزق وهو فقه وهذا الحديث مشهور في لغة الصغار والناظرين بالقبول ان عبد القادر في العناية
لعاديت الهداية قال ابو نؤلة لا قول الناس قلت يقضي ولكن اتباع لا اثر له اذ اصبحت قال الكاشاني حديث صحيح
الخير لا ينبغي لاحد فيه مطيع وكذا اتفق ابو يوسف حيث قال ليس هذا حديثا شاذا يجزئ على تركه وان
مضيا في الحديث قال محمد بن عبد القادر في العناية هو كما صح في قوله الشيخان وغيرهما من الحفاظ اذا صح
حديثا لا ينبغي لاحد فيه مطيع واصح كتب الحديث صحيح البخاري ومسلم ولم يحوي على تصحيح كلاما خارجا في صحيحهما
نظري في حديث رواه الحديث فانه يشترط في حديثه ان يكون الروي حافظا للحديث من وقت سماعه لا رواه عنه ولهذا
قالوا في الحديث في كلام عبد القادر في حديثه هو قوله فانما اطعم الله وسقاه لطف الله تعالى لعباده وتوحيدهم وفطنتهم

رفقاؤهم

والجوع المستطير قد روي

من غير عند يكره كراهة تحريم ويكون انما وعليه القضاء دون الكفاية والافضل ان يصوم في شهر
اذا كان يفتي على الصوم ولا يستصير يقال في شرح الواجح هذا ان يكره في صومه وعلمهم فطرت
انما اذا كان في صومين او كانت النية مشتركة بينهم فالفطر افضل لوقفة الجماعة في الفتاوى والافضل ان يفتي
بالحقيقة فان فطر وقضي جائز ان السفر لا يغير النية فعمل نفسه في الجدة في المضللة قد يخفى بالصوم فكونه
منفصلا في الحقيقة وقال في الفطر في السفر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان
افضل الوقتين وكان لا بد ان يفرض في الاداء في عدة من ايام اخر ما رواه محمد بن علي بن الجهمي عن جده عن ابي
فان روي ان النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا مضطربا عليه والناس محتجون حول فسالهم عن ذلك فقالوا انه صائم
وكان مسافرا فقال عليه السلام من البر الصيام في السفر يعني في هذا حاله والصوم في السفر افضل
والافضل خاصة والاثباتان بالغيرة افضل فيكون الصوم في السفر افضل في الغيرة خاصة
فانه غيرة او خصه عندنا للشافعي وقد تقدم الكلام عليه في فصل صلاة النساء وبالله افضل
في النسيان في احكام النسيان في الصوم وما يتعلق بذلك الاصل في اي حكم النسيان ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام انه قال للذي كل وشرب ناسيا الصوم على ما كانا اطعمك الله وسقاه الله في رواية البخاري ومسلم
وفي رواية ابن ماجة وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله اطعمه وسقاه روي مسلم والبخاري واللفظ الملم
وقال صلى الله عليه وسلم من فطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة رواه الدارقطني وقال ابن ابي عمير
وكلامه اتفاق فيكون من رزق وهو فقه وهذا الحديث مشهور في لغة الصغار والناظرين بالقبول ان عبد القادر في العناية
لعاديت الهداية قال ابو نؤلة لا قول الناس قلت يقضي ولكن اتباع لا اثر له اذ اصبحت قال الكاشاني حديث صحيح
الخير لا ينبغي لاحد فيه مطيع وكذا اتفق ابو يوسف حيث قال ليس هذا حديثا شاذا يجزئ على تركه وان
مضيا في الحديث قال محمد بن عبد القادر في العناية هو كما صح في قوله الشيخان وغيرهما من الحفاظ اذا صح
حديثا لا ينبغي لاحد فيه مطيع واصح كتب الحديث صحيح البخاري ومسلم ولم يحوي على تصحيح كلاما خارجا في صحيحهما
نظري في حديث رواه الحديث فانه يشترط في حديثه ان يكون الروي حافظا للحديث من وقت سماعه لا رواه عنه ولهذا
قالوا في الحديث في كلام عبد القادر في حديثه هو قوله فانما اطعم الله وسقاه لطف الله تعالى لعباده وتوحيدهم وفطنتهم

احمد لهذا الحديث سببا فخرج عن حكم حكيم بنت دينار عن مولاها ام اسحاق ان كانت غدا النبي صلى الله عليه وسلم
فاني تصعقون نريد فاحلت معه ثم تذكرت ان صائفة فقال لها والدي ان لا بعد ما شبعته فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اني صومتك فاما هو فليس ساقا لله اليك وفي هذا في عيني فرق بين قليل الاكل وكثيره ومن المستطاف من صاوم
عبد الرحمن بن ابي نجر عن عمر بن دينار ان انسا ناجا الي ابي هريرة فقال صليت صائفا ففست ففطعت فقال ابا هريرة
دخلت الي انسان ففست ففطعت وشربت قال ابا هريرة الطاهر وسكت قال ثم دخلت علي اخر ففست ففطعت فقال
ابو هريرة انت انسان لم تقعد الصيام **ومن كل او شرب او جامع ناسيا لم يفطر استحسانا** والقياس في هذا
وهو قوله مالك وابو ثوري انه قد وجد ما يضا للصوم وكان كالناسيا في الصلوة قال الدودكي لم يسمع
ببلغة الحديث واوله علي رفع الائمة قلنا انما هو وجود ضد الصوم وكان الصوم هو الصلوة المقرون بالنية
وضد الاكل مع النية وقال سفيان الثوري ان جامع ناسيا فطر لان الاكل والشرب والجماع ليس في صفة
ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الذي كل وشرب ناسيا لم يفطر فاما الطاهر وسكت واذا ثبت في قولنا
ثبت في الجماع للاستواء في الكيفية لا في الكمية عن كل واحد من اركان في باب الصوم بخلافه كما في الصلوة لان هيئة الصلوة
مذكورة في معتبر النسيان فيها ولا مذكورة في الصوم وكان النسيان فيه لم يكن ولا فرق في ذلك بين الصوم والنفل والنفل
يفصل وقال مالك ان كان في صوم لم يقض وان كان في التطوع لا قضاء عليه في الحديث الذي تسكت به لعامة
بقوله صلى الله عليه وسلم الفطر ما دخل وهو مشهور قلنا هذا الحديث حقه في الغبار والدخان والحديث الذي تسكت به غير معروف
او في من المخصص واعلم ان هذا اذا اكل شرب ناسيا بعد ما نوى الصوم لم يجزه وقدم المصنف لاكل الادلة في هذا
وقيل بقوله ناسيا اذا لو كل مكرها او جمعت له مكرها او نائة او صبأ في حلق النائم فسد صومه خذوا زواجر
وللشافعي ما وجعله زواجر المكره عند من الناس فاذا لم يفطر الناسي فالمكره او في قلنا الحديث ورد في النسيان
عليه غيره وللشافعي غيرهما بالنسيان قال في الهداية وان كان مخطيا او مكرها فعليه القضاء عندنا وقال الشافعي في القضاء
والخطي ان يكون ذكر الصوم غير قاصد للشرك اذا انقضت وهذا ذكر للصوم فسبق لما في خلقه ولنا عكس ذلك لو كان ناسيا
فذكر انسان فقال له انت صائم وهذا رمضان فلم يذكر او قال لست بصائم ثم تذكر بعد ذلك انه صائم
عند ابي يوسف ان النسيان يقع حين ذكر ان قولنا لو اكل مكرها في باب النسيان وعندنا في الخبرين زياد

ما لم يتذكر وان راى صائما ياكل ناسيا هل خبر انه صائم قالوا ان كان شايبا خبره وان كان شيخا لا خبره لا شايبا
قوي بدون اكل الشيخ ضعيفا لا يقدر في قاضي خان وفي الوقعات جيل نظري صائم ياكل هل يسقط عنه
ان راى في قوت يمكن ان يتم الصوم الى الليل ذكره والا فلا والمختار انه يذكر ولو اخذ لقليل اكلها هو ناسيا
مضمر ما تذكره صائم فاتباعها وهو الذي قال بعضهم لكفارة عليه وقال بعضهم على الكفارة وقال بعضهم ذابها
فعليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها فاتباعها لا كفارة عليه قال ابو الليث وهذا الصحيح لما اخرجها باصا
النفس تعاقبها ما دامت في غير بيتك ذهابا **ولو صبأ النائم في فم الصائم النائم فدخل جوفه فسد صومه** وفيه
المسئلة خرجت بقوله ناسيا لان هذا دخل في حكم الناسي قال في الزواجر لا يفسد الصوم لان النسيان لعدم قصد مضرا
للتصور حقيقة من قبل غير صاحب النية وكان الفعل فيه ملاحقا بالعدم وعلي هذا الوجه موت المجنون وهي صائفة ففطر
لا قضاء عليها الحافا بالناسي وعندنا عليها القضاء لما في صورة التلذذ فانوت وهي صحيحة وان كان ناسيا غلام
المجنون فان المجنون لا ينافي في الصوم وانما ينافي في النور والقصد **ولو غشي من المأخوذة ودخل جوفه كان ذلك صوم فسد**
صومه لان هذا محط النسيان فعليه القضاء دون الكفارة قال الشافعي لا قضاء عليه في الهلالية وان كان مخطيا او مكرها
فعليه القضاء عندنا وقال الشافعي لا قضاء عليه حتى تناسي بقوله عليه السلام رفع عن امة الخط والنسيان وما تكلموا
عليه ولا عن ذم ابني من عند الناس في النسيان فاصد اليك الشرب غير قاصد الي الجنان على الصوم وهذا غير
لا في الشرع ولا في الجناية على الصوم والامر بالنسيان في القضاء في هذا وفي قلنا ناسيا والحديث في هذا دون الحكم
ولان وجود الخط لا يوجب عند النسيان غالب لان النسيان من قبل من الخط ولا كراهة من قبل غير ففطران كالمقيد
والغير في قضا الصلوة يعني اذا صلي قاعدا مع القيد يقضي بخلافه اذا صلي قاعدا فانه لا يقضي لان القيد عند
والغير عند من قبل من الخط **ولا فطر** اي ان لم يكن ذكر الصوم لا يفسد قال ابن ابي ليلى ان كان الصلوة مكتوبة
فصومه تام وان كان الصلوة التطوع فسد لانه مضطرب في قول دون الثاني وقال الشافعي لا يفسد صومه
جميعا وقال بعضهم اذا غشي تام يفسد وان غشي كثر فسد وقال بعضهم ان غشي في الجناية لا يفسد
لغيره فسد ولا عما اذا قتل اول **ولو سبق الزنا بخلق** اي سبق الي خلقه **يفسد صومه وان كان على عهد**
الخلق الذبا فاتباعه **فسد صومه** وعليه القضاء دون الكفارة ولو دخل خلقه غبارا الطاهر او لم يذوقه

قبل ان يخرجها

انه وجد الخد

اعرض

وبه نقول

من غير صلح الحق

في النور والنفل

او ما سطع من غير التراب الحج ويجوز الرواب واشباه ذلك لم يفطر لان هذا الاشياء يمكن الاحتراز عنها ولو لم يكن
 بحجة غيب وغيرها فسبقت المحلقة وهو الرصوم فطر وكذا اذا لم يجرى به جرح ومقد قد خل حلقه فطر كذا في اوضح
 النفي وما دخل المطر والناح الى خلق فطر الامكان التحرز عنه ولو كان بين انسانة شير من الطعام **فقط**
بغير فعله في ذلك لم يفسد صومه وان كان قد افطر وان كان قد افطر وان كان قد افطر وان كان قد افطر
 المحضة لم يفسد صومه وان اخرج به يد وكله فطر وان كان قد افطر وان كان قد افطر وان كان قد افطر
 في ففسد الصوم به وان افطر لان الحكم الظاهر فان دخل منه شيء الى الباطن مع لد كان فطر او قل ما دخل وان
 القليل تابع لاشان لعدم مكان الاحتراز كما في الريق والكثير يمكن الاحتراز عنه وقد المحضة كثيره ما ذوقا قليل
 وقيل مقدار المحضة وما ذوقا قليل وما ذوقا كثير وقال بغير حد القليل ما يقدر على ابتلاع من غير ريق وما لا يقدر على
 الريق فهو كغيره ولو ابتلع سمكة كان بين انسانة لا يفسد صومه بالجماع كذا في المذخر ولو كل ما ابتدأ به تناول بالجماع
 تفسد صومه وهذا اذا لم يعضه او في وجوب الكفارة اختلف في التنازع قيل لا يجب ناقص عليه السلام ان يزدرك الصلابة
 المختار انه يجز الكفارة لا يحنس ما يتعدى بها اما اذا مضى فله يفسد صومه كذا في التنازع في الموضع وان استعمل
 المخطا في فم حتى خرج واستنشقه لا تفسد صومه وان قل الخيط المحيط وبله بريقه ثم مرة ثانيا وثلاثا في فيه
 وابتلع ذلك الريق ففسد صومه وصار كذا اخرج ريقه ثم ابتلع ولو ادا واهل الحجة في غير من مضى ففطر
 البراق حلقه ولم ينفصل عن شئ لم يفطر وهو غير الامل الملتيم اذا ريق فيه وفي هذا مظهر القول الصحيح
 وادى ما خلقت السك والفايد وان كل او شرب وجامع ناسيا وطقن ذلك يفطر ثم كل بعده **متعد**
فعليه القضاء دون الكفارة وان كان عالما ان كل ناسيا لا يفطر ثم كل بعده متعدا ففطر الراجح والاعلى الكفارة
 قوله وروي عن ابن عمر انه لا كفارة عليه وان كان عالما القيام الشبهة الحكمة بالنظر الى دليل القائل
 الرطل جارية ان مع علمه بالتجيم ووجه الظاهر ان شبا مع العلم بشبهة ولو اجم ففطر في كل نوبة ثم كل
 عالما بالخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم **افطر الحاجم والمحجوم** فظن على ظاهره وان يفطر فافطر متساويا **الغيب**
 عند محمد وعندي يوسف يجب او استغنى في غير ما يفسد الصوم بالحجامة يعفى عنه يؤخذ منه القوم ويعفى عنه
 فتواه في بلد ولا يقدر بغيره فافقه بالخبر بالافطر لا يجب الكفارة هذا جواب المسلمين وان كان جاهلا

ولم يستغنى في فعله القضاء والكفارة لا يفطر من غير شبهة واجبة توجب شبهة **والغيب** في الاحتراز
 انسانا ثم كل بعد ذلك علمه **بالكفارة** **سليم** **قول** **ولم** **يا** **والذي** **يجز** **الكفارة** **ولو** **كان** **قد** **سمع** **التناول** **من** **خبر** **جاء** **من** **النبي**
 صلى الله عليه وسلم بالجامع المحجوم ومما يقتضيان الناس فقال افطر الحاجم والمحجوم لاجل الغيبة لا ان كان قد سمع
 فلم يصيب ولا ان سمع في فطر الذي هو جرح صوم اقله تناول الشئ في غير موضع ولو ذرعه في ماله وهو الرصوم او ليس
 او اخطم فطر ان يفطر كل بعد ذلك عمد ان كان عاميا لا يعلم الكفارة عليه وعلى محمد عليه الكفارة في الجحدم لان
 استغنى في قافاه فافقه بالافطر وان كان يعلم ان ذلك لا يفطر فعليه الكفارة ولو لم يره او فطر او لم يره ففطر
 يفطر فافقه متعدا فعليه الكفارة لان القليل لا يشترط المسالك في الظاهر ان يكون استغنى في او تناول حديثا
 فافطر كذا في تناول الكفارة عليه امرأة اصبحت شتم ذكرت ان هذا اليوم من عادتنا انما يتجسس فيه فافطرت
 قبل ان تري الدم ومجي اليوم ولم تر شيئا فعليه الكفارة لانها افطر قبل وجود العذر وكذا صاحب حجة في الغيب
 ورد قبل مجي محمي مضى النهار ولم تجي ولو جامع امرته وهو ناسي لصومه قد ذكرنا تنوع من ساعته **ما** **اطلع** **اليوم**
فحاط **لا** **له** **اي** **جامع** **امره** **فاتنوع** **من** **ساعته** **قال** **محمد** **رحمه** **الله** **في** **القوتين** **لا** **يفسد** **صومه** **وقل** **في** **غيره**
 جميعا يفسد **قال** **ابو** **يوسف** **رحمه** **الله** **في** **الناس** **يفسد** **كما** **قال** **زفر** **ولم** **ينزع** **ذكرهم** **جميعا** **ناسيا** **اتم** **الجماع**
 بعد التذكر ففسد صومه وعليه القضاء على الصحيح كذا في السير الوهاج **والكفارة** **عليه** **وعلى** **ابن** **يوسف** **وجوب**
وكذا **اللفظ** **ان** **الليل** **باق** **فجامع** **جاهلا** **بطون** **الغجر** **وقد** **اطلع** **البحري** **ثم** **علم** **ان** **جماعة** **بعد** **طلوع** **الغجر** **وقد** **نزع**
في **الحال** **في** **سائر** **فان** **صومه** **فسد** **وعليه** **القضاء** **والكفارة** **عليه** **وقال** **صالح** **يفطر** **في** **صوم** **الغجر** **دو** **الثلث** **لاني** **البحري**
 اما فساد صومه فلا منه خطي وفعل المخطي مفسد ولا كفارة عليه لعدم قصد الفساد ونحوها انما يجزى وبه العقوبة
 فيسقط بالعذر والتسببه وعليه هذا اذا اكل ثم بانبت الشمس عليه حديثه رضي الله عنه في فطر والمؤمن
 فسد في شئ من غير ذلك فقال بعضنا ان اعيانا وما بعثناك اعيانا وما تجانقنا اثم وقضاء يوم يسير
 ولو اوج امرته لي ولج ذكره في امرته قبل الصبح اقبل طلوع الغجر ثم حتى اطلعت الصبح في الغجر فانزع من امرته
 فامتنع بعد الصبح لم يفسد صومه وكذلك اذا لم يتنوع ولز وحيث ان بطون الغجر فامتنع من امرته
 صومه عند محمد اعدم الجماع بعد الصبح اما الحسن وزل المني بعد الصبح فلا يفطر ولا يفسد صومه وفي السير ج

ولو جامع قبل طلوع النور فلما طلع نزع من ساعته ثم قال لا تطلعوا من صوموم وعظمي فخره قالوا وان لم يطلعوا
 ساء لهم العلم فعلى ان يقضوا بالحق والحق ان لا ينجسوا باللبس ابتداء بجمع وعلم هذا
 جامع ناسيا ثم تذكر نوع من ساعته لم يظروا ان لبسوا فطروا الكفارة عليه ولو نزع عند طلوع الفجر عاد ويرى ذلك
 لان لما نزع ثم عاد ثم هو ابتداء بجمع اخر فصل في العمارة في حكم الاكل والشرب والجماع عامدا وما يتعلق بذلك
الاصلي في اي في العمارة وكان **ابن عباس** هو سلمان واسمه بن خنيس بياض كما جره به عبد الغني في المسائل
 ابن شكاوا الى **سول الله صلى الله عليه وسلم** فقال **يا رسول الله هلكت وهلكت وهلكت** اخرجت اهلها
 كنت سببا في نائم من طاعتني فواقعته بارتد عبد الجبار بن عمر الزهري جاء جلا وهو يتنقش شعره ويدق صدره
 وتقول هلكت ابعده محمد بن حفصه بطم وجره للحجاج من طاعة يدعو بيله وفي سائر المسائل المسند للدارقطني
 وتحتي على راسه القوي واستدل بهذا على جواهر هذا الفعل والقول من وقوع له معصية الدين والدنيا
 في مصيبة الدين لما يشعر به من شدة الندم وحده الفراع ويحتمل ان يكون هذه الواقعة قبل الترمذي في علم الطحاوي
 خلق الشوق عند المصيبة **قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ذا صنعت فقال واقعة امري في شهر رمضان علمنا ان**
النبي صلى الله عليه وسلم فاعتق رقبة قال غنمى ما اعتق وفي حديث ابن عمر والذي يعتك بالحق ما ملكك فبقره
فضم محمد بن متابعين قال الاستطع وفي رواية ابن اسحاق **هل القيت من الصيام وقال عليه السلام فاعلم**
مسكنا قال اجد ما اطعم وفي حديث ابن عمر والذي يعتك بالحق ما اشبع اهل فان قلت ما الحكمة في مناسبة
 الحاصل للجناية في رمضان قبل ما ملكك حرمة الصوم بالجماع فقد هلك نفسه بالمعصية فماسب يعتق قية وتذبح
 ان من اعتق قية اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار واما الصيام فماسبها طاهرة اذ كالمعصية نجس
 الجناية واما كونه شحرا لانها امر صابر القوس فحفظه كل يوم من شهر رمضان على الولا فلما افسد فيه وملك
 كفى افسد الشحرا من حيث انه عبادة واحدة بالنوع وكلف شحرا من مضاعفة بحليل المقابلة لتنقيص قصده
 الاطعام فماسبها طاهرة لانه مقابل كل يوم باطعام مسكين ثم ان هذا الحاصل جامع لاجتماع ما عاقب الله تعالى
 وهو الصيام وحق الاطعام وحق الزكاة باعتاق وتو الجاني بتوابع المساك **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم**
عليه وسلم يعني بفتح الميم هاء والراء بعد هاء فاف وفي رواية باسكان الراء ولصواب الفتح والعرف وهو اللين
 فامر رسول الله
 بغيره

مطلب
في العمارة

في ان ياكل ما اعطيه

بكره وسكون الكفاف فتح الشاه بعد هالكم هكذا فسر بالمكمل النسخ الحديث وبعضهم بالزبل
 بوزن رفيف وفيه غير خبري زبل بكسر واو وزيادة نوت ساكنه **في غير صاعا من** هكذا وقع في بعض الروايات
قال خذها وقرها على المساكين وفي رواية عبد الله بن قنطري في تحت رصاعا قال اطعمه من مسكينا
قال علي اهل بيت اخرج مني يا رسول الله اي تصدق به علي اهل بيت اخرج مني وفي رواية اهل الصدقة الا الي
 علي وفي رواية علي اهل بيت اخرج مني **يا رسول الله ما بين ابني المدينة** تشبه انه يريد الحق ووقع في حديث ابن عمر بن
 حريشما **الحد جرح مني** **قال النبي صلى الله عليه وسلم فاقم** اذهبه رواية ابراهيم بن سعد **فحكك** اي سوا الله
حيث بدت لوجه وفي رواية يحيى بن بكير في كتابه **والمجل ما ورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم** فكان تسميها على غالب
 احواله وقيل كان ايضا حكك الذي يتعلق بالخرقة فان كان في امر الدين لم يزد على التسمي وفي هذه القصص ان السبب
 حكك صلى الله عليه وسلم كان من اجل الرجل اخرج جاء خائفا عارفا بغيره في كذا امر ما ملكه فلما وجد اخضا طمع
 في الكفارة فويل لحكك الرجل في مقامه كلمة وحسن ثانيه وتلفظ في الخطابي من توسله في توصلي المقصود
قال النبي صلى الله عليه وسلم كلفا وطعم عيالكم بحريكم واخرجوا احدا بعدكم وفي هذه الحديث الشحان وجرها
 اختلاف العلماء في هذا فقال الزهري هو خاص بهذا الرجل ورد بان الفصل عدم الخصوصية وقال بعضهم منسوخ وقيل
 المراد بالاهل الذين امرهم الله من لانهم نفقة من ابيه وقرائنه وضعف بالرواية الاخرى التي فيها
 عيالك وبالرواية الصحيحة بالاذن له في كل من ذلك وقيل لما كان عاجزا عن نفقة اهله جاز له ان يضر الكفارة
 لهم وهذا هو ظاهر الحديث لان المراد لا ياكل من كفارة نفقة لكن يعكر عليه هذه الرواية التي ذكرها المصنف
 كما قال الشيخ تقي الدين واقرى من ذلك ان جعل الاعطاء الى جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه واهل
 بيتك الصدقة لما ظهر من حاجتهم واما الكفارة فلم تسقط بذلك ولكن ليس توارها في مقته ما خذها من هذا
 الحديث ولكن في هذه الرواية التي ذكرها المصنف تبدل على سقوط الكفارة عنه وهو قوله **كلوا وطعموا عيالكم بحريكم**
 واخرجوا احدا بعدكم قال في فتح الباري شرح البخاري والحق انما قال صلى الله عليه وسلم لم يخذ هذا قصد
 لم يقبضه بل عذبه بانتهج اوج اليه من غير فاذن له حينئذ في كله فلو كان يقبضه لكانه من كذا مشروكا بصفة وهو
 اخذ جده عنه في كفارة فيعتني على الحد في المشرو في تلييك لمعتبر طر كنه لالم يقبضه لكانه من كذا مشروكا بصفة وهو
 صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

في ان ياكل ما اعطيه

في ان ياكل ما اعطيه

منظرة ولو طاعت وحجها أو غير في رمضان ثم حاضرت في ذلك اليوم سقطت عنها الكفارة وكذا إذا حاضرت غدا خلتها أو في
إذا جامع ثم غفر في ذلك اليوم سقطت الكفارة على الجماع وإذا سافر لم تقط وانحصر في موضع من حيث صارت لا يقدر على الصوم
كفارة عليه كذا المحنون إذا وافق قبل الزوال أو في الصوم ثم جامع في يومه ذلك سقطت عليه حج ومساواة وصيام
مسار ميل ذكر شيئا نسيه في جمع إلى صوم ثم فطر متعمدا في صوم ففعله الكفارة وكذلك الحكم في **النساء** **الحج** **الجماع**
أنه فإنه نفس الصوم والكفارة عليه ما إذا أنزل عليه الكفارة **وكذلك الجماع في الدين** **أنزل** **أنزل** فإنه الكفارة قال
في الجمع الوهاج الجماع في الدين عند الجهر والكفارة واختلاف الرواية على قول أبي حنيفة وهو أن كل واحد من الجاهل
اختيارا السبيل وهو الذي اختار المصنف ذكر الكرخي في محضر الجاهل وهو رواية أبي حنيفة وهو أن كل واحد من الجاهل
أن السبيل قد تم وهو لفطر بخباية كاملة قال في الهداية والاضحى أن الجناية معاملة لقضاء الشبهة
ولا يشترط أنزال اعتبارا بالاعتسار إلى قضاء الشبهة بتحقيقه ونه وانما هو شعور أنه قد وجد الجماع
صورة ومعنى وهو إدخال الفرج وقضاء الشبهة إلا أنه عدم الشبهة وذلك ليس شرط كفى لكل
لتمية كالكفارة ولم يوجد الشبهة **وجامع فيما ذكره الفرج** **أن** أنزل فسد صومه وعليه القضاء والكفارة عليه
لا تعد له صوم وهو لا يدرك **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه وعليه القضاء والكفارة عليه لما قلنا في الجماع
فما ذكره الفرج وكذا الجماع الميتة وانما في جماع لم يمتد فأنزل لا يفسد صومه كذا في الذخير **وعالج ذكره**
أن أنزل فسد صومه ولا كفارة عليه لما قلنا وكذا إذا جامع ذكره بيدامة فأنزل قال صاحب السراج الوهاج
استمضى كفته فأنزل باختلاف في الجماع قال في البنايع والختا لم يقط وقال بوبكر الرزقي وأبو القاسم الصفا
لا يفطر قال في التوبة وعامة المشايخ عيا أنه تفسد صومه لا توجد لذة الجماع وهل يحل له أن يفطر
أن أراد الشبهة لا يحل لقوله صلى الله عليه وسلم نأكل اللحم لمعنى وأن أراد بذلك تسكين الشبهة للمعدة الشاة
للقلب كان غير لا وجبه ولا أمة أو كان لا أنه يقدر على الوصول إلى المعدة قال بوليت إذا كان هكذا الجاهل أو
عليه وما إذا فعله الشبهة الشبهة فأنزل **أن** أنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه
دون الفرج وبتان البرية ومعالجة الذكر بيد **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه
ولو نظر إلى الشبهة فأنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه

مجلس

في الجماع الوهاج

لما بينا أنه لم يوجد صورة الجماع والمعنى فصلا كالتفكير إذا انشغل في المطر أو في غيره من الأمور فأنزل فسد صومه تمام
ما لم يحسها قال صاحب المنظر فكذا ذلك وانظر مرتين فسد صومه لما يؤكل النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتبع النظر
لأنه لا يفطر عليك ولا أنظر القول يقع بفتنة فلا ينعده به إلا صاها فإذا انشغل النظر بعد ذلك حتى أنزل فسد صومه
الصوم ولما أنظر كالتفكير أنه مقصود غير متصل به **أو احتلم فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو احتلم فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
نزلت لا يفطر لصايم على الجماع والاحتلام ولم ينعده به إلا صاها وهو لا يفطر على شئ من شئ ما لم يباشره
أو فسد فأنزل **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
أو فسد فأنزل **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
لو وجد مع الجماع وهو لا يفطر على شئ من شئ ما لم يباشره **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
في الزوج والمثني **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
ويأخذ بصحة المصاهرة **وكذلك الحكم في المرأة** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
إذا أنزل هو أن أمدي وأمدي لا تفسد وان عمل امرأتان السحوق أنزلنا فطرنا وعليه الفصل
والفصل كذا في السراج الوهاج **وأيضا** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
وكذلك **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه **أو فسد فأنزل** **أن** أنزل فسد صومه
وان لم ينزل قاسه عاهرة المصاهرة ولنا قول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل
وهو صائم وعن أنس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فقال كبرياء أحدكم شهرا
عمر رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في ذلك نبي فاستغفرني قال وما ذاك قال هشت
وانا صائم فقبلي ما أريد وتغصت بما هم محبة كان يفر قال قال فطم ذابوا وشابوا وشابوا وشابوا
صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم منع الشاب ذن للشيوخ فيها فطر القوم بعضهم إلى بعض فقال عليه السلام
فذلك لم يفطر بعضهم إلى بعض ان الشيخ عكك نفسه وأما القبلة الفاحشة فيك على المظلة بان بعض
والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية وقيل إن المباشرة الفاحشة يكره فإن هو الصائم وفي الواقعة حل
أراد أن يضاحك امرأته في شهر رمضان وليس بينهما شيء كان لا يمتد فحجها فلا يباح أن يباح

حلام

الجماع

أمر

يسعى فربها بكرة له من هذا مباشرة حشوة وباس المعانقة اذا كانا على نفسه وكان شكا الكلى على
كره المعانقة للصيام وهو خلاف المشهور **ولو كل ما يتغذى او يتدوى به متعدا فله القضاء والكفارة** وقال الشافعي
رحمه الله الكفارة على ما عرفت في الوقح على القياس فليس على كل واحد من اهل البيت ولا على كل واحد من اهل البيت
ماعدا الظاهر ولم يذكرنا شي في فطر ولا الكفارة تعلقت بخيانة الاقطار في رمضان على وجه الحكم وقد حققنا في
الاقطار ايها التام كفاية الاقطار كفاية الجماع والكفارة تضاعف الى سباجها كفاية القتل وكفاية الظل ما وجد
انه اذا جامع نسبا لم يجز له فطر وان وجد الجماع وقولنا على وجه الكمال ان كان الاقطار صورة معي الحذر
بما اذا اتبع الحصى والحديد فانه فطر على وجه الكمال انه اقطار صورة لا معنى ان المعنى هو ينقض بشي هو البطلان
ولو كل مسكا او غرابا او هليجا ولو نورة وبطيخة صغيرة وحنطة او دقيقتا على القضاء والكفارة
وقد عرفت ان هذا ما يوجب الكفارة ولو كل الطين لا معنى على القضاء والكفارة **ولو كل الطين غير الاضيق الكفارة**
القضاء انه مما لا ياكل عادة ولو كل حجر او معدة او حديد او نورة او حسان او حشيشة او حشيشة او حشيشة او حشيشة
اولون يا بيا او حشيشة على القضاء والكفارة الاصل في هذا ان كل شئ يقصد له الاخذ والاداء فله الكفارة
والكفارة وان لم يقصد له الاخذ والاداء فله القضاء والكفارة قال الشيخ الهام اختلاف في معنى التغذي
قال بعضهم هو ان يعمل الطبع على كل وينبغي به شهوة البطن وقول بعضهم هو ما يعود دفعه الى صلاح البدن وقول
اذا مضى ثم خرج ما ثم يتبعه ان قلنا المعنى يعود النفع الى البدن وجرت الكفارة وان قلنا يصل والنفس اليه
لم يوجب هذا القول الذي ياكل الحشيشة والحشيشة والفول والقطا والاختلاف في وجوب الكفارة في هذا القول
ان قلنا المعنى قضاء شهوة البطن وجب الكفارة وان قلنا المعنى يعود النفع الى البدن لم يجز له دفعه الى البدن
في هذه الاشياء ونحوها وفيه ما ينقض العقل كالحشيشة ونحوها وفي الايضاح لما كونه انواع النوع الاول
ما يوجب التغذي وهو ما لا تعان النفس الكفارة انه يعود دفعه الى البدن فيصالح به فقامت به الجناية
لحصول قضاء شهوة البطن ولو وجد قضاء شهوة الشحاح بالادلاج في المحل المشتري عادة وذلك مثل خبر الشعر
والحنطة والذرة والجاوهر والدر والماش وما اشبهه قل او كثر لانه قد وجد ما يتغذى به وما لا يتغذى
شبع فلا يوجب الحكم عليه الا بدراج في الفرج لا يشترط فيه الا ان لا يشبع حتى لا يتبع شهوة عامدا وجرت الكفارة

وهو خلاف

وهو احتيازي من مقاتل وقال الصغار الكفارة عليه كذا جميع ما يشرب من ماء ولا ابتداء الحشو والكفارة في كل النوع
الثاني ما مضى النفس كما اذا مضى نعمة وخرج ما ثم يتبعه او قد ذكرناه النوع الثالث ما ياكل عادة وهو ما يتغذى به
او يتدوى به ولا يعود دفعه الى البدن وياكل بعض الناس وبعضهم هو ما يعود دفعه الى البدن وهو ما يعود دفعه الى البدن
والحشيشة وورق كرم الذي ياكله الناس في هذه الاشياء وفي من يتغذى به شهوة البطن وجب الكفارة ومن يتغذى
البدن وصلاح لم يوجب الكفارة لانه دفعه الى ما ياكله قوام الذرة الذي يسمى بالمضاعة قال الذين سواي
ان الكفارة لان فطره وولدت به النوع الرابع ما ياكل عادة كالحشيشة والفول والقطا والاختلاف في وجوب الكفارة
في القليلة دون كثيرة وان كل الحشيشة ان كانت لم تدود ولم تنبت فعليه الكفارة لانها انما كرهت لجل الشح والاكل الطمع
كامل الطعام المقصود به الشهوة فمما يتغذى به ان كان قد دودت ونسبت فله الكفارة على وجه الكمال في كل ما يطبخ
بعض القليل فعليه الكفارة وان كل شئ غير مطبوخ قال بعضهم الكفارة عليه وقال البلديت عليه الكفارة كالتمتع في القضاء
وهو ارجح وفي الجحد في اكل الحماط فاعليه القضاء والكفارة وعن محمد في الكفارة وهو الذي يختار المصنف
رحمته وان كل الحشيشة فله الكفارة في وان كل حشيشة الحشيشة ينبغي ان الكفارة ولو خلط دقيقتا الحنطة والشعير
والشعير الكفارة وفيه دقيقتا الذرة اذ ان السمن الكفارة وفي الحنطة الكفارة سواء كانت معقولة ام لا ولا كفارة
في الشعير ان يكون معقولا وان اكل وق الكرم لم كان صغارا في ابتداء فية الكفارة وان اكل بعد عظم فلا
وان اكل دما فله كفارة ولو نزلت الدمع من عينيه لم يوجبها فعليه القضاء والكفارة وعن ابي جعفر
اذ لا بد بها من الكفارة كذا في الفتاوى وفي الوقعات ان كان الدموع قليلة كالقطرة والقطرتين لا يفتلانه لانه يمكن
الاعتذار منه وكذا عرق الوجه اذا دخل فيه وان شرب الحماط ملوحت في جميع فسد صوره لانه يمكن الاعتذار منه ولو سال العباد
الذي قهر وهو ثم غريمه وابتلع قبل ان ينقطع لا يفتل ولا العقل الصائم بلا فم او الجاؤون فشرابا او فم فشرابا
في حال نومه فطر بخلافه في النسيان حتى ان زل العقل اذا دبح لا يحل ذبيحة بخلافه في النسيان للتسمية النوع
الخامس اذا كل اكل يتدوى به فية الكفارة لانه اقطار ما يفسد في البدن كما اذا اتبع الادياج طولا
هليلج او شربا السنا عامدا ذكر الصوم فاعليه الكفارة وكذلك المسك والغالية والزعفران والطين
الامني وسئل محمد بن الطين الذي يعلى وتوكل قال لا بد ان يتدوى به لم لا يوجب الادياج الا هليلج

كفارة صوم

كفارة

الصائم

في يومه من شهر رمضان
فان كان يومه من شهر رمضان
فان كان يومه من شهر رمضان

ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسبح من وراء الباب فقال يا رسول الله اذكرني الصلاة اي صلاة الصبح وان
جنب الصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله قد غفرت لك ما تقدم من ذنبك وما تاخر فقال يا رسول الله ان كان الصوم
واعلموا بما اتى في معنى الجنب الخائض والتفت اذ انقطع دمها لئلا تم طلع الفجر قبل اغتسالها **والسنة في اقل**
صوم غير شهر رمضان لان الاطعام في رمضان في الجناية لا جنابة على الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان
جنابة على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى سوية في الادنى **والكفارة عتق رقبة مؤمنة**
او كافتة ان قدر بها وان لم يقدر عليها على الرقبة فصيام شهرين متتابعين فان لم يقدر على صيام شهرين متتابعين
فطعام ثلثين مسكينا كل مسكين نصف صاع من تمر او صاعا من تمر او شعير **وكفارة الاطعام وكفارة الكفارة**
واحدة اي هما سواء ويجوز طعام الا باحة فيه اتم المعبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء والاعتبار
وقت الوجوب فان كان وقت الاداء معصر الاجزاء الصوم ولو كان وقت الوجوب موسرا وان كان وقت
الاداء موسرا لم يجزه الصوم ولو كان معسرا وقت الوجوب وقال الشافعي للمعتبر وقت الوجوب والكفارة ان
اربع كفارة الاطعام وكفارة الظهار وهما سواء وكفارة القتل وكفارة اليمين وكفارة الاطعام والظهار وكا
ذكره المصنف وكفارة القتل عتق رقبة مؤمنة ولا يجوز الكافرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين واليوسف في الاطعام
وكفارة اليمين اذا كان مؤسرا يجزيه ثلثه اشباع عتق رقبة مؤمنة او كافتة او طعام ثلثة مساكين او كسوف فان
عجز عن هذه الثلاثة صام ثلاثة ايام متتابعات فضل في القى اي في احكام القى في حالة الصوم **الاصناف في قوت**
صلى الله عليه وسلم من قاتل قاتلا عليه ومن استغفر الله القطار وفي رواية اذا ذرعه القى وليس عليه قضاء
واذا تقيأ قبل القضاء روى الحسن بن الحسن بن احمد بن حنبل عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من ذرعه القى
فليس عليه قضاء ومن استغفر الله القى سبق الى فيه وعليه فخرج منه ذكره صاحب المغرب ومن ذرعه
القي اي سبقه في غير ذلك **والصيام في الاطعام** وكذا اكثر من ملأ الفم لقوله صلى الله عليه وسلم من قاتل
فلا قضاء عليه ومن استغفر الله القى وان عاد الى جوفه فسد صومه عند ابي يوسف رحمه الله لانه اذا عاد الى جوفه
ما نقص الوتر فبقيت الصوم وعند محمد رحمه الله لم يفسد صومه لانه لا يوجد فيه القى في الاطعام ولا في
الاعادة اذا عاد الى جوفه او شيء منه بعد ما خرج بفساد فابو يوسف يعتبر بملأ الفم ومحمد يعتبر بالصوم
حكم الخارج وما دونه ليس بخارج لانه يمكن ضبطه فاذا عرفنا هذا فقايدته تظهر في اربع مسائل احدا

اذا كان اقل من ملأ الفم وعاد او شيء منه قدر الجنب لم يفسد اجاءا اما عند ابي يوسف فلا يفسد
لان اقل من ملأ الفم وعند محمد لا يفسد له في الاطعام لان الثانية ان كان ملأ الفم وعاد او شيء منه ففسد
فساد الاطعام اما عند ابي يوسف فلا يفسد له في الاطعام وكان خارجا وما كان خارجا اذا دخله جوفه فسد صومه
قد وجد منه الصوم والثالث اذا كان اقل من ملأ الفم وعاد او شيء اقل عند محمد لم يفسد الصوم وهو الاطعام عند
ابو يوسف لا يفسد لعدم الملبس والاعتبار اذا كان ملأ الفم وعاد بفساد او شيء اقل عند محمد لم يفسد صومه فساد الاطعام عند ابي يوسف
وعند محمد لا يفسد لعدم الصوم وهو الصحيح لانه لم يوجد صورة الاطعام وهو لا يفسد بفساد الاطعام لانه لا يفسد
ولان حكم الاطعام الاحتياط من غير وجه فكذا الاحتياط من غير وجه فساد الاطعام عند محمد لم يفسد صومه فساد الاطعام عند ابي يوسف
فساد الاطعام عند ابي يوسف لانه لم يوجد صورة الاطعام وهو لا يفسد بفساد الاطعام لانه لا يفسد بفساد الاطعام عند ابي يوسف
او بعضه بعد ما قاتل من ملأ الفم لا يفسد اذ كان فساد الصوم او بغيره من ملأ الفم او بغيره من ملأ الفم
ملأ الفم قليل لا يفسد خارجا للقدرة على ضبطه وكان حكم الداخل ولا يفسد كالبزاق وانما طهر اي طهر
بفساد بعد ما قاتل من ملأ الفم لم يفسد صومه في قول ابي يوسف رحمه الله لانه لا يفسد بفساد الاطعام ولا بفساد
الصوم وقال محمد رحمه الله لا يفسد بفساد الاطعام ولا بفساد الصوم لانه لا يفسد بفساد الاطعام ولا بفساد الصوم
عليه سواء اعاد او لم يعاد **بضمه بوجه** بعد فاكه في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام
رقم الله لانه لا يفسد بفساد الاطعام ولا بفساد الصوم لانه لا يفسد بفساد الاطعام ولا بفساد الصوم
اي بعد ما قاتل من ملأ الفم **او لم يقاتل من ملأ الفم** وهو من الصوم وقال ابو يوسف رحمه الله فيما اذا استغفرا
دون ملأ الفم ان لم يفسد صومه في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام
في ملأ الفم **بضمه بوجه** في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام **بضمه بوجه** في الصيام
قال الصديق والصحاب في ما لا يعتق قول ابي يوسف رحمه الله في هذا كله اذا استغفرا غير البالغ اما في البالغ
فلا يفسد فيه خلافا لابي يوسف قال في السراة الوهاب ولو قاتل بغير قاتل في موضع الجوف لم يفسد الاطعام اكله
الصديق لابي يوسف قال ان بلغ حكم الظاهر في قاتل الظاهر ولهذا لا يفسد اكله في فيه المضمضة
وله حكم الباطن في قاتل الباطن ولهذا لا يفسد ريقه وما يخرج من الحشاء لم يفسد وكان القيسر ان لا يفسد
القي الصوم لانه يخرج خارجا البدة كما ان اخره من البدة في اودع وانما افسد بالجر فيجوز على

رجباً يا باشرنا بالرحمة الا يصح جميع الشهر عندها وقال محمد بن النعمان لا غير ذلك في صوم يومين من رجب
 شعبان وصوم يومين من رجب يوم او يومان لم يصحهما ثم مات يلهي لا يصح بالاجماع شعبان عندها وعند محمد بن ميمون
 قال لله علي صوم شهر ثم مات بعد يوم فليد ان يومين جميع الشهر لان السبب كماله قد وجد هو الزجر **والله اعلم**
هذه الوجوه اي بات وعليه قضاء رمضان وكل صوم يقضاه كالنذر وغيره وان اوصى ان يطعم عنه **وجبه**
وجبه ويطعم عنه اي يطعم عنه وليه من ثلث **بالله اعلم** يوم صوم من رجب او ما كان من رجب او ما كان من شعبان
 وان مات من رجب لا يجزى ورثته على الطعام عنه لان ابا بكر بن عوف **وهو من اهل التبر** قال في الهداية والار
 من الا يصح عند اخلاف الشافعي يوجب بدنه الوجبة على الوالي ان يطعم عنه لا يصح طعام الوالي عنه حتى لو تبرع الوالي
 به من غير ان يصح عنه وعلى هذا الكراه لا يلزم الوارث اخراجها عنه لان اوصى لا يشترط الوارث اخراجها
 وقال الشافعي لا يجزى الا لا يصح في جميع ذلك وهو جبره بدونه العباد ونحن نقول في جبره فلا بد فيها من
 وذلك في الايمان الوارث لانها جبرته تبرء ابتداء حتى ينفذ في الثلث وفي الاسرار ان استهلكها بالار
 او العشرة ثم مات لم يوجز تبرئه له وله كالدون التي تركت حطية اي غير عوضها كالتبقة والخراج والجزية وصدق
 والكنزارة والجمعة والصوم والنذر وفي الجنبه ونزله في رمضان لحدرو وجب القضاء ثم مات قبل القضاء
 موته قبله والعدز ليس عليه قضاء لان لم يدرك وقت فوضه وهو عدة من ايام احوال او حي ان يطعم عنه حتى يموت
 وان لم يوص له يجب عليه قضاء ذلك فان مات بعد زوال العذر وادرك جميع المدة لكنه فوط في القضاء حتى مات في جبره
 في ذنبه فان اوصى ان يطعم عنه لم ينع عنه من ثلث **بالله اعلم** يوم نصوصه من خطه وان مات من غير وجبة لم يجز ورثته
 على الطعام عنه الا ان يوصى من اهل التبر وان زال عنه العذر وقد عصى قضاء البصير فوط فان فوط في ذنبه
 ولم يغير حتى مات لم يلزمه قضاء ما تروى وان لم يصح فيما قد جرت بهات وحله قضاء الصلاة عندها لان قدر عليه
 يصلح فيه قضاء اليوم الاول والاوسط والاخر فلما قدر على الكس ولم يصح وقال محمد لا يلزمه الا ان يوصى
 عليه والاصل حكمها حكم الصوم على اقسامها من وكذا الطوبة بانفرادها بغيره بصوم يوم هو الصوم اقل ان
 ما كان من رجب او لا بانه يطعم عنه صلوات كل يوم نصوصه على غير الصوم ثم رجع فقال كل صلوة فوط في ذنبه
 بغيره صوم يوم وهو الصوم والنذر صلاة على اصل الوجبة وعند محمد السنن لا تجب الوجبة به

ولا يصوم عن الوالي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد وفي الفتاوى
 اذا مات الرجل وعليه صلوات واوصى ان يطعم عنه صلوات مجازت الوصية من ثلث ماله ولو اعطا
 فقيراً واحداً جملة جاز بخلاف كفارة اليمين ولو اعطا عن خمس صلوات تسعة امناً فقيراً اخر
 قال ابو بكر الاسكاف ويجوز ذلك كله واختيار الفقيه ابو الليث ان يجوز عن اربع صلوات دون الخامسة
 لانه فرق ولا يجوز ان يعطى كل مسكين اقل من نصف صاع في كفارة اليمين كذا هنا وكفارة الصلاة
 يشارك كفارة اليمين من حيث ان كفارة الصلاة لا يشترط فيها العدد وتوافقها من حيث انه لو ادى
 اقل من نصف صاع في كفارة الصلاة الفقيه واحد لا يجوز ولو اوصى في كفارة اليمين ان يطعم عنه
 جاز للورثة ان يقتقوا ويطعموا ويكسوا وان لم يوص وبنوعه اجاز الا في الاعتناق فانه لا يجوز من غير
 ايضاً لما فيه من الزام الوالي على الميت **والشيخ الفاضل الذي لا يقدر على الصوم يطره ويطعمه كل يوم**
مسكيناً كما يطعم في الكفارات وان مات واوصى يطعم عنه اي يطعم لصوم مسكيناً نصف صاع من رزق او صاعاً من
 او شهر كما يطعم في الكفارة ولا انما في اي قرأ في انما او قضيت فوته ولا يجوز ثلثه وقال مالك لا فدية عليه الا في الصوم
 لم يلزمه لكونه عازراً عنه فليطعمه فوط لان اطلقنا شراً ليقدم تمام الاصل ولذا في الصوم قد لم يشره في شهر حتى
 لو جاز المشقة وصاح كان مؤبداً للوزر وانما لا يصح له العذر لاجل الخروج وهو مبرح من الزوال في صوم النصارى في الرستن
 فوجب الفدية وصار كمن مات وعليه الصوم ولو قرأ الشيخ الفاضل على الصوم بطل حكم الفداء لان شرطاً خلفه ستر الخوف
 اي بطل حكم الفداء الذي قرأه وصار كمن لم يقرأ حتى يجز عليه الصوم واعلم ان هذا الاطعام انما يجوز في كل صوم هو
 بنفسه حتى لو كان على استيفاء كفارة يمين او قدر من الصوم فادان يطعم عنه في جبره ككراهة الظهار والظهار والاصل
 ان كل صوم كان به لا غير غيره ولم يكن اصله بنفسه لم يجز الاطعام واروم اليسير من الصوم والصوم في كفارة اليمين
 بدل عن غيره فلا يجوز الاطعام عنه واما كفارة الظهار وكفارة الاطعام في غير ذلك لا يملك من الاعتناق لا عساره وغير
 عن الصوم لكبره جاز ان يطعم مسكيناً لان هذا صار بدلاً عن الصيام بالنض والاطعام في كفارة
 اليمين ليس ببدل عن الصيام واما الصيام بدل عنه **في الفدية في الصوم** **او صلاة النذر**
 خلافاً لثالث في ان المودى قربة وعمل فيجب صيانة عن البطالة لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم واذا

واذا وجب المني وجب القضاء ثم لو وسوا رخصه او بغيره حتى اذا خاضت الحاجة لمطوعا
يجب عليه ما قضى وكذا ارقى الصلوة التطوع بالياتج ثم اصر الماء فعليه القضاء فان طهر هذا بطريق جميع
الاوقات لا قلت ما عندنا وطهر واما عند ابي حنيفة فمخصوصا في النحر والتسديد والقطر فانه
اذا دخل في صوم التطوع فربما تم افسده لا يلزمه القضاء في حقه لان الوحي يقع بالدخول وهو في غير
وعندهما يلزمه القضاء وكذا اذا دخل في الصلوة التطوع في وقت المكرهه ثم عندنا لا يباح الاطعام
في الصوم التطوع بخلاف عند من يحد احد الروايتين ويأخذ في الغدوس في الصلاة عليه فمقتضاها
الفصل في سائر متفرقات ما اذا بلغ الصبي **واسلم الكافر او ارتكب كافرا** **وقبض او اقرض او اقرض**
او قام السائر في شهر رمضان قوله في شهر رمضان بالقبض والكافور والحيض والنفس والمجنون والمرضى والمجنون
يعني بلغ الصبي في شهر رمضان او اسلم الكافر في شهر رمضان في اخره **فان كان في شهر رمضان**
اليوم ويصومون ما يحدون من ذلك البع وما اقرض في الشهر الا الصبي الكافر فانها لا تقضي
اعمال الصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم فانها يمكن بغيره يومها واختلفت في مسائل البقية هل هو
عليه الايجاب او على ولا سيما في كل ابن شجاع على الاستيابة وقال الامام الصغار الصلوات والاداء
الايجاب ولو اقرضه لاقضا عليه لان الصوم غير واجب فيه وصاما ما بعده فمقتضى السبب في الاصل
ولم يقضيا ما اقرضه ولا يوجبها لحد الحظر وهذا معنى قوله فانها لا تقضي شيئا ومن العلماء من يقول
عليها ما اقرضه هذا اليوم والايام الماضية من الشهر وجعلوا ركن جزاء من الشهر في قوله سببا لوجوب
الباقي منه سببا لوجوب جميع الشهر كما اذا ركن اخر وقت الصلوة بعد الاسلام كما
اذا ركن جميع الوقت والتفريط انما جاز قبله بتمام الاسلام فلا يعذر في استسقاطها
ولما ما روي في وفد عفيف حتى قد روى على رسول الله صلى الله عليه وآله وقال ابو ابي الصبر
من رمضان اخرج بصوم باقي من الشهر ولم يابره بقبضه ما مضى ولان وجه القضاء
بشيء على طاعة الله بالاداء وذلك لا يكون بدون الاهلية للعبادة والكافر ليس باهل التوابع والاداء
خطا بالاداء في حقه والصوم عبادة معلومة بمعار وهو الزمان ولا يصور الصوم منه في الزمان الماضي

جهد والصلوة فانها معلومة باركانها والوقت طرف لها وسببها فبعد اركان جزاء الوقت سببا لوجوب الاداء
ثم انما ينبغي عليه وعلى من يمسكها ان ازال الكفر والصلوة فعليه القضاء لانه ان ركن وقت سبق فصار كمن اصاب
ناويا للطرحة فوي قبل الزوال في صوم اخره وهذا بخلاف طهارة اريد ان الخطأ بالصوم ما كان متوجها عليه في اول النهار
وصوم يوم واحد لا يجزئ النحر وجوبا وامسأ في اول النهار ما وقف على الصوم الفرض لانه لم يكن اهلا له في المصنوع
الصبي في غير رمضان في يوم فتوى الصوم تطوعا اجراه بالاعراف وفي الكافر بلغ اصلا في ذكر في الجامع الصغير فيهما سواء
وان فيه كل واحد منهما التطوع صحيح واكثر شيئا على الوقت بينهما ما لا يصح من الكافر فيه صوم التطوع بعد الاسلام
فلا يزال لانه ما كان اهل العبادة تطوعا فتوى مسأله على ان يصوم ما بالنية قبل الزوال وان اقرض في غير
ثم في المصير قبل الزوال فتوى الصوم اجراه لان السفر لا ينافي في اهلية الوجوب الا بعد السجود وان كان رمضان فعليه ان يصوم
لزاله المقتضى في وقت النية لا بد من ان كان في اول النهار ثم ساق لا يباح الاطعام رجحا لاجل اقامته فهذا اول ما
اذا اسلم في يوم من رمضان ثم اسلم فيه قبل الزوال فعنده الاكوبة صامها ولا قضاء عليه وكذا اذا اسلم قبل الزوال والاك
ونوى الصوم في رمضان او طوعا كان يكون تطوعا ولا يكون غرضه ان لا يلزمه قضاء كل اليوم لان لم يركب فيه وقت السبب
والسبب لصيام كل يوم طوعا او فحرا وحال الطهارة هو سبب اهل التكليف هذا عندنا وعند من يمسك ان نوى الصوم وقع في
رمضان وان اقرضه عليه القضاء وان بلغ بعد الزوال والاكل ثم يجب عليه القضاء على الجماعة وقوله في الصلوة ان بلغ وكذا
اذا اسلم مسك بغيره يومها هذا ان كان بعد الزوال بعد الاكل فاما ما كان قبل الزوال والاكل في الصلوة اذا نوى التطوع كان تطوعا
اذا نوى لم يكن تطوعا لان الصوم من اهل العبادة فمقتضى مسأله انما كان بعد الزوال وبعد الاكل وما قبلها ما يكون
الاسكاه محصرا بالكافر واما الصبي فتوى هذا الذي ذكرنا حكم الصبي اذا بلغ والكافر اذا اسلم واما المسافر اذا فرغ
وقام والحيض والنساء اذا طهرت في نصف النهار استقامت بغيره يومها هذا اذا فرغ المسافر بعد الزوال وقبله فمقتضى
اما ان كان قبل الزوال والاكل فعليه الصلوة اذا طهر بعد ما نوى لم يلزمه الكفارة للشبهة واما الى ان ينزل اظهر في الزوال
والاكل فتوى لم يكن صوما لا تطوعا ولا فرضا لوجوه المتأني في اول النهار والصوم لا يتجرى فمقتضى هذا انما
في شهر رمضان في يوم واحد قبل الزوال او بعده وقوله مسأله على ان يابا وعلى ان لا يستجاب
في غير رمضان في يوم واحد قبل الزوال او بعده وقوله مسأله على ان لا يستجاب في غير رمضان في يوم واحد قبل الزوال او بعده
فقد علم الاجاب وصحة بعضه وقيل ان لا يجب للاسكاه على من خلاه كل من صار هذا اليوم ولم يكن كذلك

بيان
فان الزوال في وقت الصلوة لا يكون صامها كالكافر
اذا اسلم وصام نوى التطوع ولو بلغ الصبي
الغمر ان كان

اذا نوى التطوع كان تطوعا
على الصبي يوم الكافر

المسافر

والفرق لهما ان النذر سبب فيظهر الوجوب في حق كل واحد من هذه المسئلة السبب ادراك القدرة فيقدر بقدر
ما ادرك ومعنى قول صاحب الهداية ان النذر هو السبب في وجوب الاداء الا ان المراد ليس له ذمة صحيحة
في النوام اداء الصوم حتى يبرأ من مرضه فعند البرء يصير كالمجترد للنذر والتعجيل اذا قال جميع الشهر
فانزله الا بصاحبه وفي مسئلة هذه السبب الموجب للاداء هو ادراك عدة من ايام اخر فلا يلزم القضاء بالاعتذار
وحيث رمضان كله لا قضاء عليه خلافا لما ذكره في معتبره بالاغما ولنا قوله عليه السلام رفع النذر عن ثلاثة
عن الصبر عن حمل وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى يستيقظ ومن كان مرفوع القلم لا يتوجب له قضاء عليه
بأداء الصوم والقضاء يثبت عليه ولان المجنون يزول عقله فلا يتحقق معه شهود الشهر وهو ليس بالمعتذر
بخلاف الاغما فانما يعجز عن استعمال عقله ولا يزيله فليقتضيه جعل شاهد الشهادة حكما وهو كالمعتذر في التبريد
الزكاة في قيام ملكه وان عجز عن اثبات يده عليه بخلاف من هلك ماله **ولو انما عليه شهر رمضان** فاعلم القضاء
لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل المحي فيصير عذرا في التأخير لا في الاستقاط وعنده الحسن البصري لا قضاء
عليه لان سبب الوجوب شهود الشهر وهو لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغما **ولو انما عليه ليلة من شهر**
او في يوم من ايامه او انما عليه في يوم من شهر رمضان **ولو في يوم من ايامه** او انما عليه في نهار رمضان في تقضي اليوم
الذي حدث فيه الاغما ولو وجوب الصوم فيه وهو الامسك المقرن باشتهاد الظاهر وجوده فانه قضى ببلوغه
للاقدام النية وان انما عليه اول ليلة منه قضاؤه غير يوم تلك الليلة وقال مالك لا يقضي ما بعده لان صوم
رمضان عنده يثابدي بنية واحدة بمنزلة الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لان عبادات متفرقة
لان صوم كل يوم عبادة على حدة لا ترى ان فساد البعض لا يمنع صحة ما بقي وان عدم الاهلية في بعض الايام
لا يمنع تقرر الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات مختلفة فيستدعي كل واحد منها نية على حدة ولانه
يتخلل بين كل يومين ما ليس من هذه العبادة بخلاف الاعتكاف **ولو في يوم من شهر رمضان** بان قال الله تعالى
ان الصوم رجب من هذه العام **لرمضان** ان الصوم رجب من هذه العام **لرمضان** ان الصوم رجب من هذه العام
قضا الشهر كله وعليه كفارة العيى اذا **او لم يمت** اي ان نوى يمينا فعليه كفارة عيني يعني اذا افطر
وهذا عند ابي حنيفة وخمد لقوله صلى الله عليه وسلم **النذر عيى** وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجتمع القضاء
وكفارة لان النذر حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين عليها فلا ينظمها

الابنية من الدليل كذا في الشرح الوهاب فصل في مسائل متفرقة تتعلق بالصيام الصوم
الفطر لم يطل صومه ماله اكل ويشرب كما اذا نوى التكلم في الصلاة ولم يتكلم وعند الشافعي يفسد صومه
وصلاته كذا في الفتاوى ولو شرب او فطر دابة فوقع قطرة ماء من فمها او ماء من ثوب من ميزاب فخطو
او سبب في خلفه وهو نائم او كان مكرها على الشرب والاكل والجماع قد سمي به في هذه المسائل وعليه القضاء
والاكفارة عليه وقد تقدم الكلام عليه وتفصله **ولو اخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان اخر فلا فدية** اي اذا أخره
دخل شهر رمضان اخر صام رمضان الثاني لانه لا يصح الصوم في غير غيره وقضى الاول بعده لانه وقت القضاء ولا فدية
لان وجوب القضاء على التراخي حتى كان له يتطوع وقال الشافعي اخره الى الثاني من غير عذر كان عليه الفدية من القضاء
لظهور الطعام مسكين وروي في بعض النسخ انه قال لو اوجب على نفسه صوم يوم بعينه بان قال الله تعالى ان صوم
يوم الخميس لا يصح منه التطوع يقع عن النذر المعين ولو نوى في النذر المعين من واجبه اخر قضاء رمضان
او الكفارة يقع على انوى اي كان عن الواجب قضا ما نذر ولو اطلق النية كان عن النذر المعين لان النذر المعين
يصح صومه بطلان النية لانه صوم عني فصار كصوم رمضان وفي الكرخي قال محمد اذا صام النذر المعين بنية
التطوع كان عن التطوع وقال ابو يونس يكون عن النذر المعين **ولو نوى التطوع وقضا** اي يقع على الفتاوى في
ابن يوسف وقال محمد يقع عن التطوع بخلاف الصلاة فانه اذا نوى الفرض فيها والتطوع لا يصح شرعا في القضاء
اصلا عنده ولو نوى قضا رمضان وكفارة الظاهر **كان عن القضاء في قول ابي حنيفة** وهو الاحتياط وقال محمد
يقع عن الفطر وهو القيس ولو نوى النذر المعين فيما اذا نذر صوم يوم بعينه وكفارة العيى يقع عن النذر
الذي لا يقدر على الصوم اذا نذر صوم يوم بعينه بان قال الله تعالى ان صوم كل يوم من شهر رمضان
منه لم يلزمه شي بالاجماع وان يومين واحدا من شهر رمضان **لرمضان** ان يومين جميع الشهر عند ابي حنيفة
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يلزمه بقدر ما نوى لان اجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى في قضا رمضان
وقال الا بان وجوب الاداء في النذر مضى الى وقت الصحة فصار كالصحيح اذا قال الله تعالى على صوم كل يوم من شهر رمضان
ان يوفى جميعه لان الكفر وجب في ذمته فوجب عليه تفرضا بالخلق وهو الفدية اذا عجز عن تفرضا بالاصلاح
في رمضان نفس الوجوب مؤجلا الى حين القدرة فيقدر بظهر الوجوب وقد بين الفرق لهما صاحب الهداية

يعني صحتها يعتقد عباد كما كانت تفعله الامم المتقدمة فانه ليس بقربة في نيتنا اما الصيام عن الطعام
فمن اعظم العبادات قال في النهاية معنى الصيام ان يندربان لا يتكلم اصلا كما في شريعة من قبلنا كما قال تعالى فقلوا
نذرت للرحمن صوما اي صمتا وقيل معناه ان يصمت ولا يتكلم اصلا من غير نذر وقيل ان يصمت ولا يسبح وقيل معناه
للرحمن صوما اي الصمت صوما وامساك عن الكلام وكان صومهم فيه الصمت وقد نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
الصمت الا في شئ في امره ينسأ عليه وكان في شريعة من قبلنا اذا صاموا امسكوا عن الكلام والشرب والكلام
وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال نهى عن صوم الوصال وهو الصمت قال في ذكر ما بين زائد قلت الذي حنفوا
صوم الصمت قال ان الصوم والامساك احدا في الصوم كذا في النهاية **والا بامسكوا عن الكلام والشرب**
ذكر النجاشي في كتابه وقال ابو بصير في كتابه في الصوم **والا بامسكوا عن الكلام والشرب**
وهو الذي في المصنف لان يوم فاضل وعن ابن يوسف يكره الا ان يصوم قبله وبعده يوما وجه قوله ما روي ابو بصير
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخص الليلة الجمعة بقباح من بين الليالي ولا يخص يوم الجمعة بصيام من بين الايام
الا ان يكون في صوم يصومه احدكم روه مسلم والنسائي وعند قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصوم
احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده روه البخاري واللفظه مسلم والترمذي والنسائي
وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه وفي رواية لابن خزيمة ان يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا ان
يصوموا قبله او بعده وعن ام المؤمنين حورية بنت الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم قد علم وخبر عليهما يوم الجمعة
صاعدا قال احمد بن مسكان قال قال ابو بصير في كتابه في الصوم **والا بامسكوا عن الكلام والشرب**
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده
رواه البخاري ومسلم واختلفوا في سبب النهي عن افراذه على اقرائه كونه يوم عيد والعيد لا يصام واشتراك
مع الاذن بصيامه مع غيره وجب بان يشهد بالعيد لا يستلزم استواء معه في كل جمعة تاتيها لئلا يصفى عن العباد
وضيف بقا المعنى المذكور مع صوم غيره معه بالشرا فاقرب المبالغة في تعظيمه فيقتضيه كما افقتت اليهود والنصارى
وهو منقضى بغير تعظيمه في الصيام وايضا فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان المأخوذ من الصيام
لنجم صومه لانهم لا يصومونه رابعها فوق اعتقاد وجوبه وهو منقضى بصوم الاثنين والجمعة فاستلزم
ان يفرض عليهم كما خشي صلى الله عليه وسلم من قيامهم الليل وهو منقضى بلجاجة صومه مع غيره واقرى الاول او

في كتابه في الصوم

نوبه وورد في صحيحه ان احدها اذ لا يحكم من يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم الا ان تصوموا
قبله او بعده والثاني روه ابن ابي شيبة بن الحسن عن علي بن ابي طالب كان منكم من طرعا من الشهر فليصم يوم الخميس والايوم
يوم الجمعة لا يصم طعام وشرب وذكر ذلك الامام ابو الحسن لا يبيح حديث ابن مسعود كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة ايام وقل ما كان يطر يوم الجمعة كتب الله له اجرة ايام عدد من ايام الاخيرة لا تاكلين ايام الاربعة
رواه الهيثم عن رجل من جعتم عن ابي هريرة روه عن رجل من اشجع عن ابي هريرة ايضا ولم يتم الرجلين **ويكره صوم الاثنين**
المحجبات لا تشبه بالمجوس هذا اذا تقدمها بالصوم ولا يكره اذا تأخر يوما كان يصومه ثلث الوانعات صوم
يوم الاربعة ويخرجون من غير كراهة وهل يكره صوم يوم السبت والاحد قال بعضهم انما يكره اذا قصد به تعظيم
اليومين لا ان اليهود يعظمون السبت والنصارى يعظمون الاحد ويوم عرفه لا يباح بصومه في الحضر والسفر اذا
كان يندم عليه ويكره صوم عرفه لان ربه يخرج من افعال الحج وكلما خرج من الغريضة من المتطوعة يكون ونكره الصيام
في السفر والوقت والنقل لمن يفر بذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر واختلفوا في صوم السنة
الايام من شوال فاتهم من قال لا يباح بها وقال مالك رحمه الله ما رايت احدا من اهل الفقه يصومها وعن ابو يوسف
رحمته الله ان ذلك متباح ولم يكرهه متفرقا ذكره الفتاوى كراهيها متتابعات متفرقا وجه من قال بالكرهية
انها تشبه الزيادة في مدة الصوم وكره التأخير بالصوم لما كرهه التقديم وجه من قال بالمعريف وهو ابو بصير
ومن يابيه انما ذكر ذلك لاجل التهم من الخائف الغريضة ما ليس منها فاذا فرق ذلك من هذا وجه
من قال بالاجواز انه قد وجد الفرق بينهما وبين رمضان بغير يوم العيد **ويستحب صوم ايام البيض** وهي الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بيضا لان ليا لهما يوجد فيها القرن اول الليل الى آخره في ايام النيايا البقر جذن المضاف
وان المضاف اليه مقامه قال في السراج الوهاج ويستحب للاسنان ان لا يخلو نفس من فعل الطاعة ما لم يكن من جميع القرب فاجبه
الحال والله تعالى ادبر وان قيل ومن افضل الاعمال الصوم لقوله عليه السلام بنو الله تعالى الصوم يا وانا اجزي به فيعمل الاسنان
ما طاق فان قدر في كل اسبوع ان يصوم يوما ونظروا في فعله وهو صوم داوود عليه السلام وهو افضل الصيام وما زاد عليه
نور من غيره لا يشبهه صيام الدهر وصيام مكره فان لم يتدر هذا صام الاثنين والجمعة وان عجز صام يومنا الاثنين
حي لا يخلو الاسبوع من صوم ويستحب ايضا صوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام وفي الحديث من صام من شهر حرام خميسا

رواه ابو بصير في كتابه في الصوم

في كتابه في الصوم

او الثاني

مطلب

نصركم ان تصف حجة يلزمه في احاديث الروايتين عن ابو يوسف ركعتان وحجة وفي رواية اخرى يلزمه شيء وان قال الله على ان
ركعتين بغير وضوء او بغير قراءة لا يلزم شيء عند ثرو وقال ابو يوسف يلزمه ركعتان بوضوء وبرائة وقال محمد بن قيس في قوله بغير
لا يلزمه شيء وفي قوله بغير قراءة يلزمه ركعتان بقراءة في قول بعض العلماء وليس لها صحت بغير وضوء
في قول احمد ولو قال الله على ان الصوم يومين او ثلثة او عشرة لزمه ذلك وتعيين وتقابري فيه فان شاء فرفا وان شاء بالغ
الا ان ينوي التسعة عند النذر فيجوز يلزم متابعاً فان نوى في المتابع واكثر يوماً فيه اوحاضت المرأة في مدة الصوم
استأنفا لانها يتقدم على الصوم عشرة ايام الا جازيها ولو قال الله على ان الصوم يوماً وبعده لا فعليته صوم يوم واحد الا ان ينوي
بذلك الا بد ولو اراد ان يقول الله على صوم يوم فري السابعة صوم شهر لزمه صوم شهر لانه المتخير يتوحي به التقصد وغيره ولو قال
الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه ثلاثة ايام الا ان ينوي اكثر وان قال صوم ايام كثيرة ولا يثبت
فعليه عشرة ايام عند ابي حنيفة وعند ما سبعة ايام ولو قال صوم كذا ايوماً ولا يثبت له فعليه احد عشر يوماً ولو قال
بضعة عشر يوماً ولا يثبت له فعليه ثلاثة عشر يوماً ولو قال الله على صوم جمعة لزمه سبعة ايام الا ان ينوي يوم الجمعة
خاصة فيلزمه يوم جمعة والمقيمت اليه ولو نذر ان يصوم عمر لا يثبت له نذر ان يصوم يوسف راويان احدهما
سنة لشهر والثانية اذا نوى يوماً واحداً كان على ما نوى ولو قال صوم العمر بالالف واللام فهو على الابد ان لم يكن
نية ولو قال صوم الجمع ولا يثبت له فهو على عمر جمع عند ابي حنيفة وعند ما جمع العمر وان نوى شيئاً فهو على ما نوى حتى ولو
نوى جمع شهر اجمع هذا الشهر صام جمعة حاشية ولو نذر صوم السنين ولا يثبت له فهو على اثنتين عند ابي حنيفة
وعند ما على جميع العمر وان نوى شيئاً فهو على ما نوى النوع الثاني نذر الشهر اذا قال الله على صوم شهر
ثلاثون يوماً وتعيين الشهر لا يلزمه الاداء عيب النذر حتى لا يأنم بالناجس بخلاف الجين اذا حلف لا يكلم فلان شهر فانه على شهر
عقب الجين والرفق ان ذكر الشهر في الجين للاستفاضة الا ترى انه لو قل شهر الزم الاستماع عن الكلام ابداً فلما وقت للم
اخراج ما عده واما ان نذر فهو بوقت المدة الا ترى انه لو قال الله على ان الصوم لزمه صوم يوم حتى شأنا قال شهر انتهى
في المدة على ما كان يلزمه في الاطلاق وبخلاف ما اذا قال اجرتك داري شهر احيث يكون الشهر عقب العقد لان النذر
في الاجارة يسند لها تعيين الشهر الا في قطع الناحية ثم اذا لزمه صوم شهر فله ان يفرق ولان سابعه ولا بد
المتابع الا بالنية فان نوى المتابع يلزمه ثلاثون يوماً متتابعاً فان افطر منها يوماً استقبل كل صحيح

صوم شهر مطلق نفاذ بعد النذر يوماً او يومين يقدم على الصوم من نذر ولم يعتم ومات فانه يجب عليه الايضاً بالاطعام
في جميع النذر عند ما قال محمد بن زياد يوصى بالاطعام عن اليومين الذين ادركهما فان صوم اليوم واليومين
الذي ادرك ثم مائة قال صاحب الفتاوى يلزمه الا بقاء جميع الشهر على ما بين في النذر المعين ان شاء الله تعالى
ولم يدرك شيئاً ومائة في يومه الذي نذر فيه او في ليلة التي نذر فيها لم يجب الايضاً بشيء من غير ما لا يثبت على النذر
قال الله تعالى ان الصوم شهر او ما قبل ان يفتح لا يلزم شيء لان النذر وان كان موجباً عليه الساعة فلا بد من ادراك مائة
الاداء ولو قال الله على صوم ثلثة اشهر فصام شهراً وثلثي النذر واد الحجة فكان نوا نذرته وعشرين قضى ستة ايام
ايام التي يكون الصوم بها يوم الفطر وبوم النحر وايام الكثر وبوم النقصان النوع الثالث في السين رجل قال الله على صوم
سنة لزمه صوم سنة مطلقه وتعيين الاداء اليه ولا يلزمه المتابع حتى ان له ان يصوم من كل شهر اياماً حتى توفى السنة وان صام
سنة متوالية بغير الايام التي يكره صومها وبقي ما فيها وان صامها بالجزء وبقي عوفى شهر رمضان وان نوى المتابع لزمه
متابعة وتعيينها متى شاء وبغير الايام التي يكره صومها ويتغيرها متسلاً وان صامها اجرة من نذر ههنا اذا نوى المتابع لان
المتابعة لا يخلو عن هذه الايام ويجب عليه في هذه الفتوة قضاء رمضان ما ذكرنا ان السنة لا يخلو عن متافرها
السنة المتتابعة المطلقة مبرم وجوه وان المتابعة اذا افطر يوماً لزمه الاستقبال بخلاف المطلقة امره اوجبت على
نفسها صوم سنة مطلقه ولم تنو المتابع فعينت سنة للصوم فصامها فانما تقضى ايام حبسها لانه السنة المطلقة
لا تنتقل المتابع في نفسه تقدم ان يصوم سنة متفرقة يخلو عن ايام الحيف الضرب الثاني النذر المعين
وهو ثلثة اقسام الايام والشهور والسنون فالايام رجل نذر صوم يوم النحر فيجب نذره عند ثلثة اقسام الرواية
وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يصح نذره وبقا زفر والشافعي وان نوى بدنياً فعليه كفارة بيت يعنى
اذا افطر قال في الهداية وهذه المسئلة على ستة وجوه ان لم ينو شيئاً او نوى النذر لا غيلة او نوى النذر ونوى ان لا
يكون بيتاً يكون نذراً لانه نذر بصيغته كيف وقد قررنا بقرينة وان نوى الجين ونوى ان لا يكون نذراً يكون بيتاً
لان الجين محتمل كلامه وقد عينه وفي غير وان نواها يكون نذراً وبينما عندها وقال ابو يوسف يكون نذراً وان نوى
الجين فكذلك عند ما يعنى تكون نذراً وبينما عندها اي يوسف يكون بيتاً وفي سراج ابن عوف اخذوا فيمن
نذر صوم شهر معين فافطره او افطر يوماً فاعليه قضاءه وكفارة بيت ان اراد بيتاً وهذا عند ابي حنيفة ومحمد

لان من اصلها ان اللفظ الواحد يجوز ان يحمل على النذر والنجس وقيل ابو يوسف لا يحمل على ما فان اراد الاستحباب
 كانه استحبابا وان اراد النجس كان نجسا وان اراد النذر كان نجسا اذا قال له علي ان تصوم يوم الخميس
 فهو على اقرب خمسين اليه يجب عليه صومه وحده ولا يجب عليه صوم كل خمسين الى الان ينوي ذلك فاذا جاء يوم
 الخميس الذي نذره جاز ان يصومه بنية مطلقة ونية من النهار لانه صار متعبا ولو قال له علي صوم غد
 ونوي كلما دار لا يصح نية لان النية انما تتحقق في الشيء اذا احققت خواتم تحت اللفظ فيجب استحباب النية من
 غير لفظ فلا يجب عليه بذلك شيء بخلاف ما اذا قال يوم الخميس ونوي كل خمسين اسم جنس يشمل الاكثر والاقل فبذلك التقى
 الا ان ينوي الاكثر المرة اذا نذرت ان تصوم غدا فاصبحت مائة في حاصت تحجب عليها القضا لان النذر ملزم
 في الزم رجل قال له علي ان اصوم اول عشر ذي الحجة او من المحرم لزم ذلك وهو نذر معين فان صامها خرج من
 نذره وان لم يصمها وجب عليه قضاؤها ولا يجوز صوم القضا الانبئة من الليل ولو صامها وافرط يوما منها
 او يومين وجب عليه قضاها فطر وكذا لو افطرت المرأة منها للحيض وقد اوجبت ذلك وجب عليها ان يقضي مقدار
 ما افطرت ولو قال له علي ان اصوم اخر يوم من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر يصوم الخامس عشر والسادس
 عشر ولو قال له علي صوم يومين في هذا اليوم صام اليوم لا خبر لانه اوجب هذا اليوم ويوما اخر يصومه
 مع الاول وهو مستحب فلا يجب ولو قال له علي ان اصوم هذا اليوم شهر فعليه ان يصوم ذلك اليوم حتى
 يتم شهر ايضا اذا كان ذلك اليوم يوم خميس فعليه ان يصوم كل خميس حتى يتم شهر فيكون صومه اربعة ايام او
 خمسة ايام في الشهر الذي يصومه كذا في العيون وقال الكرخي يصوم ثلاثين يوما مثله وان قال له علي ان اصوم
 الاثنتين سنة فعليه ان يصوم كل اثنتين يزيده اليه سنة وليس عليه بعد اتمام السنة شيء وكذا لو قال شهر او قال
 له علي ان اصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان اصوم سبتي وان قال سبعة ايام سبعة سبوة لان السبت
 سبعة ايام لا يتكرر فكل كلمة على العدد بخلاف الاول ولو قال له علي صوم هذا اليوم غدا ان قال قبل الزوال
 والاكل فعليه صوم اليوم وليس عليه صوم الغد وان كان قد اكل بعد الزوال فلا شيء عليه لانه واجب صوم اليوم فان
 كان قبل الزوال والاكل وجب والا فلا وكان قوله غدا القولا لانه غير متصور ان يصوم في يوم يوما قبله غير قضا
 عنه ولو قال له علي صوم هذا اليوم وهو قد اكل فيه لا يلزمه شيء على المشهور ولو قال له علي صوم اكل فيه لا يصح

نذر

نذره اجماعا ولو قال في يوم اكل فيه واليه لا صوم من هذا اليوم حث من ساءت وعليه الكفارة عند أبي يوسف لان
 صوم هذا اليوم متصور من غيره وان لم يكن متصورا منه كما لو خلف ليصعدت السماء والنجس يتوعد على الشيء اذا كان
 متصورا في الجملة بخلاف ما لو خلق ليصوم من امي لان صوم امي غير متصور اليوم وعند زرارة لا يجب الكفارة لان يدين
 الخالف لا يتوعد الا في غير متصور من الخالف ولو قال له علي صوم هذا اليوم امي او امي هذا اليوم لا يلزمه شيء
 لان نذر اليوم المتعلق لا يصح ولو قال له علي ان اصوم هذا اليوم غدا او غدا اليوم لزمه اول الوقتين الذي يقو به
 قال في سرية ابن ابي عوف وقد اختلفوا محاسبين نذر صوم يوم بعينه فصام قبله فعند أبي حنيفة وابي يوسف يجزئه
 عن نذره لان النذر سبب الوجوب بد لانه ان نذر ان ينصديق في وقت بعينه جاز فيجمله واذا كان سببا جاز في فعله
 مع رجوع سببه كالزكاة اذا وجد النصاب دون الحول ولانه لا خلاف ان من نذر ان يصوم في مكانه بعينه
 جاز ان يصوم في مكانه غيره فكذلك الصوم وقال محمد وزرارة لا يجزئه ان يصوم قبله لان النذر محمول على احوالي
 الغرض والقسم المتعلق بوقت لا يجوز تقديمه واثباته بد لانه صوم رمضان فلهذا وواجبه نذر القدر الثاني
 صوم الشهر قال في الفتاوى من نذر ان يصوم شهرا فاما من ساعته روي محمد بن ابي يوسف انه يوصي بصوم شهر قال
 هشام قلت لمحمد فان كان الشهر بعينه قال كذلك عند أبي يوسف قلت فافاك انت قال حتى انظر في ذلك وذكر
 الحاكم المتعاضد ان نذر اعتكاف شهر مطلق فاما بعد النذر بعينه ايام اطعم عنه الشهر كله وان نذر اعتكاف
 شهر معين لا يلزمه اكثر من عشرة ايام وعن أبي يوسف في رجل قال له علي ان اصوم رمضان فاما من يومه فعليه
 ان يوصي بالاطعام لشهر وهذا مثل ما في الفتاوى لان على قوله السبب ملزم في الغنة والتعيين ليس الاداء وعلى قول
 الحاكم ينبغي ان لا يصوم لان نذر شهر رمضان لا يصح ان يكون معنى المسئلة لاما في رمضان بتبنيات
 صوم غير واجب عليه فصام اكثر من الشهر فاذ بعينه ولم يذكره وجب الايضاح كما قال في الفتاوى او يكون
 ملزم يجب عليه نذره بشرطه نذر شهر مطلق ويكون على هذا التقدير نذره موقفا ان ادرك رمضان لا يجب عليه شيء
 وان لم يدركه كان نذر الشهر مطلقا وعند محمد لا يصح نذر رمضان رجل اوجب على نفسه صوم رجب فاقام اثنا عشر
 قادرا على الصوم قبل ان يحكي رجب ثم مان ذكره الفتاوى ان عليه ان يوصي بصوم شهر كامل وذكر الحاكم انه يوصي بتقريب
 الايام التي اقام فيها قادرا على الصوم وذكره الكرخي انه اذا ما قبل رجب لاشتم عليه في المسئلة ثلاث اقوال ما

ذكر في الفتاوى رواية ابن حنيفة وانه يوسف وما ذكره الحاكم رواية اخرى عنهما وما ذكره الكرخي قول محمد خاصة
فتخرج المسائل وبني ما يقتضيه قول من انفسه الاصل عند ابن حنيفة وانه يوسف ان النذر سب ملزم في الذمة في الحال
الا انه لا بد من التمكن من الاداء المقدور عليه على طريقة الحاكم بمنزلة ما اوجب الله تعالى وهو رمضان فان الشهور
للوجوب في الذمة ولا بد من التمكن من الاداء الا ان النذر وان كان معينا بوقت او غير معينا فعليه عقيب النذر
واجب وجوبا غير متيقنا ولهذا جاز تجيله قبل وقت التعيين وعند ابن محمد المعين لا يكون سببا في الاعداد وجود
الوقت فيصير كل يوم من المعين سببا في رمضان ولهذا لا يجوز تجيله عنده وغير المعين كل يوم عقيب النذر
سبب لصومه وجه قول محمد ان الزام ما لا يقدم عليه محالا ولهذا ان رمضان اذا لم يقدم على صومه حتى مائة لا يجب عليه
الا يصاحبه لانه لم يصح سببا لعدع القدر على فعله فلذا ما اوجب العبد على نفسه ولما على طريقة الحاكم ان
النذر سبب ملزم وان كان معينا لان العبد هو الملتزم بنفسه النذر وقد وجد النذر بخلاف رمضان فانه لا الزام
فيه لا يوجد الا شهود الشهور فاذا كان سببا ملزما جاز الفعل عقيب النذر وما التاخير لتسهيل الاداء
الا انه لا بد من التمكن من الاداء حتى لا يكون فيه تكليف مالا يطاف ولها على طريقة الفتاوى النذر موجب في الذمة
من غير شرط ادراك الاداء لان الزرع اذا لم يظهر في الاداء ظهر في خلق وهو الاطعام لكن اوجب نفسه
مائة حجة ولا يعنى هذا القدر غالبا فانه يلزمه ذلك حتى لو مائة يلزمه الا يصاحبه بجميع ذلك فاذا
ثبت هذا فنقول اذا نذر شهر غير معين ثم اقام بعد النذر يوما او يومين او اياما بقدر ما القيام
فيها ومائة ولم يقم فعندهما يلزمه الا يصاحبه بالا طعام لجميع الشهر على كل الطريقتين وقال محمد ومن فروضه باللفظ
بقدر ما ادرك وجه قول ابن حنيفة وانه يوسف على طريقة الحاكم ان هذا النوع الذي ادركه ماله لصوم كل
يوم من ايام النذر فاذا لم يصم جعل كالقادر على صوم جميع النذر ولم يصم فوجب الا يصاحبه كما لو نذر شهر
صحيحا ولم يصم في مائة وعلى طريقة الفتاوى النذر ملزم في الساعة ولا يشترط امكان الاداء او فائدة
الخلاف اذا صام الايام التي ادرك على طريقة الحاكم لا يجزئ عليه الا يصاحبه بالباقي وعلى رواية الفتاوى يجب الا يصاحبه
بالباقي ولا يختلف جواب الطريقتين فيما اذا نذر في ليلة صوم شهر غير معين ومائة في ليلة فانه لا يجزئ عليه الا يصاحبه
على طريقة الحاكم لعدم ادراكه وعلى قول صاحب الفتاوى يجب الا يصاحبه بجميع النذر وكذا اذا اوجب نفسه حججا ولم يدرك وقت حجة لا يجب الا يصاحبه

بشيء على طريقة الحاكم ويجب الا يصاحبه بجميع على طريقة الفتاوى وان ادرك وقت حجة ولم يحج وجب الا يصاحبه على الطريقتين
وان حج وجب الا يصاحبه بالباقي على طريقة الفتاوى وعلى طريقة الحاكم لا شيء عليه اذا لم يدرك غير حاله اذا لم يحج
الوقت لكل حجة اوجبها فيصير كالمدرك لذلك واذا حج تعين الوقت لما حجه ولو اوجب على نفسه صوم رجس
اقام يوما او اياما ولم يصم فيها وجب عليه الا يصاحبه بقدره على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفتاوى يوصى بالجمع وان كان
الايام التي ادركها لم يجب عليه الا يصاحبه بشيء على طريقة الحاكم ويجب الا يصاحبه بالباقي على طريقة الفتاوى وان مات عقيب
النذر ولم يدرك شيئا من الايام لم يجب الا يصاحبه على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفتاوى يجب الا يصاحبه بجميع الشهر
اوجب على نفسه صوم شهر متابعا فمات في شهر ايام بعد النذر ومائة فانه يوصى بالا طعام للشهر كله
وبصير كاسنة الاعتكاف التي ذكرناها في غير المعين لان الاعتكاف يجب متابعا فصار كشرط التتابع في الصوم
قال الصنف رحمه الله والاصح عنده في هذا طريقة الحاكم رجل نذر صوم شهر قد مضى لا يلزمه شيء علم بذلك
اولم يعلم لان الماض لا يصح نذره كما ان قال الله تعالى صوم امسى لا يلزمه شيء **الفاصل الثالث**
نذر السنن رجل قال لله على صوم هذه السنة وهو اول يوم منها فقام شهر يقدر على الصوم فيه ولم
يصم مائة قبل تمام السنة فانه يوصى بصيام شهر على طريقة الحاكم بخلاف ما اذا كانت السنة مطلقة حيث
يوصى بصيام الكل وعلى طريقة الفتاوى يوصى بصيام السنة كلها كماله السنة المطلقة فانه كان صام الشهر
الذي ادركه لم يجب الا يصاحبه بشيء على طريقة الحاكم وعلى طريقة الفتاوى يوصى بصيام ما بقي من السنة
وما قاله الحاكم هو الصحيح لانه لم يوجد منه تغرظ فان صام السنة كلها وصام فيها يوم الفطر ويوم
النحر وايام التشريق اجرة عند ولا يجب عليه قضاؤها والا ويا ان يفطرها ويقضى صومها ولا يقضى
عوى شهر رمضان لانه لما ادركه لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه بايجاب الله تعالى فلم يقدر على صومه
الغير بخلاف ما اذا اوجب مائة قبل ان يدركه حيث يجب عليه ان يوفى باطعام شهر لانه لما لم يدركه
كايجاب شهر غير ولو اوجب سنة مطلقة فصام سنة عنها قضى شهر رمضان ويوم الفطر ويوم النحر
التشريق ولو قال لله على صوم هذه السنة وقد مضى منها شيء صام بقيةها وكذا الشهر ايضا ولو نذر صوم
الاجزاء صوم الايام المنتهى عنها اذا صامها ولا يجب عليه الا يصاحبه لشهر رمضان لانه لم يدخل تحت

عند أبيهم القيمة عالم لم ينفذ عليه وعن منصور بن نراذان قال ثبت ان بعض من يلحق في الناس يتأذي اهل النار
يرجى فيقال له ويلك ما كنت تعلم ما يكفيك ما نحن فيه من الدين حتى ابتلينا بك ونبتن برحمتك فيقول كنت عالمًا فلم
انتفع بعلمي رواه احمد والمهرقي **وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون العالم عالمًا حتى يكون بالعلم عاملاً**
ابن حبان في كتاب روضة العقلاء والمهرة في المداخل موقوفاً على الدرداء **وقال النبي صلى الله عليه وسلم**
يكون في آخر الزمان عالم من حديث ابي وهو ضعيف وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون عالمًا حتى يكون بالعلم عاملاً
الابن رواه ابو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث علي بن اسباط ضعيف وروى ابن حبان في روضة العقلاء
موقوفاً على الحسن من امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي
حديث عام من امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي ثم امره داوود بن علي
القول في طلب الدنيا بطل الاخرة وكذلك قال يحيى بن معاذ الرزني انما يذهب بها العلم والحكمة اذا طلب بها الدنيا **وقال مالك بن نويرة**
فان في بعض الكتب ان الله عز وجل يقول ان اهل العالم اذا اصابوا الدنيا اصابوا الاخرة فمن ادرك
العالم ان لا يطلب الدنيا بغير فائدة اول درجة العالم ان يدرك حقارة الدنيا وكبريائها وانصرافها وعظم الاخرة ودوامها
وصرفها وخلوة مفاتها ويعلم انها منقضية وانها كالنفرتين بهما ارضيت احدهما استخطت الاخرى وانها ككفوف
الميزان فبهما رجحت احدهما خفت الاخرى وانها كالشرق والمغرب بهما كدحين واحدهما مملو ففقدت صاحبه
في الاخر برزخ من هذه افات من لا يعلم حقارة الدنيا وكبريائها وانصرافها وانها كالنفرتين بهما ارضيت احدهما استخطت الاخرى وانها ككفوف
فاته المشاهدة والخرجة نرشد اليه ذلك فكيف يكون من العلماء من لا عقل له ومن لا يعلم عظم الاخرة ودوامها وانها ككفوف
سلوب الايمان فكيف يكون من العلماء من الايمان له ومن لا يعلم مضادة الدنيا والاخرة وانها كالنفرتين بهما ارضيت احدهما استخطت الاخرى وانها ككفوف
جاهل بترقية الانبياء كلام بل هو كافر بالقرآن من اوله الى آخره فكيف يعد من زمر العلماء ومن علم هذا كله ثم لم يؤخر الاخرة على
الدنيا فهو اسير الشيطان قد اهلكت شهوته وغلبت عليه شغفه فكيف يعد من اخوان العلماء من هذه درجة الخبايا
داود عليه السلام حكاه عن الله عز وجل ان ادنى ما اصنع بالعالم اذا اشتهته علم حتى ان احرمت له ساجدة
وكتب جل الى اخيه انك قد اوتيت علماً فلا تطعن نور علمك بظلمة الذنوب فتبقي في الظلمة يوم يسعى اهل العلم في الظلمة
وقال ابن الخطيب رضي الله عنه اذا راى العالم محبا للدنيا فانه موهوم عما يدرك فان لا يحسب حقيقياً فيما يحب وكان

لم يبره من الله

سواء ما بقي من قبله

قال

وكان يحيى بن معاذ الرزني يقول يا اصحاب العلم والسنة قصوركم قبيحة وسبعكم كسروية وانوا بك طاهرة و
اخفاكم كجالدونة ومراكبك فارسية وطلوعكم ماردة واوجكم غروية وماي فاي العلم المحدود المتبعون شريعة محمد
صلى الله عليه وسلم وسنة وهدى واشهدوا وراعي الشاء يحل لذيب عنها فكيف اذا الدلاء لها ذياب
وقبل يا معشر الغر يا ملج البلد ما يصلح الملح اذا الملح فسد وقال شرحنا باب من ابواب الدنيا واذا جمعت الخصال
يقول حدثنا فانما يقول اوسعوا الي وقال بشرى الحمارن انا اشترى ان احدث فلودهب عن شقوة الحديث
حديث وقال هو وغيره اذا انتهيت ان تجد في فلا تجد اذا لم تشته تجد وهذا لا تلازمه جادة الافادة
ومضت الارشاد اعظم من كل تنفر الدنيا من اجاة شقوة فهو من ابناء الدنيا لذلك قال الغوري فتنه
لحديث اشد من فتنه الامل والمال والولد وكيف لا يخاف فتنه وقد قيل لسيد البشر على الصلاة والسلام ولولا
ان نبتاك لقد كنت تركن اليهم شيئاً قليلاً وقال سهل العلم كمد نيا والاخرة من العلم به والعمل به هذا الا اخلاص
وقال ابو سليمان الداراني اذا طلب الرجل الحديث او تزوج او سافر في طلب المعشر فقد ركن الى الدنيا وانما ارا
دنه الاسانيد العاليه او طلب الحديث الذي لا يحتاج اليه في طريق الاخرة وقال غيبي عليه السلام كيف يكون من اهل العلم
من سبر الى اخوته وهو غيبيل عاد نياه وكيف يكون من اهل العلم من يطلب الكلام ليحزبه لا ليعمل به وقد
صالح بن حبان البصري ادركت الشيوخ وهم يتعوزون بالله من الفاجر العالم بالسنة وروى ابو جهره انه
عليه السلام قال من طلب علماً ما ينبغي به وجه الله ليصيب به غرضاً من الدنيا لم يجد غرف الجنة يوم القيمة رواه ابو داود
ود ابن ماجه باسناد جيد وقد وصف الله تعالى علماء السوء باكل الدنيا بالعلم ووصف علماء الاخرة بالخشوع
والزهد فقال في علماء الدنيا واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب لنفسه للناس ولا يفتوا به الا قوله شيئاً قليلاً
وقال علماء الاخرة وان من اهل الكتاب من يؤمن بالله وما انزل اليك اليه قوله لهم اجرهم عند ربهم وقال بعض
السلف العلماء يحشرون في زمرة الانبياء والقضاة يحشرون في زمرة السلاطين ومعنى القضاة كل فقيد
قضيه طلب الدنيا جعله وروى ابو الدرداء انه صلى الله عليه وسلم قال اوحى الله تعالى الي بعض الانبياء قل للذين
يتفقهون لغیر الذین ويتعلمون لغیر اهل البيت ويطلبون الدنيا جعل الاخرة يلبسون للناس سورة الكتابين وقولهم
كقول الذين ان السلف احيى من العمل وقولهم من الصراي يجاد يرون وفي يستمرزون لا يتحن لهم فتنه

وما كان جاهلية
مما يصح قوله
فان الحديثية

نذر الجحيم جيرانا واه ابن عبد البرور واه ابن عبد البرور وي الفحاك من ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال علماء هذه الامة رجلان وامرأتان اناه الله علماء فبذلك للناس وله ياخذ عليه طمعا ولم يشتره ثنا فذلك على طر الاسماء وحيات المراء ودا اب الارضي والكلام الكاتبون يرفع على الله تعالى يوم القيمة شيئا شريفا حتى يوافق المرسلين ورجل اناه الله علماء في الدنيا ففوقه عباد الله واخذ عليه طمعا واشترى به ثنا ياخذ يوم القيمة بلحا يلجام من نار ينادي ساء عار ودين الاشهاد وهذا فلان بن فلان اناه الله علماء ففوقه عباد الله واخذ عليه طمعا واشترى به ثنا يرفع من حساب الخلق واه الطوائف في الاوسط والند من هذا ما روي ان رجلا كان يحذر موسى عليه السلام فجعل يقول حدثني موسى عن الله حدثني موسى عن الله حدثني موسى عن الله حتى اذبح موسى عليه السلام فجعل يسأل عن فلا يحسن له ان رجاء رجل ذات يوم وفي يد خمر في غنق جبل اسود فقال له موسى عليه السلام اتقني فلا قال نعم هو هذا الخبر فقال موسى عليه السلام يا رب اسلك ان ترد الى حاله حتى اسأله فيما احباه هذا فاجبى الله البرود دعوتى بالذبح دعائه به آدم فمن دون ما احبكم فيه ولكن اخبركم بكم صنعت به هذا الا انه كان يطلب الدنيا بالدين واغلظ من هذا ما ورد عن معاذ بن جبل موقفا موقعا في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من فتنه العالم ان يكون الكلام احب اليه من الاستماع وفي الكلام تيقن وزيادة ولا يؤمن بما صاحبه الخطا وفي الصمت سلامة وعلم ومن العلماء من يخون علمه ولا يحب ان يوجد عند غيره فذلك في الدرر الاول من الناس ومن العلماء من يكون في غير منزلة السلطان فان رآه عليه بشئ من حقه غضب فذلك في الدرر الثاني من الناس ومن العلماء من يجعل علمه وغريب حديثه لاهل الشرق واليسار ولا يرى لاهل الحاجة له اهلا فذلك في الدرر الثالث من الناس ومن العلماء من ينصب نفسه للتفتيا فيفتي بالخطا والله ينفى المتكفين فذلك في الدرر الرابع من الناس ومن العلماء من يعلم بكلام اليهود والنصارى ليعزبه على فذلك في الدرر الخامس من الناس ومن العلماء من يتخذ علمه روة ويلا وذكر في النكاح فذلك في الدرر السادس من الناس ومن العلماء من يستقرم الزهو والجحافات وعط غف وان وخط الف فذلك في الدرر السابع من الناس وعليك بالهت فيه قلب الشيطان واياك ان يفحك من غير محب وتمنحه في غير ارب واه ابو نع وعنه اخوات العبد ليسر له من التناي ما بين المشرق والمغرب وما يروى عند الله جناح بغوصه وروى ان الحسن

في هذا الكتاب من فوائد كثيرة

انصرفا من بحرين الى ربح من الحاسات كسافيه خيالا فدرهم وعشرة اواب من دقة الزوق قال يا المسعيد هذه نفقة وهذه كسوة فقال الحسن قال الله فم اليك نفقتك وكسوتك فلا حاجة لنا بك ان من جالسني مجلسي هذا وقبل من الناس مثل هذا الى الله تعالى يوم القيمة ولا خلاف ل وروى عن جابر رضي الله عنه موقفا موقعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجلسوا عند كل عالم الا عالم يدعوكم من خمس الى خمس من الشكر الى اليقين ومن الربا الى الاخلاص ومن الرغبة الى الزهد ومن الكبر الى التواضع ومن العداوة الى النصيحة وقال مالك بن دينار ان العلم عالم يمد يده لك موعظة عن القلوب كما يزل النظر عن القضا واشهد طابا واعط الناس قد اصيحت منها اذ غيب منهم اسرارها انت ثانيا وقيل لانه من خلق وباقه مثله عار عليك اذا فعلت بطن نبيي للعالم ان لا يحالفه فعلا بل لا يأمر بالشيء ما لم يكن هو اول عامل به قال الله تعالى اتأمرون الناس بالبر قال كبر مقتا عند الله الآية وقال في قتله شعيب عليه السلام وما يريد ان اخافك الى ما انما لك عند وقال تعالى لعيسى عليه السلام يا ابن مريم عظ نفسك فان انظمت فعض الناس والا فاستحي مني وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من علمه اسرى به باقواع كان ترفي شفا صهم بمقام من ناسم نقلت من اتم فقالوا ناكنا نأمر بالخير ولا نفعله واه ابن حبان من حديث انس قال عليه السلام هلاكك اني عالم فاجروا معا به جاهل وشر الشرار شرار العلماء وخير الخبيار خبار العلماء وقال الاموي شكت النواوير ما تجد من نون جيفة الكفار فاجي الله اليها بطون علماء السوء انتم في وقال الفضيل يعني ان الفتنة من العلماء بيداء بهم يوم القيمة قبل عبدة الاوثان وقال الشعبي بطلع قوم من اهل الجنة الى قوم من اهل النار فيقولون لهم ما ادخلكم النار وانما ادخلنا الله تعالى الجنة بفضل تاديبكم وتعلمكم فقالوا ناكنا نأمر بالخير ولا نفعله وقال الخاتم الامم ليس في القيمة اشتد حسرة من رجل علم الناس علما فلو ابده ولم يعمل هو به ففازوا به وهلك وقال الرقيم بن ادم من ربح مكتوب عليه اقبل في غير نعلته فاذا عليه مكتوب انت با تعلم لا تعلم فكيف تعلم لا تعلم وقال ابن النكاح كم من مفكر بالله ناسي لله وكم من مخوف بالله جري على الله وكم من مقرب الى الله بعيد من الله وكم من داع الى الله فار عن الله وكم من قال لكتاب الله منسلخ من ايات الله وقال عيسى بن مريم عليه السلام من الذي يتعلم العلم ولا يجلب كلفا امراه رنته في الشرف فظهر جملها فافتتحت فذكر من لا يعمل يعمل فيفتح الله تعالى يوم القيمة عار ودين الاشهاد

وقال معاذ اخذوا زلزلة العالم لان قد علم عند الله عظيم نبتغوا عا ناله وقالوا اذا زال العالم نزلت من عالم من
 الخلق وقال ثلاث بهن يهدم الزمان احدهن زلزلة عالم وقال ابراهيم بن ادم بعد ان جربنا في كلاسنا فلم نجرب وقال الا
 وزاري اذا جاء الانزاب وهب الحشوي وقال ابن مسعود سياتي الزمان يلج فيه غدا وكب الفلوب فلا يتبع بومئذ العلم
 عالم ولا ستم يكون ثلثهم مثل السباغ من ذاة الملح ينزل عليها قطر السماء فلا يجد لها غدا ربة وذلك اذا نالت قلوب العلماء الى
 حب الدنيا وانما لها على الاخرة فعند ذلك سيطر الله بنابيح الحكمة ويطأ مصابيح الهدى من قلوبهم فيخرجك عالمهم حين
 يلقاك الله بخشيته الله بلسانه والجوهرين في علمه فما اخضب اليه يوحى واغضب القلوب فوالله الذي لا اله الا هو
 ذاك الا الا لان المعلمين تعلموا غير الله والمتعلمين تعلموا غير الله ولا انجيل يكتبون لا تعلموا علم عالم تعلموا احسن تعلموا علم عالم
 وقال الكعبيون في اخر الزمان علمائهم من الناس في الدنيا ولا يزهون ويخونون ولا يخافون وينهون عن عتبات الولاة ولا
 تون ويؤثرون الدنيا على الاخرة ويأكلون الناس بالشتم يتركون الاغنياء ودون الفقراء يتغايرون في عالم العلم كما يتغايرون
 النساء على الرجال يغضب احدهم على جليسه اذا جلس في غيره او ليك الجبار ودون اعداء الرحمن وقدرى عند الله علم عالم
 اذا قال ان الشيطان ربما يحرقكم بالعلم فقيلا يا رسول الله وكيف ذلك قال يقول اطلب العلم ولا تعلم حتى تعلم فلا يزال العلم قابلا للعلم
 مسوقا حتى يوه وما علمه واه الخطيب في الخلق من حديث اسر وقال سرري السقطي اعزك المتعبد لله كان حريصا على طلب العلم القاهر
 نسائته فقال رايته في القوم قائلا يقول الي لم تنفع العلم ضحكك الله فقلت ان لا حفظه فقال ان حفظ العلم العلم به فترك الطلب
 واقبلت على العمل وقال الحق المخلوق ما شئتم ان تعلموا فواته لا يا خلكم الله حتى تعلموا فان السفهاء همهم الزواية والعلماء همهم العلم
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم من علم علمه الله العلم بالعلم من الناس سره رداه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک
 صحيح لا غبار عليه قال رجل للحسن البصري رحمه الله ان قرأنا نبره كذا فمناه الحسن فعمل رايته فغيرها قط اما النقيب الزاهد
 هذه الدنيا الرابضة الاخرة البصير يدينه المداوم على عبادة ربه وكان يتأله اذا صار العلماء يجمعون الحلال والحرام
 صار العوام الكلة الشبهة واذا صار العلماء يجمعون الشبهة صار العوام يجمعون الحرام والحلال واذا صار العلماء يجمعون الحلال والحرام
 قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في تنبيه الخافدين لان العلماء اذا جمعوا الحلال فالعوام يتندون بهم في الجمع وهم
 لا يحسنون العلم فيقعون في الشبهة ويحزنون عن الحرام والعلماء تحزنون عن الحرام والجهال لا يميزون بين الشبهة
 والحرام فيقعون في الحرام واما اذا جمعوا الحرام فيفترقون بهم الجاهل والفاضل فيفترقون انما حلال فيكفرون اذا اتوا الحرام وسئلوا

مع العلم وطلب العلم **باب** في تنبيه الخافدين في تنبيه الغافلين وجعل انتهاء الحديث عند
 قوله اذا فسدت وجعل قوله اذا فسدت العالم الى اخره من كلام بعض الناس وقال بعض العلماء **تعلّم العلم في زماننا هذا**
تعلّم العلم في زماننا هذا والاعمال من السنة والنفوس من الفسوق والفساد من الفسوق والفساد من الفسوق والفساد من الفسوق
 قال من تعلم العلم لا يربح دخل الدنيا **باب** في بيان العلم اولا وما به السفهاء او يتبين بجهل الناس
 اليه او ياخذ به من الامور **باب** قال في شريعة الاسلام وينوي في تعلم هذا العلم ان يعالج به الله تعالى
 واليوم الاخر وان يعلم الجاهل ويرشد الغوي ويرفظ الغافل فان التعلم غير الله تعالى حرام باطل يطلب العلم لا للعلوب
 صابح وفي الحديث علم لا ينفع كمن لا ينفق منه ونفع العلم حسن الاهتدي في العبادات فمن لم يزد في العلم هذا لم يزد في دين
 الله الا بعدا وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم ينعوذ بالله من علم لا ينفع ويقول العلم علمان ثمة القلب فذلك العلم النافع وعلم
 على الانسان فذلك الحكمة الله تعالى عا ابن آدم وقال من ينفعه علمه فله جنة من السنة ان لا يوقع كبح العلم ويستوفى العلم
 به تنظر اربعة من التعلم فان ذلك من تسويك الشيطان وخذل النفس فان الاجل ربما يخترقه قبل القيام بحفظ العلم فيصير الى
 النار في عامه الخاسرين المفرطين ولا ينفع غوايب العلم قبل احكام اصل العلم وهو معرفة الله تعالى والاستعداد للكون
 قبل نزوله ولكن مميزات الناس كسهم والوقار ولتؤدة والكرم والانبساط ليس على الشيطان اشدين عالم يتكلم بعلم
 ويسكت بعلم ولا افضل عند الله تعالى من علم يزينه حلم ويقدم في التعلم الا هم وياخذ من كل علم احسن وامر شدي ويطلب
 كلفه خطأ كافيا فقليل من طلب الله بالامم وحده تزدق ومن طلب بالزهد وحده ابتغى ومن طلب بالفقه
 وحده تنسقه ومن تنسقه تخلص ولا يستكبر من كتب العلم من غير احكام وانما لها وتوفى ثابا فيها فانه من اشراط
 الساعة وطلب من العلم ما تقام به سنة او تنم به بدعة في الحديث من ادي حديثا الى امتي ليقيم به سنة او تنم
 به بدعة وجبت له الجنة ولا يرغب عن العلم والتعلم اذا لم يقع في قلبه منه شيء فانه اذا دخل سامعه نفعه بوقت ينفع
 اليه وجدته دلالا ان ينفعه بما علمه ويعلمه ما ينفعه فانه لا يترك العلم تصيقا واهلالا له ونها ونا بد وقيل لا يترك
 اليه امتي انت يا طلب الحديث والعلم فقال لا ادري لعل الحكمة التي فيها حاجة لم اسمع بعد فلا يرغب عن العلم اليه
 ان ياتيه الموت ولا يظن بنفسه نفي عن العلم كحال ما بعد قوله الله تعالى لبيد في الله عليه وسلم وهو عرف العارفين بالله
 تعالى واحكامه وقيل ربي ز دني علم ومن السنة ان يطلب العلم كل اثنين وخميسين بطلبه فربما يتواضع لمن علم خيرا وحرفا

وتلقاه وبعده له سراً وجهه ويمنه فقد قال ما الله عليه ولم من علمه كذا آية من كتاب الله تعالى فهو مولاه لا
يشي له ان تحذله ويستأذنه عليه اخذ فان فعل ذلك فقد تم عروة من عرى الاسلام ومن احرام العلم واجداله ان لا يقر
عليه بان داره لا يتطرح وجهه كما قال الله تعالى في كتابه ولو انهم مبروا حتى يخرج اليهم كان جراً لهم ولا يخالف
فيها ما به من مبالغة الدين ويخبر سره في ذلك كله ويقدم حق معلية على حق بوبه وسائر المسلمين ولا يفوت شيئاً
من حاله في معلية على حق ابوبه وسائر المسلمين ولا ينع زلتة وهفوتة ويحل ما يقع من سقطته على احسن تأويل
من السنة ان يكظم عاصم العلم لا يخلطه بهرك فمجد قلبه ولا يفتح كفيه ولا يلعن فيه فيكون قلبه ولا يخلط
في العلم ولا يماري فيه فانه يقر باب القلالي ويتذكر ما يحفظه نفسه ليرسخ في قلبه وينبت في طبعه نبات الزرع
في القراح وسأل عما يحتاج اليه دون ما يستغنى عنه فان حسن السؤال نصف العلم والسؤال مفتاح خزائن العلم وتعلم
في صفة الحديث مثل الذي كالتوم على الصخرة والذي يتعلم في الكبير كالذي يكتب على الماء ويتعلم في كبر صغير وكبير وفقير
فقير ولا يستكف في اقتباس العلم والخير من هود ونة حاله فان الحكمة فالة الموت حيث وجدها فبقيةها ولا
يتعلم الا ممن كانت عالماً ما محاسباً في الحيات من العيب لا في الدين كرم العرف كبر السن ولا يخالط السلطان ولا يلا
من الدنيا لاجبة شلغة من اردينه وسافرة طلب العلم الى اقبلي البلاد الناصحة ولوسح الارض كلها بفدوها
يا حدث ومن سنة العلم ان ينوي بتعليمه ارشاد عباد الله تعالى الى الحق ولا يترحم على ما يصحرم فلان يهدي الله به
يديه جلال خير له مما قلعت على الشئ والقرولان يرد عباد الله تعالى الى طاعة الرب احب الي الله تعالى من عبادة الثقلين
وعلاوة العلم الناصح قطع الطمع عن الخلق وتغيير القبر والرفق في العلم والنواضع للعلم والعطف عليه ويدا في علم القائلين بقرى سا
يقتر اليه بهم ما يفضيه في معاشته ومعاذه ولا يعلم العلم الا اهله فان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تفرحوا بدمعة افواه الكلام
وقال لا تعلقوا الجواهر في اعناق الخنازير فان الحكمة خير من الجواهر ومن كبرها فهو شر من الخنزير ولا يكتم العلم عن اهله
فان وضع العلم في غير اهله اضاع له ومنعه عن اهله فلم وجوب من السنة ان يكلم كل صغير بالغ عقله ويذكره به
فذكر شيئاً ونسنة ان يحديث العالم بحسن فيكذب به معانداً ريتها ومن بدليها ويؤمها على وجه ويحدث الناس
بما اخذه القلوب عفواً الى سهلاً بلا كلفة في الحكمة سعة عن المشكلة ولا يكون ذا الجاهل الغريب حصنه فان
ولا يتردد في شئ من حديثه فانه في الله عند ان النقيض كالنقيض من لم ينطق الناس من رحمة الله ومن لم يورثهم من

الشيخ

ولا يوسع في الكلام ولا يذهب وجه الحديث بيناً وتخالاً والحديث ان شقيق الكلام من الذين ولا يكفر على المنع الكنا
فيما فاذا احسن لسانه المنع كفو وبودي ما عنده على وجهه كما سمعه لا يزيده ولا ينقصه لا فيقول الوجه المنزلة من الله تعالى
وان خيانت الرجل في العلم اشتد من خيانتة في المال ولا يحدث بك ما سمع من غير علم في ما يقع في ما يبرر بالا عليه ولا يحدث
الا بما شهد اصول الدين بصحته وبصدقته وبما فقد مشاهير الاخيار والا تارة والا يارة وما يعرف به مسحت الحديث
انهم له ابشار اهل البصائر وشعارهم ويعرفه تلاميذهم ولين برزق هذا الذوق الاهل الخصوصي من الاصفياء الاتقياء
ومن تقدي للتعليم فان عليه ان يخالف الناس بخلق حسن ويعمل بطل قبل ان يدعوا غيره اليه ليكون داعياً بقوله وقوله
وحله فان الواعظ بالفعول نافذ وهامه والواعظ بالقول ضائع كلامه ويستعمل الحلم والندوة والرفق والمدارة على يوفيه
ومن السنة ان لا ينافه احداً بالثريب والملازمة في ملازمة من الناس فانه مع الله عليه وسلم كان يقول في مثل ذلك ما بال اقوام
بفعلون كذا ومن السنة ان لا يجيب سعة في سؤاله ولا في جاء في علمه من الاخطا والعيوصاة ويحرم على السائل ان يلقا
ذلك في العلماء فان حاصله يورول الى استخفاف بالعلماء ونهاوت بالدين ومن السنة السلف في الاجترار على تقليد القيا
والفضاء ولا انتصاب للوعظ والتعليم وذلك لقوله على السلام اجركم على النام اجركم على الفتيا وكما يورود في
السكوة والاستماع افضل من الكلام والتمويل اشرف من النباهة فلم يكن منهم احدا الاوداد اخاه كفاه الحديث
والفتيا ومن كان عمر رضي الله عنه يجمع اهل بيته كلهم في واقعة ثابتة ولا يجمع فيها بريدة وما كان احد يفتي الا فيما يقع
من المهامة الدينية ودون العوائق الغريبة ولا كان يطالب بالفتيا سيادة ولا رياسة ولا اقبال الناس عليه ولا يسي
قلوبهم ولا اكساب الجاه منهم لم كان ينسبهم في ذلك حسبة لغوائه تعالى واتقاه مرضاعته واعلاء للكتبة ونصرة الدين
واداء للامانة عند هم اليه من يعقبهم من اخوان الدين فان ذلك في علمهم ومن السنة كتابة العلم وتيسيره لمن لا يحفظ
فان ما الله عليه وسلم قال من كتب العلم بالكتابة قبل الحفظ صيد الكتابة فيكون السنة ان يكتب بخط من وفان الخط ما يقرأ واحسن الحديث
ما يقرأ وقال صلى الله عليه وسلم من احب كتيبته فلا يكتب بعد العصر وهو محمول على من تعود ذلك ومن الادب حسن العبارة و
تقبل الحديث وايضا حد انتهى كلام صاحب شريعة الاسلام قاله الفقير الى الله تعالى المصنف محمد بن عبد الله تعالى فاذا كان
المقصود من العلم العمل فينبغي للعالم ان يعلم بعلمه اي يحكي ذلك ثم يعلم غيره ولكن ينع ذلك كما قال الله تعالى فيفسدك
فانهم امن غيبها فاذا التفتت عن فانت حكم فهاذا كسيع ما تقول وتشتغل بالقول منك وينفع التعلم ويكسب

انما وينبغي ان يكون خافيا من الله تعالى **سورة الاحقاف** في الصحيح الذي
رواه البخاري ومالك عن ابن جبريل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل لم يعمل حسنة قط الا هلك اذا هو مات فله نوره ثم اذرك
نصفه في البرد خلفه في البحر فوالله ان الله علم ان بعد عذابه احد من العالمين قال فلما ساءت احوال الرجل فعلت
به فامر الله البحر فخرج ما فيه ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب ربي والله علم قال فغفر الله له هذا
الخطيئة ما لك في الحديث الصحيح الذي لا خلاف فيه بين العلماء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل يحب المجتهد
شدة الخوف فمرته بفضل خشيته ثم تعافا جميعا النبي وجبريل عليهما السلام بهكيا وهما يتولان ما يؤتينا وما يؤتينا
ما اس عليهما ولم ما جاني جبريل فظ الا هو يرعد في فخر قائم الجبار وقال صلى الله عليه وسلم ما انتصر جلد عبد من خشية الله
الا غانت خطايه كما غانت وراة فاجرة يا سبيها من جرح شدة بدة وقال صلى الله عليه وسلم ان الله ملائكة في السما والسابعة
يجوز ان خلقهم الله الى يوم القيمة ترعدوا فيهم من مخافة الله تعالى فاذا كان يوم القيمة رنعتوا رنعتهم فقالوا ما عندك
حق عبادتك وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى وعزتي لا اجمع على عبد ياتي خوفي ولا اجمع له انيس فاذا استغنى الدنيا اخف
يوم القيمة فالخوف من الله فرغته من الله بها الخوف جميعا لم يستطع من الانبياء والمرسلين والملايكة المقربين من يوم
ولا يحكي خلافة له في كتاب ولا سنة في كتاب والسنة واجماع الامة الحنفية في ذلك والامر به قال الله
واياته دار صون اي خاؤون وقال خاؤون ان كنتم مؤمنين وقال انما يخشى الله من عباده العلماء **سورة الاحقاف** قال الله
علم ولم قال الله تعالى من لم يرني بفضاء ولم يصبر على بلاي فليطلب ثوابا و قال صلى الله عليه وسلم من خيرا علي عبد الرضا با
قسم الله له مقام الرضا اعل مقامات البقيت بالله وارضعها والعلماء من اختلفوا فيها اهل مقامات ثلاثة
انهم افضل عبيد بحسب الخوف اختيارا الى الله او عبد يحب البقاء للعائلة والحفدة للولي او عبد قال لا اختيارا شيئا
ارضي باجتناب لم موطن ان شاء احيا في الدنيا او ان شاء امانى عندنا فتخالموا الى بعض العارفين فقال صاحب
الرفي افضلهم لانه اقلهم فضولا ولان مقام الرضا اعل من مقام الشوق ثم الذي يليه في الفضل الذي يحب الموتى
الى لقاء ربه وهذا مقام المحبة وهو حقيقة الزهراء الحياة فليسوف مقام الرضا مقام لا يربى في الله تعالى في
المرغوم ورضوعه مقابل الرضا بالرضا وهذا الجزا او نهاية العطاء قد فرغ الله تعالى الرضا على جنات عدن
وحج من اهل الجنات كما قال وسلك طيبة جنات عدن ورضوان من الله اكر ذلك هو العظم العظم وفي الاثر

في بعض النسخ

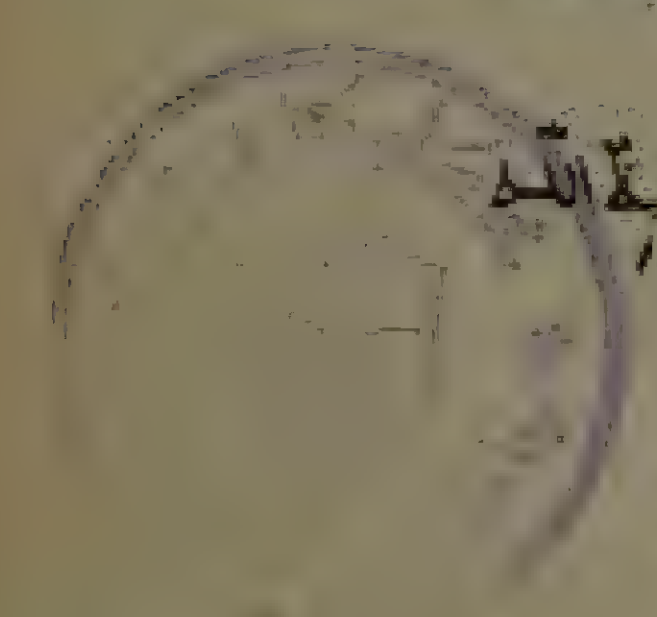
من رضي الله عن القليل من التورق رضي الله عنه القليل من الخلق في الخبر يقول الله تعالى قد فعلت ما تقاضى ودعيت التبعير
واحتلت المنع من رضي الله الرضا حين بلغا في ومن سخط الله السخط متى حين بلغا في قال خير من الجارث تصدوت
عبادنا ما دية فاذا انما برحهم بحزن اعمى وقد مر في التفسير في قوله فقلت يا رب مجزوم عني مجزوم يا كمال القدر
لم فرغت راسه فوضعت في حجري فلما افاق قال من هذا النفس الذي يكذبني بين يدي فوجده لوقطعة في ارجله
اربا ما ازددة له الاحبا وحقيقة الرضا ان يكون سرورا للقلوب في الغرض في جميع الامور طيب النفس معجزة القلب
عند كل مفرغ وخوف من امور الدنيا مقبضا بقسمه ربه سلا الاحكامه راضيا باقبيته باعتقاد حسن التدبير
وكما التقدير فيها من جواهر واقع الا فخر كما روي ان عابدا عبد الله دهر عويلا فقبلا في المنام ثلاثة المرات
رقيقته الجنة فقال عنها ابنا وجدها فاستغنى بها ليعملها وكان بيت قائما وبطل صائما ونخل مفرقة
فقال اما لك علي غير ما رايت قالت ما هو الا ما رايت لا اعرفه فلم يزل يقول تذكري حتى قالت حسنة واحدة في
ان كنت في شدة لم اتقن اية في الرضا وان كنت في التفسير في قوله ان الله في الغل فوضع العابد يده على راسه فقال هذه حسنة
عظيمة يعجز عنها العباد **سورة الاحقاف** في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم **سورة الاحقاف** في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحيى لا يدخل في قوله تعالى ان الذين يكونون ما انزلنا من البينة والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب وليكفيهم
الله ويليهم الاغنون وقد تقدم الكلام على كرم العلم **سورة الاحقاف** في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
للعالم ان يكون منقضا عن السلاطين لا يدخل عليهم البينة مادام يجدوا في الغرض عنهم سبلا بل ينبغي ان تحتزم من مخالطةهم
ان جاوا اليه فان الدنيا خلوة خفرة ومن ماسها بايدي السلاطين والمخالطة لهم لا تخلوهم تكلف مرضاتهم واستا
لذلوهم مع انهم فلكة وتجب على كل من دين الا كما عليهم وتضييق صدورهم باظهار قلوبهم فالدخول عليهم اما ان يلتفت
الى تجلهم في ربه في الله عليه او يسكت عن الا تكلم عليهم فيكون مدافعا او يتكلم في كلامه مرضاتهم وتحسين حالهم
وذلك هو البهت المريج او يطع في ان ينال من دنياه وذلك هو السخط واما الجمله مخالطة لهم مفتاح لنزول
عنه وعلما الاخره طريقهم الاختياط وقد قال صلى الله عليه وسلم من بدا جفا يعني من سكن البادية ومن اتبع الصبد
غفل ومن اتى السلطان اتنى رواه ابو داود والترمذي وحسنه والنسائي من حديث ابن عباس وقال
سنان بن جهم واد لا يسكت الا القراء الزوار من المؤمنين وقال حد به ايام وموافق الفتن قبل ما هي قال

ابو الابرار يدخل احدكم في الامر فيصدق بالكذب ويقول ما ليس به وقال سعيد بن المسيب اذا رايتك
تغش الامراء فاحترز واسد فامة لقي وقال الامام الرازي ما من شيء اتفقوا على ان لا يروى عنه الا في
اسلام من راى العلماء الذين ياتون الامراء الذين ياتون العلماء رواه ابن ماجه وقال الحول الدمشقي من تعلم القرآن
ونفقه الدين لم يجب السلطان تلقا اليه ولمعنا ثمانية بدع خافي في نار جهنم بعد دخوله والخور
على السلطان لا يسلم من التفاف البسة وهو مفاد لا يات وقال ابو ذر لسلمة باسمة لا تغش ابواب السلطان
فانك لا تقب من دنياهم شيئا الا اصابوا من دينك افضل من هذه فنته مغيلة للعلماء ودرقة صعبة
للمشيط عليهم لا يتما من لهجة مقبولة وكلام حلو اذ لا يزال الشيطان يلقا اليه اناء وعقبات لهم ودخول
ما يخرجهم عن الظلم ونفع شعائر الشرع اليه ان تحيل اليه ان الدخول عليهم من الدين ثم اذا دخل لم يستان
يتلفوا الكلام ويداهن وجوف في الشياء والا طرا وفيه هلاك الدين **محمدا عن مال الوقف**
ولا يطع فيه قال ما الله علمه وسلم اياك والطبع فانه فخر حاضر والعالم اذا كان ملما عالم يبق حرمه العلم وكان في الله
عليه ولم ينعوذ منه ويقول اخوذ بالله من طبع يدينه **لا يطع فاما بما قسم الله تعالى له من الزكوة وغيره**
للزكاة ولا جامع لها ولا طامع لها في ابي الناس قال اصل الزكاة الدنيا اما هو القليلة وغنى النفس اذا
بما رزقه الله واستغنى عن الله عليه ايدي الناس فصر له ولم يخرج من الدنيا ورضي بالمعروف
فرزقه الدنيا وذهب عنه الحزن وسكن الي الله في كل شيء فابغض الدنيا وتعلق قلبه بالآخرة فلها يسقى
وفيها يرغب واعلم ان طلب الرزق من وجه شرعه الشرع لا ينقص من هذا الزاهد اذا اخذت قوت نفسه
وعبائه لان طلب الحال فرينة عالم مسلم ولا في العباد لا تفتح الابواب القوة اعني قوته او
لبسته كما قال ما الله عليه وسلم ان روح الفردوس نفثة روي ان نفسا ان تموت حتى يتوفى رزقها
فانقوا الله واجلوا الطلب والحري في الاخر الذي قال فيه ما الله عليه وسلم من اصبحت امنا في
سرية معالي في يدك عنده قوة يومه فكا ما جرت له الدنيا وقال ما الله عليه وسلم ان لكل حزين
الدنيا رزقا فهو ثابته لا محالة من رضى به يوم كره فيه وسعه ومن لم يرض به لم يكن له
له ولم يسعد وقال ما الله عليه وسلم من انقطع الي الله عز وجل كفاه الله تعالى لاخوته

درا

ورزق من حيث لا يحتسب ومن انقطع الي الدنيا وكذا الله اليها واعلم ان اصل الفسقة في الدنيا اما هو الحزن والطمع لانه
اذا حزن تاجع المال طول الله واذا طمع جاع اليه الناس كثر حزنه وذهب دينه ولم يشبعه شيء ابدا فيسخط المولى
وتخل قلبه القنوت فرغ في الآخرة وجعل الدنيا نصب عينيه فلها يسقى والبر يرغب الاتري الي قول النبي صلى الله عليه
وسلم وليس الغنى عن كثرة العزى اما الغنى عن النفس والى قوله ما الله عليه وسلم القناعة كنز لا يفقد وقال ابن عباس
رضي الله عنهما قيل يا رسول الله ما الغنى قال الا ياتى مما في ايدي الناس واما كمال الطمع فانه الغنى الحاضر وقال
عبد الله بن سلام لكعب الاخبار من ارباب العلم قال اني كنت يعقوب بن نافع قال ما الذي اذهب من مدبرهم
بعد ان حفوظة وعقلوه قال الطمع وسوء النفس وطلب الحاجة الي الناس **لا مفتخر بها ههنا ولا متعجب بها**
قال ما الله عليه وسلم بينما رجل يجر ازاره حسوبا ففوقه رجل اخر الى يوم الجمعة وقال صلى الله عليه وسلم
الذي يجر ثوبه خيلا لا ينظر الله اليه يوم الجمعة وتاخر رجلا من عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال احدهما الآخر
انا فلان بن فلان حتى عده تسعة فادعى الله عز وجل فانت لا اتم لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتمخر رجلا
عند موته عليه السلام فقال احدهما انا فلان بن فلان حتى عده تسعة فادعى الله عز وجل النبي صلى الله عليه وسلم
فل للذئب افخر تسعة من اهل النار انت عاشرهم وقال ما الله عليه وسلم لبيد في قوم اخبروا بآبائهم و
قد صاروا فجاءه جهم وليكوفت اهلون على الله من الجحافل التي تدور بانها القدر وقال رجل
لنبي صلى الله عليه وسلم انه احب الجمالة لانه في حيا لا حبيتر اكل في حيا اكل من الكبرياء رسول الله قال ولكن
الكبر من سوء الخوف وادى الناس وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صنع شيئا في
اليوم عز وجل يوم القيمة اسود قال فقلنا انا لله وانا اليه راجعون فقلنا ورب الكعبة فانه ان الرجل سنا
ليجبه من ربه حتى انه لينظر في شعره وفعله فقال ما الله عليه وسلم ليس لك في الحق وغش الناس والاستطالة
عليهم وقال ما الله عليه وسلم ان الله لا يسأل عن احسانكم ولا يبشركم يوم القيمة الا عن اعمالكم ان اكرمكم عند الله
اتقوا وقال ان نبيا واحدا وان اباكم واحد والله لا فضل لاسود على احمرا ولا لعري على عجمي الا بالتقوى الا اهل بلغت
وقال صلى الله عليه وسلم من شبع مطع وهو في شبع وعجاب الطوف نفسه وقال ما الله عليه وسلم من تواضع لله رفعة
الله ومن تكبر وضعه الله **ويكون من رقبته احواله في خطا لسائر فلا يستعمل حواشي كماله طاعة الله**

عنه الكد



تعالى ويمنعها عن محارم الله تعالى **قوله تعالى** لو نافع القادريين فالسائر له آفة عظم
 فيه ملكه ملك الدنيا والآخرة فيمنعهم من كل خير ولا يتركهم من كل شر فالسائر منتهى كبر الالهيته في الكذب والغيب
 والهمة والرهتان وشهادة الزور وقذف المحصنة والافتراء على الله وكثرة الايمان والتزلف والقتل للمنفق والمؤثر
 هذه والتملق لاهل الدنيا والحدح والذم واشباه ذلك وفي اجتماع هذا على الجسد شتان قلبه وفي شتان قلبه
 يفرق بينه وبين غيره من خلقه فاذا سقط من غير الله في ملك الله في اجرامه ملكه وكثرة الكلام ايضا
 قلة الوهم وعدم التقوى وطول الحسنة وتزلف الكساة وكثرة الطالبيين وتعلق المفلحين بالظالمين و
 كثرة الشهود من الاملاك الخائبيين والفضيحة عامر في الاشهاد ودوام الاعراف عن الملك الجبار ويقال
كلية من كل شيء او يعرفون وفق عليها الجسد من موافقات توبخ وتؤمر او كما ان يقال لم قلت كلية
 كذا وكذا كانت مما تعينك والثانية هل نفعك اذ قلتها والثالثة هل نصرتك لو لم تقلها والرابعة الاسكت
 فرجحت السلامة من عاقبتها والخامسة الاجعلت مكانها سبحات الله فغفرت ثوابها وايضا ما من كلمة
 الا ينشأ لها ثلاثة دواعي الديوان الا ذلك لم والثاني كيف والثالث ان فان نجح من الثلاثة والاول
 وقوف الحسنة فيرفق اللسان الصدقة في الرضا والغضب وكذا الذي في السر والعلانية وفي الهمة في اليد
 حمة اذ ناهى ان يخلق من ما قد ساءت فتنه الكلام ولا يعرف الحكماء في القوت سبعة الا في خبر وقد اجتمع
 ذلك كله في سبع كلمات كل كلمة منها ألفا او كما ان الهمة عبادة من غير عبادة والثانية زينة من غير حجب والثالثة
 هيبنة من غير سلطان والرابعة حجب من غير حايط والخامسة الاستغناء عن الاعتدال الواحد والسادسة
 راحة الكلام الخائبيين والسابعة سر العيوب وجسد ابن آدم ثلاثة اجزاء فخر منها قلبه والثانية لسانه
 والثالثة جوارحه وقد اكرم الله بجزء منها كرامة فالكرم القلب يعرفه والكرم اللسان يشهده ان لا اله الا الله
 ان محمدا رسول الله وتبلاوة كتابه وبيكره والكرم الجوارح بالقتلة والقوم وسائر الطاعة فكلها على اجزاء رقبيا
 وحافيا وتولي حفظ القلب بنفسه فلا يعلم ما في قلب العبد الا الله وكلها على الحفظ وسلطان كل جوارحه
 الاعمال واما ادم من كل جزء الوفاء بما حمله فوفاء القلب الاخلاص لله وان لا يحسد ولا يكره ولا يخون وفاء اللسان
 بعد الشهادة بين وتلاوة القرآن والذكر المصحح وقوله الحق ونزه الغيبة والجملة وكذا ما لا يعني وفاء الجوارح ان لا يفر

كل

اصح

احدا من المسلمين فمركنت وقبعت من القدر فهو منافق ومن كانت وقبعت من اللسان فهو كافر ومن كانت
 وقبعت من الجوارح فهو عاص **قوله تعالى** مقتدر الى الله تعالى صحة العزم والاستقامة التبرؤ
 من الجور والقوة عاد **قوله تعالى** ليكون دخلا في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم الاظلال امام
 عاد الحديث وفي التلوة الذين لا ترد دعوتهم الامام عادل الحديث وقال صلى الله عليه وسلم ان المقسط عيشه
 على ضاير من نور عن عيني الرحمن وكلنا يديه بين الذين يعدلون في حكمهم واهليهم وما ولوا رواه مسلم والناس
 المقسط عادل وقال صلى الله عليه وسلم يوم من ايام عاد افاض من عبادة سبعين شهرا والطبراني في الكبير ينادي
 وقال صلى الله عليه وسلم يا باهريه عدل ساعة خير من عبادة سبعين شهرا ينادي يا باهريه يا باهريه يا باهريه
 في حكم اشد واعظم عند الله عز وجل **قوله تعالى** ينادي يا باهريه يا باهريه يا باهريه يا باهريه يا باهريه
 القيمة وادناهم من مجلسا امام عادل والبعض الناس الى استعالي وابعدهم من مجلسا امام جابر رواه الترمذي
 والطبراني في الاوسط خضر الا انه قال اشد الناس عذابا يوم القيامة امام جابر وقال الترمذي حديث
قوله تعالى وضع الشريعة محسبا لهم بالدين والالهيته في غير ذلك الى ضعفه من الناس
 فيسوي بينهم في الجلوس والاقبال والاستماع والجواب ويكون ناهيا للناس وداعيا لهم الى الطاعة **قوله تعالى**
المعروف وينها عن المنكر قال صلى الله عليه وسلم الذين النضحية ثلاثة اولا من قال لله ولكتابه ورسوله ولاية
 المسلمين وعامتهم وقال صلى الله عليه وسلم ما من عبد مستوعبه الله رعية فلم يحط بها بنصيحة في جوارحه الجنة
 وقال صلى الله عليه وسلم لا اخبركم باقوام ليسوا بالانبياء ولا شهداء لما زلهم من الله على كرامته من نور قودا عليها
 قالوا من هم يا نبي الله قال هم قوم يحبون عباد الله الى الله ويحبون الله الى عبادهم يمشون في الارض فحاشوا
 يحبون الله الى عبادته فكيف يحبون عباد الله الى الله قال يا مؤمنهم بما يحب ويهونهم بما يكره فاذا اطاعوا الله
 فالنضحة فرض من فروض الدين واجبة على كافة المؤمنين لا يجزئ المؤمن ان يكتم عن اخيه المؤمن نصيحة
 كبيرة او صغيرة في دينه او دنياه اذا كانت في طاعة الله تعالى وكذلك ان استشاره فليس شدة ولا خفة
 ونصيحة في السر والعلانية قال عمر بن الخطاب للخير في قوم ليسوا بنا محبين ولا اخير في قوم لا يحبوننا محبين
 وقال ابن وهب النضحة لله في ارضه هي التي بعث الله بها الانبياء عليهم السلام **قوله تعالى** ان كان قاضيا

في فضيلة النضحية

كما قال سهل التستري علم بامر الله بامره وهو المفضون في الحلال والحرام وهذا العلم لا يورث الحشمة وعلم بالله
لا بامر الله ولا بامر الله وهو المومنين وعلم بالله بامر الله وبامره وهو الصديقون في الحشمة والحق
انما نقل عليهم واراد بامر الله انواع عقوباته الفاضلة ونقمة الباطنة التي افاضها على القرون السالفة من افاض
علمه بذلك عظم خوفه فطهر حشوته قال عمر بن الخطاب تعلموا العلم وتعلموا السكينة والحلم وتواضعوا لمن تعلموا وليتوا
كم من تعلم منكم ولا يكون من جبابرة العالم فلا يقوم علمكم بحكمكم ويقال ما اتى الله تعالى عبد اعلم الا ان الله
حكما وتواضعوا وخشعوا ونقا فذلك هو العلم النافع وفي لا تثر من اتاه الله علما ورهنا وتواضعوا خلقوا
امام المتقين وفي الخيرات من خيار امتي قوم يصحكون جهر من سمعته رحمة الله تعالى ويكون شرا من خوف عذابه
وابدا فيهم في الارض وقلوبهم في السماء ارحمهم في الدنيا وعقولهم في الآخرة يعيشون بالسكينة وتربوا بالعلم
وقال الحسن بن علي بن فضال في العلم والرضا ابوه والتواضع سبيله وقيل اذا جمع العلم ثلاثا تمت النعمة له على المتعلم العلم
والتواضع وحسن الخلق واذا جمع المتعلم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم العقل والادب وحسن الفهم **ومستفاد**
عليهم وناظر في احوالهم يترجمهم بقدر وسعة وطاقتهم ينبغي ان يشفق المتعلم على المتعلمين
وان يحرمهم بحري بنبيه قال صلى الله عليه وسلم انما انا لكم مثل الدلو له وان يكون قصيرا فاذهم من نار الآخرة
وهو هم من انفا ذا لبوبني ولد هما من نار الدنيا ولذلك صار حق المتعلم اعظم من حق الوالدين فان الوالد كسب الجود
والحيوة الفانية ولولا العلم لساق ملخص من جهة الاب الى الهلاك الدائم وانما المتعلم هو المتعلم الحيوة الآخرة
الغائمة اعني مع علم علوم الآخرة او علوم الدنيا على قصد الآخرة لا على قصد الدنيا وانما التعليم على قصد الدنيا
فهو هلاك واهلاك بغوز بالله منه وكما ان حق ابنا الرجل الواحد ان يتحبا وتباعا ونوعا على المقاصد فحق تلامذة
الرجل الواحد ان يتحاب لا يكون الا كذلك ان كان مقصودهم الآخرة ولا يكون التماسد والتباغض ان كان مقصودهم
الدنيا فان العالم واولاد الآخرة مسافرون الى الله تعالى وساكنون اليه الطريق والدنيا وسنوها وشهوها
منار الطريق والترافق في الطريق بين المسافرين الى الامصار سبب التواد والتحاب فكيف السفر الى الفردوس
الاعلى والترافق في طريقه ولا يضيف في سعادات الآخرة فكذلك لا يكون بين ابنا الآخرة تنازع ولا شدة في سائر
الدنيا فذلك لا ينفك عن ضيق التراجم والعادلون الى طلب الرياسة بالعلوم خارجون عن محبة قوله اما المؤمنون
افوة ودخلون في مقفلة قوله تعالى الا خلا يومئذ بعضهم لبعض عداوة الا المتقين ويكون تعليمه لوجه الله تعالى

والاورد

ولا يريد بذلك باء ولا سمعة ولا رسما اي معلوما ولا عادة ولا زيادة جاهد ولا حرمة وانما يريد به نشر العلم
وتكثير الفقهاء وتقليل الجهالة والطهارتين الله تعالى واقامه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيد قواعد السلام
فينبغي للعالم ان يقتدي بها صاحب الشريعة صلوات الله فلا يطلب علمه اجرا ولا يقصد به جزا ولا سكر ان يعلم لوجه الله تعالى
وطبعا للتقرب اليه ولا يريد كلف من علمهم وان كانت الامنة لازمة عليهم بل يريد الفضل لهم ان هذا قولهم ان يتقرب
الى الله تعالى بزرعة منفعته لا يزيد على مقصود صاحب الارض لا يتقوله منه وتوابك في التعليم اكثر من ثواب النعم عند الله
اولا الامنعهم ما نلت هذا الثواب فلا يطلب الاجر الا من الله تعالى قال الله تعالى قل لا اسألكم على اجر فان المال وما في الدنيا
فادم البدن والبدن مركب النفس ومطهرها والمخبر وهو العلم اذ به شرف النفس طلب العلم المال كان كمن سفل
مراسه وفعله بحاجته ليطغى فجعل المخبر ومجادما والخادم مخدوما ومثله هو الذي يقوم في العرض الاكبر المجرمين
ناكس برؤسهم عند ربهم وعلى الجملة فالفضل والمنة للمعلم **ويفرق بين الحلال والحرام ويكون خالصا في ذلك**
في تفرقه بين الحلال والحرام راغبا في الآخرة ومتوقفا بما وعد الله للعالمين يعلمهم متعلق بالعاملين
من الثواب متعلق بوعده في الآخرة متعلق بالثواب **وراجيا عطف على متوقفا اي ويكون راجيا في ثوابه عطف**
الكلام هنا في مقامين مقام الرجا ومقام الخوف اما الرجا فروى معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستتم
انبايكم ما يقول الله للمؤمنين يوم القيمة وما اول ما يقولون له قلنا نعم يا رسول الله قال فاني اقول للمؤمنين هل اجتنبتم
فيقولون نعم يا ربنا فيقول ثم يقولون رجونا عذوك ومغفرتك فيقول قد وجبت لكم مغفرتي وفي الحديث ان عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى يدني المؤمن يوم القيمة من ربه عز وجل حتى يضع عليه كنفه فيقوله
بنو به فيقول هل تعرف فيقول رب اعرف قال فاني قد سترت عليك في الدنيا وانا اغفرها لك اليوم فيعطى صحيفة
حسنائه واما الكافر والمنافق فيناديهم على رؤوس الخلايق هو الا الذين كذبوا على الله وقال صلى الله عليه وسلم
ان الله عز وجل يقول يا عبادي ما عبدوني وجوتني فاني غافرك على ما كان منك يا عبد وان لفتني بغراب الارض
خطية لم يشركني لفتني بغرابها مغفرة وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده انه رجوع عبده المؤمن من الورد
الشفقة بولدها وعن انس بن مالك رضي الله عنه ان اعرابيا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم من لي من الخلق غدا
نبارك وتعالى فقال هو بنفسي تولا ام يوليه غيبي قال لا بل هو بنفسي تولا لا يقتسم الاعراب في حواضر ورا فقال صلى الله عليه وسلم
ثم تبسمت يا اعرابي فقال يا رسول الله ان اكثرتم اذا قد عرفوا اذا احاسبهم فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلا قوله

فمنهم من

وقال فقه الاعرابي ورب الكعبة لان الكريم اذا سبح واذا قدر عفا الا لا كريم الا كريم من الله لانه الكريم الا كريم
وقال صلى الله عليه وسلم يوم ياتيكم الغفور قال له جبريل ان تدري تفسير يا كريم الغفور هو ان يعفو عن السيئات
برحمته ثم تبدلها حسنات بكمرة وفي الخبر يغفر الله يوم القيمة مائة مائة خطية عاقل جحد حتى ان يلبس القتل والرجاء
ان تصيبه وقال من ذنب ذنبا فستر الله عليه في الدنيا فانه الكريم من ان يكشف ستره في الآخرة وفي لفظ آخر
من ذنب ذنبا فستر الله عليه وعفا عنه في الدنيا فانه الكريم من ان يصور في شيء قد عفا عنه ومن ذنب ذنبا
عليه في الدنيا فانه اعدل من ان يثني عقوبته على عبدي في الآخرة وقال صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا كان سرفا غفرت له
صوته يدعوه يقول يا رب فحجب الملائكة صوته فاذا قالها الثانية يارب حجب الملائكة صوته فاذا قال الثالثة يارب حجب
الملائكة صوته فاذا قالها الرابعة يقول الله تبارك وتعالى متحجبون صوته عبدي عني قد علم عبدي ان الله
ليس له اله غيري يغفر الذنوب اني قد غفرت له وروي في بعض الاخبار ان رجلا يوم مر به الى النار
فاذ بلغ ثلث الطريق التفت فيقول الله تعالى ذروة ثم يسأله فيقول لم التفت فيقول لما بلغت ثلث الطريق ذكرت
قولك وربك الغفور ذروة والرحمة فقلت لعلك تغفر لي فلما بلغت نصف الطريق ذكرت قولك ومن يغفر الذنوب
الا الله فقلت لعلك تغفر لي فلما بلغت ثلثي الطريق ذكرت قولك قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم
من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا فيقول الله تعالى اذهب فقد غفرت لك قال الله تعالى ومن يعمل سواها ينظر الله فيه
يحمد الله غفورا رحما وروي ان رجلا توفي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مسرفا على نفسه فلما حضرته الوفاة
رفع رأسه فاذا ابويه يبكيان عليه فقال لهما ما يبكيكما قال ابوكي لا يبكي قال ابوكي لا يبكي ان فواته ما اودان
الذي يبد الله من امره يكون اليك كما مات فاني جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره ان قتي توفي اليوم فاشهد فانه
من اهل الجنة فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم ابويه عن عمله فقال لهما علمنا عندنا من خير الا انه قال عند الموت
افضل العمل عند الله تعالى فقدم الكلام عليه في احاديث ذكرناها وانه فرضة امر الله بها الخلق جميعا قال وهب بن منبه الملائكة الذين
يحملون العرش ومن حوله تسيل دموعهم من الخوف من ان يعز وجل مثل الانهار الجارية فيقول الله عز وجل من كان
وعزتي ما عصيته في طرفي عين فمن اي شيء بكواكم فيقولون هذا من خشيتك يا هذا فيقول لكن الذين يخلعون
كاذبين لا يذكرون هذا فاذا كان يوم القيامة قالت الملائكة ربنا ما عبدناك احوح عبادة وكل قال قال رسول الله
ان في وجه جبريل وميكائيل اخذوا من اثر الدموع ولو ان السفن اُرسلت فيها لجلت قال فاطمة الله تعالى اليها

الحديث في شفقة الله
على عباده

فقال من من هذا روي
ما اوتي حسن الظن بالله تعالى
افضل العمل عند الله تعالى
عشر وجعل واما الخوف

ما هذا الخوف

ما هذا الخوف الذي اراه بكما وانما عبد اي لم تعصيا في طرفة عين وانما تعلم ان افي حكم الاجور قال لا اجل ربنا انت حكم
لا تجور لكن لا يا من مكر فقال الله عز وجل لا انا مكر في فانه لا يا من مكر في الا القوم الخاسرون وقد روي ان اسير في سائر القوم
الذي ليس من شئ ثم ينفصل بالرجاء وقال وهب بن منبه لما اخذ الله ابراهيم خليله كان سبيخ خفقا قلبه من بعد فوامن الله تعالى
وكان اذا ذكر خطيته يغشيه عليه وتسمع اضطرار قلبه ميلا في ميل فباته جبريل عليه السلام فيقول له الجبار يتركك السلام
ويقول هل رايت خليا غلاما خلية فيقول يا جبريل اذا ذكرت خطيتي نسيت خلتني وقد كان اقوى الاقوياء وهاذي الصلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتنى عليه عند نزول الوحي في الاحيان وتحدث منه مثل الحمان في العرق في اليوم الثاني ويروي
انه كان يسمع لصوته ان ركان من الرجل وروي انه قرأ في الحاقة فصعقه وقوي ما ان الدنيا اكلا جيما وطعاما
ذائعة وعذابا لئلا يصعقه قال الخطيب الربيع بن سبيع فهدد دليل عيان الخوف فصرخ على كل عاقل اذا كان
الانبياء والملائكة على قلوبهم من رب العالمين يخافون هذا الخوف وهم على غاية الظهور بعد ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الاصفاء ومن بعدهم من التابعين الاولياء فاحق الصواب ان يكونوا غير متقين في الخوف اذ كان لا يخلو مقامات اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعدهم من التابعين ولم يبلغ من المعرفة ما بلغ اولياءه وقد نوح بعض العارفين
خوف المؤمنين على مقامين فقال قلوبنا لا ترا معلة بالخاتمة يقولون يا ليت شعرا اذ اختم لنا قلوبنا وقلوب
المؤمنين معلة بالسابقة يقولون ترى ما ذا سبق لنا منه وتحقق ذلك على كل عاقل فان يكون له معلة
بخوف سوء الخاتمة لا يسكن الى علم ولا عمل ولا يقطع على التماس في العلم وان علت ولا يسبب الى اعمال
وان جلت بعلمه تحقيق الخواتم وقد روي عن بعض العلماء انه قال رايت كافي دخل الجنة فلقبت به بالندامة
وفي مسائلهم ما اخبروا عنه تخافون في الدنيا فقالوا لا يسوء الخاتمة هي من مكر الله عز وجل الذي يوصف
وايفطن له ولا عليه توقفت ولا نهاية لمكر الله لان شيتته والحكمة لا غاية لها وانما سميت الخاتمة فخاتمة
لانها اخر العمل واخر ساعة من العمر عصمت الله وامانتنا مسلمين تابيين متبعين للسنن امين
قال النقيب ابو القاسم رحمه الله في تنبيه الغافلين يراود من العالم عشرا شيئا الخبيث والنصيحة
والشفقة والاحتمال والصدور والحلم والتواضع والعفة عن اموال الناس والدوام على النظر والكتب
وقلة الحجاب وهو ان يكون بابا مفتوحا للوضع والشرع فانه بلغنا ان داود النبي عليه السلام

كان يمشي
في سبيل
فرا

انما ابتلي من شدة الحجابي نال الله تعالى ان يوفقنا للعمل بالعلم ويجعلنا من العالمين المخلصين
 المؤمنين الصابرين والقانعين بما قسم لنا والراضين بما قضى علينا واليتكافين بما انعم علينا ونسأل الله
 ان يختم لنا بالخير والتعاضد والشهادة بفضلته وجوده وكرمه انه ذو الفضل والاكرام
والكرم والامتنان ثم شرح الكتاب بعون الملك الوهاب الحمد لله الذي اقدرني على معاني
 هي بالتحقيق معجونة وبنور الدقائق مشحونة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله ولختم بدعا علميه من له اجتماع بالخضر عليه السلام نفع الله به وباسلافه وامره
 بالدعابة باشارة الخضر وهو التي لم من عدول شجرة طنة مديته وارصف شيا حدة وداق احوال
 سمومه ولم تنم غنى عيني حارسه فلما رايت ضعفني عن احتمال القوادح اذا تراكت وعجزت عن مسا
 الجوايح اذا تراحت صرفت عني ذلك كوكب وقوت لا حولي وقوتي فالقيته في الخضر الذي
 احفره خايبا مما امله في دنياه متباعدة اتمار جاهد فلك الحمد على ذلك قد استحقاق
 التهم فلما جده عني بقدرتي اجعل له شغلا فيما يليه وعجزت اعمن بينا وبه واعدني عليه
 عدوي حاضرة تكون من غيظي شفاء ومن حق عليه وفاء التهم وصل دعاي بالاجابة والنظم
 شكائي بالتغير وعرفه عما فليل ما عدت به الظالمين وعرفني ما وعدت

به في اجابة المضطرب المنك ذو
 الفضل العظيم والامن الكريم

تم

هذا الكتاب
 من تصانيف
 السيد
 محمد باقر
 الخليلي
 في شهر
 ربيع الثاني
 سنة 1210
 في مدينة
 تبريز

ما كان ب او زمر با شاذ اده احد بل وصلى الله على خير وآله اجمعين بغير التمسك
 بكون به ما كان او لا و هو الله عليه صفة من ينسب تا لينا تنب قد
 شبه العاقلين وهو الله تعالى ما كان ابيه صير است محمد بل وعمل انك زبير
 من طيات نثر حرد

حلب

1919
 113

باركم بشت اورمدي در غرض و ساقا
 بوبنصر الذي ضعيف انسان كذا انصاف

ورد واني شكره لانه من غل فان كان
 مسكن او باركم بشت اورمدي في غير نذر
 اغلر اجر بشت ووركم او فاقا

| | | | | | | | | |
|-----------|--------------|-------|---------|----------|----------|------|------|-------|
| مهرک اوتی | زنجیل | فرقتل | در این | نیم بیاض | کلی بیاض | جوش | بلور | خلیای |
| درم | درم | م | درم | درم | درم | درم | درم | درم |
| عص | عص | عص | عص | عص | عص | عص | عص | عص |
| ۳۰ | ۳۰ | ۳ | ۳ | ۳ | ۳ | ۱۲ | ۲۰ | ۳ |
| قارون نجی | نیم زرد اینک | عل | کدر نجی | کلبا | کلبا | کلبا | کلبا | کلبا |
| درم | درم | درم | درم | درم | درم | درم | درم | درم |
| عص | عص | عص | عص | عص | عص | عص | عص | عص |
| ۱۰ | ۲۰ | ۳۰۰ | ۱۵ | ۳ | ۳ | ۵ | ۶ | ۳ |
| نخلی | نخلی | نخلی | نخلی | نخلی | نخلی | نخلی | نخلی | نخلی |
| ۱۲ | ۲ | ۲ | ۲ | ۲ | ۲ | ۲ | ۲ | ۲ |

[illegible]

مسک بکدرک محمود زعفران تو بلا قد لادن ضد الفصد عسله بوی بوی
صافیه ضد کوبه قسط ربون سبیل خطا سبیل هند بر تفارون سکر کلاب
۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰